



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة علمية محكمة

عدد خاص - كانون الاول ٢٠٢٤
الجزء الخامس

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

Special issue
December 2024



009647901409233

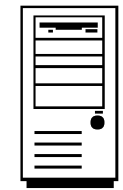
afs@mof.gov.iq

ISSN 2709-2852

2442

رقم
التصنيف الدولي

رقم الابداع
في دار الكتب والوثائق



مجلة العلوم المالية والمحاسبية



رقم
التصنيف الدولي
ISSN 2709-2852

رقم الابداع
2442

تصدر عن مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية

المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع ٢٠٢٤



**Digital
financial
services** **الخدمات
المالية
الرقمية**

**تحديات الواقع وإستشراف المستقبل
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
مركز التدريب المالي والمحاسبي**

بغداد 24 - 25 كانون الأول 2024

المحور الخامس

التحديات التي تواجه الخدمات المالية الرقمية

العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي السنوي (الرابع)

الخدمات المالية الرقمية تحديات الواقع و استشراف المستقبل

بغداد ٢٤-٢٥ كانون الاول ٢٠٢٤

المحتويات

البحوث		
ت	البحث	ص
١	العنوان دور التحول الرقمي في تطوير النظام المحاسبي الموحد والنظام المحاسبي الحكومي في العراق: الفرص والتحديات	٢٤-١
	الباحث • م. حسن عبد الرضا حسن / كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة ذي قار • أ.د. عبد الرضا حسن سعود / كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة ذي قار	
٢	العنوان محددات القيمة المضافة لمنصات الدفع الإلكتروني لحوكمة العمليات المالية كمدخل لتطوير الخدمات الرقمية في المؤسسات المالية	٧٤-٢٥
	الباحث • د. محمد أحمد الخولي / كلية العلوم الإدارية بأكاديمية السادات بالقاهرة	
٣	العنوان تحليل واقع وتأثير قنوات الدفع الإلكتروني (ATM, POC, POS) في مؤشر استخدام الخدمات المالية في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣)	١١٤-٧٥
	الباحث • د. عمار عباس هادي ياس / وزارة النفط / الشركة العامة لتعبئة وخدمات الغاز • د. بهاء عبد الوهاب عبد الحسين / وزارة التعليم العالي / جامعة القاسم الخضراء/كلية الزراعة	
٤	العنوان أثر التكنولوجيا المالية على تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية دراسة تحليلية للقطاع المصرفي العراقي	١٤٢-١١٥
	الباحث • د. رعد حميد كريم الحجامي / وزارة المالية/شركة التأمين الوطنية • د. مصطفى محمد حسن الكيشوان / وزارة المالية/شركة التأمين الوطنية	
٥	العنوان التحديات الرئيسية التي تواجه الخدمات المالية الرقمية في العراق وآفاق التطور	١٦٩-١٤٣
	الباحث • د.حاتم عبد الرزاق نعمة / مصرف الرشيد/الإدارة العامة	
٦	العنوان دور نظام الاسيكودا في تعزيز استدامة الإصلاح الجمركي في العراق	١٩٢-١٦٩
	الباحث • سرمد عباس جواد / وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية • رسل عباس فاضل / وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية	
٧	العنوان أثر تحديث نظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية على تحقيق الميزة التنافسية المستدامة	٢٣٠-١٩٣
	الباحث • علي كريم حسون الموسوي / وزارة المالية / المصرف الزراعي التعاوني	

المحتويات

البحوث			
ت	البحث		ص
٨	العنوان	دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للفترة (٢٠١٩-٢٠٢٣)	٢٣١-٢٥٠
	الباحث	• حسين عبدالزهرة عبود / المصرف العقاري - فرع البصرة • عبدالله عبدالملك نعمة / المصرف العقاري - فرع البصرة	
٩	العنوان	دور الثقافة الرقمية في الحد من الهندسة الاجتماعية دراسة ميدانية في القطاع المالي العراقي للمدة من ٢٠١٧-٢٠٢٣	٢٥١-٢٩٠
	الباحث	• مهدي حنون حسين / البنك المركزي العراقي • احمد فوزي شفيق / البنك المركزي العراقي	

دور التحول الرقمي في تطوير النظام المحاسبي الموحد والنظام

المحاسبي الحكومي في العراق: الفرص والتحديات

The Role of Digital Transformation in Developing the Unified Accounting System and the Government Accounting System in Iraq: Opportunities and Challenges

أ.د. عبدالرضا حسن سعود

م. حسن عبدالرضا حسن

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة ذي قار

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة ذي قار

hassan.a.saud21@utq.edu.iq

abdulridhasaud@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة دور التحول الرقمي في تطوير نظم المحاسبة في العراق، مع التركيز على النظامين الرئيسيين: النظام المحاسبي الحكومي والنظام المحاسبي الموحد. يعرض البحث لمحة عن كل نظام، مبرزاً التحديات التي يواجهها في ظل الاعتماد على الأساليب التقليدية. كما يستعرض كيف يمكن للتحول الرقمي، من خلال تطبيق تقنيات حديثة مثل الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، وأنظمة تخطيط الموارد المؤسسية (ERP)، أن يساهم في تحسين كفاءة وشفافية النظامين الماليين. وتم تحليل تجربة وزارة المالية العراقية كدراسة حالة، مع مناقشة النتائج والتوصيات المتعلقة بتطوير البنية التحتية الرقمية، وتحديث التشريعات، وتدريب الكوادر البشرية. يخلص البحث إلى أن التحول الرقمي يمثل فرصة استراتيجية لتعزيز



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ٢٤ - ١

كفاءة نظم المحاسبة العراقية، مما يسهم في رفع مستوى الشفافية والرقابة المالية، مع مواجهة تحديات تتطلب تضافر الجهود لتجاوزها.

Abstract:

This research aims to explore the role of digital transformation in enhancing accounting systems in Iraq, focusing on the two primary systems: the government accounting system and the unified accounting system. The study provides an overview of each system, highlighting the challenges faced under traditional approaches. It examines how digital transformation—through the adoption of modern technologies such as cloud computing, artificial intelligence, and Enterprise Resource Planning (ERP) systems—can improve the efficiency and transparency of these financial systems. The research includes a case study on Iraq's Ministry of Finance, analyzing key findings and recommendations concerning the development of digital infrastructure, legislative updates, and workforce training. The study concludes that digital transformation offers a strategic opportunity to enhance the efficiency of Iraq's accounting systems, thereby increasing financial transparency and control, though it requires concerted efforts to overcome existing challenges.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١ - مشكلة البحث

في ظل التطور التكنولوجي السريع، تواجه نظم المحاسبة التقليدية في العراق تحديات عديدة تعوق كفاءتها وفعاليتها، خاصة فيما يتعلق بالنظام المحاسبي الحكومي والنظام المحاسبي الموحد. تبقى هذه النظم معتمدة بشكل كبير على الأساليب اليدوية وتفتقر إلى البنية الرقمية المتقدمة، مما يعوق دقة وسرعة إعداد التقارير المالية ويحد من

مستوى الشفافية والرقابة. بناءً على ذلك، تظهر الحاجة الملحة لدراسة دور التحول الرقمي في معالجة هذه المشكلات، وبالتالي يمكن صياغة تساؤل المشكلة الرئيسي كيف يمكن لتقنيات مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي أن تساهم في تطوير هذه النظم؟

٢.١ - أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج قضية استراتيجية تؤثر على إدارة الموارد المالية العامة والخاصة في العراق. إذ إن التحول الرقمي في نظم المحاسبة لا يسهم فقط في تحسين الكفاءة التشغيلية، بل يعزز الشفافية والمساءلة ويساعد في بناء الثقة في النظام المالي. كما أن هذه الدراسة ستوفر رؤى عملية يمكن أن تستفيد منها المؤسسات الحكومية والخاصة في تحسين أنظمتها المحاسبية وتحقيق الحوكمة المالية.

٣.١ - فرضيات البحث

في ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- التحول الرقمي يسهم بشكل إيجابي في تحسين كفاءة ودقة النظام المحاسبي الحكومي في العراق.
- يساعد التحول الرقمي في تعزيز الشفافية والرقابة على النظام المحاسبي الموحد.
- هناك تحديات متعلقة بالبنية التحتية الرقمية ونقص الملاك المؤهل تعيق تطبيق التحول الرقمي بكفاءة في العراق.

٤.١ - أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- دراسة دور التحول الرقمي في تحسين النظامين المحاسبيين الحكومي والموحد في العراق.
- تحديد التحديات التي تواجه تطبيق التحول الرقمي في النظامين المحاسبيين المطبقين في العراق.

- تقديم توصيات لتمكين المؤسسات العراقية من تطبيق التحول الرقمي بكفاءة وفعالية.

٥.١- الأسلوب المعتمد

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، إذ يتم عرض الدراسات السابقة وتحليل البيانات المتعلقة بتطبيق التحول الرقمي في نظم المحاسبة. كما يتضمن البحث دراسة حالة لتجربة وزارة المالية العراقية، وذلك بهدف توفير فهم أعمق للنتائج والتحديات العملية التي تواجه التحول الرقمي في النظام المحاسبي في العراق. تم جمع البيانات من مصادر حكومية، ودوريات علمية، وتقارير مؤسسات دولية، بهدف تقديم توصيات مستندة إلى أفضل الممارسات العالمية والمعايير المحاسبية الحديثة.

ثانياً - المقدمة:

في ظل التطور السريع للتكنولوجيا الرقمية، أصبح التحول الرقمي ضرورة ملحة لجميع القطاعات، بما في ذلك قطاع المحاسبة. تُعد نظم المحاسبة حجر الزاوية في المؤسسات الحكومية والخاصة على حد سواء، إذ تساهم في توثيق وتحليل العمليات المالية، وتحقيق الشفافية والمساءلة. ومع ذلك، تواجه نظم المحاسبة التقليدية في العراق العديد من التحديات، مثل البطء في معالجة البيانات، والافتقار إلى المرونة، وصعوبة الوصول إلى المعلومات الدقيقة والموثوقة. في هذا السياق، يُنظر إلى التحول الرقمي كوسيلة لتحقيق قفزة نوعية في كفاءة ودقة نظم المحاسبة.

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور التحول الرقمي في تطوير نظم المحاسبة في العراق، مع التركيز على النظامين الأساسيين المستخدمين في البلاد: النظام المحاسبي الحكومي والنظام المحاسبي الموحد. يسعى التحول الرقمي إلى تبسيط العمليات المحاسبية من خلال الاعتماد على التقنيات الحديثة مثل الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة، مما يمكن المؤسسات من تحسين إدارة مواردها المالية وتعزيز الشفافية.

يركز البحث على تحليل الفرص التي يوفرها التحول الرقمي، مثل تحسين سرعة ودقة إعداد التقارير المالية، وتوفير الوقت والجهد، فضلاً عن التحديات التي تواجهه في البيئة العراقية، من حيث محدودية البنية التحتية الرقمية، ونقص الملاك المؤهل، وغياب التشريعات الملائمة. من خلال هذه الدراسة، نسعى لتقديم رؤية شاملة حول كيفية استخدام التحول الرقمي لتطوير النظامين المحاسبيين في العراق بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة ودعم الاقتصاد الوطني.

٢- المبحث الثاني/ الإطار النظري

١.٢- مفهوم التحول الرقمي

التحول الرقمي هو عملية تحويل النماذج التقليدية للأعمال إلى نماذج تعتمد على التكنولوجيا الرقمية في كافة الجوانب (Zaoui & Souissi, 2020). في مجال المحاسبة، يتمثل التحول الرقمي في استخدام التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وتعلم الآلة، لتحسين دقة وسرعة العمليات المحاسبية، وإدارة البيانات المالية بكفاءة أكبر (Busulwa & Evans, 2021). يتيح التحول الرقمي للمؤسسات المالية القدرة على تقليل الأخطاء البشرية، وتسريع المعاملات المالية، وتوفير تقارير مالية دقيقة وآنية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

يشمل التحول الرقمي في المحاسبة أيضاً تطبيق أدوات تحليل البيانات الكبيرة (Big Data) التي تتيح للمؤسسات استخراج رؤى أعمق من البيانات المالية، مما يسهم في تحسين إدارة المخاطر والتخطيط المالي (Berikol & Killi, 2021). كما أن التحول الرقمي يمكن المحاسبين من الابتعاد عن العمل التقليدي الروتيني للتركيز على المهام التحليلية والاستشارية التي تضيف قيمة أكبر للمؤسسة.

٢.٢- النظام المحاسبي الحكومي

يُعرف النظام المحاسبي الحكومي في العراق بأنه الإطار المالي المعتمد لإدارة الأموال العامة وتوثيق المعاملات المالية للمؤسسات الحكومية. يهدف هذا النظام إلى تسجيل

المعاملات المالية وتوفير تقارير مالية تساعد في تحقيق الشفافية والمساءلة في استخدام الأموال العامة. ويعتمد هذا النظام على أساس نقدي غالباً، حيث يتم تسجيل الإيرادات والنفقات عند تلقي أو دفع الأموال (النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي، ٢٠١٣).

يواجه النظام المحاسبي الحكومي تحديات عدة، منها البطء في إعداد التقارير المالية، وعدم القدرة على تتبع المعاملات المالية بشكل فعال بسبب الطبيعة التقليدية للنظام (العزاوي و جهاد، ٢٠١٨). مع التحول الرقمي، يمكن تحسين هذا النظام من خلال أتمتة العمليات المحاسبية وتوفير تقارير مالية دقيقة وآنية، مما يسهم في تحسين الرقابة المالية وتقليل الفساد.

٣.٢- النظام المحاسبي الموحد

النظام المحاسبي الموحد هو النظام المحاسبي المطبق في المؤسسات والشركات العراقية، ويُعد أداة أساسية لإعداد القوائم المالية وتوثيق المعاملات المالية بشكل موحد. يعتمد هذا النظام على معايير محاسبية موحدة تتيح للمؤسسات تقديم تقارير مالية شاملة ودقيقة تسهم في تحسين الشفافية وتسهيل الرقابة.

يواجه النظام المحاسبي الموحد أيضاً تحديات مرتبطة بالبنية التقليدية، حيث تكون عمليات تسجيل البيانات ومعالجتها بطيئة ومعقدة في بعض الأحيان (الستار و ذياب، ٢٠٢٣). لكن مع التحول الرقمي، يمكن تبسيط هذه العمليات وتحسين جودة المعلومات المالية من خلال الاستفادة من تقنيات مثل قواعد البيانات السحابية وبرامج التحليل المالي المتقدمة، مما يساعد المؤسسات على تعزيز قدرتها على التخطيط واتخاذ القرارات.

٤.٢- أهمية التحول الرقمي في تطوير النظامين

يعد التحول الرقمي خطوة أساسية نحو تحسين النظامين المحاسبيين الحكومي والموحد في العراق. في النظام الحكومي، يساهم التحول الرقمي في تعزيز الشفافية وسرعة توفير التقارير المالية، وفي النظام

الموحد، يُحسن من كفاءة معالجة البيانات المالية ويوفر معلومات مالية أكثر دقة وملاءمة لاتخاذ القرارات.

٥.٢ - النظريات المحاسبية المرتبطة بالتحول الرقمي

١. نظرية المعلومات المحاسبية (Accounting Information Theory)

تعد نظرية المعلومات المحاسبية من النظريات الأساسية التي تركز على دور المحاسبة كأداة لتوفير معلومات مالية موثوقة ودقيقة تساعد مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ القرارات. تؤكد هذه النظرية على ضرورة تحقيق الكفاءة والموثوقية في نقل المعلومات المالية، بحيث تكون مفهومة وذات قيمة للمستخدمين (Ross, 2016).

مع التحول الرقمي، تسهم نظرية المعلومات المحاسبية في تفسير أهمية التكنولوجيا الحديثة لتحسين جودة وموثوقية المعلومات المالية. من خلال تقنيات التحليل الرقمي، مثل قواعد البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي، يمكن تحسين جودة البيانات المالية وتقليل الأخطاء البشرية، مما يزيد من دقة المعلومات المتاحة للمستخدمين. التحول الرقمي يعزز من قدرة المؤسسات على توفير بيانات مالية في الوقت الفعلي، مما يساهم في تحقيق الشفافية والمساءلة ويجعل هذه النظرية أكثر قابلية للتطبيق بفعالية.

٢. نظرية الوكالة (Agency Theory)

تركز نظرية الوكالة على العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح (مثل المساهمين)، وكيفية ضمان تحقيق مصالح جميع الأطراف. تُستخدم هذه النظرية لتفسير الحاجة إلى الرقابة والمساءلة في المؤسسات، وخاصة فيما يتعلق بالقرارات المالية والإفصاح عن المعلومات. ترى النظرية أن هناك عدم تكافؤ في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، مما يؤدي إلى "مشكلة الوكالة" التي تحتاج إلى حل (Jensen & Meckling, 1976).

يأتي التحول الرقمي كوسيلة فعالة لتقليل فجوة المعلومات وتحقيق المزيد من الشفافية من خلال توفير تقارير مالية دقيقة وموثوقة بسهولة وفي وقت قصير. استخدام تقنيات مثل الحوسبة السحابية والأنظمة المؤتمتة يمكن أن يعزز من قدرة المساهمين

وأصحاب المصلحة على الوصول إلى المعلومات المالية التي تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة. بذلك، تسهم نظرية الوكالة في إبراز أهمية التحول الرقمي كوسيلة لتحقيق الشفافية، وتقليل مشكلات الوكالة، وتعزيز الثقة بين الإدارة والمستثمرين.

٣. نظرية الحوكمة المؤسسية (Corporate Governance Theory)

تركز نظرية الحوكمة المؤسسية على تعزيز الرقابة الداخلية والشفافية والمسؤولية داخل المؤسسات لضمان تحقيق الأداء الفعال. تتناول هذه النظرية دور الإدارة في حماية حقوق أصحاب المصلحة وضمان استخدام الموارد بشكل أخلاقي ومسؤول (Yusoff & Alhaji, 2012). تعزز الحوكمة المؤسسية من أهمية الإفصاح والشفافية في تقديم المعلومات المالية، وهي من القيم الأساسية التي يدعمها التحول الرقمي.

يساهم التحول الرقمي في تسهيل تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال الأتمتة وإدارة البيانات بكفاءة، مما يقلل من مخاطر الفساد والتلاعب المالي. يُمكن التحول الرقمي من تطوير أنظمة مراقبة داخلية متقدمة، مثل أنظمة متابعة الامتثال وتدقيق البيانات، والتي تساعد في الحفاظ على النزاهة المالية. بذلك، تساهم نظرية الحوكمة المؤسسية في إبراز دور التحول الرقمي في تحسين إجراءات الرقابة والمساءلة داخل المؤسسات.

٤. نظرية تكلفة الوكالة (Agency Cost Theory)

نظرية تكلفة الوكالة تتناول التكاليف المرتبطة بمشكلة الوكالة بين الإدارة وأصحاب المصلحة. تُركز النظرية على أن العلاقة بين الطرفين قد تتطلب تكاليف إضافية لضمان الالتزام بالمصالح المشتركة. يمكن أن تشمل هذه التكاليف ما يُعرف بتكاليف الرقابة وتكاليف التحفيز (van Puyvelde et al., 2012).

يلعب التحول الرقمي دوراً في تقليل تكاليف الوكالة عن طريق أتمتة العمليات المالية، مما يقلل من الحاجة إلى الإنفاق على الرقابة اليدوية. من خلال اعتماد نظام رقمي موحد، يمكن للمؤسسات تحقيق تدقيق داخلي فعال وتخفيض تكاليف الرقابة المترتبة على عدم تكافؤ المعلومات بين الإدارة والمستثمرين. بذلك، تساعد نظرية تكلفة الوكالة في تفسير الأهمية

الاقتصادية للتحويل الرقمي، حيث يعمل كأداة فعالة لخفض التكاليف وتعزيز الرقابة المالية.

٥. نظرية النظام المفتوح (Open System Theory)

تصف نظرية النظام المفتوح المؤسسة كنظام يتفاعل مع البيئة المحيطة به ويتأثر بعوامل خارجية مثل التكنولوجيا والاقتصاد. تؤكد النظرية على أن المؤسسات يجب أن تكون مرنة ومتكيفة مع التغيرات المستمرة لتبقى قادرة على المنافسة (Graves, 1970).

في ظل التحويل الرقمي، تساعد هذه النظرية على فهم ضرورة تبني المؤسسات لأنظمة محاسبية رقمية تتكيف مع التقنيات الحديثة ومتطلبات السوق المتغيرة. يدعم التحويل الرقمي مرونة المؤسسات في التفاعل مع متطلبات البيئة الخارجية وتحديث أساليب العمل باستمرار لتلبية احتياجات المستخدمين والمستثمرين. بناءً على هذه النظرية، يمكن للمؤسسات العراقية أن تدرك أهمية تطوير نظم محاسبية تتفاعل مع البيئة الرقمية، مما يتيح لها التكيف مع التطورات التكنولوجية الحديثة.

٦.٢ - التحويل الرقمي في النظام المحاسبي الحكومي

١.٦.٢ - لمحة عن النظام المحاسبي الحكومي في العراق

النظام المحاسبي الحكومي في العراق هو الإطار المحاسبي المخصص لإدارة الأموال العامة، حيث يعنى بتوثيق الإيرادات والمصروفات والعمليات المالية المتعلقة بالجهات الحكومية. يهدف النظام إلى تلبية احتياجات الحكومة من حيث الشفافية والمساءلة، وتوفير تقارير مالية دقيقة ومفصلة تعكس حالة المالية العامة وتدعم قراراتها الاستراتيجية.

يعتمد النظام المحاسبي الحكومي العراقي بشكل أساسي على النظام النقدي، حيث يتم تسجيل الإيرادات عند تحصيلها والمصروفات عند دفعها. يُسهم هذا النظام في توثيق العمليات المالية وتحديد الإيرادات والنفقات وتقديم تقارير مالية دورية تساعد في إدارة الميزانية العامة. ومع ذلك، فإن اعتماده على الأساليب التقليدية يحد من كفاءته، حيث

يؤدي إلى بطء في جمع البيانات ومعالجتها وإصدار التقارير، ما قد يؤثر على دقة وكفاءة التحليل المالي وصنع القرار.

٢.٦.٢- التحديات في النظام المحاسبي الحكومي

على الرغم من الأهمية التي يشكلها النظام المحاسبي الحكومي في العراق، إلا أنه يواجه العديد من التحديات التي تؤثر على قدرته في تحقيق أهدافه، أبرزها (المستوفي وعبد الحسين ٢٠٢١):

١. البيروقراطية وتعقيد الإجراءات: يعتمد النظام المحاسبي التقليدي على العمليات اليدوية والإجراءات الورقية التي تتطلب وقتاً وجهداً كبيرين، مما يبطئ من سرعة إنجاز المعاملات المالية. البيروقراطية تؤدي إلى تعقيد العمليات وإعاقة سير العمل، خاصةً عند تسجيل المعاملات المالية وإعداد التقارير.

٢. ضعف القدرة على الوصول إلى المعلومات الفورية: يفترق النظام الحكومي إلى القدرة على توفير معلومات مالية فورية، حيث تتطلب عملية جمع البيانات وتحليلها وقتاً طويلاً. وهذا يؤثر سلباً على القدرة على اتخاذ قرارات سريعة، حيث يُحرم المسؤولون من الحصول على معلومات حديثة وموثوقة لاتخاذ قرارات مبنية على الأدلة.

٣. قابلية الخطأ البشري: يعتمد النظام الحكومي على إدخال البيانات وتوثيقها يدوياً، مما يزيد من احتمالية حدوث أخطاء بشرية تؤدي إلى تباينات أو تحريفات في التقارير المالية. هذه الأخطاء تؤثر على دقة وموثوقية التقارير المالية وتزيد من احتمالية عدم كشف التلاعب المالي في الوقت المناسب.

٤. نقص الكوادر المؤهلة: تعتمد الأنظمة التقليدية على الكوادر البشرية ذات الكفاءة العالية لإجراء التدقيق المالي وإعداد التقارير، وهو ما يتطلب مهارات ومعرفة دقيقة في المجال. وفي العراق، تعاني المؤسسات الحكومية من نقص الكوادر المؤهلة القادرة على التعامل مع هذا النظام بشكل فعال، مما يؤدي إلى تأخير في إنجاز العمليات المالية وزيادة احتمال الأخطاء.

٥. الافتقار إلى الشفافية والمساءلة: في الأنظمة التقليدية، تكون البيانات المالية غير متاحة بسهولة للمراجعة والتحليل، مما يقلل من شفافية العمليات المالية ويؤدي إلى صعوبة محاسبة الجهات المعنية، عدم توفر المعلومات بشكل فوري ومنظم يجعل من الصعب تحقيق المساءلة الكاملة.

٣.٦.٢ - دور التحول الرقمي في تحسين النظام المحاسبي الحكومي

مع ظهور التحول الرقمي، بات من الممكن تطوير النظام المحاسبي الحكومي في العراق ليصبح أكثر كفاءة وشفافية. ويشمل التحول الرقمي تطبيق تقنيات الحوسبة السحابية، والأتمتة، والذكاء الاصطناعي لتحسين العمليات المحاسبية، مما يسهم في التغلب على التحديات المذكورة سابقاً. ومن أهم الفوائد التي يقدمها التحول الرقمي للنظام المحاسبي الحكومي (Koo, 2019):

١. تحسين كفاءة العمليات المحاسبية: يتيح التحول الرقمي أتمتة العديد من العمليات المالية التي كانت تُجرى يدوياً، مثل تسجيل المعاملات وتجميع البيانات. من خلال الاعتماد على التقنيات الرقمية، يمكن تسريع إجراءات تسجيل البيانات وتوثيقها، مما يقلل من الوقت المطلوب لإعداد التقارير ويزيد من كفاءة النظام بشكل عام.

٢. توفير معلومات مالية آنية: يساهم التحول الرقمي في إتاحة المعلومات المالية بشكل فوري ومنظم، مما يدعم اتخاذ القرارات السريعة والمبنية على بيانات حديثة ودقيقة. تتيح الأنظمة الرقمية إمكانية الوصول إلى تقارير دورية ومحدثة في أي وقت، مما يدعم الجهات الحكومية في مراقبة الإنفاق واتخاذ قرارات مالية تتناسب مع الظروف الحالية.

٣. تقليل الأخطاء البشرية وزيادة الدقة: من خلال تقنيات الأتمتة والذكاء الاصطناعي، يقل الاعتماد على الإدخال اليدوي للبيانات، مما يقلل من احتمال وقوع الأخطاء البشرية في العمليات المالية. هذه التقنيات تساعد في التحقق من صحة البيانات وتقديم تقارير مالية أكثر دقة وموثوقية.

٤. تعزيز الشفافية والمساءلة: يسهم التحول الرقمي في تعزيز الشفافية المالية من خلال توفير إمكانية الاطلاع الفوري على المعاملات والتقارير المالية، مما يساعد على تحسين الرقابة المالية ويزيد من المساءلة، حيث يمكن للجهات الرقابية متابعة الإنفاق الحكومي بسهولة واكتشاف أي مخالفات أو تلاعب بشكل فوري.

٥. تسهيل الرقابة الداخلية وتطبيق الحوكمة: يوفر التحول الرقمي أنظمة مراقبة داخلية متقدمة تتيح للجهات الحكومية متابعة العمليات المالية بفعالية أكبر من خلال أنظمة الأمان والرقابة الإلكترونية مما يمكن من تحسين عمليات التدقيق الداخلي وتعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المؤسسات الحكومية.

٤.٦.٢-تحديات تطبيق التحول الرقمي في النظام المحاسبي الحكومي في العراق

رغم الفوائد التي يقدمها التحول الرقمي والمشار إليها اعلاه، هناك عدة تحديات قد تعيق عملية تطبيقه بشكل كامل في النظام المحاسبي الحكومي في العراق، ومنها:

١. البنية التحتية الرقمية: لا تزال بعض المؤسسات الحكومية تفتقر إلى البنية التحتية الرقمية المناسبة، مثل الشبكات والبرمجيات المتقدمة، لتطبيق التحول الرقمي بكفاءة. تحديث هذه البنية التحتية يتطلب استثمارات مالية كبيرة ووقتاً طويلاً لتطويرها.

٢. نقص الكفاءات والمهارات: يتطلب التحول الرقمي وجود كفاءات متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد تواجه المؤسسات الحكومية صعوبة في توفير الكوادر المؤهلة للتعامل مع الأنظمة الرقمية وإدارة العمليات المعقدة التي تتطلب مهارات جديدة.

٣. التحديات التنظيمية والقانونية: يتطلب التحول الرقمي في المحاسبة الحكومية تعديل بعض القوانين واللوائح الحالية التي قد تكون غير مهيأة لتبني التكنولوجيا الرقمية. هذه التعديلات تستغرق وقتاً، وقد تواجه مقاومة من بعض الأطراف التي تعتاد على الأنظمة التقليدية.

٤. التكاليف المالية: التحول الرقمي عملية مكلفة تشمل تحديث الأجهزة والبرمجيات، وتدريب الكوادر، وتطوير البنية التحتية الرقمية. يتطلب هذا توفير ميزانية كافية قد لا

تكون متاحة بسهولة في ظل الظروف الاقتصادية.

لذلك يمكن القول ان التحول الرقمي يعد فرصة كبيرة للنظام المحاسبي الحكومي في العراق للتغلب على التحديات التي تواجهه وجعله أكثر كفاءة وشفافية. وعلى الرغم من التحديات التي قد تعيق تطبيق التحول الرقمي، إلا أن تبنيه بشكل تدريجي يمكن أن يسهم في تحسين جودة الخدمات المالية الحكومية، ويزيد من قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها المالية والإدارية بشكل أفضل.

٧.٢- التحول الرقمي في النظام المحاسبي الموحد في العراق

١.٧.٢- لمحة عن النظام المحاسبي الموحد في العراق

يُعد النظام المحاسبي الموحد في العراق من أهم الأنظمة المحاسبية المعتمدة، ويُستخدم بشكل أساسي في مؤسسات القطاعين العام والخاص. ويهدف إلى تحقيق التجانس في تسجيل العمليات المالية وإعداد التقارير المالية وفق معايير محاسبية موحدة. يعمل هذا النظام على تيسير التوثيق الشامل للبيانات المالية، ويُمكن المؤسسات من إعداد تقارير دقيقة تدعم اتخاذ القرارات المالية والإدارية. كما يسهم النظام الموحد في تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال إعداد التقارير المالية الموحدة وفق معايير موحدة، مما يسهل المقارنة بين البيانات المالية للجهات المختلفة ويعزز من كفاءة الرقابة الداخلية.

٢.٧.٢- التحديات في النظام المحاسبي الموحد

بالرغم من أهمية النظام المحاسبي الموحد في العراق، إلا أنه يواجه تحديات عديدة في شكله التقليدي، والآتي أبرز هذه التحديات (جميل وجلو، ٢٠٢٣):

١. البيروقراطية وتعقيد الإجراءات المحاسبية: يعتمد النظام المحاسبي الموحد على إجراءات يدوية وأحياناً ورقية، مما يزيد من تعقيد الإجراءات ويؤدي إلى بطء في إتمام العمليات المالية. هذا يؤدي إلى انخفاض كفاءة النظام ويستغرق الموظفون وقتاً طويلاً في تسجيل المعاملات وتدقيق البيانات.

٢. صعوبة الوصول إلى المعلومات في الوقت الفعلي: في النظام التقليدي، تكون عملية تجميع البيانات المالية وتحليلها بطيئة ومعقدة، حيث تعتمد على جمع البيانات يدوياً وتحديثها بشكل دوري. وهذا يحد من قدرة المؤسسات على توفير تقارير مالية فورية، مما يجعل اتخاذ القرارات السريعة أمراً صعباً في بعض الأحيان، إذ يكون الاعتماد على بيانات قديمة وغير محدثة.

٣. قابلية الخطأ البشري: بما أن العمليات الحسابية وتوثيق البيانات المالية تُجرى يدوياً، فإن احتمالية الأخطاء البشرية تكون مرتفعة. هذه الأخطاء قد تؤدي إلى تحريف في التقارير المالية، مما يؤثر سلباً على دقة المعلومات المقدمة ويزيد من احتمال حدوث مشكلات مالية.

٤. نقص الشفافية والتحديات في الرقابة الداخلية: تعاني المؤسسات التي تعتمد على النظام المحاسبي الموحد من صعوبة في توفير مستوى عالٍ من الشفافية، حيث يصعب على المسؤولين الوصول إلى البيانات المالية بشكل لحظي، وهو ما يعيق الرقابة والمساءلة الفعالة. هذا يؤدي في بعض الأحيان إلى عدم القدرة على اكتشاف التلاعب المالي أو العمليات غير المشروعة بسرعة.

٥. نقص الكوادر المتخصصة في التحليل المالي: يعتمد النظام التقليدي بشكل كبير على الكوادر البشرية المدربة لإعداد التقارير وتحليل البيانات المالية. وفي العراق، تعاني بعض المؤسسات من نقص في الكفاءات القادرة على التعامل مع هذا النظام بفعالية، مما يؤثر على جودة البيانات المالية ويزيد من وقت الإنجاز.

٥-٣ دور التحول الرقمي في تحسين النظام المحاسبي الموحد

يسهم التحول الرقمي بشكل كبير في مواجهة هذه التحديات من خلال تقديم حلول تقنية فعالة تعزز من كفاءة النظام المحاسبي الموحد. والآتي بعض المجالات التي يمكن للتحول الرقمي تحسينها في النظام المحاسبي الموحد:

١. تحسين سرعة وكفاءة العمليات المحاسبية: يوفر التحول الرقمي حلولاً متقدمة مثل الأتمتة، حيث يمكن أتمتة العمليات الروتينية وتسجيل المعاملات المالية تلقائياً دون

الحاجة إلى تدخل بشري. هذا يؤدي إلى تقليل الوقت المستغرق في تسجيل البيانات وبتيح للموظفين التركيز على المهام التحليلية بدلاً من العمل الروتيني. وبذلك، يسهم التحول الرقمي في رفع كفاءة النظام وتبسيط العمليات.

٢. إتاحة معلومات مالية آنية ودقيقة: من خلال استخدام تقنيات مثل قواعد البيانات السحابية وتكنولوجيا الإنترنت، يمكن للمؤسسات الحصول على تقارير مالية محدثة بشكل فوري. هذه التقارير تكون متاحة في أي وقت، مما يسهم في دعم اتخاذ القرارات السريعة والمبنية على بيانات حقيقية وحديثة، وهو ما يعزز من مرونة المؤسسات في التكيف مع التغيرات السريعة في السوق.

٣. تقليل الأخطاء البشرية وزيادة دقة البيانات: يقلل التحول الرقمي من اعتماد النظام على العمليات اليدوية، مما يقلل من احتمالية وقوع أخطاء بشرية في تسجيل البيانات. تقنية الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة يمكنها التحقق من صحة البيانات وكشف الأخطاء فور حدوثها، مما يضمن أن تكون التقارير المالية دقيقة وموثوقة.

٤. تعزيز الشفافية والمساءلة: تسهم التقنيات الرقمية في تحسين الرقابة المالية من خلال إتاحة إمكانية الوصول إلى البيانات بسهولة ومتابعة العمليات المالية في الوقت الفعلي. هذا يزيد من الشفافية المالية وبتيح للمسؤولين تتبع النشاط المالي وتحقيق المساءلة بشكل أفضل، كما يبتيح للحكومة وجهات الرقابة إجراء التدقيق المالي بسهولة أكبر.

٥. تسهيل التحليل المالي واتخاذ القرارات: باستخدام أدوات التحليل الرقمي مثل البيانات الكبيرة (Big Data) وتحليل البيانات، يمكن للمؤسسات المالية تحليل البيانات بشكل أعمق واستخلاص رؤى مفيدة تدعم اتخاذ القرارات. هذا يبتيح للمؤسسات العراقية تحسين استراتيجياتها المالية والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، مما يعزز من تنافسيتها في السوق.

٣.٧.٢ - التحديات التي تواجه تطبيق التحول الرقمي في النظام المحاسبي الموحد في العراق

رغم الفوائد العديدة التي يقدمها التحول الرقمي، إلا أن تطبيقه في النظام المحاسبي الموحد بالعراق قد يواجه بعض التحديات، من أبرزها:

١. البنية التحتية الرقمية: تعتمد عملية التحول الرقمي على توفر بنية تحتية قوية ومتطورة، مثل الشبكات السحابية وأجهزة الحاسوب الحديثة، والتي قد تفتقر إليها بعض المؤسسات العراقية. تطوير هذه البنية التحتية يستلزم استثمارات مالية ووقتاً طويلاً، مما قد يمثل عائقاً أمام تطبيق التحول الرقمي بشكل فعال.

٢. التكاليف المالية المرتفعة: يتطلب التحول الرقمي في النظام المحاسبي الموحد استثمارات مالية كبيرة لتحديث الأجهزة، وتطوير البرمجيات، وتدريب الكوادر البشرية. قد يمثل هذا التحدي عائقاً أمام المؤسسات الحكومية في العراق التي قد تكون ميزانياتها محدودة، خصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية التي قد تحد من إمكانياتها على التحول الكامل.

٣. التحديات التنظيمية والقانونية: تتطلب عملية التحول الرقمي تعديلات على القوانين واللوائح التنظيمية لضمان الالتزام بأعلى معايير الشفافية والمساءلة. وقد يكون هنالك تأخير في تحديث هذه اللوائح، حيث أن بعض التشريعات العراقية الحالية قد لا تتناسب مع متطلبات النظام الرقمي، مما يستلزم إعادة صياغتها لتلبية احتياجات التحول الرقمي.

٤. نقص الكفاءات المتخصصة: يعتمد نجاح التحول الرقمي على وجود كوادر بشرية مؤهلة للتعامل مع التكنولوجيا الرقمية. قد تفتقر بعض المؤسسات العراقية إلى الموظفين الذين يمتلكون المهارات الرقمية المتخصصة، مثل إدارة قواعد البيانات وتحليل البيانات الكبيرة، مما يستلزم استثماراً إضافياً في تطوير الكفاءات وتدريب الموظفين.

٥. مقاومة التغيير: قد تواجه المؤسسات صعوبات تتعلق بمقاومة الموظفين للتحويل إلى النظام الرقمي، حيث يميل البعض إلى التمسك بالأساليب التقليدية خشية فقدان وظائفهم أو عدم التكيف مع التقنيات الحديثة. هذه المقاومة قد تؤدي إلى تباطؤ في تنفيذ التحويل الرقمي، وتتطلب جهودًا إضافية للتوعية بأهمية التحويل والفوائد التي يمكن تحقيقها.

وبالتالي يمكن القول إن التحويل الرقمي يمثل فرصة هامة للنظام المحاسبي الموحد في العراق للتغلب على التحديات التي تواجهه وتحسين كفاءته وشفافيته. وعلى الرغم من التحديات التي تواجهه تطبيق التحويل الرقمي، إلا أن فوائده تجعله استثمارًا ذا قيمة عالية، حيث يسهم في تحقيق كفاءة أفضل في العمليات المالية، ويزيد من سرعة وجودة التقارير، ويدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية. يمكن القول إن تطبيق التحويل الرقمي بصورة تدريجية ومدروسة، مع توفير البنية التحتية اللازمة وتطوير الكفاءات البشرية، قد يتيح للنظام المحاسبي الموحد في العراق تحقيق أداء متميز ومستدام.

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

٣.١- دراسة الحالة والتطبيقات العملية للتحويل الرقمي في النظم المحاسبية في العراق

٣.١.١- دراسة حالة: تجربة وزارة المالية العراقية في التحويل الرقمي

في ظل التطورات التقنية العالمية وضرورة تعزيز كفاءة النظام المالي العراقي، بدأت وزارة المالية العراقية خطوات جادة نحو تطبيق التحويل الرقمي لتحسين النظام المحاسبي الحكومي. هدفت هذه الخطوة إلى تحديث عملية تسجيل البيانات المالية، وتبسيط إجراءات إعداد التقارير، وتوفير بيانات فورية ودقيقة لدعم اتخاذ القرار الحكومي.

٢.١.٣ - أهداف المشروع الرقمي:

- تسريع تسجيل المعاملات المالية: من خلال الاعتماد على برمجيات مالية متقدمة تقوم بتسجيل وتحليل البيانات تلقائيًا، مما يقلل من الوقت المطلوب لإتمام العمليات المالية.
- تحسين دقة البيانات وتقليل الأخطاء: باستخدام نظم حوسبة ذكية قادرة على التحقق من صحة البيانات والكشف عن الأخطاء قبل حدوثها.
- زيادة الشفافية والرقابة: عن طريق إتاحة إمكانية الوصول إلى البيانات المالية بشكل فوري للمسؤولين وصناع القرار، مما يساهم في تحقيق رقابة داخلية أفضل ويحد من احتمالية التلاعب المالي.

٣.١.٣ - التحديات التي واجهها المشروع:

- نقص البنية التحتية التقنية: واجهت الوزارة تحديًا في تجهيز البنية التحتية اللازمة من أجهزة ونظم شبكات، مما تطلب استثمارًا ماليًا ووقتًا إضافيًا لتحديث الأجهزة وتنصيب البرامج.
- التحديات التنظيمية وتدريب الموظفين: كان من الضروري تعديل بعض اللوائح الداخلية لتتلاءم مع الأسلوب الرقمي الجديد، فضلًا عن تدريب الموظفين على استخدام النظام الجديد وتأهيلهم للتعامل مع التقنيات الحديثة.

٢.٣ - نتائج التجربة:

- أظهرت هذه الخطوة نتائج إيجابية في تحسين كفاءة إعداد التقارير المالية، وسرعة الوصول إلى البيانات، وتقليل الأخطاء المالية بشكل ملحوظ. كما ساعدت الوزارة في تحسين عملية اتخاذ القرار وتقديم تقارير مالية دقيقة تدعم إدارة الميزانية العامة بكفاءة أعلى. والجدولين (١) و (٢) يوضحان أهم التطورات حسب موقع وزارة المالية العراقية

جدول رقم (١) التطورات في النظام المحاسبي الموحد

التحول	نتائج التحول
الموائمة بين المعايير المحلية والدولية	تم إعداد مسودة محدثة للنظام المحاسبي الموحد وفق المعايير الدولية. يهدف هذا التطوير إلى تحقيق مواءمة بين الأنظمة المحاسبية المحلية والدولية، مما يساعد على تحسين جودة البيانات المحاسبية ودعم اتخاذ القرارات على المستويات الاقتصادية المختلفة.
دمج البيانات المحاسبية في قاعدة بيانات	اسهم التحول في هذا المجال في دمج البيانات المحاسبية، مما سهل من تحليلها وإعداد تقارير مالية موحدة وشاملة للمؤسسات الحكومية.

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة المالية العراقية

جدول رقم (٢) تطوير النظام المحاسبي الحكومي

التحول	نتائج التحول
تحسين أدوات الإدارة المالية	تم تحسين أدوات الإدارة المالية من خلال أنظمة إلكترونية تتيح تسجيل المعاملات بشكل فوري وتقديم تقارير مالية دقيقة، مما اسهم في تقليل الفجوات المالية ومكافحة الفساد.
الاعتماد على المنصات الرقمية	اعتمدت الوزارة على منصات رقمية لتحليل الأداء المالي وربط الأنظمة الحكومية، مما سرع من تنفيذ الموازنات ومتابعة تنفيذ المشاريع الحكومية بكفاءة.

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة المالية العراقية

تعد هذه الجهود جزءاً من استراتيجية شاملة لتحقيق التحول الرقمي، مما يُمكن العراق من تحسين إدارة المال العام وتعزيز الشفافية.

٣.٣- التطبيقات العملية للتحول الرقمي في النظام المحاسبي الموحد

١. اعتماد نظام إدارة مالية موحد ERP

تطبيق نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP) في المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص العراقية يمكن أن يسهم في تعزيز كفاءة النظام المحاسبي الموحد. يوفر هذا النظام منصة موحدة تجمع مختلف الأنشطة المالية والإدارية ضمن نظام واحد، مما يسمح بتتبع جميع العمليات المالية بشكل فوري. كما يتيح الربط بين مختلف الأقسام داخل المؤسسة، مثل قسم المحاسبة والموارد البشرية، مما يزيد من كفاءة إدارة الموارد المالية.

٢. تطبيق تقنية الحوسبة السحابية

تساهم الحوسبة السحابية في تعزيز مرونة الوصول إلى البيانات من أي مكان وفي أي وقت، مما يدعم المؤسسات في إعداد تقارير فورية ودقيقة. يمكن للمؤسسات العراقية استخدام السحابة لتخزين البيانات المالية، مما يسهم في تقليل التكاليف اللازمة لشراء أجهزة تخزين محلية، إضافة إلى توفير الأمان للبيانات عن طريق النسخ الاحتياطي التلقائي.

٣. الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة

يمكن أن يسهم الذكاء الاصطناعي في أتمتة العمليات المحاسبية التي تتطلب وقتاً وجهداً، مثل تحليل البيانات المالية واكتشاف الأنماط التي قد تشير إلى وجود تلاعب مالي. تقنية تعلم الآلة تساعد في تطوير أنظمة قادرة على التنبؤ بالاتجاهات المالية المستقبلية، مما يدعم المؤسسات العراقية في اتخاذ قرارات مبنية على توقعات مدروسة.

٤. تعزيز الحوكمة المالية من خلال تطبيقات التحليل الرقمي

تتيح تطبيقات التحليل الرقمي إمكانية مراجعة وتحليل البيانات المالية بطرق متقدمة تساعد في فهم الاتجاهات المالية للمؤسسات. تمكن هذه التطبيقات المؤسسات من تقديم تقارير مالية متقدمة، واستخراج مؤشرات الأداء الرئيسة، مما يسهم في تطبيق مبادئ الحوكمة المالية بشكل فعال.

يمكن القول ان التحول الرقمي يقدم فرصاً كبيرة للنظاميين المحاسبين الحكومي والموحد في العراق، حيث يمكنه تحسين الكفاءة، تعزيز الشفافية، وزيادة الرقابة الداخلية. وعلى الرغم من التحديات التي قد تواجه المؤسسات عند تطبيقه، إلا أن تبني نظم رقمية متقدمة

يمكن أن يسهم في الارتقاء بالنظام المالي العراقي ويدعم جهود الإصلاحات المالية المستدامة.

٤ - المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ - الاستنتاجات

في ضوء ما ورد في البحث يمكن صياغة الاستنتاجات التالية:

١. أظهرت الدراسة أن التحول الرقمي يساهم بشكل كبير في تحسين كفاءة النظامين المحاسبيين الحكومي والموحد من خلال أتمتة العمليات المالية وتسهيل تسجيل البيانات وإعداد التقارير، مما يوفر وقتاً وجهداً على الموظفين.

٢. أدى التحول الرقمي إلى تحسين مستوى الشفافية والمساءلة في المؤسسات المالية، إذ أصبحت البيانات المالية متاحة بشكل لحظي ويمكن الوصول إليها بسهولة، مما يعزز الرقابة الداخلية ويساهم في الكشف عن أي تلاعب مالي أو أخطاء في وقت مبكر.

٣. يساعد التحول الرقمي في تقليل الأخطاء البشرية ويزيد من دقة البيانات المالية، مما يعزز الثقة في المعلومات المالية المقدمة لصناع القرار ويدعم عملية اتخاذ القرارات بشكل أفضل.

٤. رغم الفوائد التي يقدمها التحول الرقمي، إلا أن العراق يواجه تحديات تتعلق بنقص البنية التحتية الرقمية المتقدمة وغياب التشريعات القانونية الكافية التي تدعم التحول الرقمي في المحاسبة.

٥. من النتائج التي برزت في الدراسة هو وجود نقص في الملاك المؤهل للتعامل مع الأنظمة الرقمية الحديثة، مما يشكل عقبة أمام تطبيق التحول الرقمي على نطاق واسع في النظام المحاسبي.

٢.٤ - التوصيات

في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن للباحثين صياغة التوصيات التالية:

١. تطوير البنية التحتية الرقمية: يُنصح الحكومة والمؤسسات المالية العراقية بالاستثمار في تطوير البنية التحتية التقنية، مثل تجهيز مراكز بيانات متطورة وتوفير أنظمة حوسبة سحابية آمنة، لدعم عمليات التحول الرقمي في المحاسبة.

٢. تحديث التشريعات والقوانين: على الحكومة تحديث التشريعات المالية وتوفير أطر قانونية وتنظيمية تسهل تطبيق التحول الرقمي في النظام المحاسبي الحكومي والموحد، مع ضمان الالتزام بالشفافية والمساءلة.

٣. تدريب وتطوير الكوادر البشرية: ضرورة الاستثمار في برامج تدريب وتأهيل للكوادر البشرية المتخصصة في المجالات الرقمية، مثل تحليل البيانات وإدارة النظم المحاسبية الرقمية، لضمان استخدام الأنظمة الجديدة بكفاءة.

٤. تشجيع المؤسسات على استخدام نظم تخطيط الموارد ERP: يُنصح المؤسسات المالية بتبني نظم تخطيط الموارد المؤسسية (ERP) التي توفر منصة موحدة لإدارة العمليات المالية والإدارية، مما يسهل التكامل بين مختلف أقسام المؤسسة ويعزز كفاءة النظام المحاسبي.

٥. يُوصي الباحثان باستخدام أدوات التحليل الرقمي لمراجعة وتحليل البيانات المالية بشكل مستمر، مما يعزز من كفاءة النظام الرقابي ويتيح استباق المشاكل المالية المحتملة.

٦. ضرورة تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية للإفادة من خبراتها وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجال التحول الرقمي، مما يساعد في بناء قدرات وطنية تدعم التحول الرقمي المستدام.

قائمة المصادر

الوثائق الرسمية

١- وزارة المالية العراقية. (٢٠٢٣). تقرير حول التحول الرقمي في القطاع المالي في العراق. وزارة المالية، بغداد.

٢- ديوان الرقابة المالية الاتحادي. (٢٠٢٢). التحديات والفرص في التحول الرقمي للنظام المحاسبي الحكومي في العراق. ديوان الرقابة المالية الاتحادي، بغداد.

المصادر الاجنبية:

Berikol, B. Z., & Killi, M. (2021). The effects of digital transformation process on accounting profession and accounting education. *Ethics and Sustainability in Accounting and Finance, Volume II*, 219–231.

- Busulwa, R., & Evans, N. (2021). Digital Transformation in Accounting. In *Digital Transformation in Accounting*. Routledge. <https://doi.org/10.4324/9780429344589>
- Graves, C. W. (1970). Levels of existence: An open system theory of values. *Journal of Humanistic Psychology*, 10(2), 131–155.
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305–360. <https://doi.org/10.4159/9780674274051-006>
- Koo, E. (2019). *Digital Transformation of Government: From E-Government to Intelligent E-Government* (pp. 1–92). Massachusetts Institute of Technology.
- Ross, J. F. (2016). The information content of accounting reports: An information theory perspective. *Information*, 7(3), 48.
- van Puyvelde, S., Caers, R., du Bois, C., & Jegers, M. (2012). The Governance of Nonprofit Organizations: Integrating Agency Theory With Stakeholder and Stewardship Theories. *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly*, 41(3), 431–451. <https://doi.org/10.1177/0899764011409757>
- Yusoff, W. F. W., & Alhaji, I. A. (2012). Insight of corporate governance theories. *Journal of Business & Management*, 1(1), 52–63.
- Zaoui, F., & Souissi, N. (2020). Roadmap for digital transformation: A literature review. *Procedia Computer Science*, 175, 621–628.

المصادر العربية:

- العزاوي، ف. وجهاد، أ. (٢٠١٨). العلاقة بين النظام المحاسبي الحكومي التقليدي في العراق والنظام الإلكتروني بين النظرية والتطبيق: (بحث تطبيقي في جامعة ديالى *Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS)*, ٢٠١٨).
- المستوفي، ح.، وعبد الحسين، ح. (٢٠٢١). تحديث مقومات النظام المحاسبي الحكومي في العراق بما يلائم بيئة الحكومة الالكترونية *Journal of Excellence for Economics and Management Research*, 5(1), 11–35.
- النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي، (٢٠١٣). وزارة المالية- دائرة المحاسبة جميل، أ. وجلو، م. (٢٠٢٣). النظام المحاسبي الموحد في ظل الحوسبة السحابية *Journal of Business Economics for Applied Research*, 5(4).
- عبد الستار، ر. وذياب، خ. (٢٠٢٣). تطوير النظام المحاسبي الموحد في المنشآت المالية

(المصارف العراقية). *Journal of Madenat Alelem University College*, 15(2), 1–11.

المقالات الدولية والمصادر الإلكترونية:

صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٤). التقرير السنوي حول التحول الرقمي في القطاع المالي في الدول النامية. متاح عبر: رابط الموقع.

(<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/digital/overview>)

البنك الدولي. (٢٠٢٤). إرشادات التحول الرقمي في نظم المحاسبة العامة في الدول الناشئة. متاح عبر: رابط الموقع.

(<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/digital/overview>)

المؤتمرات وورش العمل:

المؤتمر العربي للمحاسبة الرقمية. (٢٠٢٣). التحول الرقمي في نظم المحاسبة: التحديات والفرص في الدول العربية. القاهرة، مصر.

ورشة عمل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). (٢٠٢٤). استراتيجيات التحول الرقمي في المحاسبة الحكومية، نيويورك، الولايات المتحدة.

محددات القيمة المضافة لمنصات الدفع الإلكتروني لحوكمة العمليات
المالية كمدخل لتطوير الخدمات الرقمية في المؤسسات المالية

Determinants of added value of Electronic Payment Platforms for the Governance of Financial Operations as an entry Point for Developing Digital Services in Financial Institutions

د. محمد أحمد الخولي

كلية العلوم الإدارية بأكاديمية السادات بالقاهرة

mohkholy5@hotmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

أصبح التحول الرقمي متسارعا على مستوى الحكومات عبر بلورة رؤيتها في تطبيق مبادرات لتشكيل المجتمعات الرقمية الذكية نتيجة التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال الدولية عقب الثورة الصناعية الرابعة حيث دفعت تلك الحكومات إلى المبادرة في استحداث الاجراءات والسياسات لمواكبة التطورات الرقمية عالميا من خلال استهداف تطبيق البرامج والمشاريع التكنولوجية والتقنيات الذكية، وهذا كله قد يسفر عن وجود إمكانيات وفرص كبيرة أمام المؤسسات المالية للاستفادة من التكنولوجيا الرقمية في تطوير خدماتها الرقمية خاصة بعد التوسع للنظام المالي الإسلامي وانتشاره عبر دول العالم وفقا للتقارير الاقتصادية الدولية، فقد أشار تقرير لوكالة تومسون رويترز أن حجم استهلاك العالم الإسلامي بلغ في عام ٢٠٢٠ من سوق التكنولوجيا الرقمية



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ٢٥ - ٧٤

٢٧٧ مليار دولار بحيث يشمل هذا الاستهلاك استخدام المواقع الإلكترونية، ومنصات الدفع الإلكتروني، الخدمات المصرفية الإلكترونية، التسوق الإلكتروني، خدمات الاستشارات الاستثمارية عبر الاستفادة من تطوير منصات الدفع الإلكترونية في تطوير خدمات ومنتجات المؤسسات المالية. كما أشارت وكالة Deloitte الأمريكية المتخصصة بأن دول العالم الإسلامي تشهد سوقاً ضخمة ومربحة للاقتصاد الرقمي منما تعد فرص حقيقية للمؤسسات المالية حيث أصبح التحول لتطبيق بوابات الدفع الإلكترونية والذكية بيئة جاذبة للاستثمارات في مجال التكنولوجيا الرقمية لما لها من قيمة مضافة جديدة على حوكمة أداء الخدمات المالية بشكل مثالي يعود بالنفع على تحسين الأداء الاقتصادي لدور الحكومات. لذا انطلقاً من توجهات دولة الامارات الهادفة إلى مواكبة مستجدات التحول للاقتصاد الرقمي من خلال الارتقاء بتطوير منظومة الخدمات الحكومية لضمان إتاحتها لمختلف الأطراف المستفيدة بمرونة وسهولة في كل الأوقات وفي أي مكان لتحقيق متعة المعيشة للسكان بمستويات عالية من الرفاهية وجودة الحياة وفق توجهاتها الاستراتيجية بعيدة المدى لتقديم نموذج متميز لحكومة ذكية تعد من الأفضل عالمياً. كما أصبح قطاع الاقتصاد الإسلامي يشهد حالياً نمواً سريعاً داخل الدولة في ظل الاهتمام بتنفيذ المبادرات الاستراتيجية لإنشاء بنية تحتية متينة داعمة لسرعة التحول الإلكتروني أو الذكي لتعزيز مكانة الدولة كعاصمة للمعرفة والتطوير في مجال الاقتصاد الإسلامي الرقمي، ولاسيما أن الرقمنة إحدى ركائز اقتصاد القرن الحادي والعشرين في ظل التطور التكنولوجي السريع لانتشار بوابات الدفع الإلكترونية على مستوى العالم لسرعة تقديم الخدمات وكفاءتها وتبني المزيد من تطوير الابتكارات والحلول التكنولوجية والذكية التي يحتاجها المجتمع والمستندة بشكل أساسي على تحسين حوكمة أساليب وإجراءات العمل الحكومي. كما يعد من أولويات دولة الامارات للتحول إلى الحكومة الذكية هو تحديد القيمة المضافة للتحول الرقمي عبر تفعيل منصات الدفع الإلكترونية والذكية سواء من زيادة حجم المعاملات أو سرعة إنجازها أو زيادة نسبة الإيرادات سنوياً. بالتالي يعد إطلاق

الحكومات لمنصات الدفع الالكتروني مثل مشروع منصة راك-باي RAKPay لغرض دعم مقومات الحوكمة المؤسسية في إدارة المال العام استنادا إلى تحسين سير إجراءات العمليات المالية من خلال تطوير أدوات تحصيل العائدات الحكومية عبر الاستعانة بتطوير حلول تكنولوجية تساهم في تنوع قنوات وخدمات الدفع الالكترونية والذكية في ظل مساهمة التحول الرقمي لنظام مالي متين وقوي قادر على تعزيز تنافسية النظم المالية عبر تطبيق منصة موحدة لتقديم الخدمات الحكومية التي تساهم في الارتقاء بتجربة رحلة المتعاملين.

الكلمات المفتاحية : منصات الدفع الالكتروني، التحول الرقمي، حوكمة العمليات،

الخدمات الرقمية

١. مقدمة عامة:

بات التقدم التكنولوجي الرقمي حاجة ملحة لأهم التحديات التي تواجهها الحكومات ومؤسسات الأعمال بصورة مستمرة ليغطي جميع مجالات الحياة حيث أصبح سكان الأرض يمارسون التقنيات الالكترونية في إنجاز أعمالهم اليومية، ولا سيما في ظل انتشار العملات الرقمية التي أحدثت ثورة في النظام النقدي العالمي، وهو ما أصبح يستدعي السعي الجاد لمعرفة وتقييم العوائد المحققة من توظيف تلك التقنيات في مختلف القطاعات العامة (عامر، ٢٠١٩). كما دفعت الأزمات المتتالية التي تشهدها بيئة الأعمال الدولية ونظم الاقتصاديات العالمية إلى إعادة تسليط الضوء على تبني مفهوم حوكمة للأنظمة والعمليات المالية والاقتصادية مع وضعها على قمة أولويات قطاعات الأعمال والمؤسسات المالية الدولية حيث أبرزت أهمية تبني مقومات أطر الحوكمة الفعالة كمدخل استباقي يضمن الاستعدادية لمواجهة الأزمات والكوارث والوقاية وتفاديها قدر الإمكان فضلا عن أهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الأداء المالي وسخف شدة المخاطر المالية، ولا سيما ذات العلاقة بالفساد الإداري والمالي على مستوى الحكومات (الحري & عبد الغني، ٢٠١١). إن عملية تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات عبر توظيف المنصات الالكترونية

تهدف إلى تعزيز الأمان والكفاءة للنظم المالية وتقليل المخاطر المالية فضلا عن مساهمتها في تسهيل دورة النقود في الاقتصاد بما يعزز الكفاءة الاقتصادية عبر مساندة البنوك التجارية (فريز، ٢٠١١)، والذي يحتاج بالطبع إلى إيجاد دور حيوي لك من قبل مختلف المصارف والمؤسسات المالية عن كثب نحو تعزيز تلك التوجهات الاستراتيجية للحكومات استنادا إلى تلبية الاحتياجات المتصاعدة الماسة لمواكبة التطورات التكنولوجية تجاه الاسراع في التحول نحو الاقتصاد الرقمي بشكل أمثل من أجل ضمان تحقيق الاستقرار المالي والنقدي على حد سواء.

ويعد التأثير الأكبر لعملية رقمنة الاقتصاد مرتكزا على تطوير تنافسية أداء القوة العاملة وفاعلية حوكمة العمليات من أجل زيادة الإنتاجية ونمو الأداء الاقتصادي بدمج المزيد من الحلول والتقنيات التكنولوجية في مختلف القطاعات بحيث يقدر إضافة ٣ تريليون دولار أمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي قبل سنة ٢٠٣٠ ، وذلك بفضل الرقمنة والأتمتة والذكاء الاصطناعي وتفعيل منصات الدفع الالكترونية التي تمثل دوافع مهمة لتحفيز الاقتصادات العالمية. وقد أصبحت تتراوح تقديرات حجم الاقتصاد الرقمي فيما بين ٤.٥% و ١٥.٥% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحيث تمثل الولايات المتحدة والصين معا ٤٠% من إجمالي قطاع التكنولوجيا الرقمية في العالم، فضلا عن أن التوسع الاقتصاد الرقمي يسمح باكتساب العديد من الفرص الاقتصادية الجديدة للعديد من الدول، ولاسيما منطقة دول الخليج العربي (البنك الاسلامي للتنمية، ٢٠٢١) كما أن هناك تطور ملحوظ في الأنظمة المالية العالمية القائمة حاليا نحو زيادة الانخراط في استخدام المنصات الرقمية الجديدة على مستوى تقديم الخدمات المالية، وقد أصبح بإمكان مؤسسات الأعمال والأفراد الاستفادة من انخفاض تكاليف التشغيل التي تتيحها المعاملات الرقمية عبر استخدام المنصات التكنولوجية للدفع الالكتروني (ستيوارت، ٢٠١٧) . ولذا أصبح يعتبر دعم المؤسسات المالية

لصناعة وتطوير المنتجات والخدمات المالية في الوقت المعاصر باستخدام التقنيات الحديثة في مختلف القطاعات جزءاً لا يتجزأ من الارتقاء من متطلبات تطوير أنظمة القطاع المالي والاقتصادي للحكومات معاً في ظل نمو المؤسسات المالية وإتاحة الفرص لها من قبل العديد من الحكومات والدول لتعزيزها توجهاتها في مجال الخدمات المالية (المجموعة الشرعية في بنك الجزيرة، ٢٠٢١)

كما أشار تقرير المصرف المركزي بدولة الامارات العربية لعام ٢٠٢١ إلى إطلاق منصة الكترونية للدفع الفوري ضمن تحقيق الاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع لضمان مدفوعات آمنة ومريحة لغرض تعزيز مكانة الدولة كالاقتصاد رقمي، خصوصاً أن المصرف المركزي يشجع أنظمة الاقتصاد والتمويل الاسلامي على تعزيز المعايير والخدمات وابتكار المنتجات الجديدة التي تحقق ازدهاراً للدولة، كما أكد على أهمية تفهم حوكمة إدارة الأعمال والعمليات المالية على مستوى الشركاء والأصعدة المختلفة حيث أن ذلك الأمر يؤدي إلى أنواع من المخاطر المؤثرة على سمعة المؤسسات والبنوك سلباً تجاه ضمان ربحيتها وسيولتها في سوق المال واكتساب ثقة المجتمع بشكل كبير. وتبعاً لذلك تأتي هذه الدراسة الحالية نظراً لقلة الدراسات والأبحاث التي أسفرت عن قلة المعلومات حول هذا الموضوع المعني بتقييم فوائد منصات الدفع الالكترونية على حوكمة العمليات وتطوير الخدمات الرقمية داخل القطاع الحكومي تحديداً محور اهتمام الدراسة الحالية، كونه ما زال جديداً على ساحة الاقتصاد المالي الذي يركز بشكل أساسي على المؤسسات والمصارف وتقنين تشريعاتها وتطوير منتجاتها دون مراعاة المواءمة والربط بين توجهاتها وفقاً للشرعية نحو تطوير الجانب الخدمي المتوائم مع توجهات القطاع الحكومي الذي يعتبر أحد مزودي الخدمات الرقمية بشكل أساسي للسكان داخل أي دولة أو مجتمع، الأمر الذي قد

ينعكس على أهمية تطوير جوانب الاقتصاد المالي فيما يتعلق بخدمات منصات الدفع الالكتروني التي تطبقها مختلف الحكومات في ظل قلة التشريعات الاسلامية حول استخدام العملات والخدمات الرقمية بسبب غياب التصور الصحيح والواضح من الجانب الشرعي بشكل موحد على مختلف الدول العربية بشكل خاص.

١-المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١ - مشكلة الدراسة:

انبثقت مشكلة الدراسة بشكل ملح من تصاعد الاهتمام على مستوى دولة الإمارات بأهمية الاسراع في تطبيق نظم الدفع الالكترونية الموحدة كركيزة أساسية في تطوير البنية التحتية للسوق المالي نحو تطوير آفاق الاقتصاد الرقمي فضلا عن أثارها المنشودة لتطوير حوكمة قواعد العمل التي تؤثر على إنجاز المعاملات ذات الصلة بكفاءة وفاعلية، وقد انعكس ذلك جليا من خلال إطلاق مبادرة حكومة الإمارات الذكية عام ٢٠١٣ المستهدفة لفترة زمنية محددة تستلزم خلالها سرعة إنجاز الجهات الحكومية على مستوى الدولة للتحويل الرقمي الذكي في تقديم خدماتها الحكومية عبر توظيف أنسب الحلول والتقنيات الرقمية الذكية. وعموما أصبحت تشهد دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة إزدهار للصيرفة الإلكترونية والتجارة والأعمال الإلكترونية مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى التي مازالت حجم المشتريات عبر الإنترنت صغيرا جدا في ضوء عقد المقارنات الدولية، ولذا فقد تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة بوابات مصرفية عبر الإنترنت في جميع المصارف الكبرى، ومنصات التجارة الإلكترونية متطورة للغاية وتوفر منصات الدفع الإلكترونية على المستوى الوطني باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية المختلفة لسرعة إنجاز المعاملات إلا أن تصميم نظم ومنصات الدفع الالكترونية مازالت لا تراعي تحقيق الكفاءة المطلوبة لتلبية احتياجات المستفيدين ولاسيما ذوي الاعاقة (الاسكوا، ٢٠٢٠).

لذا أصبح استهداف تطوير أنظمة الدفع الالكتروني دعائم أساسية للإسراع نحو تنفيذ

خطط واستراتيجيات الحكومات بعيدة المدى لغرض التحول الرقمي كمنظمة تقنية متكاملة استناداً إلى إدارة هوية المستخدمين لإنجاز معاملات المتعاملين إلكترونياً عبر القنوات الإلكترونية لتقديم خدمات رقمية متميزة، وتبعا للتوجهات الاستراتيجية للحكومة فإنه ذلك يستلزم نشر المزيد من التوعية بمفاهيم التحول الرقمي والتجارب والممارسات المطبقة لتلك الأنظمة لضمان توسيع نطاق البيئة المناسبة لتقديم خدمات رقمية مبتكرة قادرة على تلبية متطلبات الأطراف المستفيدة وتطلعات القيادة الرشيدة (هيئة أبوظبي الرقمية، ٢٠٢٠).

تهدف حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة أن تكون من أفضل دول العالم في تقديم الخدمات الحكومية وفقاً لما صرحت به في سياسة التعامل الرقمي والخدمة الحكومية الرقمية التي تنص مادتها رقم (٧) على التزام الجهات الحكومية بتنفيذ منصة رقمية موحدة يتم من خلالها تقديم كافة خدماتها مع الالتزام بوضع خطة تدريجية لتحويل تقديم خدماتها عبر المنصة الرقمية الموحدة (مكتب رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٢١)، وكذلك الأمر بالنسبة لبنود سياسة المنصة الرقمية الموحدة، لذا تهدف الدولة استراتيجياً إلى ترسيخ نهج توفير خدمات رقمية واستباقية أولاً من أجل تحسين تجربة المتعاملين في الحصول على كافة الخدمات الحكومية الرقمية استناداً إلى رفع الكفاءة الحكومية والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية والتقنية وتفعيل الربط الشامل والمتكامل بين الأنظمة الرقمية في الجهات الحكومية، مع أهمية الاستفادة من المشاركة الآمنة والفعالة للبيانات، والعمل كذلك على تعزيز الثقة في استخدام الخدمات الرقمية بكافة أنواعها في الدولة. كما نصت استراتيجية الإمارات للخدمات الحكومية ٢٠٢١-٢٠٢٥ على أهمية الحصول على خدمات رقمية وافتراسية بالكامل عبر منصة رقمية واحدة بحيث يجب أن تكون متوفرة على مدار الساعة للدفع إلكترونياً (مكتب رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٢١) لتعزيز الاستدامة ورفاهية المجتمع وتنافسية الدولة في مجال التحول نحو موجهات الاقتصاد الرقمي، وهذا التوجه يجب

أن يستلزم تطوير نماذج حوكمة الخدمات والعمليات الحكومية لضمان الكفاءة والفاعلية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

ولذا يعد هذا التوجه الحكومي بمثابة الدافع الحقيقي للعديد من الحكومات المحلية، ولاسيما إمارة رأس الخيمة إلى تفعيل دور منصة الدفع الالكتروني RAKPay لتقديم خدماتها المحلية على مستوى كل إمارة على حدة في ظل زيادة توقعات الأطراف المستفيدة الناجمة عن شدة التأثير بمعدل التغيرات التكنولوجية التي يشهدها العالم وفي ظل شدة التنافسية بين الحكومات المنشودة عالميا على مستوى تطوير أنظمتها المالية والنقدية ولاسيما المتعلق منها بالاقتصاد الاسلامي محور اهتمام المنطقة العربية حسب الثقافة والعادات التي تلبي احتياجات فئات عريضة من السكان من حيث تحقيق الانسجام بين سلوك الأفراد وتصرفاتهم الاقتصادية وبين إحكامها وفقا لمقاصد الشريعة الاسلامية، وهذا له أثره المنشود على الاقتصاد الرقمي من خلال المزيد من الدراسات التي تطرح فرص التحسين لتعزيز توجهات المؤسسات المالية في تطوير خدماتها ومنتجاتها المصرفية بما يلبي وتيرة التطور في أنظمة الاقتصاد الاسلامي بما يضمن مواءمتها مع المتطلبات والاحتياجات الحكومية على وجه التحديد، فضلا عن تصاعد اهتمام دولة الامارات بشكل كبير نحو تطوير المنصة الرقمية الموحدة المستندة إلى تكامل جميع الخدمات الحكومية في بوابة إلكترونية موحدة لتقديم خدمات الدولة بنسبة ٩٠% بحلول ٢٠٢٣ لغرض رفع رتبته في مؤشر الخدمات الرقمية عالميا. وبالإضافة إلى أهمية التغلب عن التحديات الحالية التي تواجه حكومة دولة الإمارات من أجل تسريع وتيرة التحول الرقمي على مستوى تقديم الخدمات الحكومية الاتحادية والمحلية معا، ولذا بادرت بتنفيذ سلسلة من المبادرات والمشاريع منها التطبيق الموحد للخدمات الحكومية الذي يتيح للمتعاملين الوصول إلى أكثر من ٤,٠٠٠ خدمة حكومية، ومتجر تطبيقات الحكومة الذكية كمنصة تساهم في التوعية بمفاهيم الحكومة الذكية وتشجيع الناس على تبني الخدمات الذكية كجزء من حياتهم اليومية. وأيضا مشروع الرابط الحكومي للخدمات (GSB) للربط الالكتروني

بين الخدمات الحكومية الاتحادية والمحلية بشكل متكامل وفق أعلى معايير الأمن والسلامة الرقمية لتبادل البيانات بانسيابية بين أنظمة الجهات الحكومية، وبما يعزز توجهات الحكومة في إنشاء منصة إلكترونية لتوفير خدمات حكومية رقمية تساهم في تحسين تجربة المتعاملين في الحصول على خدماتهم دون الاضطرار للانتقال إلى أكثر من جهة.

وأخيراً في ضوء هذه الدوافع السابقة، فقد أسفرت عن وجود حاجة ملحة من قبل الدراسة الحالية لرصد وتقييم القيمة المضافة لتطبيق منصة الدفع الإلكتروني راك-باي لحكومة رأس الخيمة لتحديد أثرها المنشود على تحسين حوكمة العمليات المالية باعتباره مدخلاً لتطوير الخدمات الرقمية على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية، ولا سيما أن الانتقال للحكومة الذكية يمثل جزءاً لا يتجزأ من مسيرة الارتقاء نحو تحقيق رؤية الدولة الرامية إلى أن تكون دولة الإمارات الأولى عالمياً في تقديم الخدمات الذكية الحكومية عبر التحول إلى استخدام الأجهزة الذكية كقناة وصول أساسية للحصول على تلك الخدمات مع التركيز على الخدمات الذكية الاستباقية في ظل وجود بنية تحتية متكاملة فيما بين الدوائر والجهات الحكومية . ولذا يعد أحد مسارات استراتيجية الحكومة الإلكترونية الاتحادية التركيزي على أهمية تقييم القدرات والكفاءات المتاحة لدى الجهات الحكومية في تطبيق منصات دفع رقمية متطورة للخدمات الحكومية مع توسيع الشراكة مع المؤسسات المالية في القطاع الخاص لضمان استدامة الاقتصاد الرقمي في السنوات القادمة سواء على المستوى المحلي أو الاتحادي بشكل عام.

٢.١- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية بشكل رئيسي إلى تحقيق الأهداف التالية:

(١) تقييم أهم محددات القيمة المضافة المتحققة من تفعيل منصات الدفع الإلكتروني من وجهة النظر العاملين في القطاع المالي والمحاسبي على مستوى حكومة رأس الخيمة.

٢) تحديد تأثير تطبيق منصات الدفع الالكترونية على فرص التحسين في ممارسات حوكمة العمليات المالية الحكومية.

٣) بناء نموذج احصائي للتنبؤ بقيمة التحسين المتوقعة في حوكمة أداء الخدمات المالية استنادا إلى تحديد القيمة المضافة المتحققة لتطبيق منصات الدفع الالكترونية.

٤) تحديد المعوقات والتحديات ومقترحات التطوير الممكنة لضمان استفادة المؤسسات المالية في تطوير خدماتها ومنتجاتها عبر ضمان الاستغلال الأمثل لتجربة تطبيق منصة الدفع الإلكترونية.

٣.١- أهمية الدراسة:

■ إلقاء الضوء على القيمة المضافة لبوابات الدفع الالكترونية لدى الحكومات في دعم مقومات الاقتصاد الاسلامي الرقمي وضمان مساهمته في تطوير المنظومة المالية للدور الحكومي نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة.

■ المساهمة الفعالة في رفع كفاءة أداء القطاع المالي الحكومي، ومن ثم تعزيز فرص التنمية المستدامة الداعمة لرؤية إمارة رأس الخيمة بحلول ٢٠٣٠، وأهداف برنامج مئوية الإمارات استعداداً لعام الخمسين بحلول ٢٠٧١.

٤.١- منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على تطبيق كل من المنهج الوصفي والتحليلي معا لغرض ابراز خصائص العينة العشوائية الممثلة لمجتمع الموظفين العاملين في القطاع المالي والمحاسبي بالدائرة المالية لحكومة رأس الخيمة لتقييم وجهات نظرهم المهنية حول إدراك القيمة المضافة المتحققة من تطبيق منظومة الدفع الالكتروني RAKPay وأثرها الملحوظ على تحسين فاعلية آليات وممارسات الحوكمة للأنظمة والعمليات والأنشطة المالية من منظور تطبيق أسلوب المسح بالعينة العشوائية البسيطة الممثلة لخصائص المجتمع أفضل تمثيل حيث بلغ حجمها ٤٤ موظف من أصل ٦٥ موظف مستهدف

وفقا لخصائص مجتمع الدراسة المعنيين بتقييم فاعلية محددات القيمة المضافة لمنصة الدفع الالكتروني راك-باي وأثرها على زيادة فاعلية حوكمة العمليات المالية بنسبة بلغت ٦٨% من إجمالي المجتمع المستهدف بالدراسة المسحية.

ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم أداة استبيان لجمع البيانات والمعلومات التي تخص قياس وتقييم وجهة نظر العاملين في القطاع المالي والمحاسبي مقسمة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، حيث يتمثل الجزء الأول في جمع الخصائص الخلفية الأولية لعينة المبحوثين، بينما الجزء الثاني يمثل قياس وتقييم محددات القيمة المضافة لاستخدام منصة الدفع الالكتروني راك-باي لعدد (٢٠ محدد)، وأخيرا يمثل الجزء الثالث قياس وتقييم محددات فاعلية حوكمة العمليات المالية الناجمة عن تطبيق منصة الدفع الالكتروني راك-باي لعدد (١٢ محدد). وللتأكد من صدق وثبات أداة الاستبيان المستخدمة لغرض توظيف أساليب التحليل الاحصائي، فقد تم اجراء اختبار صدق التجانس الداخلي (Internal Contingency) عن طريق إيجاد العلاقة الارتباطية بين كل محدد مقترح في الاستبيان والدرجة الكلية للمقياس من خلال حساب معامل الارتباط لسبيرمان، وكانت جميعها دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.01$ أو 0.05)، مما يشير إلى تجانسها مع الأداة ككل وملاءمتها لقياس ما وضعت من أجله. بينما أظهر مقياس ثبات الأداة باستخراج قيمة معامل الثبات باستخدام Cronbach's alpha التي بلغت ٠.٩٦٦، والتي أشارت إلى تقدير درجة مستويات التجانس والانسجام بين مكونات الأداة للتحقق من الاتساق الداخلي للعناصر أو البنود التي يتكون منها المقياس، وقد أشارت قيمة معامل الثبات باعتبارها أعلى من القيمة المقبولة احصائياً إلى تحقق مستوى جيد للثبات ذو دلالة جيدة ومرتفعة مما يدل على ثبات واستقرار أداة الاستبيان وبالتالي الوثوق بها في إجراء

عملية القياس المستهدفة، وعموما فقد أشارت نتائج مقاييس معاملات الصديق والثبات إلى التأكيد على صلاحية أداة الاستبيان إحصائياً وإمكانية الاعتماد على النتائج المستخرجة في التحقق من فرضيات وأهداف الدراسة الحالية. وسوف تسعى الدراسة إلى تطبيق عدد من الأساليب والطرق الإحصائية التي تساهم في تحقيق الأهداف من حيث النسب والتكرارات المئوية وأيضاً تحليل الارتباط والانحدار الخطي لبناء نموذج إحصائي يستند إلى تقدير القيمة المتوقعة في مستوى التحسن المحقق في حوكمة الخدمات والعمليات المالية الناتج عن تحديد القيمة المضافة لتطبيق منظومة الدفع الإلكتروني RAKPay من وجهة نظر المعنيين بإدارة تلك العمليات على مستوى حكومة رأس الخيمة، وهذا استناداً إلى تطبيق المنهج التجريبي الناجم عن الوصول إلى قاعدة خاصة نتيجة دراسة مجموعات عريضة من المشاهدات، باعتبار تجربة حكومة رأس الخيمة في تطبيق منظومة الدفع الإلكتروني قيمة معيارية يتم الاستناد إليها من قبل منظومات الدفع الإلكترونية الأخرى على مستوى الدولة وأيضاً من قبل المؤسسات المالية على وجه التحديد باعتبارها ضمن نطاق بؤرة الاهتمام المرتكز عليها الدراسة الحالية لدعم صناعة القرار في مجال الاقتصاد الرقمي الإسلامي.

وسوف تنتهج الدراسة نحو تحقيق أهدافها إلى استعراض خمس مباحث رئيسية على النحو التالي: (١) المبحث الأول: حيث يركز على استعراض مقدمة عامة وأهداف ومشكلة الدراسة وأهميتها، و(٢) المبحث الثاني: حيث يركز على منهجية الدراسة والأساليب المستخدمة ، ثم (٣) المبحث الثالث: حيث يركز إلى استعراض أهم الدراسات والبحوث السابقة التي تطرقت إلى اظهار عوائد والقيمة المضافة لمنظومات الدفع الإلكتروني سواء على مستوى الدولة عبر رصد تجارب الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية على مستوى الإمارات السبع ، وايضا استعراض بعض الدراسات العالمية التي ارتكزت على التطرق إلى علاقة بين منظومة الدفع الإلكتروني وأثارها على دعم الاقتصاد الرقمي بشكل عام والإسلامي حسب الدراسات المتاحة، ثم (٤)

المبحث الرابع: حيث يركز على استعراض اهم النتائج التي تم التوصل إليها استنادا إلى الأساليب الاحصائية المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة ومناقشتها بشكل متعمق، وأخيرا (٥) المبحث الخامس: حيث يركز على استعراض أهم التوصيات والمقترحات وفقا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي قد تساهم في تحسين آليات العمل داخل المؤسسات المالية لتطوير خدماتها ومنتجاتها الرقمية في ضوء رصد احتياجات ومتطلبات القطاع الحكومي المرتبطة بتفعيل منصات الدفع الالكترونية من أجل مواكبة احتياجات ومستجدات التحول الرقمي الناجمة عن تطبيق منظومة الدفع الالكتروني RAKPay داخل حكومة رأس الخيمة بشكل أمثل يعود بالنفع على جميع فئات الأطراف المستفيدة قدر الإمكان.

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢-الإطار النظري لمفهوم التحول الرقمي في دولة الإمارات العربية:

بدأت رحلة التحول الرقمي في دولة الامارات العربية المتحدة منذ عام ١٩٨٢ مع تأسيس الهيئة العامة للمعلومات بهدف إدخال الحواسيب إلى العمل الحكومي وأتمتة العمليات والإجراءات الحكومية وأثناء مسيرتها نحو الإسراع إلى تبني تطبيق مفاهيم التحول الرقمي فقد تبنت العديد من المبادرات الاستراتيجية، ففي عام ٢٠١٠ أطلقت الدولة البوابة الرسمية لحكومة الإمارات (u.ae)، وفي عام ٢٠١١ تم إطلاق برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي، وفي عام ٢٠١٣ تم إطلاق الحكومة الذكية (المتقلة) على المستوى الاتحادي، وفي عام ٢٠١٥ تم إطلاق الشبكة الإلكترونية الاتحادية (FedNet)، وفي عام ٢٠١٦ تم تدشين الهوية الرقمية (UAEPass)، وفي عام ٢٠١٨ تم إطلاق المحفظة الرقمية (باستخدام البلوك تشين) إلى أن تبنت الدولة أخيرا خلال اطلاق مسيرتها الاستشرافية بعيدة المدى ضمن الاستعدادية والجاهزية للمستقبل عام الاستعداد للخمسين بحلول ٢٠٧١ من خلال تنبي تطبيق مختلف الرؤى والمبادرات التكنولوجية والرقمية لضمان سرعة الانطلاق نحو خمسين جديدة في دولة الإمارات حيث تضمنت استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة أحد التوجهات

الاستراتيجية للتحويل الرقمي بحيث يركز أحد محاور هذه الاستراتيجية على تبني الاقتصاد الرقمي مع التوسع في تطبيق تكنولوجيا التعاملات الرقمية على مستوى الحكومة، وأيضاً استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي (٢٠١٧ - ٢٠٣١) التي تستند إلى توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات الحكومية وتحليل البيانات بنسبة ١٠٠% بحلول ٢٠٣١ من أجل الارتقاء بالأداء الحكومي وتسريع الإنجاز وخلق بيئات عمل مبتكرة استهدافاً لثمان قطاعات حيوية بالدولة متمثلة في (النقل، والصحة، والفضاء، والطاقة المتجددة، والمياه، والتعليم، والبيئة، والمرور)، وكذلك استراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية (البلوك تشين) للفترة (٢٠١٨-٢٠٢١) التي ركزت على تطويع أهم التقنيات المتقدمة وتوظيفها لغرض استهداف تحويل ٥٠% من التعاملات الحكومية الاتحادية إلى منصة بلوك تشين. كما تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لتهيئة بيئة سيبرانية آمنة للأفراد والشركات، وكذلك من أجل دعم معايير الأمن الإلكتروني بالدولة، وأيضاً أصدرت السياسة الوطنية لجودة الحياة الرقمية ٢٠٢١ بهدف تعزيز مجتمع رقمي آمن وهوية إيجابية ذات تفاعل رقمي (هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، ٢٠٢١). ولذا تشير الدراسات إلى أن الدعم المالي لقطاع الاقتصاد الرقمي وفي مقدمته التكنولوجيا المالية يمثل فرصة مثالية لاستقطاب رواد الأعمال للاستفادة من التجربة الإماراتية التي حققت نتائج باهرة في قطاع المدفوعات الرقمية مدفوعةً بالتوجيهات الحكومي الرشيدة ببناء اقتصاد رقمي متكامل (غرفة دبي، ٢٠٢١).

كما أصبحت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تستهدف أن تكون من أفضل دول العالم في تقديم الخدمات الحكومية (مكتب رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٢٢). حيث ركزت على تطوير العمل الحكومي وتبني الحلول المبتكرة وتكنولوجيا المستقبل من أجل ابتكار جيل جديد من الخدمات الحكومية وصولاً إلى أفضل نموذج حكومي يواكب متطلبات المستقبل ويحقق الكفاءة والفعالية، ويعكس ريادة وتميز منظومة العمل الحكومي في الإمارات من أجل دعم الجهود الوطنية استعداداً للخمسين عاماً

المقبلة من خلال وضع وثيقة لمبادئ ومعايير تصميم تجربة الخدمات الحكومية الجديدة الرقمية الواجب اتباعها والتقيدها بها عند تصميم الباقات والخدمات الحكومية من ضمنها بشكل رئيسي الاعتماد على قنوات دفع الكترونية مرنة لتحصيل الرسوم للخدمات الحكومية مع تبنيها لوضع ١٥ معياراً لرقمنة الخدمات وتصنيفها بحيث تتضمن أحد المعايير الأساسية في محور التجربة الرقمية تركز على ضرورة تقديم كافة الخدمات للجهة الحكومية من خلال منصة رقمية حكومية موحدة.

٢.٢- مبادرات التحول الرقمي في حكومة رأس الخيمة:

تبنّت حكومة رأس الخيمة العديد من المبادرات والمشاريع الاستراتيجية الداعمة لتسريع الاتجاهات المؤسسية للإمارة نحو التحول الرقمي فمنها تفعيل منظومة إلكترونية بالكامل خاصة بالأمر الوقتية حيث طبقتها دائرة محاكم رأس الخيمة بالتعاون مع هيئة الحكومة الإلكترونية ضمن مبادرة محاكم بلا ورق لتقديم ٢٨٠ خدمة، وأيضاً أطلقت نظام المأذونين الرقمي حيث بلغت الخفض ٨٨% في الوقت للمتعاملين والمأذونين والمحاكم، كما قامت دائرة البلدية بتفعيل خدماتها الرقمية عبر البوابة المركزية لحكومة إمارة رأس الخيمة لسهولة حصول المستفيدين عليها دون الحاجة إلى القدوم إلى مبنى البلدية ومراكز الخدمة فيها (هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، ٢٠٢١)، وأخيراً تم تفعيل منصة السداد أو الدفع الإلكتروني RAKPay على مستوى حكومة رأس الخيمة، والتي بادرت بالشراكة والتعاون المؤسسي مع كل من مكاتب شركة ماغناتي Magnati وفروع بنك أبوظبي الأول FAB في توظيف بطاقات سداد رأس الخيمة مسبقاً الدفع كمنتجات مصرفية متمثلة بشكل رئيسي في كل من بطاقة وفر للأفراد، وبطاقة الرزمة للشركات مقابل رسوم إصدار بقيمة ٣٠ درهم يتم الحصول عليها من أول تعبئة الكترونية بحيث لا تتضمن ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥%. وتستهدف مميزات منصة RAKPay للدفع الإلكتروني (www.fatora.io/blog) في ضمان سرعة تحصيل المدفوعات، تعزيز وجود نظام مالي متين عبر تفعيل منصة موحدة لتقديم جيل جديد من الخدمات الحكومية، مع

إمكانية رفع كفاءة أداء عمليات القطاع المالي الحكومي، وتطوير حلول الدفع اللانقدية، ودعم خطط وفرص التنمية المستدامة على مستوى الإمارة، مع الحرص على سهولة التعامل وتوفير الوقت والجهد وزيادة الوضوح والمصداقية من خلال إدارة السجلات والمعاملات المالية وتنظيمها بشكل مرن وسهل وآمن الاستخدام، مع تعزيز سبل الرقابة المالية وتخفيض تكاليف المعاملات، وتوفير طرق آمنة للتبادل النقدي وإتمام المعاملات المالية وفقا لتوفير خدمات الدفع الالكتروني من خلال التعامل بمختلف العملات حول العالم دون إضافة أي رسوم أو تكاليف على العميل، فقط نسبة التحويل الالكتروني.

٣.٢ - مقارنات معيارية لمنصات الدفع الالكترونية المفعلة في الإمارات الأخرى:

أطلقت إمارة أبوظبي منصة للدفع الالكتروني بعنوان (سداد أبوظبي) التي اعتبرت أحدث منصات الدفع الرقمية الموحدة لجميع الخدمات الحكومية في إمارة أبوظبي، وذلك ضمن إطار منظومة خدمات أبوظبي الحكومية الموحدة "تم"، والتي تهدف إلى الارتقاء بجودة حياة أفراد ومجتمع سكان إمارة أبوظبي، وتمكينهم من الاستفادة من التقنيات والحلول الرقمية الحديثة (www.adda.gov.ae)، وتعد منصة "سداد أبوظبي" للجهات الحكومية في الإمارة منصة رقمية موحدة لإحداث الأثر المنشود في سرعة إنجاز المعاملات، وقد أتاحت تلك المنصة للمتعاملين تنوع خيارات الدفع بشكل آمن مع إمكانية إجراء عمليات الدفع مرة واحدة لخدمات جهات حكومية متعددة، ويعد تفعيل هذه المنصة لغرض تحقيق الاستدامة الرقمية من خلال تبسيط الأنظمة والعمليات مع بناء مجتمع واقتصاد مستدام قائم على بنية تحتية رقمية متطورة كما أطلقت إمارة دبي منصة الدفع الالكتروني بعنوان (سداد دبي) لغرض تقديم خدمات دفع مشتركة التي مكنت الجهات الحكومية مقدمة الخدمات من توفير آليات الدفع الالكتروني ٧/٢٤ لكافة المتعاملين، وبما يساهم في تمكين مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة والمقيمين والزوار والشركات من الدفع الالكتروني بطريقة سهلة وآمنة (www.digitaldubai.ae)، وتسعى حكومة دبي من خلالها في التحكم

في بوابة دفع الكترونية موحدة لتقديم الخدمات الحكومية مع تفعيل آليات متنوعة للدفع الإلكتروني سواء من خلال الهواتف المحمولة أو المواقع الإلكترونية أو منافذ الخدمة (الأكشاك) أو غيرها باستخدام بطاقات الائتمان والخصم الإلكترونية عبر منصة الدفع الإلكتروني الآمنة (عملية التحقق من المتعاملين) والمتوافقة مع متطلبات معيار أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع (PCI DSS) لضمان التعامل مع مختلف بطاقات الائتمان من العلامات التجارية الرئيسية للبطاقات، وأيضاً المتوافقة في نفس الوقت مع معايير المواصفة الدولية ISO 27001:2013 لأيزو إدارة أمن المعلومات.

كما أطلقت إمارة الشارقة منصة الدفع الإلكترونية بعنوان (الشارقة الرقمية) كمنصة رقمية حكومية موحدة يتم إدراتها والتحكم فيها من قبل حكومة الشارقة لتزويد الأفراد بمختلف الخدمات الحكومية في إمارة الشارقة عبر تنويع قنوات الدفع بشكل آمن وسهل الاستخدام من خلال توظيف بوابة إلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول لغرض تعزيز التحول الرقمي في الشارقة وتوحيد الخدمات المقدمة للجمهور تحت منصة واحدة تتيح عملية تسجيل دخول واحدة عن طريق الهوية الرقمية للفرد يتم من خلالها تقديم ٤١ خدمة حكومية لعدد ١١ جهة (www.ds.sharjah.ae)، وهذا يهدف أن يكون له أثره المنشود على تسيير وسهولة ممارسة الأعمال ومرونة الوصول للأسواق والمستهلكين والعلماء محلياً وعالمياً. كما بادرت حكومة إمارة عجمان بتفعيل منصة دفع الكترونية بعنوان (سداد عجمان-AjmanPay) من أجل مواكبة أحدث التقنيات الرقمية في مجال إدارة الإيرادات الحكومية وذلك بطريقة آمنة وسريعة ووفق أعلى المعايير العالمية من خلال بوابة موحدة للدفع الإلكتروني تتيح مرونة الوصول إليها من جميع المتعاملين لسداد رسوم جميع الخدمات الحكومية بطريقة سهلة وآمنة من خلال طرق و قنوات دفع متعددة (www.ajmanpay.gov.ae) حيث هدفت تلك المنصة الإلكترونية إلى تزويد المعنيين بتقارير دورية ديناميكية عبر لوحة تحكم الكترونية للمعلومات المالية فضلاً عن دعمها لمسيرة الجهود الحكومية نحو التحول الرقمي.

كما ذهبت حكومة إمارة أم القيوين إلى إطلاق منصة للدفع الالكتروني بعنوان (SmartUAQ) لكي تمثل التطبيق الالكتروني الرسمي الذي طورته حكومة أم القيوين كبوابة الكترونية وذكية لتقديم خدمات الجهات والدوائر الحكومية المحلية لفئات المواطنين والمقيمين والزوار في إمارة أم القيوين (www.portal.uaq.ae)، وذلك لضمان المساهمة في توفير حياة سهلة ومرنة ومبادرة حيوية في الإمارة لقيادة المستقبل الرقمي نحو ابتكار جودة الحياة الرقمية لبناء أفضل نظام دفع رقمي صديق للبيئة بشكل مستدام. كما استهدفت حكومة إمارة الفجيرة إطلاق منصة للدفع الالكتروني باعتبارها أحد المشاريع التكنولوجية الرائدة في الإمارة في قطاع تقنية المعلومات (www.fujairah.ae/ar/Pages) كمنصة رقمية تتيح للمعاملين سداد رسوم الخدمات الحكومية المحلية في إمارة الفجيرة من خلال بوابة الكترونية موحدة عن طريق استخدام التقنيات الذكية والتكنولوجية التي تساهم في ضمان استمرارية مسيرة العمل الحكومي نحو التحول الرقمي، ولاسيما استنادا إلى اهتمامها في التركيز على تأهيل العاملين من أجل مواكبة متطلبات التطور التكنولوجي والرقمي في مجالات توظيف تقنية الذكاء الاصطناعي في نماذج الأعمال وتطوير منظومة الخدمات الحكومية عبر تبني المزيد من المشاريع المستقبلية الاستشرافية في الحكومة. وفي المقابل بادرت حكومة إمارة رأس الخيمة بإطلاق منصة جديدة للدفع الالكتروني بعنوان (راك-باي RAKPay) باعتبارها منظومة مدفوعات رقمية حديثة كمنصة للدفع الالكتروني مركزية وموحدة لجميع الجهات الحكومية في إمارة رأس الخيمة يمكنها أن تساهم جديا في دعم تحقيق متطلبات رؤية الإمارة ٢٠٣٠ المنشودة نحو سعيها في إحداث نقلة نوعية في التحول نحو الاقتصاد الرقمي (www.rak.ae/wps/portal/rak/home)، وذلك استنادا إلى اهتمام الجهات الحكومية، ولاسيما الإيرادية من أجل تحسين وتبسيط تجربة رحلة المتعاملين بالشراكة والتعاون مع باقي الجهات الأخرى المحلية والاتحادية على حد سواء، وأيضا استنادا إلى تنويع وزيادة عدد قنوات وخدمات الدفع التي تتيح إمكانية الحصول

المدفوعات بأسلوب يتسم بالسهولة والمرونة والأمان، وهذا قد يكون له آثاره المنشودة من قبل التوجهات الحكومية في تعزيز مقومات الحوكمة المؤسسية في إدارة المال العام والوصول لمستويات مرتفعة من التمكين لنظام مالي قوي قادر على تعزيز تنافسية الإمارة نحو التحول الرقمي، وهذا يستلزم المزيد من الجهود البحثية والتطويرية التي تساهم في تهيئة الفرص المناسبة وتقديم الحلول والمقترحات المناسبة لتوسيع وتنويع ورسم أطر جديدة لعلاقات الشراكة المؤسسية فيما بين مختلف القطاعات الحكومية والخاصة تحديداً من أجل دعم توجهات حكومة رأس الخيمة نحو تعزيز مستويات التنافسية الرقمية أسوة بباقي الحكومات المحلية للإمارات الأخرى.

٤.٢- الدراسات السابقة:

نظراً لقلة الدراسات والبحوث التي تطرقت بشكل مباشر إلى أقاء الضوء على أهمية الربط بين أهم تطبيق منصات الدفع الالكترونية في القطاع الحكومي وأثرها على تطوير الخدمات الرقمية لمختلف القطاعات المصرفية بسبب حداثة الموضوع، مما كان التطرق حول تناول الدراسات لهذا الجانب قليلة جداً في ضوء مراعاة المؤامة الاستراتيجية المعنية بتعزيز مجالات التطوير لخدمات ومنتجات المؤسسات المصرفية استناداً على تفهم دوافع وعوائد تطبيق القطاعات الحكومية لمنصات الدفع الالكترونية ووسائل وقنوات الدفع المتاحة لمختلف الأطراف المستفيدة وما يرتبط بها من التزامات ومعاملات يومية سواء قصيرة أو طويلة الأجل وبشكل عام توصلت الدراسة إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي ألفت الضوء بشكل غير مباشر على أهمية منصات الدفع الالكترونية والرقمية لخدمة الاقتصاد، ولاسيما الخدمات والمنتجات التي تتبناها البنوك والمصارف في إطار قيادة عجلة الدفة نحو تبني آليات التحسين المستمر، ومعظم الدراسات حولها -وقت اعداد هذه الورقة البحثية- هي عبارة عن مقالات أو دراسات لا تصل إلى مستوى أبحاث علمية متفردة أو متخصصة لإلقاء الضوء على موضوع الدراسة بشكل مباشر. لذا فقد تم بذل الجهود البحثية وفقاً لمراعاة

أصول المنهجية العملية في جمع المعلومات حول هذا الموضوع بشكل أساسي من المقالات والدراسات ذات العلاقة بهذا الموضوع

فوجد دراسة (آل الشيخ، ٢٠٢١) التي ذهبت إلى استعراض آخر التطورات والأنظمة التقنية في القطاع المالي المستندة إلى توظيف عملات افتراضية كمنصة ستيلاز لومينز كأحد منصات الدفع الإلكترونية، وبيان الجانب الشرعي بشأن حكم التعامل مع مثل هذه الأنظمة المستندة على الاقتصاد الإسلامي، حيث أظهرت شرعيتها كجهة دفع لا مركزية ودورها المنشود في الحد من الحواجز والعقبات الإدارية لإنجاز المعاملات والخدمات المالية، ودورها في توسيع نطاق الوصول إلى تلك الخدمات لجميع المجتمعات والفئات المستهدفة من أجل ربط الأفراد والهيئات والمؤسسات بأنظمة الدفع الإلكترونية والذكية التي تساهم في إيجاد شبكة مالية عالمية متاحة لأي شخص في أي بقعة من العالم. أيضا هناك دراسة أخرى ألقت الضوء على أثر تنمية منتجات وخدمات الصيرفة على إدارة السياسة النقدية على الحكومات العربية بشكل كبير نحو المزيد من الكفاءة لأنشطتها وعملياتها المالية، وأن التعمق في السياسات النقدية الحكومية لم تشغل حيزاً كبيراً من الاهتمام في فكر الاقتصاد الإسلامي حتى الآن (عبد المنعم، ٢٠١٦). كما أشارت دراسة أخرى إلى أهمية قياس وتقييم فاعلية حوكمة العمليات المالية والمؤسسات باعتبارها عاملاً من عوامل ضمان الكفاءة الاقتصادية حيث أن التطبيق الجيد لحوكمة العمليات والمؤسسات يؤدي إلى تحسين كفاءة أداء الأنظمة المالية المطبقة (الحري & عبد الغني، ٢٠١١). كما أشارت أحد الدراسات إلى إطلاق منصة اعتماد الإلكترونية من قبل وزارة المالية السعودية عام ٢٠١٨ ضمن رؤيتها الهادفة لغرض تطوير نظام مالي متميز يحقق التفوق في تقديم الخدمات الرقمية المبتكرة والمستدامة من خلال تمكين مختلف الأطراف المعنية من الحصول على الخدمات المالية وفق السرعة في أداء الأعمال وسهولة الإجراءات لدورة الدفع الكترونيا لكافة المطالبات المالية بشكل مباشر من خلال العمل على الربط والتكامل الإلكتروني بين الأنظمة الداخلية المطبقة في الجهات الحكومية ضمن تكثيف

الجهود المبذولة للتحويل الرقمي للإجراءات المالية العامة بشكل تام (المركز الوطني للتنافسية، ٢٠٢٠).

كما أشارت إحدى الدراسات إلى أن المؤسسات المالية المصرفية لها دور كبير في نمو الاقتصاديات المعاصرة من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية والتنمية تجاه تحقيق استدامة التنمية الاقتصادية، ولذا تعتبر تلك المؤسسات أحد المؤثرات على رسم ملامح السياسة المالية والنقدية لأي حكومة في إدارة معاملاتها المالية والنقدية، وهذا يستدعي العمل على تطوير أنظمة ووسائل الدفع عبر منصات الكترونية وذكية بالتعاون والتنسيق المتبادل بين تلك المؤسسات والقطاع الحكومي لضمان العمل على موائمة النظام المالي المطبق مع اتجاهات التنمية المستدامة (أمين & عبد الزهرة، ٢٠١٨). كذلك أكدت دراسة أخرى على أن تعزيز مسارات استخدام التكنولوجيا في تطوير الأنظمة المالية والمؤسسية يضمن إتاحة سهولة الوصول للخدمات المالية لجميع الأطراف المعنية حيث تعد نقطة إرتكاز حقيقية للحد من المخاطر ودعم النمو الاقتصادي المستقر تجاه تحسين فرص التنمية المستدامة (المنشد & خلف، ٢٠١٨). أيضاً أظهرت أحد الدراسات مدى أهمية سبل التوسع في تطبيقات الاقتصاد والتمويل الرقمي للمؤسسات المالية المختلفة في تعزيز مفاهيم الشمول المالي عبر التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية وتعزيز وصول الأفراد إليها مع تمكينهم من استخدام هذه الخدمات بالتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية، والذي يشكل حافز لتحقيق التنمية الاقتصادية على مستوى الدول (شحاده & العتوم ٢٠٢١). ولاسيما أنه أصبحت أهمية الاقتصاد الاسلامي تركز على نمو الخدمات المالية التي تراعي الابتكار في تقديم منتجات وخدمات جديدة استنادا إلى التوسع في تطوير البنية التحتية الرقمية (عيد، ٢٠١٦). كما أشارت دراسة أخرى إلى أن منصات الدفع الالكترونية تعزز ما يعرف بالتكنولوجيا المالية التي أصبحت توجهها عالميا لدعم نمو اقتصاديات الدول سواء لخفض التكلفة للمعاملات أو لتحسين اجراءات العمليات المالية المعتمدة على توظيف التكنولوجيا الرقمية (رباب، ٢٠٢٠)

بالإضافة لذلك، ألفت أحد الدراسات الضوء حول أهمية الدور الذي يلعبه تطوير الأنظمة المالية عبر توظيف منصات ذكية للدفع الإلكتروني لتعزيز النمو الاقتصادي من مجالات متعددة كالمجال النقدي والتنظيم والرقابة وتحسين تنافسية المؤسسات المالية والانفتاح المالي وتنوع الأسواق والخدمات والمنتجات المالية التي تشكّل الهيكل المالي للاقتصاد، ولاسيما عبر تسهيل شراء وبيع السلع والخدمات من خلال أنظمة الدفع الإلكترونية التي تساهم في انخفاض تكاليف المعاملات وتكاليف إتاحة المعلومات معبرا عنها بالكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية على الترتيب فضلا عن دعم اتخاذ القرارات (قندور، ٢٠٢١). كذلك تم الإشارة إلى أن زيادة الاعتماد على الرقمنة في المجال الاقتصادي استنادا إلى استخدام منصات ووسائل الدفع الإلكترونية لتسوية المعاملات الاقتصادية له أثره المنشود على ارتفاع كفاءة الانفاق الحكومي، ولذا يعتبر توافر القنوات الرقمية المستخدمة في التعاملات الاقتصادية من المسارات الداعمة لمخرجات النظام الاقتصادي الرقمي (محمد، ٢٠٢٢). كما نوهت أحد الدراسات على أهمية تقييم دور أنظمة الدفع الإلكترونية في المؤسسات الحكومية لتحديد أهم المزايا والعيوب حول أنظمة ومنصات الدفع الإلكترونية التي تساهم في ضمان صحة المعلومات المالية مع تزويد الأمان والحماية الكافية للمستخدمين، كما أشارت إلى ارتفاع قيمة المعاملات ضمن سوق المدفوعات الرقمية العالمية حيث تجاوزت ٥ تريليونات دولار في العام ٢٠٢٠، مع توقعات نمو هذه السوق لتصل بحلول ٢٠٢٦ إلى ما يزيد على ١١ تريليون دولار (خريسات، ٢٠٢٢).

وفي إطار ما سبق ذكره، فإن هذه الدراسة الحالية تسعى لصقل مستوى جديد من المعرفة في تطوير القطاعات المالية والمحاسبية سواء الحكومية أو ما يتعلق بها كالمصارف والمؤسسات المالية المختلفة ولاسيما المالية منها من خلال التركيز على إظهار القيمة المضافة لتطبيق منصات الدفع الإلكترونية داخل القطاع الحكومي التي تساهم في تحسين حوكمة عملياتها المالية عند إدارة مختلف التعاملات مع الأطراف المستفيدة للحصول على خدماتهم في إطار إدارة التغير نحو التحول الرقمي كمدخل

لإمكانية تطوير الخدمات والمنتجات الرقمية داخل المصارف في إطار بناء نموذج احصائي يربط بين محددات القيمة المضافة لمنصات الدفع الإلكتروني RAKPay وبين تأثيرها على تحسين حوكمة العمليات المالية على مستوى حكومة رأس الخيمة، ومن ثم توصلت إلى النتيجة النهائية بناء على هذا استخراج معاملات هذا النموذج في رصد مستويات التحسين المتوقعة في ضوء التوصل إلى قيمة محددة لتقييم تلك المحددات المصاحبة لتطبيق منصات الدفع الإلكترونية.

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣- نتائج الدراسة ومناقشتها:

في إطار ماسبق، فإن الدراسة الحالية إلى تحقيق أهدافها المخطط لها استنادا إلى توظيف استخدام الأساليب الاحصائية المناسبة التي تتلائم مع غرض تحقيق كل هدف على حدة من أجل توفير المعلومات والنتائج الداعمة لتعزيز توجهات القطاع الحكومي والمؤسسات المالية والمصرفية على حد سواء بعيدة المدى وحسب طبيعة المتغيرات محل الدراسة، ولذا تستعرض نتائج الجدول التالي ملامح الخصائص الخلفية لعينة المبحوثين الممثلة لموظفي الدائرة المالية العاملين في القطاع المالي والمحاسبي لحكومة رأس الخيمة التي تم الاعتماد عليها في اختبار الفروض الاحصائية للتحقق من أهداف الدراسة من حيث فحص معنوية العلاقة الاحصائية فيما بين محددات القيمة المضافة لمنصة الدفع الإلكتروني راك-باي والعوائد المتحققة من تطبيقها على فاعلية حوكمة العمليات المالية باعتبارها أحد المدخل التحسينية للمؤسسات المالية في تطوير خدماتها

ومنتجاتها الرقمية استعدادا للمستقبل من واقع تطبيق تجربة الدائرة المالية لحكومة رأس الخيمة.

جدول (١): خصائص عينة الدراسة المسحية لقياس تأثير استخدام منصة الدفع الالكتروني راك-باي على فاعلية حوكمة العمليات المالية لدائرة المالية لحكومة رأس الخيمة

الخصائص الخلفية	العدد	%
النوع الاجتماعي	ذكر	٣٦ %٨٢
	أنثى	٨ %١٨
الجنسية	مواطن	١٣ %٣٠
	غير مواطن	٣١ %٧٠
التخصص	مالي ومحاسبي	٣٥ %٨٠
	متنوع	٩ %٢٠
طبيعة الوظيفة	إشرافية	٣١ %٢٩
	تنفيذية	١٣ %٧١
الإجمالي	٤٤	%١٠٠

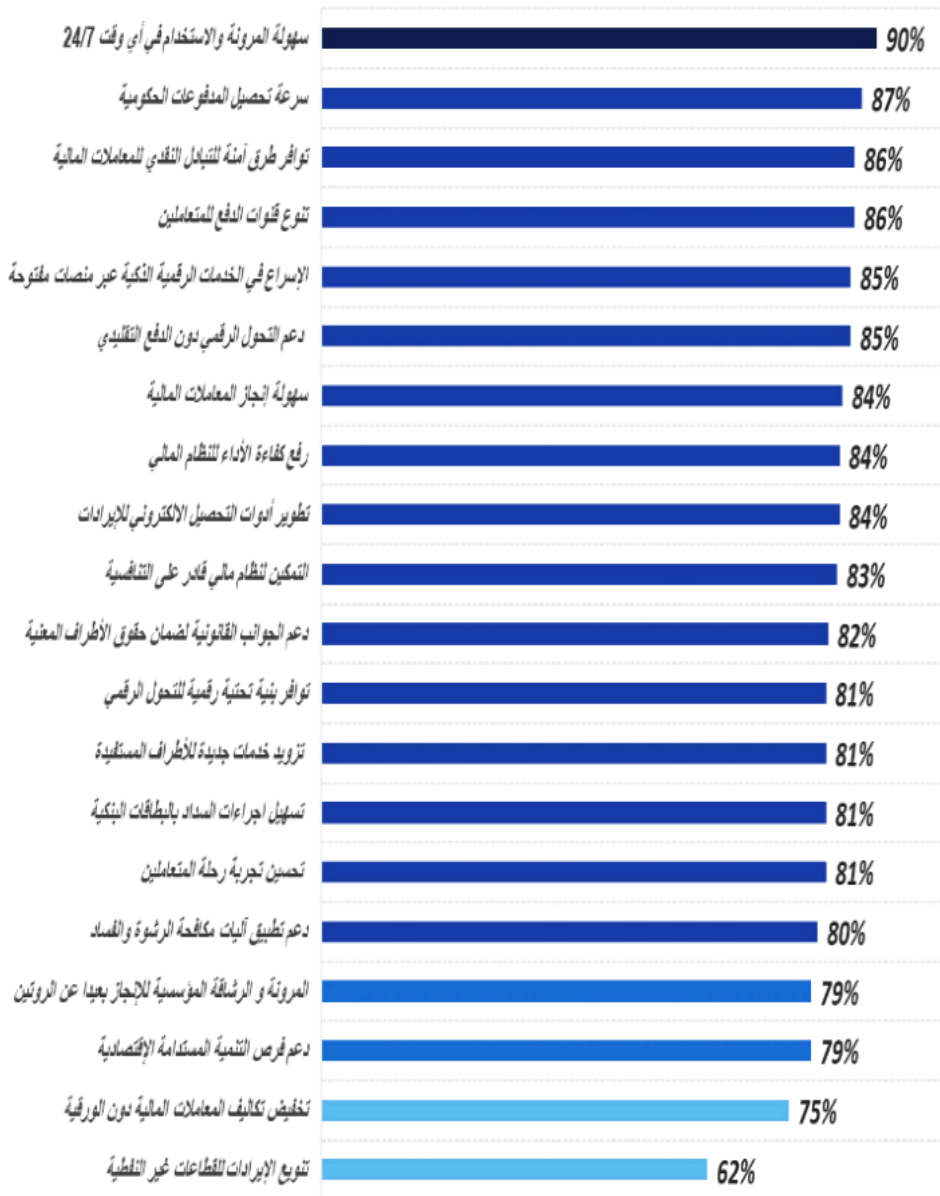
أوضحت نتائج الجدول رقم (١) الخصائص الأولية للمبحوثين المستهدفين ضمن نطاق الدراسة الحالية حيث أن نسبة الموظفين الذكور ٨٢% المشمولين في عينة الدراسة المسحية أعلى من نسبة الموظفات الاناث حيث بلغت نسبتهن ١٨ تقريباً، بينما كانت نسبة الموظفين غير المواطنين في عينة الدراسة ٧٠% بينما المواطنين بلغت نسبتهم ٣٠%، وفي المقابل كانت نسبة الموظفين ذوي التخصصات المالية ٨٠% أعلى من نسبة الموظفين من التخصصات الأخرى التي بلغت نسبتهم ٢٠%، وأخيراً كانت نسبة الموظفين في الوظائف الإشرافية ٢٩% بينما بلغت نسبة الموظفين التنفيذيين ٧١%، وتعكس هذه النسب مجتمعة بشكل عام أهم

الخصائص الأولية لعينة الموظفين الممثلين للعاملين في القطاع المالي والمحاسبي لحكومة رأس الخيمة.

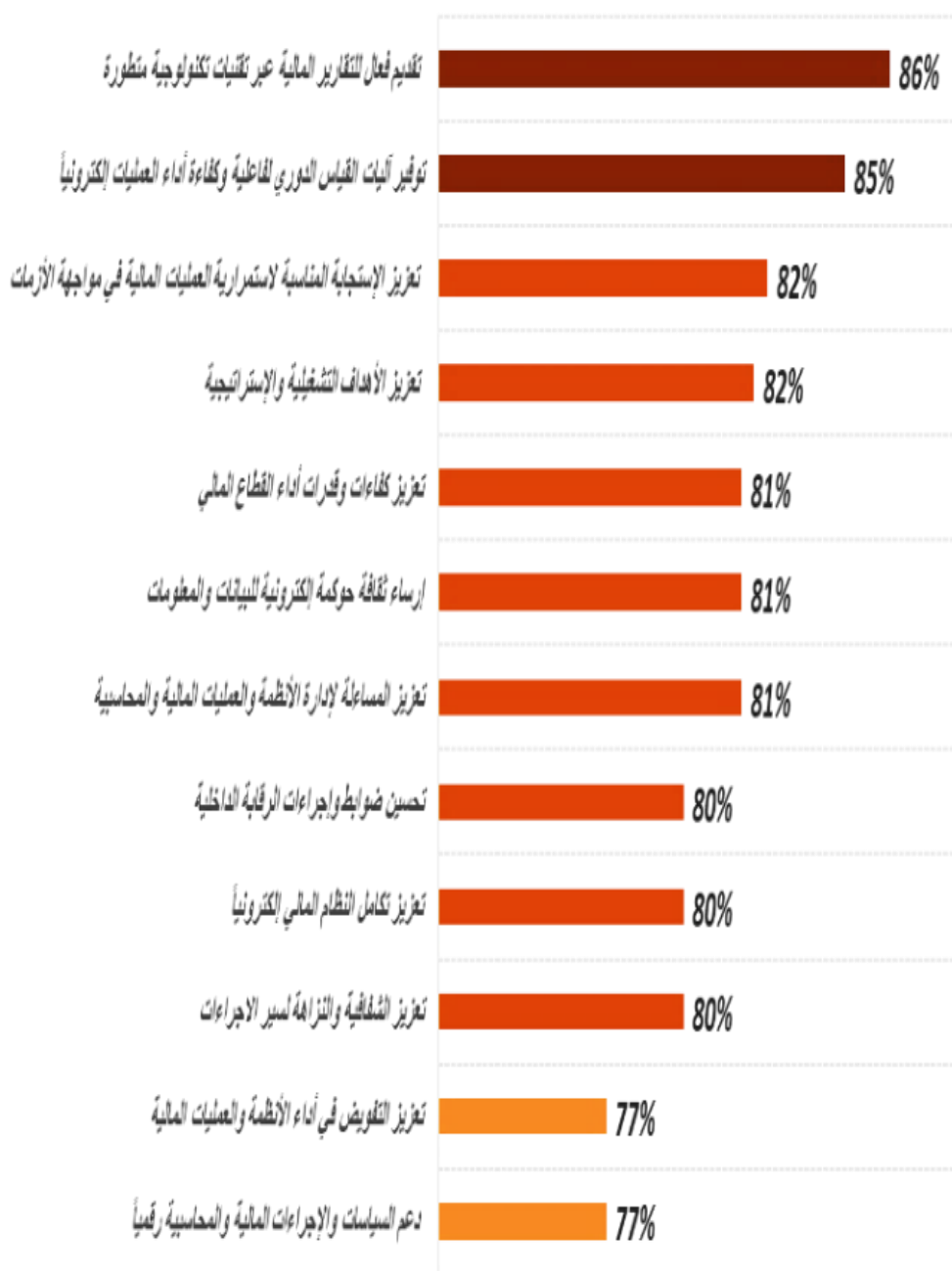
وقد أظهرت نتائج الشكل رقم (١) الأهمية النسبية لمحددات القيمة المضافة لاستخدام منصة الدفع الالكتروني RAKPay حيث حققت نسبة سهولة المرونة والاستخدام لفترة ٢٤ ساعة في الأسبوع أعلى نسبة بلغت ٩٠%، وقد تلتها كل من نسب سرعة تحصيل المدفوعات الحكومية وتوافر طرق آمنة للتبادل النقدي بين المعاملات المالية حيث بلغت ٨٧%، ٨٦% على التوالي، في حين كانت نسبة بعد تنويع الإيرادات للقطاعات غير النفطية أقل نسبة محققة حيث بلغت نسبتها ٦٢%، ولاسيما أن هذا التوجه يعتبر أحد أهداف برنامج مئوية الإمارات استعداد لعام الخمسين بحلول ٢٠٧١ وهو ما يستلزم معه دراسة المزيد من الفرص والاقتراحات على مستوى الجهات الحكومية لتنويع الإيرادات لهذا القطاع باستحداث المزيد من الخدمات وطرح البدائل والفرص التنافسية المناسبة التي تساهم في اكساب المتعاملين قيمة مضافة وجذب الاستثمارات ورجال الأعمال لخدمات متطورة يقوم بتقديمها القطاع الحكومي، مع تقديم الدعم الفني والاستشاري للجهات الحكومية الإيرادية لتطوير خدماتها وأنشطتها الإيرادية الحالية بشكل أمثل عبر التركيز على زيادة الأرباح وخفض التكاليف المباشرة وغير المباشرة المتكبدة نتيجة تقديم تلك الخدمات، فضلا عن انخفاض الأهمية النسبية للبعد الخاص بنسبة تخفيض تكاليف المعاملات المالية دون الورقية حيث

بلغت ٧٥% ، وهي تعتبر نسبة مقبولة إلا أنها منخفضة مقارنة بباقي نسب الأبعاد الأخرى.

شكل رقم (١): الأهمية النسبية لمحددات القيمة المضافة لمنصة الدفع الإلكتروني راك-باي لدائرة المالية لحكومة رأس الخيمة



شكل رقم (١): الأهمية النسبية لمحددات التأثير على فاعلية حوكمة العمليات المالية لدائرة المالية لحكومة رأس الخيمة



وأيضا قد أظهرت نتائج الشكل رقم (٢) الأهمية النسبية لمحددات التأثير المحتملة على فاعلية حوكمة العمليات المالية لدائرة المالية كنتيجة لتطبيق منصة الدفع الالكتروني RAKPay حيث كانت النسبة المتوقعة لبعد تقديم التقارير المالية عبر تقنيات تكنولوجياية متطورة في المرتبة الأولى حيث بلغت ٨٦%، ثم تلاه البعد الخاص بنسبة توفير آليات القياس الدروس لفاعلية وكفاءة أداء العمليات الكترونياً حيث بلغت نسبته ٨٥%، بينما تمثلت أقل الأبعاد المتوقعة من حيث الأهمية النسبية من وجهة نظر العاملين في القطاع المالي والمحاسبي بالدائرة المالية لحكومة رأس الخيمة في كل من نسبة التفويض في أداء الأنظمة والعمليات المالية، ونسبة دعم السياسات والاجراءات المالية والمحاسبية رقمياً حيث حقق البعدين نفس النسبة وهي ٧٧%، وهو يعكس أنه مازال هناك جهود يحتاجها القطاع الحكومي للتركيز على دعم آليات التفويض في استخدام الصلاحيات والمسؤوليات عبر التوسع في تطبيق الحلول والتقنيات التكنولوجية المتطورة مع مراعاة التركيز على تنفيذ اجراءات العمل حسب السياسات المالية والمحاسبية اعتماد على تلك التقنيات الرقمية سواء كانت بشكل الكرتوني أو ذكي بما يتناسب مع التطورات الرقمية التي تشهدها العديد من الدول في الوقت الحالي تزامنا مع انطلاق الثورة الصناعة الرابعة وشدة المنافسة في أسواق العمل والأعمال نتيجة اتساع مظلة الاستخدام للمزيد من التطورات التكنولوجية للعمليات الرقمية وتوظيف المنصات والأنظمة الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي وشبكات البلوك تشين، وتفعيل البيانات الضخمة عبر استخدام منصات مفتوحة للتداول والتعاملات الاقتصادية والتبادلية في مختلف دول العالم مما يدفع النظم العالمية إلى تهيئة نظام اقتصادي رقمي جديد غير واضح الملامح والأبعاد للتحقق من مختلف عوامل الغموض المحتملة في المستقبل كمخاطر غير متوقعة، ومما يشكل تحديات بالغة الأهمية أمام مسيرة التقدم للأنظمة المالية والمحاسبية والاقتصاد بشكل عام في بيئة الاقتصاديات الناشئة، ولاسيما داخل المنطقة العربية، ودولة الامارات وإمارة رأس الخيمة تحديدا محور اهتمام الدراسة الحالية.

ولغرض مراعاة الأخذ بعين الاعتبار الوقوف على أهم الاختلافات النسبية في تقييم القيمة الكلية المتوقعة لكل من محددات القيمة المضافة لمنصة الدفع الالكتروني راك-باي RAKPay والمحددات المؤثرة على زيادة فاعلية حوكمة العمليات المالية وفقا لتأثير المتغيرات النوعية التي تمثل الخصائص الخلفية لعينة المبحوثين لأخذها بعين الاعتبار من قبل المسؤولين والمطورين عند اتخاذ أي إجراءات أو خطط تحسينية أو تطويرية، وكذلك الأمر بالنسبة للمجالات التسويقية التي قد تنتهجها الجهات والمؤسسات العاملة في القطاع المصرفي بشكل عام تعزيزا لتطوير هذا التوجه في داخل القطاعات الحكومية بالدولة عبر تبني خطط ومسارات واضحة لإدارة التغيير المنشود على مستوى الأفراد العاملين في القطاعات المالية ، وفي إطار تحقيق هذا الهدف فقد تم استخدام اختبار t للعينات المستقلة لفحص مصادر الفروق أو الاختلافات في عينة الدراسة تبعاً لبعض الخصائص الخلفية المستهدفة من قبل الدراسة، وقد جاءت النتائج وفقاً للجدول التالية:

جدول (٢): اختبار t للعينات المستقلة لفحص الاختلافات النسبية في تقييم القيمة الكلية لمحددات القيمة المضافة المحققة لتفعيل منصة الدفع الالكتروني راك-باي حسب التأثير المتوقع لبعض خصائص المبحوثين بالدائرة المالية لحكومة رأس الخيمة

value-t	الانحراف المعياري	المتوسط	المتغيرات الأساسية	
٠.٨٤٧	٩.٥٥١	٨٢.٣٩	ذكر	النوع الاجتماعي
	٥٣٥.	٧٩.٥٠	أنثى	
٠.٦٣٣	٩.٨٩٧	٨١.٣٢	مواطن	الجنسية
	٤.٨٢٨	٨٣.١٥	غير مواطن	
٤.٩٢١**	٣.٦٨٩	٩٢.١١	مالية ومحاسبية	التخصص
	٧.٥٧٧	٧٩.٢٣	تخصصات متنوعة	
٠.٣٨٥	٧.٥٩١	٨٢.١٩	إشرافية	طبيعة الوظيفة
	١١.٢١٤	٨١.٠٨	تنفيذية	

(*) معنوية عند مستوى دلالة أقل من ٠.٠٥٠٥.

أوضحت نتائج الجدول رقم (٢) أن قيم اختبار t للعينات المستقلة ليست ذات دلالة إحصائية لجميع المتغيرات النوعية باستثناء متغير التخصص، حيث أشارت النتائج إلى وجود فروق معنوية فيما بين تقييم الموظفين العاملين في القطاع المالي والمحاسبي لدائرة المالية وفقاً لمتغير التخصص، وذلك الفرق لصالح تقييم الموظفين ذوي التخصص المالي والمحاسبي حيث نجد أن متوسط مقياس تقييم القيمة المضافة لمحددات استخدام منصة الدفع الإلكتروني RAKPay بلغ ٩٢ بانحراف معياري قدره ٣.٧، وهو أعلى من قيمة متوسط تقييم الموظفين الآخرين ذوي التخصصات المتنوعة؛ حيث بلغ قيمته ٧٩ بانحراف معياري قدره ٧.٦. وقد تعكس هذه النتيجة بشكل غير مباشر اختلاف قدرات ومعارف العاملين في القطاع المالي والمحاسبي في تقييم التأثير الإيجابي لمحددات القيمة المضافة لتطبيق منصة الدفع الإلكتروني راك-باي مقارنة بتوقعات العاملين الآخرين ذوي التخصصات المتنوعة، بينما أظهرت النتائج عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في تقييم محدّدات أثر القيمة المضافة العائدة من تطبيق منصة الدفع الإلكتروني راك-باي حسب نوع أو جنسية أو طبيعة عمل هؤلاء الموظفين.

جدول (٣): اختبار t للعينات المستقلة لفحص الاختلافات النسبية في تقييم القيم الكلية لأثر تفعيل منصة الدفع الإلكتروني راك-باي على فاعلية حوكمة العمليات المالية حسب التأثير المتوقع بعض خصائص المبحوثين بالدائرة المالية لحكومة رأس الخيمة

المتغيرات الأساسية	المتوسط	الانحراف المعياري	t-value
النوع الاجتماعي	ذكر	٤٩.٣٩	٢.٩٦٩**
	أنثى	٤٥.٠٠	
الجنسية	مواطن	٤٩.١٣	٠.٩٩١
	غير مواطن	٤٧.٣١	
التخصص	مالية ومحاسبية	٥٥.٠٠	٤.٧٤٨-***
	تخصصات متنوعة	٤٦.٩٤	

٠٠١٩-	٣.٨٢٨	٤٨.٥٨	إشرافية	طبيعة الوظيفة
	٨.٦١٧	٤٨.٦٢	تنفيذية	

(*) معنوية عند مستوى دلالة أقل من ٠.٠٠٥.

أوضحت نتائج الجدول رقم (٣) أن قيم اختبار t للعينات المستقلة ذات دلالة إحصائية لكل من متغيري النوع الاجتماعي والتخصص حيث كان الفرق لصالح متوسط تقييم الموظفين الذكور مقارنة بالموظفات الإناث في التأثير على الدرجة الكلية لتقييم التأثير المتوقع على فاعلية حوكمة العمليات المالية كنتيجة لتطبيق منصة الدفع الإلكتروني راك-باي، وكذلك الفرق لصالح متوسط تقييم الموظفين ذوي التخصصات المالية والمحاسبية مقارنة بالموظفين الآخرين ذوي التخصصات المتنوعة، بينما لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم المستوى الكلي لأثر محددات القيمة المضافة لمنصة راك-باي على زيادة فاعلية حوكمة العمليات المالية حسب متغيري الجنسية وطبيعة الوظيفة لهؤلاء الموظفين، وتشير نتائج اختبارات t إلى وجود فجوة في إدراك التأثيرات المتوقعة سواء لمحددات لقيمة المضافة العائدة منها تطبيق منصة راك-باي أو للتأثير المحتملة على زيادة فاعلية حوكمة العمليات المالية حسب نوع الموظف والتخصص العملي ذو العلاقة بالمجال المالي والمحاسبي أم لا، مما يستلزم معه بذل المزيد من الجهود البحثية لمعرفة أسباب ذلك، وقد يعود السبب للعديد من التحليلات والتكهنات فربما يرجع نوعاً ما إلى قلة الوعي اللازم بين الموظفين الذكور لديهم الوعي بمستويات أعلى من الإناث في إدراك دور وأهمية تفعيل منصات الدفع الإلكتروني لتوافق تحديات التحول نحو عصر الاقتصاد الرقمي، إلا أنه من المفترض بشكل عام

أن يكون متغير طبيعة الوظيفة القيادية والاشرفية أن يكون لها دور معنوي في إدراك دور وأهمية التوسع في تطبيق منصات الدفع الالكتروني على مستوى الاقتصاد ودعم مقومات عملية التنمية الشاملة والعمل على تطويرها وفقا لمعطيات ومتطلبات القطاع الحكومي من خلال بذل المزيد من الجهود للتوسع في علاقات الشراكة والتعاون المؤسسي مع مختلف الشركاء، ولاسيما المؤسسات المالية باعتبارهم أحد هؤلاء الشركاء المستهدفين من قبل القطاع الحكومي في دعم فرص التنمية المستدامة على مستوى الإمارة والاسراع في تحقيق الرؤى والتوجهات الاستراتيجية والاستشرافية المشتركة بعيدة المدى، ولاسيما استعدادا لعام الخمسين.

ولغرض بناء نموذج احصائي يعتمد على التنبؤ بالقيمة المتوقعة لقيمة زيادة فاعلية حوكمة العمليات المالية بمعلومية التأثير المحتمل للقيمة المضافة المتحققة من استخدام منصة الدفع الالكتروني راك-باي RAKPay، وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي أن قيمة معامل التحديد للنموذج المقترح المتمثلة في قيمة R^2 التي بلغت 74% حيث تشير إلى قدرة النموذج المقترح للقيمة الكلية لمحددات القيمة المضافة المتحققة أو المقدرة من تطبيق منصة الدفع الالكتروني راك-باي (المتغير المستقل) في معادلة الانحدار المقترحة في التنبؤ بالتغير أو التباين الحادث في القيمة الكلية المتوقعة لفاعلية حوكمة العمليات المالية (المتغير التابع)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05 وهي تدل على مدى ملائمة النموذج المقترح لدارسة علاقة الانحدار، كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار معنوية معادلة الانحدار استناداً إلى اختبار تحليل التباين ANOVA حيث بلغت قيمة $F_{120.504}$ ، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل

من ٠.٠٠٥، وهذا يدل على معنوية علاقة الانحدار في التأكيد على وجود علاقة بين المتغيرين المدرجين في النموذج المقترح (المتغير المستقل والمتغير التابع)، وقد جاءت نتائج تحليل الانحدار للنموذج المقترح موضحة كما في الجدول التالي:

جدول (٤) نتائج تحليل الانحدار للنموذج المقترح لفحص تأثير القيمة الكلية

المتحققة لمحددات القيمة المضافة لتطبيق منصة راك-باي

على التنبؤ بالقيمة الكلية المتوقعة لفاعلية حوكمة العمليات المالية بدائرة المالية

لحكومة رأس الخيمة

متغيرات النموذج Variables	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري Std. Error	المعاملات المعيارية Beta	قيمة t	مستوى الدلالة Sig.
$R^2 = 0.742$ / $F = 120.504^*$					
(Constant)	3.478	4.132		.842	0.405
القيمة المضافة لمنصة الدفع الالكتروني RAKPay	0.551	0.050	0.861	10.977	**0.000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

(*) معنوية عند مستوى دلالة أقل من ٠.٠٠٥.

أظهرت نتائج جدول (٤) تحليل الانحدار الخطي وفقا لطريقة "Enter" وجود تأثير معنوي لمتغير قيمة محددات القيمة المضافة المتحققة نتيجة استخدام منصة الدفع الالكتروني راك-باي في معادلة نموذج الانحدار المقترحة في التنبؤ بالقيمة الكلية المتوقعة للزيادة في فاعلية حوكمة العمليات المالية بدائرة المالية لحكومة رأس الخيمة نتيجة أن معامل التغير أو الانحدار لهذا المتغير كانت معنوية في النموذج المقترح عند مستوى أقل من ٠.٠٠٥، إلا أن قيمة الثابت أو الجزء المقطوع لهذا النموذج لم تكن معنوية عند مستوى أقل من ٠.٠٠٥. وبالتالي يمكن كتابة معادلة الانحدار وفقا لمعطيات جدول (٤) حيث أن الاتجاه العام لزيادة قيمة فاعلية حوكمة العمليات المالية بشكل

دوري سواء شهريا أو ربع سنوي أو سنويا وفقا لتوجهات صانعي القرار ومسئولي التخطيط داخل القطاع الحكومي يمكن تقديره احصائيا والتنبؤ به عن طريق الصيغة التالية:

$$[Y: \text{القيمة المتوقعة لزيادة فاعلية حوكمة العمليات المالية}] = 0.551 * (X_1: \text{القيمة المضافة المتحققة لتطبيق منصة راک-باي}) \quad [$$

كما أشارت النتائج إلى أن زيادة معيارية قدرها ٠.٨٦١ في القيمة المضافة المتحققة لتطبيق منصة الدفع الالكتروني راک-باي يقابلها زيادة معيارية واحدة في القيمة المتوقعة لزيادة فاعلية حوكمة العمليات المالية لدائرة المالية لحكومة رأس الخيمة، وهو يعكس مقدار التحسين الذي يمكن إحداثه في محددات القيمة المضافة لتطبيق منصة الدفع الالكتروني لمنصة راک-باي لكي يتم التحسين المنشود على فاعلية حوكمة العمليات المالية داخل القطاع الحكومي، وهذا يستلزم استقطاب اهتمام مؤسسات الأعمال والمال والخدمات نحو مواصلة آليات التحسين المستمر المستهدف لهذه المحددات وفقا لأولويات الاهتمام وأكثرها تأثيرا في إضافة القيمة المضافة العائدة من تطبيق منصة الدفع الالكتروني، وكذلك الأمر نفسه بالنسبة لأولويات المحددات الأكثر تأثيرا في زيادة فاعلية حوكمة العمليات المالية، وهو ما استدعي إلى استخدام أسلوب التحليل العاملي للتعرف على أكثر الأهمية النسبية لتلك المحددات لكل متغير على حدة من خلاله اختصارها في مجموعة قليلة من العوامل ذات أهمية نسبية بتوقع التأثير المحتمل سواء بالنسبة للقيمة المضافة العائدة من تطبيق منصة الدفع الالكتروني RAKPay أو بالنسبة للتأثير المحتمل على فاعلية حوكمة العمليات المالية.

لذا في ضوء اهتمامات الدراسة بتحقيق أحد أهدافها الأساسية تم إجراء التحليل العاملي لتحديد أهم الأبعاد أو العوامل (المكونات الأساسية) المؤثرة في تفسير التباين الكلي لزيادة القيمة المضافة لاستخدام منصة الدفع الالكتروني راک-باي استنادا إلى تحليل وجهة نظر العاملين في القطاع المالي والمحاسبي لحكومة رأس الخيمة وفقا لقوة أثرها في إحداث تباين في تقييم هذا الجانب حيث قد يكون من المتوقع أن يكون لها نفس

التأثير بما بعد لتعزيز هذه الدور استعدادا للمستقبل وتحديدًا عام الخمسين بكافة تحدياته بحلول ٢٠٧١، ولفحص ذلك تم استخدام طريقة المكونات الرئيسية Principal Component Method إحدى أساليب التحليل العاملي Factor Analysis، وذلك بهدف تلخيص مجموعة كبيرة من المتغيرات المشاهدة المتمثلة في عدد ٢٠ محدود الممثلة للقيمة المضافة لمنصة راك-باي وفقا لافتراضات ورؤية الدراسة الحالية إلى عدد قليل من العوامل الأساسية التي تفسر معظم التباين والاختلاف (أي أكبر كمية ممكنة من التباين الكلي)، وذلك بهدف اختصار بنود المقياس الخاصة بقياس وتقييم محددات القيمة المضافة لمنصة راك-باي في عدد قليل من المكونات (أي العوامل المشتركة) حيث كل عامل يتضمن عدد من المحددات التي لها أعلى معاملات ارتباط قوية مع هذا العامل بينما في نفس الوقت تكون أقل ارتباطا بباقي العوامل المشتركة الأخرى المشتقة من أسلوب التحليل العاملي، وكذلك يجب مراعاة أن تكون هذه المكونات غير مرتبطة ببعضها حيث يتم صياغة هذه المكونات كدوال خطية في المتغيرات الأصلية "محددات القيمة المضافة لمنصة راك-باي" حيث يتركز الاهتمام في تحليل المكونات الرئيسية على كمية التباين الموجودة في مجموعة المتغيرات، وذلك بهدف بيان أهم المحددات المنشودة بشكل مؤثر وفعال في تحديد القيمة المضافة المتوقعة لها بشكل أمثل الناجمة من استخدام منصة الدفع الإلكتروني راك-باي على مستوى إمارة رأس الخيمة، وبما يدعم قرارات وتوجهات صناعة القرار على مستوى القطاع الحكومي والمصرفي على المدى البعيد وفقا للتوجهات الاستشرافية والاستراتيجية المنشودة على مستوى الإمارة والدولة على حد سواء.

ولفحص مناسبة البيانات لغرض أسلوب التحليل العاملي فقد تم استخدام كل من اختبار K.M.O. (Kaiser Meyer Olkin) واختبار Bartlett's Test، وأوضحت نتائج اختبار K.M.O. لفحص مدى ملاءمة العينة من خلال تحديد نسبة التباين في متغيرات الدراسة التي تمثل التباين المشترك؛ والتي تتكون بسبب بناء المكونات أو العوامل الرئيسية من خلال التحليل العاملي، وهو يختبر أن معاملات الارتباط الجزئية

بين المتغيرات الداخلة في التحليل العاملي تكون صغيرة للتأكد من مدى ملائمة هذا التحليل لطبيعة بيانات الدراسة الحالية. أما اختبار Bartlett's Test فهو يشير ما إذا كانت المصفوفة الارتباطية لمتغيرات الدراسة مصفوفة ذاتية أم لا بمعنى فحص وجود علاقة ارتباط قوية جداً ما بين متغيرات الدراسة المستخدمة في اختبار التحليل العاملي حيث أظهرت نتائج قيمة Chi-Square معنوية العلاقة بين متغيرات الدراسة المستخدمة في اختبار التحليل العاملي عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠٥، وبالتالي أشارت نتائج كلا الاختبارين معا إلى ملائمة طبيعة البيانات لتطبيق أسلوب التحليل العاملي، وقد جاءت نتائج هذا التحليل موضحة في جدول (٥) التي أسفرت عن استخلاص خمس مكونات أو عوامل مشتركة فقط في تفسير أكبر كمية ممكنة من التباين الكلي أو الاختلاف حسب تقييم العاملين في القطاع المالي والمحاسبي للقيمة المضافة من تطبيق منصة راك-باي على مستوى حكومة رأس الخيمة، وذلك حيث أن الجذور الكامنة أو المميّزة (Eigenvalue) لها أكبر من الواحد الصحيح وذلك حسب تطبيق أسلوب تحليل المكونات الرئيسية للتحليل العاملي في اختيار هذه المكونات، وهذه العوامل أو المكونات الخمسة مجتمعة تفسر نسبة ٩٢% تقريباً من التباين الكلي في مقياس تقييم القيمة المضافة العائدة لمنصة الدفع الإلكتروني راك-باي.

جدول (٥): المكونات المستخلصة من التحليل العاملي للأبعاد الرئيسية المؤثرة في

عملية تحديد أثر محددات القيمة المضافة لمنصة راك-باي

وفقاً لوجهة نظر العاملين في القطاع المالي والمحاسبي لحكومة رأس الخيمة وقيم

الجذور الكامنة

مقياس تقييم محددات القيمة المضافة لمنصة RAKPay			المكون
نسبة التباين		الجذر الكامن Eigenvalue	
التراكمية	المفسرة		
٥٣.٤٦٤	٥٣.٤٦٤	١٠.٦٩٣	١
٦٧.٠٣٥	١٣.٥٧١	٢.٧١٤	٢
٧٨.٩٢٠	١١.٨٨٥	٢.٣٧٧	٣

٨٦.٨٥٧	٧.٩٣٦	١.٥٨٧	٤
٩٢.٢٦٢	٥.٤٠٥	١.٠٨١	٥

Extraction Method: Principal Component Analysis.

أظهرت نتائج الجدول السابق رقم (٥) أن المكون الرئيسي الأول فقط يفسر أعلى نسبة تباين قدرها ٥٣.٥% تقريباً من التباين الكلي في المتغير التابع (مقياس تقييم محددات القيمة المضافة لمنصة RAKPay)، مما تشير النتائج إلى أن هذا العامل له التأثير الأكبر في الدلالة على إبراز العائد المتوقع الأكبر على مستوى حكومة رأس الخيمة وفقاً لتقييم العاملين في القطاع المالي والمحاسبي، ثم يليه المكون الرئيسي الثاني حيث يفسر نسبة تباين قدرها ١٣.٦% تقريباً من التباين الكلي. ثم يليهما كل من المكونات الثالث والرابع والخامس على التوالي بنسبة تباين مفسرة قدرها ١١%، ٨%، ٥% على الترتيب من نسبة التغير في التباين الكلي للمتغير التابع، وبالتالي فيمكن إعادة ترتيب أولويات الاهتمام من قبل المسؤولين في حكومة رأس الخيمة وفقاً لتقييم العاملين في القطاع المالي والمحاسبي في ضوء ربطها بأهم المحددات المحققة التي تمثل جزء من القيمة المضافة من استخدام منصة راك-باي؛ والتي تنتمي بشكل مباشر لأي من العوامل أو المكونات الخمسة المستخرجة من التحليل العاملي بطريقة المكونات الرئيسية الموضحة مسبقاً بالجدول رقم (٥) بناءً على فحص معاملات الارتباط لمحددات القيمة المضافة لمنصة راك-باي "عدد ٢٠ محدد" بكل مكون من المكونات الخمسة حيث كلما كان المحدد أكثر ارتباطاً بأحد المكونات المشتقة من التحليل بالمقارنة بالمكونات أو العوامل الأخرى كلما كان هذا جديراً بتصنيف هذا المحدد ضمن المكونات الرئيسية لهذا المكون أو العامل المشتق من التحليل دون غيره، ويتضح ذلك من خلال نتائج الجدول التالي:

جدول (٦): تشبعات الأدوار أو الأبعاد التنموية الرئيسية المحققة (معاملات الارتباط)

بكل مكون من المكونات الخمسة المستخلصة

من مقياس تقييم محددات القيمة المضافة لمنصة الدفع الالكترونية راك-باي وفقا لوجهة

نظر العاملين في القطاع المالي والمحاسبي بحكومة رأس الخيمة

رقم البند	محددات القيمة المضافة لمنصة الدفع الالكترونية RAKPay				المكونات المستخلصة				
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس				
١	0.912	0.271	0.220	0.161	0.118	تسهيل إجراءات السداد بالبطاقات البنكية			
٢	0.91٢	0.271	0.220	0.161	0.118	تزويد خدمات جديدة للأطراف المستفيدة			
٣	0.851	0.205	0.097	0.361	0.187	التمكين لنظام مالي قادر على التنافسية			
٤	0.707	0.548	0.152	0.040	0.128	رفع كفاءة الأداء للنظام المالي			
٥	0.685	0.055	0.193	0.656	0.143	توافر بنية تحتية رقمية للتحويل الرقمي			
٦	0.611	0.383	0.015	0.163	0.637	سرعة تحصيل المدفوعات الحكومية			
٧	0.138	0.963	0.150	0.128	0.083	المرونة و الرشاقة المؤسسية للإنجاز بعيدا عن الروتين			
٨	0.355	0.907	0.165	0.080	0.016	تحسين تجربة رحلة المتعاملين			
٩	0.228	0.849	0.017	0.053	0.192	دعم التحويل الرقمي دون الدفع التقليدي			
١٠	0.142	0.750	0.516	0.358	0.089	تطوير أدوات التحصيل الالكتروني للإيرادات			
١١	0.643	0.665	0.233	0.228	0.009	دعم فرص التنمية المستدامة الاقتصادية			
١٢	0.093	0.159	0.965	0.098	0.069	سهولة إنجاز المعاملات المالية			
١٣	0.435	0.053	0.773	0.292	0.061	دعم تطبيق آليات مكافحة الرشوة والفساد			
١٤	0.034	0.213	0.754	0.011	0.238	تنوع قنوات الدفع للمتعاملين			

١٥	تخفيض تكاليف المعاملات المالية دون الورقية	0.128	0.579	0.616	0.337	0.171	-
١٦	توافر طرق آمنة للتبادل النقدي للمعاملات المالية	0.101	0.143	0.139	0.938	0.062	-
١٧	دعم الجوانب القانونية لضمان حقوق الأطراف المعنية	0.441	0.043	0.330	0.720	0.291	-
١٨	الإسراع في الخدمات الرقمية الذكية عبر منصات مفتوحة	0.624	0.144	0.437	0.603	0.075	-
١٩	سهولة المرونة والاستخدام في أي وقت ٧/٢٤	0.380	0.310	0.440	0.511	0.487	-
٢٠	تنويع الإيرادات للقطاعات غير النفطية	0.210	0.296	0.243	0.067	0.832	-

Extraction Method: Principal Component Analysis. (2 Components extracted)

أظهرت نتائج الجدول السابق أن المحددات ذات أعلى قيمة مضافة لاستخدام منصة الدفع الالكترونية راك-باي متمثلة في البنود (١:٦) كانت أكثر ارتباطاً على الترتيب من حيث قوة العلاقة بالمكون أو العامل الأول المشتق، وذلك بدءاً من المحددين المعنيين بـ "تسهيل اجراءات السداد بالبطاقات البنكية" و "تزويد خدمات جديدة للأطراف المستفيدة" حيث لكل منهما نفس مقدار قوة العلاقة الارتباطية بهذا المكون الأعلى مقارنة بباقي المحددات كما هو موضح في الجدول أعلاه حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠.٩١٢، ثم تلتها باقي المحددات حتى المحدد رقم (٦) وفقاً لقوة العلاقة الارتباطية، ولذلك تصنف هذه المحددات مجتمعة مع المكون أو العامل الأول الذي له الأهمية والأثر الأكبر في إدراك القيمة المضافة لتطبيق منصة الدفع الالكترونية راك-باي على مستوى حكومة رأس الخيمة، أما المحددات للبنود من (٧:١١) على الترتيب بدءاً من المحدد الأكثر ارتباطاً بالمكون أو العامل الثاني إلى الذي يليه، لذا فإن تلك المحددات تصنف مع المكون أو العامل الثاني الذي يلي العامل الأول في الأثر والأهمية، أما المحددات للبنود على الترتيب (١٢:١٥) كانت أكثر ارتباطاً بالمكون الثالث لذا تم تصنيفهم ضمن هذا المكون، أما المحددات للبنود على الترتيب (١٦:١٩) كان أعلى قوة ارتباطيه بالمكون الرابع، وأخيراً كان المحدد رقم (٢٠) أعلى ارتباطاً

بالمكون الخامس دون غيره من باقي المكونات أو العوامل المشتقة، وهذه المؤشرات قد تعد بمثابة محركات تحفيزية لتحديد أولويات اهتمام المصارف والمؤسسات المالية تجاه العمل على تجديد خدماتها ومنتجاتها المصرفية لدعم القيمة المضافة الكلية المتحققة من تفعيل منصة الدفع الإلكتروني راك- باي في إنجاز المعاملات المالية داخل القطاع الحكومي.

وبالمثل قياساً لما سبق مع محددات القيمة المضافة لمنصة RAKPay، فقد جاءت نتائج التحليل الموضحة في الجدول التالي رقم (٦) عن استخلاص مكونين أو عاملين مشتركين فقط قادرين على تفسير أكبر كمية ممكنة من التباين الكلي أو الاختلاف حسب تقييم العاملين في القطاع المالي والمحاسبي لمحددات التأثير على زيادة فاعلية حوكمة العمليات المالية في حكومة رأس الخيمة حيث كانت الجذور الكامنة أو الميزة (Eigenvalue) لها أكبر من الواحد الصحيح وذلك حسب تطبيق أسلوب تحليل المكونات الرئيسية للتحليل العاملي في اختيار هذه المكونات، ويفسر هذين العاملين أو المكونين مجتمعين نسبة ٨٦% تقريباً من التباين الكلي في مقياس تقييم فاعلية حوكمة العمليات المالية في القطاع المالي والمحاسبي لحكومة رأس الخيمة، وذلك وفقاً لمخرجات الجدول التالي:

جدول (٧): المكونات المستخلصة من التحليل العاملي للأبعاد الرئيسية المؤثرة في عملية تحديد فاعلية حوكمة العمليات المالية وفقاً لوجهة نظر العاملين في القطاع المالي والمحاسبي لحكومة رأس الخيمة وقيم الجذور الكامنة

المكون	مقياس تقييم فاعلية حوكمة العمليات المالية		
	نسبة التباين		الجذر الكامن Eigenvalue
	المفسرة	التراكمية	
1	68.761	68.761	8.251
2	17.631	86.392	2.116

Extraction Method: Principal Component Analysis.

أظهرت نتائج الجدول السابق رقم (٧) أن المكون الرئيسي الأول فقط يفسر أعلى نسبة

تباين قدرها ٦٩% تقريباً من التباين الكلي في المتغير التابع (مقياس تقييم محددات فاعلية حوكمة العمليات المالية نتيجة تطبيق منصة الدفع الالكتروني RAKPay)، وهذا يشير إلى التأثير الأكبر لهذا العامل في الدلالة على إبراز مستوى التقييم المحتمل على زيادة فاعلية حوكمة العمليات المالية على مستوى حكومة رأس الخيمة وفقاً لتقييم العاملين في القطاع المالي والمحاسبي، ثم يليه المكون الرئيسي الثاني حيث يفسر نسبة تباين مفسرة قدرها ١٨% تقريباً من التباين الكلي. وذلك بناءً على فحص معاملات الارتباط لمحددات مقياس فاعلية حوكمة العمليات المالية "عدد ١٢ محدد محتمل" مع كل مكون مشتق لتصنيف كل محدد وفقاً لقوة علاقته الارتباطية الأعلى مع أحد المكونات أو العاملين المشتقين من التحليل العاملي، ويتضح ذلك من نتائج الجدول التالي:

جدول (٨): تشبعات الأدوار أو الأبعاد التنموية الرئيسية المحققة (معاملات الارتباط)

بكل مكون من المكونات المستخلصين من مقياس تقييم محددات فاعلية حوكمة العمليات المالية وفقاً لوجهة نظر العاملين في القطاع المالي والمحاسبي بحكومة رأس الخيمة

رقم البند	مقياس تقييم فاعلية حوكمة العمليات المالية		المكونات المستخلصة	
			الأول	الخامس
١	تعزيز المساواة لإدارة الأنظمة والعمليات المالية والمحاسبية		0.989	0.055
٢	إرساء ثقافة حوكمة إلكترونية للبيانات والمعلومات		0.989	0.055
٣	تعزيز كفاءات وقدرات أداء القطاع المالي		0.989	0.055
٤	تعزيز التفويض في أداء الأنظمة والعمليات المالية		0.951	0.139
٥	تعزيز الشفافية والنزاهة لسير الإجراءات		0.902	0.332
٦	تعزيز تكامل النظام المالي إلكترونياً		0.902	0.332
٧	تحسين ضوابط وإجراءات الرقابة الداخلية		0.902	0.332
٨	دعم السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية رقمياً		0.725	0.194
٩	توفير آليات القياس الدوري لفاعلية وكفاءة أداء العمليات إلكترونياً		-0.170	0.977

١٠	تعزيز الإستجابة المناسبة لاستمرارية العمليات المالية في مواجهة الأزمات	0.261	0.930
١١	تقديم فعال للتقارير المالية عبر تقنيات تكنولوجياية متطورة	0.578	0.627
١٢	تعزيز الأهداف التشغيلية والإستراتيجية	0.493	0.525

Extraction Method: Principal Component Analysis. (2 Components extracted)

أظهرت نتائج الجدول السابق أن المحددات الأعلى ارتباطاً بالمكون الرئيسي الأول المشتق من أسلوب التحليل العاملي تتمثل في البنود (٨:١) على الترتيب من حيث قوة العلاقة بهذا المكون، وذلك بدءاً من المحددات من ١ إلى ٣ المتمثلة في: [" تعزيز المساءلة لإدارة الأنظمة والعمليات المالية والمحاسبية" و"إرساء ثقافة حوكمة إلكترونية للبيانات والمعلومات"، " تعزيز كفاءات وقدرات أداء القطاع المالي"]، حيث لكل منهما نفس مقدار قوة العلاقة الارتباطية بهذا المكون الأعلى مقارنة بباقي المحددات كما هو موضح في الجدول أعلاه حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠.٩٨٩، وهكذا نجد الأمر نفسه على التوالي انتهاءً بمعامل ارتباط المحدد الأخير في هذه المجموعة رقم (٨) المرتبطة بالمكون الأول، ولذلك تم تصنيف هذه المحددات مجتمعة مع المكون أو العامل الأول الذي له الأهمية والأثر الأكبر في إدراك القيمة المحتملة لزيادة فاعلية حوكمة العمليات المالية على مستوى حكومة رأس الخيمة، أما المحددات للبنود من (١٢:٩) على الترتيب بدءاً من المحدد الأكثر ارتباطاً بالمكون أو العامل الثاني إلى الذي يليه، لذا فإن تلك المحددات تصنف مع المكون أو العامل الثاني الذي يلي العامل الأول في الأثر والأهمية، وتعد هذه المؤشرات أيضاً بمثابة محركات تحفيزية لتحديد أولويات اهتمام المصارف والمؤسسات تجاه العمل على تجديد خدماتها ومنتجاتها المصرفية من أجل العمل على زيادة فاعلية حوكمة العمليات المالية في القطاع الحكومي لإمارة رأس الخيمة.

وفي إطار نتائج التحليل السابق، يمكن القول أن التنمية المستدامة للقطاعات المالية والمحاسبية دعماً للاقتصاد الرقمي وتحديات الثورة الرقمية في بيئة الأعمال الدولية تحتاج في عصرنا الحالي إلى علاقات الشراكة والتعاون المؤسسي من خلال تكاتف

جهود القطاعات الحكومية عبر تنويع آليات الاتصال والتواصل ووضع الاستراتيجيات المؤسسية الفعالة لتوسيع دور القطاع الخاص، ولاسيما مؤسسات التمويل المصرفي الاسلامي استنادا إلى السمة المميزة المكتسبة في المجتمعات العربية لاستقاء آلياتها واجراءاتها المصرفية في التعاملات المالية من مصدر التشريع الاسلامي، ومن ثم ضرورة الأخذ في الاعتبار أهمية الدافع نحو تأسيس أسس واضحة للشراكة والعلاقات البناءة فيما بين القطاع المصرفي والحكومي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة لتعزيز فرص الأجيال الحالية والقادمة معاً، واستناداً كذلك إلى ضرورة اعتماد روى استشرافية بعيدة المدى بشكل واضح على مستوى صناع القرار في القطاع الحكومي والمصرفية في إمارة رأس الخيمة تحديداً، وذلك لكي تلقي بظلالها لتركيز وجهة المؤسسات والمصارف لإعادة ترتيب أولوياتها وتطوير استراتيجياتها في المراحل المقبلة لتطوير المنتجات والخدمات المصرفية التي تتلائم مع تلبية متطلبات الأطراف المستفيدة المستهدفين في استخدام منصات الدفع الالكتروني راك-باي داخل القطاع الحكومي فيما يخص المجال المالي والمحاسبي لحكومة رأس الخيمة.

٤ - المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ - التوصيات العامة:

■ تقوية أنظمة الرقابة الداخلية في إطار تطوير حوكمة العمليات المالية عبر تفعيل منصات الدفع الالكتروني مع توسيع سبل الشراكات والعلاقات الاستراتيجية بعيدة المدى مع القطاع الحكومي للمساهمة الفعالة في تطوير توجهات منصات الدفع الالكتروني سواء بعيدة أو متوسطة المدى لتحقيق الاستقرار المالي عبر تطوير أدوات فعالة لضمان السيولة والتحكم المرن فيها من قبل صناع القرار في القطاع الحكومي برشاقة مؤسسية دون المزيد من التعقيدات وبعيدا عن البيروقراطية في إنجاز المعاملات أو

التسويات المطبقة من قبل المصارف والمؤسسات المالية.

■ تطوير الخدمات الرقمية المعنية باصدار الأدوات المالية المتوافقة لغرض تعظيم العوائد المتحققة من تفعيل منصات الدفع الالكتروني داخل القطاع الحكومي الهادفة إلى تبني تطبيقها في إدارة السياسات المالية والنقدية في ظل تصاعد الدور المحوري للمصارف من حيث وضع المعايير الموحدة التي تخضع لها على مستوى المصارف التي تساهم في تطوير الخدمات والمنتجات المالية لوسائل وأدوات الدفع المتاحة بشكل يساهم في اجتذاب الأطراف المستفيدة لها باعتبارها ذات أولوية من قبل القطاع الحكومي للدفع عبر المنصات الالكترونية المختلفة.

■ تعزيز آليات التعاون المؤسسي بشكل متواصل بين المؤسسات والمصارف والأنظمة الحكومية لتفهم المفاهيم والمعايير المحاسبية المطبقة في القطاع العام لضمان انخفاض الاختلافات والتباين في تقديم المنتجات والخدمات المالية المقدمة من قبل المؤسسات للأطراف المستفيدة وبما لا يتعارض مع شرعيتها الاسلامية، والتي تخضع بشكل مباشر لتوجهات ورقابة السلطات الرقابية في القطاع الحكومي تحقيقا لصالح المستفيدين والحكومة معاً.

■ تبني استحداث تشكيل هيئة أو لجنة متخصصة في تطوير المنتجات والخدمات الرقمية بالتنسيق مع القطاعات الحكومية المحلية والاتحادية والمصرفية داخل الدولة مع مراعاة التوجهات لكل منهما على حدة لضمان سرعة التحول الرقمي باعتبارها إحدى التوجهات الاستراتيجية المنشودة على مستوى الحكومات المحلية والاتحادية وأيضا لابد من تقديم الدعم المحوري من المصارف والمؤسسات بالدولة مع تفويض تلك اللجنة أو الهيئة المقترحة بوضع الأسس والأطر التي تسهم في رسم السياسات والملاحم العامة للتوسع في تطوير المزيد من الخدمات الرقمية المتوافقة تماما مع اشتراطات ومتطلبات

الدفع الالكتروني عبر المنصات الحكومية المختلفة سواء كانت محلية أو اتحادية لضمان السهولة والمرونة لمتلقين الخدمات بكافة فئاتهم على مستوى مناطق وأنحاء الدولة.

■ ضمان موائمة برامج تطوير المنتجات والخدمات الرقمية وفقا للشريعة الإسلامية مع الرؤى والاستراتيجيات والخطط الحكومية التي تستهدف استقطاب المزيد من المستفيدين لمنصات الدفع الالكترونية مع المساهمة في تنويع مصادر وأدوات الدفع عبر تلك المنصات، وبما يساهم في دعم مشروعات البنية التحتية لتطوير استخدام تلك المنصات المفعلة لغرض زيادة نسب التحصيل الالكتروني وتوافر مقومات السيولة للوفاء بالالتزامات وفقا للمعايير المعمول بها دولياً.

■ تبني مقترح الاعتماد على مكونات ومعالج النموذج الاحصائي حسب ما توصلت إليه الدراسة الحالية من أجل تقييم قيمة الاتجاه العام المحتملة لزيادة مستوى فاعلية حوكمة العمليات المالية بشكل دوري سواء شهرياً أو ربع سنوي أو سنوياً وفقاً لبناء على تقييم القيمة المضافة العائدة من تطبيق منصة الدفع الالكتروني راك-باي RAKPay لدعم مسارات وتوجهات صانعي القرار ومسؤولي التخطيط في القطاع الحكومي بحيث يمكن الاستفادة منه في تقييم أولويات القطاع الحكومي عند تطوير الخدمات والمنتجات التي تساهم في زيادة فاعلية حوكمة الأنشطة والمعاملات والعمليات المالية التي تصب في نهاية المطاف لتلبية توقعات ومتطلبات الأطراف المستفيدة وزيادة مستويات رضاهم واندماجهم في التأثير على زيادة حجم التعاملات الشرائية والمالية عبر استخدام تلك المنصات الالكترونية.

■ مواصلة تركيز المخططين والمطورين ومزودي الخدمات للقطاعين الحكومي والمصرفي معاً من على تعزيز أهم الأولويات الاستراتيجية التي أسفر عنها التحليل

العالمي في التأثير على توقع القيمة المضافة لتطبيق منصة راك-باي المتمثلة من حيث التركيز على كل من (دعم سهولة إجراءات السداد بالبطاقات البنكية المتنوعة، وتزويد خدمات جديدة للأطراف المستفيدة، ودعم مقومات التمكين لنظام مالي قادر على تعزيز تنافسية القطاع الحكومي، ورفع كفاءة الأداء للأنظمة المالية، وتوفير بنية تحتية رقمية متطورة لإسراع التحول الرقمي، وضمان سرعة تحصيل المدفوعات الحكومية)، وذلك باعتبار أن هذه العوامل مجتمعة تفسر ٥٣% تقريبا من قيمة التغير الحادثة في القيمة المضافة العائدة من استخدام منصة الدفع الالكترونية بحكومة رأس الخيمة.

■ مواصلة جهود التركيز على دعم أهم الأولويات الاستراتيجية لأهم التأثيرات المحتملة على زيادة فاعلية حوكمة العمليات المالية لكل من (تعزيز المساءلة لإدارة الأنظمة والعمليات" و"حوكمة البيانات والمعلومات"، " تعزيز كفاءات وقدرات العاملين) حيث أن هذه العوامل لها التأثير الأكبر على زيادة مستوى فاعلية حوكمة العمليات المالية داخل حكومة رأس الخيمة.

٢. المراجع والمصادر:

- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي ٢٠٢١، عام الخمسين.
- هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، (٢٠٢١). "التحول الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢٠".
- مكتب رئاسة مجلس الوزراء، (٢٠٢١). "سياسة المتعامل الرقمي والخدمة الحكومية الرقمية"، وزارة شؤون مجلس الوزراء، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- مكتب رئاسة مجلس الوزراء، (٢٠٢١). "سياسة المنصة الرقمية الموحدة"، وزارة شؤون مجلس الوزراء، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- مكتب رئاسة مجلس الوزراء، (٢٠٢١). "استراتيجية الإمارات للخدمات الحكومية

- ٢٠٢١-٢٠٢٥"، برنامج الامارات للخدمة الحكومية المتميزة، وزارة شؤون مجلس الوزراء، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- مكتب رئاسة مجلس الوزراء، (٢٠٢٢). " مبادئ ومعايير تصميم تجربة الخدمات الحكومية"، وزارة شؤون مجلس الوزراء، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (٢٠٢٠). "تقرير التنمية الرقمية العربية ٢٠١٩"، قسم سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية، الأمم المتحدة.
- هيئة أبوظبي الرقمية، (٢٠٢٠). "دليل إطار النضج المؤسسي للخدمات الرقمية لإمارة أبوظبي"، الإصدار الثاني.
- بنك أبوظبي الأول FAB، بطاقات سداد رأس الخيمة مسبقة الدفع، متاح عبر الانترنت: (www.bankfab.com).
- عامر، باسم أحمد، (٢٠١٩). "العملات الرقمية البتكوين أنموذجاً ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الاسلام"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد ١٦ ، العدد ١.
- فريز، زياد، (٢٠١١). "نظم الدفع والتسويات في الأردن"، الرؤية والإطار الاستراتيجي ٢٠١٣-٢٠١٦، البنك المركزي الأردني.
- عبد المنعم ، هبة، (٢٠١٦). "انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، دولة الامارات العربية المتحدة.
- الحربي، خالد سعد، و عبد الغني، عبيد الله، (٢٠١١). "حوار الأربعاء"، الطبعة الأولى، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية

السعودية.

- آل الشيخ، نورة بنت محمد، (٢٠٢١). "منصة ستيلاز المالية: دراسة فقهية"، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم جامعة المنيا، الموقع الرسمي لمنصة ستيلاز لومينز.
- المركز الوطني للتنافسية، (٢٠٢٠). "منصة اعتماد دليل المنتجات الجديدة"، وزارة المالية السعودية.

- أمين، وفاء جعفر & عبد الزهرة، أحمد، (٢٠١٨). "تقييم الدور التنموي للسياسة النقدية في العراق باستعمال تحليل مربع كالدور"، مجلة الدراسات النقدية والمالية، دائرة الاحصاء والأبحاث، المؤتمر السنوي الرابع، البنك المركزي العراقي.
- المنشد، وحيدة & خلف، صادق، (٢٠١٨). "تطوير البيئة الحاضنة للتكنولوجيا المالية والدور المرتقب في تحقيق التنمية الاقتصادية مع اشارة خاصة للعراق"، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.

- غرفة دبي، (٢٠٢١): "تقرير قطاعات واحدة للتعاون مع أفريقيا في فترة ما بعد كوفيد"، المنتدى العالمي للأعمال بأفريقيا.

- البنك الاسلامي للتنمية، (٢٠٢١). "مستقبل المالية إعادة تعريف دور التمويل في عالم الثورة الصناعية الرابعة"، قسم تمويل التنمية البديلة، إدارة الاستراتيجية والتحول، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية.

- شحاده، مها & العتوم، عامر، (٢٠٢١). "التمويل الإسلامي الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي"، مجلة جرش للبحوث والدراسات، المجلد (٢٢)، العدد (٢)، جامعة اليرموك، أدلب، الأردن.

- قنودور، عبد الكريم أحمد، (٢٠٢١). "التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية على دول مجلس التعاون لدول الخليج

العربي"، العدد (٧)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

- محمد، هشام سعيد، (٢٠٢٢). "دور وسائل الدفع الالكترونية في رفع كفاءة الإنفاق الحكومي"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد (١٦)، العدد (١٥)، جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية.

- ستيوارت، كاثرين، (٢٠١٧). "العملة الرقمية: إجراء المعاملات وتبادل القيمة في العصر الرقمي"، الندوة الاستشارية المعنية بالعملة الرقمية، برنامج معهد كورشام للقيادة الفكرية.

- المجموعة الشرعية في بنك الجزيرة، (٢٠٢١). "تجربة بنك الجزيرة في التحول إلى المالية الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار سليمان الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- خريسات، مي نعيم، (٢٠٢٢). "إيجابيات وسلبيات الدفع الإلكتروني في المؤسسات الحكومية"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد (٤١)، ISSN: 2663-5798، الأردن.

- عيد، أحمد ماجد، (٢٠١٦). "دراسة قطاع الاقتصاد الاسلامي بدولة الامارات العربية المتحدة"، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، دولة الامارات العربية المتحدة.

- رباب، دحية، (٢٠٢٠). "أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع مع الإشارة إلى حالة الجزائر كدراسة تحليلية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

. المواقع الالكترونية:

- www.adda.gov.ae/ar-AE/Media-Centre/News/TAMM-launches-Abu-Dhabi-Pay.
- www.digitaldubai.ae/ar/apps-services/details.
- www.ds.sharjah.ae/about.
- www.ajmanpay.gov.ae/about-ar.html.
- www.portal.uaq.ae.
- www.rak.ae/wps/portal/rak/home.
- www.fujairah.ae/ar/Pages.
- www.fatora.io/blog/everything-about-online-payment.

تحليل واقع وتأثير قنوات الدفع الالكتروني (ATM, POC, POS) في

مؤشر استخدام الخدمات المالية في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣)

Analysis of the reality and impact of electronic payment channels (ATM, POC, POS) on the financial services usage index in Iraq for the period (2017-2023)

د. عمار عباس هادي ياس د. بهاء عبد الوهاب عبد الحسين

وزارة النفط / الشركة العامة لتعبئة وخدمات الغاز

وزارة التعليم العالي / جامعة القاسم الخضراء/كلية الزراعة

amarabass19@gmail.com

bahaa.abdalwahab@agre.uogasim.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تسعى الحكومة العراقية بالتعاون مع البنك المركزي العراقي لزيادة استخدام واعداد قنوات الدفع الالكتروني من اجل التخلص من التعامل النقدي وبشكل تدريجي والسرعة في انجاز التعاملات المالية والمصرفية فضلاً عن تقليل حالات الفساد في التعاملات المصرفية والمالية، لذلك هدف البحث الى معرفة المعوقات التي تواجه استخدام قنوات الدفع الالكتروني والدعم المقدم لها من قبل الحكومة في العراق وتحليل واقع قنوات الدفع الالكتروني (ATM,POC,POS) وقياس أثرها في البطاقات المصرفية والحسابات المصرفية. وقد أفرزت نتائج البحث بما يتوافق مع فرضية واهداف البحث



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ٧٥ - ١١٤

هو محدودية اعداد وانتشار قنوات الدفع الالكتروني (ATM, POC, POS) في العراق، فضلاً عن ضعف الانتشار والوعي التكنولوجي والتثقيف حول التعامل معها، وهذا كله مع مشروع توطين الرواتب الذي اجبر المواطنين في زيادة البطاقات المصرفية والحسابات المصرفية انعكس في أن يكون لتلك القنوات آثار لكنها محدودة ومتباينة في زيادة البطاقات المصرفية والحسابات المصرفية، إلا إن عام ٢٠٢٣ يعتبر الأفضل مقارنة بالأعوام السابقة .

Abstract:

The Iraqi government, in cooperation with the Central Bank of Iraq, seeks to increase the use and preparation of electronic payment channels in order to gradually eliminate cash transactions and speed up the completion of financial and banking transactions, as well as reduce cases of corruption in banking and financial transactions. Therefore, the research aimed to identify the obstacles facing the use of electronic payment channels and the support provided to them by the government in Iraq and analyzing the reality of electronic payment channels (ATM, POC, POS) and measure their impact on bank cards and bank accounts. The research results, consistent with the hypothesis and objectives of the research, showed the limited number and spread of electronic payment channels (ATM, POC, POS) in Iraq. in addition to the weak spread and technological awareness and education about dealing with them. All this, with the salary localization project that forced citizens to increase bank cards and bank accounts, was reflected in those channels having effects, but they are limited and varied in increasing bank cards and bank accounts. but the year 2023 is considered the best compared to previous years.

مقدمة البحث:

تعد قنوات الدفع الالكترونية مثل أجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع والسحب النقدي، أحد أهم إفرازات التطور التكنولوجي، وهي تتمتع بمزايا عدة أهمها سهولة

استخدامها وسرعتها في إنجاز المعاملات المالية والمصرفية وانخفاض تكلفة التعامل معها وتوفير الوقت والجهد، ويتطلب استخدام تلك القنوات امتلاك بطاقات إلكترونية وحسابات مصرفية تمكن من إجراء عمليات الدفع والتحويل وتسديد العديد من الخدمات والالتزامات كالفواتير واقتناء المشتريات وغيرها من العمليات.

وقدر تعلق الأمر بالعراق، فقد تم التركيز على استخدام قنوات الدفع الإلكتروني من أجل مواكبة التطورات العالمية التكنولوجية في المجالات المالية والمصرفية وادخال العدد الأكبر من افراد المجتمع الى النظام المالي .

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١-أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من سعي الحكومة العراقية بالتعاون مع البنك المركزي العراقي لزيادة استخدام واعداد قنوات الدفع الإلكتروني (ATM, POC, POS) من اجل التخلص من التعامل النقدي وبشكل تدريجي والسرعة في انجاز التعاملات المالية والمصرفية فضلاً عن تقليل حالات الفساد في التعاملات المصرفية والمالية. لذلك يستمد البحث اهميته من دراسة واقع قنوات الدفع الإلكتروني وانعكاسها على استخدام الخدمات المالية المتمثلة (البطاقة المصرفية، والحسابات المصرفية) خلال مدة البحث، وعليه استند البحث على اسلوب تحليلي وكمي .

٢.١-مشكلة البحث :

تتبع مشكلة البحث من إن محدودية اعداد وانتشار قنوات الدفع الإلكتروني (ATM, POC, POS) في العراق فضلاً عن ضعف الانتشار والوعي التكنولوجي والتثقيف حول التعامل معها، في المقابل فإن الزيادة الحاصلة في البطاقات المصرفية والحسابات المصرفية جاءت بشكل أساس نتيجة مشروع توطین رواتب المواطنين. وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال الآتي :

هل هناك آثار تنطلق من المتغيرات المستقلة المتمثلة بقنوات الدفع الإلكتروني (ATM, POC, POS) الى المتغيرات التابعة المتمثلة بالبطاقات الإلكترونية

والحسابات المصرفية (مؤشر استخدام الخدمات المالية) في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣)، وما مدى تلك الآثار أن وجدت بين المتغيرات ؟

٣.١-فرضية البحث:

قدم البحث فرضية تضمنت الإجابة على تساؤل المشكلة ومفادها الآتي:
إن قنوات الدفع الإلكتروني (ATM, POC, POS) تؤدي آثاراً محدودة ومتباينة في زيادة البطاقات المصرفية والحسابات المصرفية (مؤشر استخدام الخدمات المالية) في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣).

٤.١-أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١-استعراض الأطار النظري لقنوات الدفع الالكتروني ومؤشر استخدام الخدمات المالية وبيان العلاقة النظرية بينهما.

٢-معرفة المعوقات التي تواجه استخدام قنوات الدفع الالكتروني والدعم المقدم لها من قبل الحكومة في العراق.

٣-تحليل واقع قنوات الدفع الالكتروني (ATM, POC, POS) ومؤشر استخدام الخدمات المالية المتمثل بـ (البطاقات المصرفية والحسابات المصرفية) في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣).

٤-بناء نموذج قياسي لمعرفة آثار قنوات الدفع الالكتروني (ATM, POC, POS) في البطاقات المصرفية والحسابات المصرفية في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣).

٥.١-منهجية البحث:

اعتمد البحث من أجل تحقيق أهدافه على الأساليب الآتية:

١-الأسلوب الوصفي التحليلي باستعمال المنهج الاستقرائي لاستعراض أدبيات البحث العلمي حول موضوع البحث في الابحاث والكتب وغيرها فضلاً عن استعمال المنهج الاستنباطي في الاستدلال عن البيانات وتحليلها.

٢-الأسلوب الكمي بالاعتماد على برنامج التحليل القياسي (sEview 12).

٦.١-هيكلية البحث :

تناول البحث مقدمة وأربعة محاور واختتم بالاستنتاجات والتوصيات وكانت المحاور حسب الآتي:

المحور الأول: الاطار النظري لقنوات الدفع الالكتروني ومؤشر استخدام الخدمات المالية والعلاقة بينهما.

المحور الثاني : توسيع استخدام قنوات الدفع الالكتروني بين المعوقات وبين دعم الحكومة العراقية.

المحور الثالث : تحليل واقع قنوات الدفع الالكتروني (ATM, POC, POS) ومؤشر استخدام الخدمات المالية في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣).

المحور الرابع: قياس آثار قنوات الدفع الالكتروني (ATM, POC, POS) في البطاقات المصرفية والحسابات المصرفية في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣) باستخدام انموذج.(ARDL)

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.١.٢- المحور الأول: الاطار النظري لقنوات الدفع الالكتروني ومؤشر استخدام الخدمات المالية والعلاقة بينهما

٢.١.٢- ماهية قنوات الدفع الالكتروني:

أدت التطورات التكنولوجية إلى تطور تقنيات انتقال الأموال فقد أصبحت تنتقل بقنوات إلكترونية حديثة تقلص المسافات وتلغي الحدود الجغرافية، حيث تم اختراع قنوات جديدة لإيصال الخدمات المالية لمن يرغب في استخدامها وكسب المزيد من مستعمليها، مما يساهم في تسهيل الوصول للخدمات المالية في إطار ما يسمى بالشمول المالي. كما أن الدفع الإلكتروني يرتبط باستخدام أجهزة الحواسيب أو شبكة الأنترنت وتقنيات الاتصالات الحديثة كوسائل جوهرية في تنفيذ عمليات الدفع، وهذا يتم عن طريق قنوات إلكترونية (نواري وعبد القادر، ٢٠٢٢، ص ٢٤٦) .

وفي هذا الصدد، تعد قنوات الدفع الإلكتروني أجهزة إلكترونية تتم عن طريقها الخدمات المالية والمصرفية بشكل كامل بداية باختيار الخدمة مروراً بإجراءات إتمامها والانتهاؤها بأدائها بشكل إلكتروني (حسيني ومحمد، ٢٠٢٣، ص ٢٤٨)، ويمكن توضيح القنوات وحسب ما سيتم تناوله في البحث كآلاتي :

١- نقاط البيع الإلكترونية (Electronic Points Of Sale (POS) : هي عبارة عن أجهزة إلكترونية تستخدم لقبول البطاقات الإلكترونية وتوجد هذه الأجهزة في المحلات التجارية والخدمية بأنواعه وأنشطتها المختلفة، ويستطيع الأشخاص عن طريقها سداد المدفوعات لقاء السلع والخدمات التي يحصل عليها وذلك عن طريق تمرير البطاقة البلاستيكية داخل هذا الجهاز ليقوم بقراءة سريعة للبيانات وتحويل المبلغ المطلوب من حساب المشتري لحساب التاجر (حسين، والحيدري، ٢٠٢١، ص ٣٦٥)، إذ تكون تلك الأجهزة على اتصال مباشر بالحاسب الآلي للمصرف (صالح، ٢٠٢٣، ص ٩٧).

٢- نقاط دفع النقود الإلكترونية (Electronic Point of Cash (POC) : هي عبارة عن أجهزة إلكترونية تستخدم لقبول البطاقات الإلكترونية والتي تسمح للمواطنين من سحب أموالهم منها، ولأجل جذب أكبر عدد من الزبائن للتعامل مع الجهاز المصرفي ومحاولة زيادة العمليات داخل النظام المالي واستخدام أدوات الدفع الإلكتروني، والتخلص من التعامل بالنقد بصورة تدريجية فلا بد من زيادة نقاط الدفع الإلكتروني والتي تعد من الأهداف الرئيسة التي تسعى إليها البنوك المركزية (جاسم وفهد، ٢٠٢٤، ص ٣٦٥).

٣- جهاز الصراف الآلي (er Machine (ATMAutomatic Tell : هو جهاز يعمل أوتوماتيكياً دون تدخل العنصر البشري يعمل ضمن برامج معدة خصيصاً لتلبية العديد من الحاجات المصرفية للعملاء وعلى مدار الساعة (حسيني ومحمد، ٢٠٢٣، ص ٢٤٨)، ويعد من أكثر الخدمات الإلكترونية انتشاراً والتي تزايد استخدامها في ثمانينات القرن الماضي لتحل محل موظفي الصرافة في الفروع المصرفية، وتكون

متصلة بشبكة حاسوب المصرف يتم التعامل معها تلقائياً من قبل الزبائن (حسين، والحيدري، ٢٠٢١، ص ٣٦٥). ويقدم هذا الجهاز خدمة لزيائنه من خلال تقليل ضغط العمل و تجنب الإجراءات المصرفية الروتينية، إذ يتمكن زبائن المصرف بواسطة استخدام ذلك الجهاز القيام بعملياتهم المصرفية من السحب النقدي ، ايداع ، الاستفسار عن الرصيد ، تحويل النقود من عملة إلى عملة أخرى، تحويل الأموال بين الحسابات لمستفيد اخر او حتى لنفسه اذا كان لدى الشخص حساب مصرفي اخر، اجراء الحوالات وغيرها من الخدمات (صالح، ٢٠٢٣، ص ٩٧).

٣.١.٢ - مزايا قنوات الدفع الالكتروني وتحديات استخدامها:

١- مزايا قنوات الدفع الالكتروني:

أ. أن وجود قنوات دفع الالكتروني ملائمة للأفراد الذين يمتلكون خدمات مالية رقمية كالبطاقات الالكترونية يسهل من إجراء المعاملات المالية والضرورية في حياة الفرد اليومية من تحويل الأموال وسحبها، ودفع تكاليف الحياة مثل عمليات الشراء وفاتورة الكهرباء والماء.

ب. إن توفير قنوات دفع الالكتروني للسكان في المناطق الريفية والبعيدة مع توفر الانترنت ينعكس ايجاباً على الافراد الذين يكونون ضمن إمداد التمويل الرقمي وهذا يكون له أثر ايجابي على زيادة الشمول المالي في المناطق الريفية. (مغنم وأبحري، ٢٠٢٢، ص ٢١٠-٢١١).

ج. توفر قنوات الدفع الالكتروني السهولة والأمان حيث يمكن استخدامها في أي وقت ومن أي مكان دون الحاجة إلى حمل النقود أو الشيكات كما أنها توفر الحماية من السرقة والضياع.

د. تساهم في زيادة المبيعات إذ تسهل على العملاء إجراء عمليات الشراء من خلال نقاط البيع، كما أنها تساهم في خفض تكلفة عمليات الدفع بالنسبة للبائعين. (راخ وقصري، ٢٠٢٤، ص ١٠٥)

٢- تحديات استخدام قنوات الدفع الالكتروني:

أ. يوجد حد فيما يتعلق بعدد المعاملات التي يمكنك القيام بها في اليوم الواحد والحد الأقصى للمبلغ الذي يمكنك سحبه أو دفعه أو تحويله .

ب. عندما لا يكون هناك اتصال بالإنترنت لا يمكنك التعامل مع البطاقة الالكترونية او الحساب المصرفي .

ج. يمكن اختراق نظام الدفع الإلكتروني في أي وقت إذا لم يكن لديهم نظام أمان قوي ويمكن أيضا اختراق مستخدم الدفع الإلكتروني إذا لم يتبعوا اللوائح الأمنية.

د. الهوية الكاذبة، لا توجد وسيلة للتحقق مما إذا كان الشخص الذي يدخل المعلومات عبر الإنترنت هو نفس الشخص كما يدعي، على عكس المعاملات المادية فإن الفرد غير موجود شخصياً ولم يتم التحقق من هوية الشخص باستخدام صورة أو توقيع مادي (Nasr, 2020, p22) .

هـ. يستخدم مقدمو الخدمات المالية تكتيكاً تسويقياً قوياً جداً لتوجيه العملاء ذوي الدخل المرتفع والمتوسط والمنخفض لاستخدام أجهزة الدفع الإلكتروني، لكن إذا ما كانت الرسوم المرتبطة بالخدمات المالية مرتفعة فهذا يؤدي إلى انخفاض الشمول المالي للعملاء الفقراء وذوي الدخل المنخفض، نظراً لأن صافي السداد النقدي لمقدمي التمويل الرقمي يكون أعلى مع العملاء من ذوي الدخل المرتفع والمتوسط منه مع ذوي الدخل المنخفض. (مغنم وأبحري، ٢٠٢٢، ص ٢١١).

٤.١.٢ - مؤشر استخدام الخدمات المالية:

يعد مؤشر استخدام الخدمات المالية أحد أهم مؤشرات الشمول المالي، فهو يعبر عن مدى استخدام وملكية الافراد للمنتجات والخدمات المالية الرسمية بالفعل مثل حساب الودائع وخدمات الدفع وادخار الأموال والحصول على حسابات ادخار وقروض من المؤسسات المالية الرسمية (مسجت، ٢٠٢٢، ص ٢٠٦). وكذلك يعبر هذا المؤشر عن مدى تفاعل الأفراد والشركات مع الخدمات المالية ومدى قدرة المؤسسات المصرفية على توفير هذه الخدمات وتشجيع الزبائن على استخدامها، وهو يشير إلى

أن يكون لكل شخص حساب مصرفي سواء كان حساباً مصرفياً تقليدياً أو عبر الهاتف النقال أو على شكل بطاقات الكترونية (جاسم وفهد، ٢٠٢٤، ص ٣٦٧) وتعكس نتائج قياس هذا المؤشر مدى تغلغل الخدمات المصرفية في جميع القطاعات الاقتصادية والدور الحقيقي للوساطة المالية للقطاع المصرفي. فهو يتضمن عدة مؤشرات فرعية لقياسه وأهمها وحسب ما يتلاءم مع موضوع البحث هو مؤشر امتلاك الحسابات المصرفية والبطاقات المصرفية من قبل البالغين الاناث والذكور (العبيدي، وعبيدة، ٢٠٢٢، ص ٤٧)

٥.١.٢ - قنوات الدفع الالكتروني وارتباطها بالتكنولوجيا المالية أداة تمكين للشمول المالي:

أدى توافر واتساع النطاق الجغرافي للشبكة العنكبوتية و تعدد منصات تقنية سلسلة اللغة والدفع بلا وسطاء إلى زيادة حدة المنافسة بين القائمين على تقديم الخدمات المالية للمستهلكين، وبات البقاء في السوق رهنا بعدى المواكبة الشاملة للتكنولوجيا الحديثة من قبل المؤسسات المالية من اجل تطوير خدماتها وتعزيز الموقع التنافسي فالتكنولوجيا المالية تتطلق من خليط من النظم القانونية والتكنولوجية لثورة حديثة تسعى إلى دعم الخدمات المالية بشكل تقني حديث، فالأعمال اصبحت تتجه نحو الأتمتة والتسارع نحو المزيد من الرقمنة واللائقدية وكل ما يتطلب من اهمية وجود البنية التحتية اللازمة لتقديم الخدمات المالية الجديدة والمعاملات حول العالم لتعزيز الحصول على منافع التكنولوجيا المالية. لقد أدركت الأنظمة المالية بان صناعة التكنولوجيا المالية سوف تساعدنا في تعزيز الشمول المالي من خلال ما تتيحه من فرص الوصول للفئات المحرومة من الخدمات المالية بسهولة عبر التمويل الرقمي وتسريع عمليات تحويل المدفوعات وتخفيض تكلفته، فضلا عن ذلك فإن دخول منافسين جدد للمصارف القائمة سيؤدي إلى تقسيم سوق الخدمات المصرفية وتقليل المخاطر النظامية المرتبطة بالمصارف الكبيرة .

وقد اتاح انتشار قنوات ووسائل الدفع الالكتروني امكانية تحقيق اتصال الكتروني في مجال تسهيل الإجراءات المالية بأقل التكاليف، مما قلل الحاجة إلى وجود شبكات الفروع المصرفية واسعة واتاح لجيل مقدمي الخدمات عبر الانترنت منافسة الشركات القائمة وبأقل التكاليف وقد استطاعت تخفيض التكاليف لعمليات تحويل الأموال ، بل أن الابتكار المالي قد ادى الى دخول جهات فاعلة جديدة (مؤسسات غير المصرفية) مدفوعة بالتكنولوجيا تهدف إلى التنافس مع المؤسسات المالية التقليدية بما في ذلك شركات الاتصالات الكبرى مثل (Tencent, A libaba) في تقديم الخدمات المالية والانتقال بشكل متزايد إلى اعمال الوساطة المالية لاسيما وأن التحويلات المالية الدولية فورية وملائمة وشفافة، كما يمكن أن تخطو شركات التكنولوجيا الضخمة خطوات أكثر تأثيراً والحصول على بيانات العملاء المحتملين من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي لتحويل المعلومات اللينة والتي يمكن تجميعها عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو غيرها من الوسائل إلى معلومات صلبة، كما تتيح ميزة استخدام الشبكة العنكبوتية الوصول إلى مزيد من البيانات وتحسين النماذج ومن ثم اتساع نطاق الانتشار. (عبدالله، ٢٠٢٤، ص ٢٠١)

٢.٢- المحور الثاني : توسيع استخدام قنوات الدفع الالكتروني بين المعوقات وبين دعم الحكومة العراقية

١.٢.٢- معوقات توسيع استخدام قنوات الدفع الالكتروني في العراق: ويمكن هذه المعوقات تقسيمها الى نوعين:

١ - معوقات اجتماعية : وأهم هذه المعوقات الآتي (مسجت، ٢٠٢٢، ص ٢١٦-٢١٧):

أ- انتشار الامية بشكل واسع وبالأخص في السنوات الأخيرة فضلاً عن ضعف الوعي والتثقيف المالي مما يؤدي الى وجود فئة في المجتمع تجهل العديد من الخدمات المصرفية المتوفرة، فضلاً عن قلة الحملات الخاصة بالترويج لسياسة الشمول المالي

اذ يجب أن يتم توعية افراد المجتمع على الفوائد التي سيحصل عليها الفرد من استخدام وسائل وقنوات الدفع الالكتروني .

ب- عدم التوزيع الأمثل والكافي للمكانات الخاصة بالدفع الالكتروني وبالأخص في المناطق الريفية والناحية، يحد من التعامل بالبطاقات الالكترونية .

ج- تشير الدلائل الى انه لا يوجد ثقة كافية لدى العملاء في المصارف وبالأخص المصارف الأهلية خاصة بعد أن تعرض عدد منها الى الإفلاس، الأمر الذي انعكس على قلة التعامل معها وتفضيل التعامل وفتح الحسابات لدى المصارف الحكومية فقط كونها مضمونة من قبل الدول، فضلاً عن خوف السكان من الاحتيال الإلكتروني وسرقة البيانات. وهذا له تأثير وانعكاس سلبي على استخدام وسائل وقنوات الدفع الالكتروني ومن ثم على مستوى انتشار الشمول المالي .

٢- معوقات تكنولوجيا: يمكن التركيز على المعوقات البارزة في هذا النوع وهي (عبدالله وأمين، ٢٠٢٤، ص ٧٣-٧٦) :

أ- هذا المعوق يتعلق بالأمن السيبراني الذي يعرف بكونه حماية الأنظمة والشبكات والبرامج من الهجمات الرقمية التي تهدف إلى الوصول إلى المعلومات الحساسة أو تغييرها أو إتلافها أو ابتزاز المال أو مقاطعة العمليات التجارية. وبعد الأمن السيبراني جزءاً من أمن الدولة وقد زاد اهتمام الدول بالأمن السيبراني لأنه دخل في مختلف مجالات الحياة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفيما يخص الدفع الالكتروني فيدخل الامن السيبراني في كل ما يتعلق بالأجهزة المالية الرقمية وأنظمة الدفع الالكتروني وقاعدة بالبيانات الوطنية للعملاء الماليين. وحسب مؤشر الأمن السيبراني العالمي فإن العراق حصل في عام ٢٠٢١ على المرتبة (١٢٩) عالمياً في المؤشر من اصل (١٩٣) دولة ، وحصل على المرتبة (١٧) عربياً. وتعد أسباب التراجع في العراق الى عدة مبررات ومنها :

• عدم وجود مؤسسة متخصصة ومركزية بالأمن السيبراني في العراق وما هو موجود عبارة عن أقسام في دوائر مختلفة تفتقد للتنسيق أو التعاون المحترف في هذا الجانب، وكل جهة منها تعمل بمفردها وبمعزل عن المركزية.

• العراق من الدول حديثة التبني للأمن السيبراني لذلك من المسلمات أن يتسم بضعف الأمن الالكتروني، فهو يعاني من تعدد حالات الخرق الأمني والمعلوماتي ، وبالتالي فإن بيانات العملاء العراقيين الموجودة لدى البنوك تكون عرضة للسرقة بشكل كبير نتيجة لهذا الاختراق، ولذلك فأن هنالك العديد من الأفراد لا يرغبون بالتحول نحو هذه الأساليب التكنولوجية في العراق، وعليه وضع الحلول اللازمة لرفع هذا المؤشر الذي يقضى إلى زيادة ثقة المواطنين المحليين من جهة ، ورفع الثقة العالمية للعراق من المنظور العالمي والاقليمي من جهة أخرى.

ب - نقص الموارد البشرية المدربة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، مما يجعل من الصعب العثور على الكفاءات اللازمة لتصميم وتطوير وصيانة الأنظمة المطلوبة. فضلاً عن قلة الاستثمار في قطاع التكنولوجيا والبنية التحتية في العراق مما يجعل من الصعب إنشاء شبكات واسعة النطاق لنقاط البيع والصرافات الآلية، فضلاً عن ضعف تنظيم التكاليف المالية لأجهزة (POS,ATM) والمتمثلة بعدم انتظام عائدية وتحمل كلف هذه الاجهزة ما بين البنك المركزي والمصارف المرتبطة به وشركات الدفع الالكتروني المختلطة بالنسبة لأجهزة الصراف الآلي وما بين اصحاب المتاجر بالنسبة لنقاط البيع.(POS)

٢.٢.٢- قرارات الحكومة العراقية الداعمة لتوسيع استخدام قنوات الدفع الالكتروني:
في صدد تعزيز استخدام قنوات الدفع الالكتروني كمحور يخصص الإصلاحات الاقتصادية والمالية فقد قدمت الحكومة العراقية دعمها في ضوء قرارات أصدرها مجلس الوزراء يمكن تقسيمها على النحو الآتي (الأمانة العامة لمجلس الوزراء):
١- قرار ينفذ بدءاً من تاريخ ٢٠٢٣/٦/١: تضمن هذا القرار إجراءات عدة وهي:

أ. تسهيل البنك المركزي العراقي، إجراءات منح رخص تحصيل البطاقات المصرفية الدولية باستخدام أجهزة نقاط البيع (POS) وتقليل العمولات على المصارف والجهات التي تستخدم تلك الأجهزة.

ب. إلزام الدوائر الحكومية جميعها وغير الحكومية والمختلطة والنقابات والجمعيات والمراكز التي تحصل فيها المبالغ فتح حسابات مصرفية وتهيئة أجهزة نقاط البيع الخاصة بالدفع الإلكتروني (POS) الدفع بواسطة البطاقات المصرفية لتحصيل الأموال، ولتمكين الراغبين من المراجعين بالدفع بالبطاقات، مع الإبقاء على التسلم النقدي جنباً إلى جنب.

ج. إلزام المدارس الخاصة جميعها والجامعات والكليات الأهلية ومحطات تجهيز الوقود بصنوفها ومواقعها جميعها، وفي أنحاء العراق جميعاً، فتح حسابات مصرفية وتهيئة أجهزة نقاط البيع الخاصة بالدفع الإلكتروني (POS) الدفع بواسطة البطاقات المصرفية لتحصيل الأموال وتمكين الراغبين من المراجعين بالدفع بالبطاقات، مع الإبقاء على التسلم النقدي جنباً إلى جنب، مع ربط تجديد رخص عمل ومنح إجازات ممارسة المهنة من خلال تلك الأجهزة.

ح. إلزام المراكز جميعها والمحلات التجارية بأنواعها والمطاعم والصيدليات والعيادات الطبية الخاصة والمذاخر ومنافذ التسويق بالجملة والمفرد جميعها، والخدمات المرخصة التي تقتضي الدفع لمصلحتها في حدود أمانة بغداد ومراكز المحافظات والأقضية في أنحاء العراق جميعاً، فتح حسابات مصرفية وتهيئة أجهزة البيع الخاصة بالدفع الإلكتروني (POS) لتحصيل الأموال ولتمكين الراغبين من المراجعين بالدفع بالبطاقات، مع الإبقاء على التسلم النقدي جنباً إلى جنب، مع ربط تجديد رخص عمل ومنح إجازات ممارسة المهنة من خلال تهيئة تلك الأجهزة.

خ. تهيئة المصارف الحكومية والخاصة كافة، أجهزة نقاط البيع الخاصة بالدفع الإلكتروني (POS) إلى الجهات المذكورة آنفاً، وغيرهم من الزبائن لتحصيل الأموال إلكترونياً وفي أنحاء العراق جميعاً.

د. إعفاء أجهزة الدفع والتحصيل الإلكتروني (POS) وأجهزة الصرافات الآلية (ATM) الخاصة بأنظمة الدفع والتحصيل بالبطاقات المصرفية المستوردة من المصارف، من رسوم الكمارك والضرائب باشكالها كافة.

و. إعفاء التعاملات بالدفع الإلكتروني (POS) جميعها من الضرائب.

٢- قرار يُنفذ بدءاً من ١ / ١٢ / ٢٠٢٣: تضمن هذا القرار إجراءات عدة وهي:

أ- الإجراءات العامة:

□ تنفيذ المتطلبات والإعامات الصادرة عن البنك المركزي العراقي والأمانة العامة لمجلس الوزراء والجهات ذات العلاقة، بما يسهم في سرعة إنجاز تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني، بما فيها نقاط البيع الإلكتروني (POS) وبخلافه محاسبة المتكئين، وفقاً للقانون.

• استخدام أدوات الدفع الإلكتروني من قبل لجان المشتريات ولجان التنفيذ أمانة، على أن يكون لعمليات الدفع كافة، بعد مضي (٦) أشهر من تاريخ صدور هذا القرار.

• إيداع المكافآت والحوافز والأرباح السنوية وأجور الساعات الإضافية الممنوحة للموظفين والمكفين بخدمة عامة، بنسبة لا تقل عن (٢٠%) منها في حساباتهم المصرفية، على أن يتم استخدامها للدفع الإلكتروني حصراً وعدم جواز سحبها نقداً.

• اعتماد نظم معلومات مالية ومحاسبية للجوانب المالية للمصروفات والإيرادات، تساهم في سهولة استخدام أساليب الدفع الإلكتروني والجباية الإلكترونية.

ب- يتولى البنك المركزي العراقي اتخاذ الإجراءات كافة لدعم تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني، بما فيها نقاط البيع الإلكتروني (POS) وفقاً للقانون وبضمنها الآتي:

• التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لممارسة دور فعال في دعم مشاريع أنظمة الدفع الإلكتروني ورسم استراتيجية وطنية للمدفوعات وتذليل العقبات التي تواجه عمل المستفيدين من هذه الأنظمة.

• حصر جميع الخدمات المقدمة وأنواعها والمبالغ والرسوم المستوفاة من المواطنين، إضافة إلى عدد المعاملات لكل خدمة من الخدمات المقدمة، ووضع سياسة تسعير

العمولات لخدمات الدفع الإلكتروني للمبالغ المستحقة لمصلحة المؤسسات الحكومية، على وفق ما جاء بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء في ١٤ أيلول ٢٠٢٣.

• تنظيم ورش عمل، تضم المصارف وشركات الدفع الإلكتروني واتحاد الغرف التجارية والنقابات وذوي العلاقة، لتقديم أفكارهم ومقترحاتهم في مجال تقديم الحوافز والتسهيلات التي من الممكن اعتمادها في إنجاح المشروع وتقديمها لمتخذي القرار.

• استكمال تقييم شركات الدفع الإلكتروني وفق المعايير الموضوعة لهذا الغرض، وتحديد الموقف من ترخيصها على وفق ما تسفر عنه نتائج التقييم.

• الإسراع باستكمال دراسة الطلبات المقدمة من قبل الشركات الجديدة، التي ترغب في الدخول للسوق وتقديم الخدمة وفق المعايير الموضوعة، بما يضمن استقطاب الشركات الرصينة في هذا المجال وتعزيز مبدأ المنافسة، بما يحقق تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار للمواطنين.

• استكمال إجراءات تحديد التعرف المتعلقة بعمليات الدفع الإلكتروني، بحسب طبيعة الأعمال والمبالغ المستحقة للقطاعين العام والخاص، في موعد أقصاه ١٥ كانون الأول ٢٠٢٣.

ج- يتولى البنك المركزي العراقي إلزام المصارف كافة، باتخاذ جميع الإجراءات لدعم تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني، بما فيها نقاط البيع الإلكتروني (POS)، وبضمنها الآتي:

• تبسيط الإجراءات الخاصة بفتح الحسابات المصرفية للمواطنين وأصحاب الأعمال التجارية والمهن، مع دراسة إمكانية أن تكون عمولات فتح الحساب وإصدار البطاقة (مجانية أو بأسعار رمزية)، والتعاون مع المصارف كافة؛ لمنح تسهيلات ائتمانية قصيرة أو متوسطة لأصحاب هذه المصالح، بما يضمن الاستفادة من وجود حساباتهم وتحفيزهم لاستخدام الدفع الإلكتروني.

• اعتماد خدمة المكاتب المصرفية بالإضافة إلى الفروع، والانتقال ميدانياً إلى الجامعات والمعاهد ومراكز التسوق والمراكز التجارية وغيرها، لغرض تشجيع فتح الحسابات المصرفية إلى الزبائن وتزويدهم بالبطاقات الإلكترونية (مجاًناً أو بأسعار رمزية)

دراسة إمكانية شمول الإيداعات المتأتية من العمليات الإلكترونية، التي تزيد عن مبلغ معين وتبقى في الحساب فترة من الزمن، بوصفها إيداعات توفير، وتمنح بموجبها فوائد أو مزايا معينة.

• إلزام المصارف وشركات الدفع الإلكتروني بتوفير تطبيق إلكتروني (مجاني) على الهاتف النقال، يتيح للزبائن الدفع بواسطة الهاتف والاستعلام عن أرصدهم وتعاملاتهم المالية، وإعداد تقارير بالفواتير المدفوعة المتعلقة بأنظمة الدفع الإلكتروني، ومنها نقاط البيع الإلكتروني (POS).

• اتخاذ الإجراءات الملزمة بصدد العقود الاحتكارية المبرمة مع شركات الدفع الإلكتروني، بما يضمن الالتزام بقانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم ١٤ لسنة ٢٠١٠.

• تكثيف حملات التوعية الإعلامية للمواطنين، بفوائد أنظمة الدفع الإلكتروني وطريقة استخدامها، بما فيها نقاط البيع الإلكتروني (POS) بالتنسيق بين المصارف وشركات الدفع الإلكتروني.

• إلزام شركات الدفع الإلكتروني بتوفير مركز خدمة الزبائن على مدار الساعة، لتسهيل عمليات الدفع ومعالجة المشاكل الآنية الحاصلة في الدفع الإلكتروني.

ح- تتولى وزارة الاتصالات وهيأة الإعلام والاتصالات كُلاً بحسب اختصاصه، توفير الإنترنت بأسعار مناسبة لجميع المواقع التجارية، بما يضمن دعم التجارة الإلكترونية ومزامنة البيانات والتعاملات التجارية بالسرعة المطلوبة.

خ- إلزام المؤسسات التربوية الخاصة والجامعات والكليات الأهلية، ومحطات تجهيز الوقود والمراكز والمحلات التجارية بأنواعها، والمطاعم والصيديات والعيادات الطبية الخاصة والمذاخر ومنافذ التسويق بالجملة والمفرد كافة، وأصحاب المهن وغيرها التي

تقتضي الدفع لمصلحتها في حدود أمانة بغداد ومراكز المحافظات والأقضية في أنحاء العراق جميعاً، بأن يكون هنالك حدٌ أدنى من مبالغ متحصلاتها النقدية عن طريق نظام نقاط البيع الإلكتروني (POS) بعد تحديدها من الجهات القطاعية المعنية، وعرضها على المجلس الوزاري للاقتصاد، كشرط لتجديد رخص العمل أو إجازات ممارسة المهنة.

د- على الجهات الحكومية ذات العلاقة إلزام جميع أصحاب النشاطات التجارية بتسجيل كياناتهم في السجل التجاري، وتسجيل أصحاب المهن لدى الجهات القطاعية المختصة، مع اشتراط فتح حساب مصرفي كأحد متطلبات التسجيل أو ترخيص ممارسة المهنة.

ذ- قيام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية/ دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال، بإلزام الشركات لتسديد مبالغ الضمان الاجتماعي للعاملين فيها عن طريق أنظمة الدفع الإلكتروني.

و- على الجهات الحكومية فرض أجور إضافية بنسبة لا تتجاوز (٥%) من قيم السلع والخدمات بالتعاملات النقدية، مقارنةً مع مثيلاتها المستوفاة عن طريق أنظمة الدفع الإلكتروني، تشجيعاً للمواطنين؛ لأجل استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني بدلاً من الدفع النقدي.

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣- المحور الثالث : تحليل واقع قنوات الدفع الالكتروني (ATM, POC, POS) ومؤشر استخدام الخدمات المالية في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣)

١.٣.٢- تحليل واقع قنوات الدفع الالكتروني (ATM, POC, POS) في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣)

تعد خدمات الدفع الإلكتروني وسيلة سريعة وفعالة للوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية كما أنها تساهم في تقليل التكلفة، ويعمل البنك المركزي العراقي على زيادة انتشار هذه الخدمات ويعد من أهدافه الهامة تحسين استخدام الدفع الإلكتروني

وتسهيل المبادلات الإلكترونية، ولمعرفة مدى توافر ومستوى انتشار قنوات الدفع في البلاد، سيجري تحليل هذه القنوات على النحو الآتي:

١- تحليل واقع أجهزة نقاط البيع (POS) في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣):
وفقاً للبيانات المقدمة في الجدول (١)، يلاحظ إن أعداد أجهزة نقاط البيع (POS) ازدادت من (٩١٨) جهاز عام ٢٠١٧ إلى (٢٣٠٦٦) جهاز عام ٢٠٢٣. وكذلك يلاحظ أن مستوى انتشار أجهزة نقاط البيع (POS) إلى مساحة العراق لكل ١٠٠٠ كم زاد من (٢.١) جهاز في عام ٢٠١٧ إلى (٥٢.٦) جهاز في عام ٢٠٢٣. أما فيما يخص مستوى انتشار أجهزة نقاط البيع (POS) إلى عدد سكان العراق لكل ١٠٠ ألف بالغ فقد ازداد من (٢.٥) جهاز عام ٢٠١٧ إلى (٧١.٠) جهاز عام ٢٠٢٣. وعلى الرغم من الزيادة الحاصلة في تلك الأرقام لكنها تعد منخفضة والسبب في ذلك يرجع إلى أن معظم الأسواق والمحلات التجارية ما زالت تتعامل بالنقد مع استخدام محدود لأجهزة نقاط البيع الإلكترونية (POS) لا يقابل حجم الأعمال التجارية الداخلية، خاصة في المناطق الشعبية والنائية، بسبب عدم انتشار ثقافة الدفع الإلكتروني بشكل واسع بين فئات المجتمع. (تقارير الاستقرار المالي والتقارير الاقتصادية، ٢٠١٧-٢٠٢٣، صفحات مختلفة).

جدول (١) عدد أجهزة نقاط البيع ومستوى انتشارها إلى مساحة لكل ١٠٠٠ كم وإلى عدد السكان لكل ١٠٠ ألف بالغ في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣)

السنة	عدد POS	انتشار POS حسب المساحة	انتشار POS حسب عدد السكان
٢٠١٧	٩١٨	٢.١	٢.٥
٢٠١٨	٢٢٠٠	٥.٠	٩.٧
٢٠١٩	٢٢٢٦	٥.١	١٠.١
٢٠٢٠	٧٥٤٠	١٧.٢	٣٣.٣
٢٠٢١	٨٣٢٩	١٩.٠	٣٥.٨

٢٠٢٢	١٠٧١٨	٢٤.٥	٤٤.٩
٢٠٢٣	٢٣٠٦٦	٥٢.٦	٧١.٠

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- ١- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣).
- ٢- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقارير الاستقرار المالي السنوية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣).

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣).

٢- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقارير الاستقرار المالي السنوية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣).

٢- تحليل واقع أجهزة نقاط السحب النقدي (POC) في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣):

يلاحظ من بيانات الجدول (٢)، إن اعداد أجهزة نقاط السحب النقدي (POC) ازدادت من (٥١٤٣) جهاز عام ٢٠١٧ الى (١٧٦١٠) جهاز عام ٢٠٢٣. فضلاً عن أن مستوى انتشار أجهزة نقاط السحب النقدي (POC) الى مساحة العراق لكل ١٠٠٠ كم زاد من (١١.٧) جهاز في عام ٢٠١٧ إلى (٤٠.٢) جهاز في عام ٢٠٢٣. اما فيما يخص مستوى انتشار أجهزة نقاط السحب النقدي (POC) الى عدد سكان العراق لكل ١٠٠ الف بالغ فقد ازداد من (١٣.٨) جهاز عام ٢٠١٧ الى (٧٣.٨) جهاز عام ٢٠٢٣.

جدول (٢) عدد أجهزة نقاط السحب النقدي ومستوى انتشارها الى مساحة لكل ١٠٠٠ كم والى عدد السكان لكل ١٠٠ الف بالغ في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣)

السنة	عدد POC	انتشار حسب POC المساحة	انتشار POC حسب عدد السكان
٢٠١٧	٥١٤٣	١١.٧	١٣.٨
٢٠١٨	٦٦٢٥	١٥.١	٢٩.٢

٥٢.٩	٢٦.٦	١١٦٧٧	٢٠١٩
٦٢.٥	٣١.٥	١٣٧٩٦	٢٠٢٠
٦٤.٩	٣٣.٥	١٤٧٠٤	٢٠٢١
٧٥.٧	٤٠.٢	١٧٦١٠	٢٠٢٢
٧٣.٨	٤٠.٢	١٧٦١٠	٢٠٢٣

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- ١- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣).
- ٢- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقارير الاستقرار المالي السنوية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣).

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣).

٢- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقارير الاستقرار المالي السنوية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣).

٣- تحليل واقع أجهزة الصراف الآلي (ATM) في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣):
يلاحظ من بيانات الجدول (٣)، إن اعداد أجهزة الصراف الآلي (ATM) ازدادت من (٦٥٦) جهاز عام ٢٠١٧ الى (٤٠٢١) جهاز عام ٢٠٢٣. وكذلك يلاحظ أن مستوى انتشار أجهزة الصراف الآلي (ATM) الى مساحة العراق لكل ١٠٠٠ كم زاد من (١.٥) جهاز في عام ٢٠١٧ إلى (٩.٢) جهاز في عام ٢٠٢٣. اما فيما يخص مستوى انتشار أجهزة الصراف الآلي (ATM) الى عدد سكان العراق لكل ١٠٠ ألف بالغ فقد ازداد من (١.٨) جهاز عام ٢٠١٧ الى (١٢.٤) جهاز عام ٢٠٢٣. ومن الجدير بالذكر، إن هذه الأرقام على الرغم من زيادتها إلا إنها تعد منخفضة بسبب كون أجهزة الصراف الآلي (ATM) انتشارها مقتصر على المراكز التجارية والمجمعات التجارية التي تتمتع بدرجة حماية أمنية عالية وبعض الدوائر الحكومية وفروع المصارف ولا توجد أجهزة منتشرة في المناطق العامة. (تقارير الاستقرار المالي والتقارير الاقتصادية، ٢٠١٧-٢٠٢٣، صفحات مختلفة).

جدول (٣) عدد أجهزة الصراف الآلي ومستوى انتشارها الى مساحة لكل ١٠٠٠ كم
والى عدد السكان لكل ١٠٠ الف بالغ في العراق للمدة (٢٠٢٣-٢٠١٧)

السنة	عدد ATM	انتشار حسب المساحة ATM	انتشار حسب عدد السكان ATM
٢٠١٧	٦٥٦	١.٥	١.٨
٢٠١٨	٨٦٥	٢.٠	٣.٨
٢٠١٩	١٠١٤	٢.٣	٤.٦
٢٠٢٠	١٣٤٠	٣.١	٥.٩
٢٠٢١	١٥٦٦	٣.٦	٦.٧
٢٠٢٢	٢٢٢٣	٥.١	٩.٣
٢٠٢٣	٤٠٢١	٩.٢	١٢.٤

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- ١- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للمدة (٢٠٢٣-٢٠١٧).
- ٢- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقارير الاستقرار المالي السنوية للمدة (٢٠٢٣-٢٠١٧).

وفي ضوء ما ذكر، فإن قنوات الدفع الالكتروني (ATM, POC, POS) خلال المدة (٢٠٢٢-٢٠١٧) كانت محدودة على مستوى العدد وعلى مستوى الانتشار بالنسبة للسكان والمساحة. بينما شهدت قناتي (ATM, POS) تطوراً كبيراً في عام ٢٠٢٣ مقارنة بالأعوام السابقة، وهذا جاء نتيجة سعي الحكومة العراقية بالتعاون مع البنك المركزي العراقي لزيادة استخدام واعداد قنوات الدفع الالكتروني من أجل مواكبة التطورات العالمية التكنولوجية في المجالات المالية والمصرفية وادخال العدد الأكبر من افراد المجتمع الى النظام المالي، فضلاً عن التخلص من التعامل النقدي وبشكل تدريجي والسرعة في انجاز التعاملات المالية والمصرفية وكذلك تقليل حالات الفساد في التعاملات المصرفية والمالية.

ومن المتوقع أن تزداد اعداد تلك الخدمات في المستقبل وفقاً لتوجهات البنك المركزي العراقي في تعزيز هذه الخدمات، وهذا يأتي ضمن جهود البنك المركزي لتحقيق أهدافه

في تطوير نظم الدفع الإلكتروني وتسهيل المبادلات المالية الإلكترونية في البلاد، إذ إن تزايد انتشار هذه الأجهزة سيسهم في تعزيز البنية التحتية المالية وتعزيز استخدام الخدمات المالية الإلكترونية من المواطنين والمؤسسات في العراق. كما أن البنك المركزي يؤكد على ضرورة أن تعمل المصارف والشركات التجارية على زيادة أعداد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع وتوفيرها في مواقع عامة ومناطق نائية، وكذلك أكد على إسهام الحكومة والجهات المعنية بتعزيز الشمول المالي من خلال إتخاذ الإجراءات لتعزيز الوعي المالي وزيادة التوعية والتثقيف المالي للأفراد والشركات حول فوائد استخدامات الخدمات المصرفية الإلكترونية. (تقارير الاستقرار المالي والتقارير الاقتصادية، ٢٠١٧-٢٠٢٣، صفحات مختلفة)

٢.٣- تحليل واقع مؤشر استخدام الخدمات المالية في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣):

يتضمن مؤشر استخدام الخدمات المالية عدة مؤشرات فرعية لقياسه وأهمها وحسب ما يتلاءم مع موضوع البحث هو مؤشر امتلاك الحسابات المصرفية والبطاقات المصرفية من قبل البالغين الاناث والذكور، ونظراً لكون البطاقات المصرفية والحسابات المصرفية ارتبطت في العراق بشكل أساس بمشروع توطین الرواتب سنتناول هذا التحليل حسب الآتي:

١- مشروع توطین رواتب موظفي الدولة لغاية عام ٢٠٢٣:

تم البدء في مشروع توطین رواتب موظفي الدولة استناداً إلى قرار صادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء سنة ٢٠١٦، وكان الهدف من المشروع هو دفع الرواتب لموظفي الدولة من خلال بطاقات تصدرها المصارف العاملة في العراق بالتعاون مع شركات الدفع المالي التي تقوم بتزويد هذه البطاقات إلى المصارف، ويهدف المشروع لتقليل التكلفة الكلية العملية دفع الرواتب والاحتفاظ بالنقد داخل النظام المصرفي، وتتمثل الفائدة التي تعود على العاملين بحصولهم على حساب مصرفي يمكنهم من التعامل مع جميع ماكينات الصراف الآلي ونقاط البيع والسحب النقدي في داخل البلد وخارجه، وكذلك الاستفادة من الخدمات المصرفية الأخرى كافة، التي تتيحها البنوك، مثل الحصول على القروض وغيرها، فضلاً عما يوفره استخدام البطاقات من أمان بدلاً من الاحتفاظ بالنقد،

وتقوم استراتيجية البنك المركزي على تهيئة بيئة تنافسية آمنة للمصارف لتقديم عروضها، وللموظف الحق في اختيار المصرف وفقاً لأفضل الخدمات المالية والمصرفية وأنسب الأسعار، إن هذا المشروع يعد خطوة مهمة نحو توسيع الشمول المالي داخل البلد، ولا سيما أن الهدف المعلن له هو تخفيض التكاليف المالية لعملية دفع الرواتب وزيادة الحسابات المصرفية المفتوحة لدى المصارف وزيادة عدد الأفراد المشاركين في النظام المالي، التي سوف تزداد بالضرورة، وكذلك خلق جو التنافس بينها لأجل تقديم أفضل العروض لأجل الحصول على أكبر عدد من الزبائن (الموظفين) الذين سوف يقومون بتوطين رواتبهم، وقد ساهم في هذا المشروع (٣٧) مصرفاً لأجل استقبال الموظفين الراغبين في توطين الرواتب لديهم، وقام البنك المركزي بإنشاء نظام المقسم الوطني وهو نظام تحويل الأموال إلكترونياً بين المصارف ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني عن طريق نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي، إذ يمكن للشخص حامل البطاقة الائتمانية إجراء عمليات السحب المالي وعمليات الشراء من مكائن البيع ونقاطه التابعة للمصارف الأخرى في عموم البلاد، من دون الحاجة إلى الاعتماد على فروع المصرف الذي أودع فيه أمواله، إذ يعمل هذا النظام على تخفيض تكلفة السحب للأفراد المواطنين في حال تم سحب أموالهم من فروع المصارف الأخرى، لأجل تخفيض تكاليف الخدمات المالية التي تقدمها المصارف إلى أقصى حد ممكن وجعلها ملائمة لجميع أفراد المجتمع. وفي هذا الصدد بلغ أعداد الموظفين الذين وطنوا رواتبهم داخل المصارف منذ انطلاق المشروع إلى نهاية عام ٢٠٢٣ نحو (٩.٣) مليون موظف ومتقاعد، والعدد في تزايد مستمر حتى يتم توطين الموظفين كافة في الدولة، إن عملية توطين الرواتب أسهمت بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي داخل البلد من خلال زيادة عدد الحسابات المصرفية التي تم إنشاؤها للموظفين وزيادة عدد البطاقات الإلكترونية التي تم منحها لهم، كذلك زيادة الخدمات المالية التي تقدمها المصارف لأجل جذب الموظفين لديها، وزيادة الوعي المصرفي لدى الجمهور. (تقارير الاستقرار المالي والتقارير الاقتصادية، ٢٠١٧-٢٠٢٣، صفحات مختلفة).

٣.٣- تحليل واقع البطاقات المصرفية والحسابات المصرفية في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣):

يتم تعزيز مستويات الشمول المالي في البلد من خلال توفير الوصول الشامل والعادل للخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن دخلهم أو موقعهم الجغرافي، إذ تؤدي البطاقات الإلكترونية والحسابات المصرفية دوراً حاسماً في تحقيق الشمول المالي عن طريق توفير قنوات مالية سهلة وآمنة لإدارة الأموال، حيث تسمح البطاقات الإلكترونية للأفراد بإجراء عمليات الدفع والسحب النقدي بسهولة وأمان، سواء كان ذلك عبر الصرافات الآلية أو نقاط البيع والسحب النقدي، وهذا يوفر وسيلة سهلة للتعامل مع الأموال والتحكم فيها. ومن جهة أخرى، تعد الحسابات المصرفية أساساً في تحقيق الشمول المالي حيث تمكن الأفراد من فتح حساباتهم المصرفية وإيداع الأموال وإجراء التحويلات والمعاملات المالية الأخرى، ويمكن من خلال الحسابات المصرفية أن يستلم الأفراد الرواتب والمدفوعات وتوفير الأموال والوصول إليها بشكل آمن وفعال .

إن الخطوة الأولى نحو الشمول المالي هو فتح حساب مصرفي، ومن ثم فإن الزيادة في عدد الحسابات المصرفية هو شمول عدد أكبر من الأفراد في النظام المالي، كذلك الأمر فيما يخص المحافظ الإلكترونية والبطاقات الإلكترونية، إن الزيادة التي تحصل في عدد البطاقات الإلكترونية أو الحسابات المصرفية أو المحافظ الإلكترونية تعد تطوراً وتوسعاً في حجم الشمول المالي لأن الفرد عند حصوله على أي منها يصبح داخل النظام المالي. ووفقاً للجدول (٤) يتبين زيادة أعداد البطاقات الإلكترونية من (٦٣٧٧٣٠٥) في عام ٢٠١٧ إلى (١٩٧٥٤٢٢٩) في عام ٢٠٢٣، كما زادت أعداد الحسابات المصرفية من (١٣٦١٠٣٤) حساب إلى (١٣٢٨٩٣٣٢) حساب في عام ٢٠٢٣. فهذه الزيادة الحاصلة في أعداد البطاقات الإلكترونية والحسابات المصرفية يزيد من استخدام أجهزة الصراف الآلي (ATM) وأجهزة نقاط البيع (POS) وأجهزة السحب النقدي (POC) وهذا سينعكس في زيادة أعدادها الأمر الذي سيسهم في تعزيز الشمول المالي في العراق وسينعكس بشكل فعال بتحقيق الاستقرار النقدي والمالي. (تقارير الاستقرار المالي والتقارير الاقتصادية، ٢٠١٧-٢٠٢٣، صفحات مختلفة).

جدول (٤) اعداد البطاقات الالكترونية والحسابات المصرفية في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣)

السنة	عدد البطاقات الالكترونية	عدد الحسابات المصرفية
٢٠١٧	٦٣٧٧٣.٥	١٣٦١٠.٣٤
٢٠١٨	٨٨١٠٠.٣٠	١٦٣.٦٧٧
٢٠١٩	١٠٥.٦٧٢٥	٣.٣٩٥٢٢
٢٠٢٠	١١٧٤٩٤.٠٨	٦١٢٦٩٧٦
٢٠٢١	١٤٩.٦٢٩٤	٦٦٩٦٦٥٧
٢٠٢٢	١٦٢.٢٧٧١	٨٧٩٥٨٩١
٢٠٢٣	١٩٧٥٤٢٢٩	١٣٢٨٩٣٣٢

المصدر - من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣).

٢- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقارير الاستقرار المالي السنوية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣).

٤.٣- دور قنوات الدفع الإلكترونية في تعزيز قاعدة استخدام الخدمات المالية في العراق:

ساهمت التطورات التكنولوجية في عالم الاعمال المصرفية في الوقت الراهن برفع مستوى الخدمات المالية المصرفية ورفع مستوى جودة تقديم هذه الخدمات بالشكل الذي يحقق الرضا المصرفي من خلال تبني مشروع دعم استخدام قنوات الدفع

الإلكترونية، والهدف من ذلك رفع المستوى المعيشي ورفع مستوى التنمية الاقتصادية للحد من ارتفاع تكاليف الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة خطورتها عند اتباع الطرق التقليدية. على اعتبار ان من اشد المعوقات التي تتسبب في اخفاق الشمول المالي في العراق هي عدم مواكبة مثل هكذا تطورات تكنولوجية تضمن تسهيل إبرام العقود والصفقات المالية من قريب ومن بعيد محلياً ودولياً وبأسعار رمزية بسيطة التكلفة، لذا فأن كلما زادت قاعدة الشمول المالي اتساعاً وتطبيقاً كلما اتسعت دائرة البحث لتطوير أدوات مالية حديثة تعتمد بشكل أساسي على شبكة الانترنت، مما يعزز من تقليل نسبة الأشخاص والمؤسسات الذين لا يملكون حسابات مصرفية ويشجعهم على التعامل بوسائل مالية جديدة اكثر فائدة بالاستخدام وهذا يؤدي دوراً كبيراً في تعزيز الخط التنافسي لدى القطاعات المصرفية العراقية، ويوحى ذلك إلى وجود دوراً كبيراً وارتباطاً وثيقاً بين استخدام وسائل الدفع الحديثة لتسهيل تمويل الزبائن وبين نجاح استقرار ركائز الشمول المالي من خلال أهدافه بزيادة الوعي المصرفي ونشره لدى مختلف ارجاء المجتمع ولاسيما الطبقات الفقيرة والمناطق الريفية البعيدة كل البعد عن الخدمات المالية المصرفية. لذا فإن غياب دور الشمول المالي وعدم تبني آليات نظام مالي رصين يؤدي إلى اتساع فجوة الفقر وصعوبة التمويل لمختلف القطاعات وهذا يؤدي إلى تأخر عجلة النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات المستفيدة من هذا الاسناد المالي فضلاً عن زيادة وتيرة المخاطر وتكاليف الحصول على الأموال، وعليه فأن قنوات ووسائل الدفع الإلكتروني المتطورة حديثاً ساهمت بشكل فعال وبدور كبير في تقليل الكثير من الاعباء التي كانت مرتبطة بأبرام العقود وتحصيل الخدمات بشكلها التقليدي ومنها تقليل الوقت المستغرق للوصول والحصول على الخدمات المصرفية وكذلك تقليل المخاطر المترتبة على عمليات ومصادر التمويل وتقليل التكاليف والجهود المبذولة على انجاز الخدمات المالية. (الاسدي، ٢٠٢٤، ص ٩٤).

٥.٣- المحور الرابع: قياس آثار قنوات الدفع الالكتروني (ATM, POC, POS) في البطاقات المصرفية والحسابات المصرفية في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣) باستخدام انموذج (ARDL)

١.٥.٣- نبذة مختصرة عن أنموذج (ARDL):

يعد أنموذج (ARDL) أحد النماذج القياسية التي تستعمل في اختبار التكامل المشترك، ويجري اختبار التكامل المشترك في ضوء أنموذج (ARDL) باستعمال اختبار الحدود (BoundTest) الذي وضعه، (Pesaran:2001) وذلك بدمج نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) ونماذج مدد الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Model) (Pesaran, Shin, and Smith, 2001, P289-326) وهنا تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بمدة زمنية واحدة أو أكثر (عبيد وعبد، ٢٠٢٢، ص ٣١٢)

إنَّ سبب اختيار الباحث لأنموذج (ARDL) لأنه أنموذج جيد في اختبار التكامل وكثير استخدامه بمعظم الدراسات في الفترة الأخيرة ، ويمكن تطبيقه سواءً كانت السلاسل الزمنية ساكنة عند مستوياتها (٠ $I \sim$ أم متكاملة من الدرجة الأولى $I \sim 1$) مزيجاً من الاثنين معاً وبشرط أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (٢ P Pradhan, et a, 2013) (Narayan, 2005, P1979-1990) $I \sim$ (915-918) فضلاً عن ان هذا الأنموذج لا يتطلب سلاسل زمنية طويلة جداً إذ يعمل مع السلاسل التي تبلغ عدد مشاهداتها من ٣٠ فأكثر (Alimi, 2014, p106) وبما أنَّ بيانات البحث ذات حجم عينة صغير اذ تبلغ (٧ مشاهدة)، لذلك قام الباحث بزيادتها واسطة البرنامج القياسي (Eviwes-12) إلى بيانات شهرية ليصبح عددها (٨٤ مشاهدة) لكي نحصل على سكون للسلاسل الزمنية ورتبة تكامل تسمح لنا بتطبيق أنموذج (ARDL) وكذلك لكي نتجنب المشاكل القياسية وأهمها الارتباط الذاتي ونحصل على نتائج جيدة في الجوانب الإحصائية والقياسية بحيث توصلنا إلى تحديد التكامل المشترك (العلاقة التوازنية طويلة الأجل). وعلى ذلك الأساس سيتم

تناول توصيف النموذج القياسي وخطوات تطبيق أنموذج (ARDL) لاختبار التكامل المشترك وكما سيرد ذكره لاحقاً .

٢.٥.٣- توصيف النموذج القياسي:

ويقصد بتوصيف النموذج تحديد الشكل الرياضي للنموذج القياسي الذي يتضمن مجموعة من المعادلات تحوي كل منها متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة، ولغرض تقدير العلاقات المدروسة بين المتغيرات فقد جرى وصف النموذج قياسياً وفقاً لقنوات الدفع الالكتروني (نقاط البيع الالكتروني، (POS) نقاط السحب النقدي (POC) ونقاط الصراف الآلي (ATM)) بوصفها متغيرات مستقلة تؤثر في المتغيرات التابعة (البطاقات المصرفية، (CA) والحسابات المصرفية (AC)) . وهذا يمكن توضيحه في الصيغ الآتية:

$$CA = F(ATM, POC, POS)$$

$$AC = F(ATM, POC, POS)$$

٣.٥.٣- نتائج التقدير الأولي وفق أنموذج (ARDL) وقسمت متغيرات البحث حسب الجدول () الى جزئين:

الجزء (أ) الذي يمثل المتغيرات المستقلة (ATM, POC, POS) والمتغير التابع (CA):

إنَّ التقدير الأولي للأنموذج في الجدول (٥) استند في الجزء (أ) على فترات ابطاء توزعت إلى فترة (٠) للمتغيرات المستقلة (ATM, POC, POS) وفترة (١) للمتغير التابع (CA)، ومن هذا التقدير سنحصل على اهم الاختبارات الإحصائية والقياسية التي توضح جودة ومعنوية الأنموذج وهي:

١- اختبار معامل التحديد (R2): بلغت R2 نحو (٠.٩٨)، مما يعطي قوة تفسيرية للأنموذج، وهذا يعني أنَّ المتغيرات المستقلة (ATM, POC, POS) تفسر (٩٨%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (CA) والمتبقي (٢%) تدخل ضمن حد الخطأ العشوائي (المتغيرات الأخرى التي لم تدخل ضمن الأنموذج)

٢- اختبار (F-Statistic) بلغت قيمة (F) نحو (١١١٥.٧٢) وبقيمة (Prob) بلغت (٠.٠٠٠٠٠)، وهذا يعني معنوية الأنموذج المستخدم في تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل .

٣- اختبار الارتباط الذاتي (Durbin-Watson stat) بلغت قيمة الاختبار (١.٥٥) مما يشير الى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي أي قبول فرضية العدم التي تشير إلى أن البواقي ليست مرتبطة ارتباطاً ذاتياً. الجزء (ب) الذي يمثل المتغيرات المستقلة (ATM, POC, POS) والمتغير التابع (AC):

إنَّ التقدير الأولي للأنموذج في الجدول (٥) استند في الجزء (ب) على فترات ابطاء توزعت إلى فترة (١) للمتغيرات المستقلة (ATM, POC, POS) وفترة (١) للمتغير التابع (AC)، ومن هذا التقدير سنحصل على اهم الاختبارات الإحصائية والقياسية التي توضح جودة ومعنوية الأنموذج وهي:

١- اختبار معامل التحديد (R2): بلغت R2 نحو (٠.٩٩)، مما يعطي قوة تفسيرية للأنموذج، وهذا يعني أنَّ المتغيرات المستقلة (ATM, POC, POS) تفسر (٩٩%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (CA) والمتبقي (١%) تدخل ضمن حد الخطأ العشوائي (المتغيرات الأخرى التي لم تدخل ضمن الأنموذج)

٢- اختبار (F-Statistic) بلغت قيمة (F) نحو (٢١١٥٢.٩٦) وبقيمة (Prob) بلغت (٠.٠٠٠٠٠)، وهذا يعني معنوية الأنموذج المستخدم في تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل .

٣- اختبار الارتباط الذاتي (Durbin-Watson stat) بلغت قيمة الاختبار (٢.٠٢) مما يشير الى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي أي قبول فرضية العدم التي تشير إلى أن البواقي ليست مرتبطة ارتباطاً ذاتياً.

جدول (٥) نتائج التقدير الاولي وفق نموذج (ARDL)

الجزء (أ) التقدير الاولي وفق نموذج (ARDL) للمتغيرات المستقلة (ATM,)
(POC, POS) والمتغير التابع (CA)

Dependent Variable: CA

Method: ARDL

Date: 11/02/24 Time: 20:53

Sample (adjusted): 2017M02 2023M12

Included observations: 83 after adjustments

Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (0 lag, automatic): POS POC ATM

Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CA(-1)	0.682433	0.063271	10.78594	0.0000
POS	0.000379	0.000131	2.896620	0.0049
POC	0.000323	8.60E-05	3.758537	0.0003
ATM	-1.506186	0.364742	-4.129457	0.0001
C	278.8449	471.4034	0.591521	0.5559

R-squared	0.982823	Mean dependent var	12540.20
Adjusted R-squared	0.981942	S.D. dependent var	4583.505
S.E. of regression	615.9321	Akaike info criterion	15.74250
Sum squared resid	29591044	Schwarz criterion	15.88821
Log likelihood	-648.3138	Hannan-Quinn criter.	15.80104
F-statistic	1115.729	Durbin-Watson stat	1.555007
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الجزء (ب) التقدير الاولي وفق نموذج (ARDL) للمتغيرات المستقلة (ATM,) (POC, POS) والمتغير التابع (AC)

Dependent Variable: AC
Method: ARDL
Date: 11/15/24 Time: 19:02
Sample (adjusted): 2017M02 2023M12
Included observations: 83 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): POS POC ATM
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 500
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AC(-1)	0.935197	0.041384	22.59779	0.0000
POS	439.0156	25.17713	17.43708	0.0000
POS(-1)	-408.9037	32.08084	-12.74604	0.0000
POC	320.0548	16.30622	19.62777	0.0000
POC(-1)	-295.3733	21.76176	-13.57305	0.0000
ATM	-455.6442	178.6393	-2.550638	0.0128
ATM(-1)	413.0177	180.8915	2.283234	0.0252
C	-96758.43	60049.29	-1.611317	0.1113
R-squared	0.999494	Mean dependent var	5902651.	
Adjusted R-squared	0.999446	S.D. dependent var	3993336.	
S.E. of regression	93950.33	Akaike info criterion	25.83034	
Sum squared resid	6.62E+11	Schwarz criterion	26.06348	
Log likelihood	-1063.959	Hannan-Quinn criter.	25.92400	
F-statistic	21152.96	Durbin-Watson stat	2.024278	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 12

٤.٥.٣- اختبار الحدود للتكامل المشترك؛ تقدير العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل:

بعد التأكد من جودة ومعنوية الأنموذج المقدر إحصائياً وقياسياً، سنقوم بإجراء اختبار الحدود لمعرفة وجود التكامل المشترك من عدمه (وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل

من عدمها) ففي حالة وجود التكامل فإننا نستطيع تحديد العلاقتين قصيرة وطويلة الأجل. ونستند في هذه الخطوة على نتائج الجدول (٦) وحسب الآتي:

١- اختبار الحدود للتكامل المشترك : The Bound Test Approach to Cointegration:

يتم بواسطة هذا الاختبار التحقق من وجود أو عدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، أي (وجود أو عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل)، وهذا بالاستناد على قيمة (F-Statistic) المحتسبة بعد مقارنتها بالحدود العليا والدنيا للقيم الحرجة، فإذا كانت (F) المحتسبة أكبر من تلك الحدود فيجري رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود التكامل المشترك (العلاقة التوازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات وبالعكس عندما تكون (F) أقل من تلك الحدود نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية عدم (عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل). والجدول (٦) يوضح نتائج هذا الاختبار وفقاً للأجزاء الآتية:

الجزء (أ) الذي يمثل المتغيرات المستقلة (ATM, POC, POS) والمتغير التابع: (CA) بلغت القيمة المحتسبة لاختبار (F) نحو (٦.٢٦) وهي أكبر من قيم الحدود العليا الجدولية (١)~ والحدود الدنيا الجدولية (٠)~ على وفق حجم العينة ودرجة الحرية ومستوى المعنوية (١٠%، ٥%، ٢.٥%)، مما يشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. وهذا يعني رفض فرضية عدم وقبول فرضية البديل التي تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة.

الجزء (ب) الذي يمثل المتغيرات المستقلة (ATM, POC, POS) والمتغير التابع: (AC) بلغت القيمة المحتسبة لاختبار (F) نحو (١.١٩). وهي أقل من قيم الحدود العليا الجدولية (١)~ والحدود الدنيا الجدولية (٠)~ على وفق حجم العينة ودرجة الحرية ومستوى المعنوية (١٠%، ٥%، ٢.٥%)، مما يشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. وهذا يعني رفض فرضية عدم وقبول فرضية البديل التي تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة.

٢-تقدير العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل:

سنقوم بتحديد العلاقة قصيرة الأجل والعلاقة طويلة الأجل، وهنا يتطلب معرفة قيمة معلمة أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) التي تقيس سرعة تكيف الاختلال في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، فعندما تكون معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية هذا يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، والجدول (٦) يبين معلمة تصحيح الخطأ وتلك العلاقات وحسب الأجزاء الآتية:

الجزء (أ) الذي يمثل المتغيرات المستقلة (ATM, POC, POS) والمتغير التابع (CA): يبين أن قيمة معلمة تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) كانت سالبة ومعنوية إذ بلغت (٠.٣١ -) عند مستوى احتمالية (٠.٠٠٠٠٠)، وهذا يعني أن الاختلال في الأجل القصير يحتاج إلى (٣١%) من الزمن لتعديله في الأجل الطويل ومن ثم الوصول إلى الوضع التوازني، الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات المستقلة (ATM, POC, POS) والمتغير التابع (CA). وكما يتضح من نفس الجدول (٦) وجود علاقة معنوية بين متغيرات البحث في الأجلين القصير والطويل .

الجزء (ب) الذي يمثل المتغيرات المستقلة (ATM, POC, POS) والمتغير التابع (AC): يبين أن قيمة معلمة تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) كانت سالبة ومعنوية إذ بلغت (٠.١١ -) عند مستوى احتمالية (٠.٠٠١)، وهذا يعني أن الاختلال في الأجل القصير يحتاج إلى (١١%) من الزمن لتعديله في الأجل الطويل ومن ثم الوصول إلى الوضع التوازني وهذه النسبة تعتبر بطيئة جداً، الأمر الذي يعني وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات المستقلة (ATM, POC, POS) والمتغير التابع

(AC). وكما يتضح من نفس الجدول (٦) وجود علاقة معنوية بين متغيرات البحث في الأجلين القصير والطويل.

جدول (٦) نتائج تقدير اختبار الحدود ومعلومات الأجل القصير وتصحيح الخطأ والأجل الطويل

الجزء (ب) التقدير الاولى وفق نموذج (ARDL) للمتغيرات المستقلة (ATM, POC, POS) والمتغير التابع(AC)	الجزء (أ) التقدير الاولى وفق نموذج (ARDL) للمتغيرات المستقلة (ATM, POC, POS) والمتغير التابع(CA)			
اختبار الحدود	اختبار الحدود			
ARDL Long Run Form and Bounds Test Dependent Variable: D(AC) Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 11/02/24 Time: 23:19 Sample: 2017M01 2023M12 Included observations: 83	ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(CA) Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 11/02/24 Time: 21:27 Sample: 2017M01 2023M12 Included observations: 83			
F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship	F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship			
Test StatisticValueSignif.I(0)I(1)	Test StatisticValueSignif.I(0)I(1)			
Asymptotic: n=1000				
F-statistic1.19518610%2.373.2	F-statistic6.26690110%2.373.2			
k35%2.793.67	k35%2.793.67			
2.5%3.154.08	2.5%3.154.08			
1%3.654.66	1%3.654.66			
تقدير العلاقة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ	تقدير العلاقة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ			
ECMRegression Case 2: Restricted Constant and No Trend	ECMRegression Case 2: Restricted Constant and No Trend			
VariableCoefficientStd. Errort-StatisticProb.	VariableCoefficientStd. Errort-StatisticProb.			
D(POS)0.0009510.0001426.6907100.0000				
D(POC)-0.0002579.70E-05-2.6490130.0098				
D(ATM)4.6038060.45025010.224990.0000				
CointEq(-1)*-0.1139190.045406-2.5089140.0143	CointEq(-1)*-0.3175670.055330-5.7394600.0000			

Conditional Error Correction Regression					Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	173.4524	275.6562	0.629234	0.5311	C	278.8449	471.4034	0.591521	0.5559
AC(-1)*	-0.113919	0.054608	-2.086135	0.0404	CA(-1)*	-0.317567	0.063271	-5.019182	0.0000
POS(-1)	0.000154	8.04E-05	1.917872	0.0589	POS**	0.000379	0.000131	2.896620	0.0049
POC(-1)	-8.13E-05	4.30E-05	-1.889551	0.0627	POC**	0.000323	8.60E-05	3.758537	0.0003
ATM(-1)	0.496896	0.265436	1.871999	0.0651	ATM**	-1.506186	0.364742	-4.129457	0.0001
D(POS)	0.000951	0.000150	6.357450	0.0000					
D(POC)	-0.000257	0.000104	-2.475040	0.0156					
D(ATM)	4.603806	0.470945	9.775684	0.0000					

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

تقدير العلاقة طويلة الأجل

تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend					Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POS	0.001354	0.000551	2.456292	0.0164	POS	0.001194	0.000319	3.742545	0.0003
POC	-0.000713	0.000395	-1.805071	0.0751	POC	0.001017	0.000214	4.752079	0.0000
ATM	4.361830	1.205166	3.619278	0.0005	ATM	-4.742895	0.736668	-6.438308	0.0000
C	1522.592	2649.451	0.574682	0.5672	C	878.0666	1463.801	0.599854	0.5503

EC = CA - (0.0012*POS + 0.0010*POC - 4.7429*ATM + 878.0666)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 12

٤- المبحث الرابع/الاستنتاجات والتوصيات:

١.٤ - الاستنتاجات:

- ١- تعد قنوات الدفع الإلكتروني سهلة الاستخدام وتساعد في اختصار الوقت والجهد وتقليل التكاليف وتعتبر هذه القنوات محل اهتمام الحكومة العراقية.
- ٢- تواضع مستوى توسيع استخدام قنوات الدفع الإلكتروني في العراق لوجود معوقات اجتماعية وتكنولوجية، وهذا ينعكس سلباً في مستوى الشمول المالي.
- ٣- إن قنوات الدفع الإلكتروني (ATM, POC, POS) خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٢) كانت محدودة على مستوى العدد وعلى مستوى الانتشار بالنسبة للسكان

والمساحة. بينما شهدت قناتي (ATM, POS) تطوراً كبيراً في عام ٢٠٢٣ مقارنة بالأعوام السابقة، وهذا جاء نتيجة سعي الحكومة العراقية بالتعاون مع البنك المركزي العراقي لزيادة استخدام واعداد قنوات الدفع الالكتروني من أجل مواكبة التطورات العالمية التكنولوجية في المجالات المالية والمصرفية وادخال العدد الأكبر من افراد المجتمع الى النظام المالي، فضلاً عن التخلص من التعامل النقدي وبشكل تدريجي والسرعة في انجاز التعاملات المالية والمصرفية وكذلك تقليل حالات الفساد في التعاملات المصرفية والمالية.

٤- نتيجة النقطة أعلاه انعكست في نتائج الجانب القياسي حيث حصلنا على علاقة توازنية طويلة الاجل واثر بين قنوات الدفع الالكتروني والبطاقات الالكترونية والمصرفية ولكن بشكل ضعيف.

٥- أن النتائج التي تم التوصل اليها تثبت فرضية البحث.

٢.٤- التوصيات:

١- تشجيع استخدام قنوات ووسائل الدفع الإلكتروني في العراق من خلال العمل على زيادة انتشارها وتقريبها من المواطن وكذلك محاولة نشر الثقافة المالية والتقليل من الأمية الإلكترونية والترويج لفوائد التعامل مع تلك القنوات ومخاطر النقد الورقي وهذا من خلال تنظيم حملات توعية ويمكن ذلك بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي وورش العمل وتشكيل كوادر معنية من قبل البنك المركزي والمصارف، فضلاً عن توعية التجار بأهمية الدفع الإلكتروني، وتحسيس المواطنين بذلك، مما له من فوائد والتي منها عدم الحاجة لوجود السيولة.

٢- توجيه المصارف العاملة في العراق سواء الحكومية أم الأهلية بزيادة اعداد أجهزة قنوات الدفع الالكتروني لكي تصل الخدمات المصرفية المقدمة لجميع الأفراد. وكذلك العمل على تحسين شبكة الانترنت لتفادي الانقطاعات التي تؤدي الى توقف استخدام أجهزة الدفع الالكتروني، فضلاً عن توفير وتأهيل الكوادر البشرية للصيانة الدورية لتلك القنوات لتفادي الأعطال التي قد تصيبها.

٣- يجب تحسين سياسات الخصوصية وتعزيز مستوى الأمان المتعلق بقنوات ووسائل الدفع الإلكترونية لتعزيز الثقة بين الزبائن وزيادة قبولهم لاستخدامها .

٤- يجب ضبط الأمن السيبراني بقيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتوسع في استحداث اقسام للأمن السيبراني في الجامعات ذات الاختصاصات التكنولوجية والهندسية في المحافظات كافة، والتي ستعمل على تهيئة موارد بشرية وطنية مختصة بهذا المجال.

المصادر:

أ- المصادر العربية:

- ١-الأمانة العامة لمجلس الوزراء، <https://www.cabinet.iq>
- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣). ٢-
- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقارير الاستقرار المالي السنوية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣). ٣-
- ٤-جاسم، ندى حسن وفهد، ايسر ياسين، ٢٠٢٤، اهمية الشمول المالي في تحسين كفاءة الجهاز المصرفي العراقي للمدة (٢٠١٦-٢٠٢١)، (مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد ٣، العدد ١).
- ٥-حسين، سيف علي والحيدري، وفاء حسين، ٢٠٢١، دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز الشمول المالي بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي، (مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد ١٦، العدد ٥٧).
- ٦-حسيني، جازية ومحمد، قصي جاسم ، ٢٠٢٣، واقع استخدام التكنولوجيا المالية لتحسين الخدمات المالية الرقمية ٧-في الجزائر - دراسة تحليلية لعينة من المصارف العمومية، (مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد ٣، العدد ١٠).

٨-صالح، اران ازاد، ٢٠٢٣، تأثير الخدمات المصرفية التكنولوجية في تعزيز الشمول المالي لعينة من المصارف المحلية والاجنبية في مدينة اربيل، (مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية - أربيل، كوردستان، المجلد ٨، العدد ٢).

٩-الاسدي، نورس علي مردان ، ٢٠٢٤، تأثير وسائل الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي، (المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي، المجلد ٢، العدد ١).

١٠-راخ، سفيان وقصري، سعد، ٢٠٢٤، أثر وسائل الدفع الالكترونية في تحسين ورفع جودة الخدمات المصرفية دراسة على عينة من الوكالات البنكية التجارية بالجلفة، (مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد ٨، العدد ١).

١١العبيدي، سيماء محسن علاوي وعبيدة ، منتج، ٢٠٢٢، تأثير التكنولوجيا المالية في تحسين مستوى الشمول المالي في دولة العراق (دراسة تحليلية)، مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق اخضر .

١٢-عبدالله، محمد شهاب احمد، ٢٠٢٤، التقنيات المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في العراق، (المجلد ١٤، العدد ٢، الملحق ١)، العدد الخاص ببحوث المؤتمر العلمي الخامس لكلية الإدارة والاقتصاد - جامعة ديالى تحت عنوان التحول الرقمي ودوره في صناعة القرار الإداري والاقتصادي.

١٣-عبدالله، احمد مؤيد وأمين، وفاء جعفر ، ٢٠٢٤ وسائل الدفع الإلكتروني في توليد الفرص الاقتصادية والتنموية / مقاربات اقليمية وتحديات وطنية لغاية عام (٢٠٢١)، مجلة الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية، المجلد ٤٩، العدد ١٤٢.

١٤- عبيد، مهند خليفة وعبد ، طيبة عباس، ٢٠٢٢، تأثير مؤشرات الانضباط المالي في النمو الاقتصادي في العراق: دراسة قياسية باستخدام أنموذج ARDL للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، (مجلة كلية المعارف الجامعة – الانبار، المجلد ٣٣، العدد ٤).

١٥- مغنم، محمد وأبحري، سفيان، ٢٠٢٢، دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، (مجلة المُدبّر، الملتقى الدولي حول اقتصاد المنصات الرقمية – فرص وتحديات، المجلد، ٩ عدد خاص).

١٦- مسجت، فايزة حسن، ٢٠٢٢، المحددات المؤثرة في مستوى الشمول المالي في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)، (مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد ٥٣).

١٧- نواري، لعلاوي وعبد القادر ، خليل، ٢٠٢٢، وسائل وقنوات الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)، (المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، المجلد ٧، العدد ١).

ب- المصادر الأجنبية:

- 1- Alimi, Santos, 2014, ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration: A Reexamination of Augmented Fisher Hypotheses in an Open Economy, (Asian Journal of Economic Modelling, Vol. 2, No.2).
- 2-Nasr, Mohamed Hassan, and et al: E-Payment Systems Risks, Opportunities and Challenges for Improved Results in E-Business, 2020, (International journal of intelligent computing and information Science, Vol 20, No 1).
- Narayan, 2005, The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests,-3 (Journal of Applied Economics, Vol. 37).
- 4-Pesaran, Shin, and Smith, 2021, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, (Journal of Applied Econometrics, Vol.16).

5- Pradhan, et al ,2013, Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach. (Journal of Social and Behavioral Sciences).

أثر التكنولوجيا المالية على تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية

دراسة تحليلية للقطاع المصرفي العراقي

The Impact of Financial Technology on Reducing the Cost of Banking Services An Analytical Study of the Iraqi Banking Sector

د. مصطفى محمد حسن الكيشوان

د. رعد حميد كريم الحجامي

وزارة المالية/شركة التأمين الوطنية

وزارة المالية/شركة التأمين الوطنية

rdaIhjamy685@gmail.com

mh88mhm@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

هدف الدراسة إلى بيان أثر التكنولوجيا المالية في دعم وتعزيز الخدمات المصرفية وأثرها على تسعير الخدمة المصرفية ومن ثم على تخفيض تكاليف هذه الخدمات، ولتحقيق هدف الدراسة واختبار فروضها تم استخدام المنهج الاستقرائي في دراسة وتحليل وتقييم الدراسات السابقة المرتبطة بكل من التكنولوجيا المالية، وخفض تكلفة الخدمات المصرفية بغرض الحصول على البيانات اللازمة لإعداد الإطار النظري للدراسة والذي يوضح أثر التكنولوجيا المالية على خفض تكلفة الخدمات المصرفية، وذلك عندما أستند الباحث إلى حجج ونظريات عامة مستقرة نسبياً لاستخلاص منها نتائج متعلقة بالدراسة، واشتقاق نتائج جزئية من النتائج التي تم التوصل إليها استقرائياً. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تساهم التكنولوجيا المالية في دعم



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ١١٥ - ١٤٢

وتعزيز آليات الخدمات المالية وإزالة عدم التماثل في المعلومات بين جميع الأطراف وتحقيق الشفافية والأمان وتعزيز الخصوصية، مع سهولة حصول جميع الأفراد على تمويل مناسب لاحتياجاتهم، وسهولة فتح حساب وغيرها من الخدمات التي يحتاجها الأفراد، أمنتجة أيضاً أن التكنولوجيا المالية تؤثر على خفض تكلفة المصرفية في البنوك العراقية من خلال إتمام المعاملات المالية بأمان وشفافية وتكلفة أقل، مع إتمام التحويلات بالمناطق النائية دون الحاجة إلى بنية تحتية جديدة، بالإضافة إلى إتمام المدفوعات والتحويلات المالية بسرعة فائقة، والتقليل من التكاليف الزمنية والمادية للبنوك والعملاء، وكذلك تأثير التكنولوجيا المالية في خفض التكلفة المصرفية في البنوك العراقية من خلال التقليل من تكلفة التحويلات المالية الناتجة من عدم وجود وسيط من خلال إعداد المحافظ الرقمية والتعامل بها لتحويل الأموال بدون رسوم إضافية.

الكلمات المفتاحية :- التكنولوجيا المالية، الخدمات المصرفية، تكاليف الخدمات.

المقدمة:

أن القطاع المصرفي يلعب دوراً مهماً وبارزاً في نمو البلدان والاقتصاديات وذلك لما يقدمه من دعم لتحقيق التنمية الاقتصادية، وعليه لابد من تحقيق التطور في المنتجات والخدمات المالية المصرفية من حيث إمكانية توفير انتشارها واستخداماتها وسهولة الوصول إليها كونها ستساعد أعداد كبيرة من المجتمع في الحصول على الخدمات والمنتجات المالية الأمر الذي سينعكس على تطور القطاع المصرفي، لذلك يتحتم على المصارف الاهتمام بالتكنولوجيا المالية والتي تعتبر من الأساليب الحديثة التي تساعد على التخلص من الطرائق التقليدية التي تعمل بها المصارف عند تقديم الخدمات المالية وبأسلوب أكثر حداثة سواء عن طريق الهواتف الذكية أو الأجهزة اللوحية أو أي وسائل تكنولوجية متقدمة أخرى. وكذلك تعمل التكنولوجيا المالية على رفع مستوى جودة الخدمات المالية المصرفية وهو ما سينعكس بشكل إيجابي على موضوع تخفيض تكلفة الخدمة المصرفية الذي يمثل الشغل الشاغل للقطاعات المصرفية في الآونة الأخيرة وذلك لأهميته للمصارف من جانب، وما يوفره من خدمات للزبائن من جانب آخر، إذ

تهدف المصارف من خلال تخفيض تكلفة الخدمة المصرفية الى جذب الافراد غير المتعاملين مع البنوك وجذبهم الى النظام المالي والقطاع المصرفي بهدف توفير الخدمات المالية لهم، والتأكد من وصول كافة افراد المجتمع اليها، وبالتالي يجب تبني استراتيجيات واضحة المعالم للاعتماد على التكنولوجيا المالية والتحول من الاقتصاد النقدي الى الاقتصاد الرقمي لتعزيز تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية.

١- المبحث الأول : منهجية الدراسة والدراسات السابقة :-

١.١:- مشكلة الدراسة :-

التكنولوجيا المالية اليوم تعتبر أحد أهم هذه الفرص التي ينبغي استغلالها بشكل مثالي بغية الوصول إلى تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية، حيث أن تقديم خدمات ومنتجات مالية مبتكرة سيساهم حتما في تقليل فجوات الجهل المالي ويجعل الكثير من شرائح المجتمعات ومحدودي الدخل يندمجون ضمن ركب التنقيف المالي الذي أصبح في وقتنا الحالي ضرورة ملحة وجب تحقيقها والاستفادة من مخرجاتها للرفي بالقطاع المالي بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة، ومما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال التالي :-

ما هو أثر التكنولوجيا المالية على خفض تكلفة الخدمات المصرفية في البنوك العراقية؟

٢.١ - : أهمية الدراسة :-

- أهمية التكنولوجيا المالية حيث أصبح محور اهتمام الحكومات، والجهات المالية الرقابية بما فيها البنوك المركزية على وجه الخصوص، خاصة أن هناك علاقة وثيقة بين التكنولوجيا المالية، والنمو الاقتصادي للدول مع تزايد الاهتمام بتطبيق برامج التكنولوجيا المالية واعتباره أحد الأهداف القومية لتحقيق رؤية العراق لعام ٢٠٣٠ والمرتبطة بالتنمية المستدامة، واهتمام الحكومة ووزارة المالية والبنك المركزي بتوفير البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لمساعدة البنوك على تطبيق هذه البرامج.

- أهمية القطاع المصرفي (مجتمع الدراسة) لما له من دور حيوي ومؤثر في تعزيز تكنولوجيا المالية وفي دعم الاستقرار المالي، مما يؤثر على الجانب الاجتماعي من

حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، والوصول إلى الأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، هذا بالإضافة إلى تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة.

- تحول قطاع الخدمات المصرفية من خلال التكنولوجيا المالية الرقمية يضع ضغوط على البنوك التقليدية لتقديم خدمات أكثر كفاءة من حيث التكلفة ونظام خدمات مصرفية فعال مع جودة أفضل لتلبية متطلبات العملاء، هذه التكنولوجيا المالية تخلق آليات تعيد هيكلة وتشكيل وتوجيه تدفقات المعلومات المالية والمصرفية، بالإضافة لأهميتها في تدعيم تكنولوجيا المالية في إطار التوجهات الدولية والسياسة العامة للدولة، ونظرا للمخاطر المتنوعة المرتبطة باستخدامها في القطاع المصرفي.

٣.١-أهداف الدراسة :-

- توضيح ماهية التكنولوجيا المالية والتحديات التي تواجه تطبيقها والمجالات التي ستتأثر بها.

- ماهية الخدمات المصرفية ، ودور التكنولوجيا المالية في تخفيضها .

- بيان أثر استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية على تسعير الخدمة المصرفية ومن ثم على تخفيض تكاليف هذه الخدمات .

٤.١-الدراسات السابقة :-

قامت دراسة (Christian H., & Lars H., 2016) بفحص المحددات التي شجعت انتشار التكنولوجيا المالية في ٦٤ دولة، وتوصلت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة لديها أكبر سوق للتكنولوجيا المالية يليها المملكة المتحدة، كندا، الهند وألمانيا، وأن الدول تشهد تزايد استخدام التكنولوجيا المالية عندما تكون أسواق المال متطورة، كما صنفت الدراسة أنواع خدمات التكنولوجيا المالية تمشيا مع سلسلة القيمة المالية في البنوك التقليدية إلى أنشطة تمويلية، إدارة الأصول، مدفوعات وأنشطة مالية أخرى، كما أشارت

دراسة (Maja P., 2018) إلى أن استخدام التكنولوجيا المالية في الخدمات المصرفية الاستثمارية يتضمن خدمات إدارة الأصول والاستشارات المالية الآلية والتخطيط المالي، ويتم تقديم هذه الخدمات بتكلفة أقل من الخدمات المالية التقليدية مع زيادة إمكانية الوصول وشفافية نماذج الأعمال المصرفية، هذا النوع من الخدمات المالية يجذب المواطنين الرقميين خاصة في الأسواق المالية الناشئة، كما أن الخدمات الأكثر وضوحاً هي طرق الدفع البديلة كخدمة مالية أساسية تمكن العملاء من إدارة واستلام المدفوعات بسرعة وبتكلفة يمكن تحملها بالاعتماد فقط على القنوات الرقمية .

وأشارت دراسة (Chang H., & Kuan J., 2017) أنه بفضل تطور التكنولوجيا المالية تحولت سلسلة التوريد المالية التقليدية التي تدار من خلال البنوك إلى نموذج عبر الإنترنت، وبالتالي تغيرت خصائص سلسلة التوريد المالية حيث أصبحت أسرع، كما أنها تتم من خلال منصات تعمل بمعايير تشغيلية، الخدمات المالية على طول سلسلة التوريد تتكامل مع بعضها لتصبح أكثر مرونة ووضوحاً، تكلفة إئتمان منخفضة من خلال متطلبات أقل للضمانات حيث تستفيد سلسلة التوريد المالية التكنولوجية من إمكانيات تحليل البيانات الكبيرة عبر الإنترنت، ومعالجة عدم تماثل المعلومات ، كما أوضحت دراسة (Emily L، 2017) أن البنوك تحتاج الاحتفاظ بمعلومات حول العملاء وتحليلها ومعالجتها بغرض مقابلة متطلبات مكافحة غسيل الأموال والأنشطة غير القانونية، مع وجود عدد ضخم من العملاء فإن معالجة هذه المعلومات غير ممكنة بدون استخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث تزداد الحاجة للتكنولوجيا لتجميع وتحليل وتخزين المعلومات وبالتالي استخدام التكنولوجيا المالية يمكن من إدارة هذا المقدار الضخم من المعلومات بكفاءة.

ما يميز الدراسة الحالية :

جاءت نتائج معظم الدراسات متسقة فيما يتعلق بمنافع تطبيق سياسات وبرامج تكنولوجيا المالية من حيث التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي، والاستقرار المالي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تناولت بعض الدراسات المحلية منافع تطبيق تكنولوجيا المالية، مع محاولة تلك الدراسات تقديم أطر للقياس والإفصاح عن البيانات والمعلومات المرتبطة بتكنولوجيا المالي، لم تتناول أى من الدراسات السابقة العلاقة بين التكنولوجيا المالية وتكلفة الخدمات المصرفية ، أثر تعزيز وتطبيق تكنولوجيا المالية على تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة وبالتالي أثر التكنولوجيا المالية وخفض تكلفة الخدمات المصرفية في البنوك العراقية.

٥.١- فرضية الدراسة :-

الفرضية الرئيسة الأولى: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التكنولوجيا المالية وتخفيض التكاليف الخدمات المصرفية، وتنبثق عن هذه الفرضية عدداً من الفرضيات الفرعية وهي:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التكنولوجيا المالية وسهولة الوصول للخدمات المصرفية.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التكنولوجيا المالية وحجم الاستفادة من الخدمات المصرفية.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التكنولوجيا المالية ومستوى جودة الخدمات المصرفية.

٦.١- حدود الدراسة :-

- حدود المكان :- اقتصر تطبيقه في العراق على (مصرف الرافدين، ومصرف الرشيد، والمصرف العقاري، وبعض المصارف الاهلية الاخرى) حيث تم الاعتماد على البيانات التي وفرها البنك المركزي العراقي وخصوصاً فيما يتعلق بعدد الحسابات المصرفية الالكترونية.

- الحدود الزمانية: - من ٢٠١٧ الى ٢٠٢٢

٢- المبحث الثانى/الجانب النظري التكنولوجيا المالية:

١.٢- مفهوم التكنولوجيا المالية:

التكنولوجيا المالية أو التقنية المالية (Fintech)، هو مصطلح انجليزي يمزج بين كلمتين هما Financial و Technology ويعني ذلك "التقنيات التي تستخدم في عرض أو تجويد الخدمات المالية، حيث يُعد مصطلح التكنولوجيا المالية من أكثر المصطلحات استخداماً في وقتنا الحالى (بومود وآخرون ، ٢٠٢٠ : ٣٣٥).

وتعرف أيضاً على أنها مجموعة متنوعة من الخدمات الرقمية الحديثة في مجال المعلومات المالية مثل التمويل والمدفوعات، التخطيط المالي والاستثمارات المالية التي تدعم العمليات المشتركة بين العملاء والمؤسسات المصرفية والمالية (Alt & Others, 2018: 235).

٢.٢- التطبيقات الابتكارية للتكنولوجيا المالية:

بالنظر إلى التطبيقات الابتكارية المرتبطة بصناعة الخدمات المالية والمصرفية، توفر تقنية Fintech "عدداً من التطبيقات التي تتمثل في:

- العملة المشفرة والنقود الرقمية: هي عملة رقمية تعتمد على التشفير لإنشاء وتنظيم العملة وتداولها مثل عملة البيتكوين ، ويتم تشغيل معظم العملات المشفرة باستخدام تقنية بلوك شين.

- العقود الذكية Smart Contracts: التي تستخدم برامج الكمبيوتر التي غالباً ما تستخدم Block Chain لتنفيذ العقود بين المشتريين والبائعين تلقائياً.

- الخدمات المصرفية المفتوحة Open Banking: التي تتيح حق الوصول إلى البيانات المصرفية.

- تكنولوجيا التأمين Insurtech: التي تسعى إلى استخدام التكنولوجيا لتبسيط صناعة التأمين.

- تكنولوجيا الرقابة : Regutech التي تسعى إلى دعم شركات الخدمات المالية لإتباع القواعد التنظيمية، خاصة تلك التي تغطي بروتوكولات مكافحة غسل الأموال والاحتيال.

- الخدمات غير المصرفية Unbanked Services: التي تسعى إلى خدمة الأفراد منخفضي الدخل الذين يتم تجاهلهم من قبل البنوك التقليدية أو شركات الخدمات المالية الرئيسية.

- الأمن السيبراني Cyber Security : أدى انتشار الجريمة السيبرانية والتخزين اللامركزي للبيانات إلى تزايد استخدام التكنولوجيا المالية والمصرفية (عماد ، ٢٠١٩ :٤٦).

٣.٢-أهداف التكنولوجيا المالية:-

تسعى التكنولوجيا المالية إلى: (Ahmed & Monir, 2019: 30)

■ تكلفة أقل : تسعى التكنولوجيا المالية إلى خفض التكلفة الحالية، وبالتالي يسمح لعدد أكبر من المستخدمين للوصول إلى الخدمات المالية والخاصة بالشركات والأفراد غير المخدمين مصرفياً .

■ خصوصية أكثر : حيث أن خدمات ومنتجات (Fintech) مصممة وفقاً لرغبات العملاء الشخصية، فكل بنك له حاجات مختلفة عن حاجات البنوك الأخرى .

■ السرعة : منتجات وخدمات (Fintech) تعتمد غالباً على التكنولوجيا التقنية لإنجاز الإجراءات والعمليات، وهذا يعني توفير وتيرة أسرع للخدمات.

■ الانتشار : منتجات وخدمات (Fintech) ممكن أن تكون عابرة للحدود حيث يمكنها خدمة عملاء لا ينتمون لبقعة جغرافية واحدة.

■ المقارنة : حيث أن خدمات ومنتجات (Fintech) تمكن العملاء من المقارنة بين العديد من الشركات والبنوك من حيث الخدمة والأسعار.

٤.٢-العوامل المؤثرة على نمو التكنولوجيا المالية:-

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على نمو وتحفيز التكنولوجيا المالية ويعرف مبدأ LASIC خمسة سمات هامة لنمو خدمات التكنولوجيا المالية ولتحقيق أعمال اجتماعية مستدامة، تتمثل هذه العوامل في :-

هامش ربح منخفض :-هامش الربح المنخفض هو سمة أساسية لأعمال التكنولوجيا المالية الناجحة ففي عالم اليوم أين تتوفر المعلومات والخدمات بسهولة، لا يبحث العملاء عن أقل الأسعار فقط، بل مع توفر خدمات جيدة ومتنوعة، ومن هنا يتوجه العملاء إلى الخدمات والمنتجات ذات التكلفة المنخفضة، وتعمل هنا الشركات والبنوك على مبدأ الدخل المتراكم كمرحلة أولى من الابتكار التكنولوجي، والفكرة هنا هي الحصول على شريحة واسعة من العملاء مع تحقيق الربحية من خلال هامش منخفضة وأحجام كبيرة. وهذا ما سيؤدي إلى زيادة إيرادات المصرف على المدى الطويل نتيجة زيادة عدد العملاء المستهلكين لخدمات التكنولوجيا المالية (Chuen & Ernie G.S, 2015: 06)

الأصول الخفيفة :- يمكن للشركات ذات الأصول الخفيفة أن تكون مبتكرة وقابلة للتطوير دون تكبد تكاليف ثابتة كبيرة على الأصول. ينتج عن هذا تكاليف هامشية منخفضة نسبياً، مما يعزز المبدأ الأول "هامش الربح المنخفض"، ويكون هذا بواسطة استخدام أحدث التقنيات المتاحة في السوق مثل الهاتف المحمول الذي يمكن من خلاله إدارة البيانات والمعاملات المالية ودفع الفواتير ومتابعة البيانات المصرفية ما يسهم في التقليل من التكاليف.

قابلية التوسع :- تقوم الشركة بتوسيع عملياتها في السوق مع الإبقاء على التكاليف في أدنى مستوياتها، فعند تطوير المؤسسات المالية لمنتجاتها وخدماتها المالية، تقل تكاليف هذا المشروع على المدى الطويل مع زيادة حجم العمليات التكنولوجية، ومنه

ستقل الحاجة إلى الخدمات التقليدية بشكل واضح، وهذا الأمر من شأنه أن يعمل على توسيع نطاق وفورات الحجم بما في ذلك ضمان الكفاءة والفعالية والأمان للعملاء.

الابتكار :- تحتاج الشركات والمؤسسات المالية الناجحة في مجال التكنولوجيا المالية أيضا إلى أن تكون مبتكرة، من حيث المنتجات والعمليات. بالأخص مع انتشار استخدام الهواتف المحمولة وخدمات الإنترنت على نطاق واسع، ويمكن تحقيق الكثير من الابتكارات في تقنيات الهاتف المحمول في مجال التكنولوجيا المالية. سهولة الإمتثال:-

تتمثل هذه الميزة في إنفاق موارد أقل على أنشطة الإمتثال وتشجيع الابتكار وتسمى بـ"الإمتثال السهل"، فإن الشركات التي تتلقى إعانات أو حوافز مدعومة بجدول أعمال الإدماج الاجتماعي والمالي والاقتصادي الناتجة عن نظام عدم المساواة في (الدخل/ الثروة) سيكون لها ميزة إضافية، وأن المؤسسات المالية والشركات التي لا تخضع لأنظمة امتثال عالية ستكون قادرة على الابتكار ولديها متطلبات رأس مال أقل، في حين أن الاستقرار المالي وحماية المستهلك مهمتان لعمل السوق في البيئة التنظيمية الصارمة (Mohammed, 2020: 70).

٥.٢- مفهوم الخدمة المصرفية:

هناك العديد من التعريفات المقدمة من الباحثين في مجال التسويق لإثراء مفهوم الخدمة، وكل منها تهتم بخصائص معينة لهذا لمفهوم الخدمة، ومن أبرز هذه التعاريف نذكرها في الآتي:

- فقد عرفت جمعية التسويق الأمريكية الخدمات بأنها النشاطات أو المنافع التي تعرض للبيع أو التي تعرض لارتباطها بسلعة معينة.

حيث أن هذا التعريف إعتبر الخدمة نشاطا أو منفعة لكنه لم يميز بصورة كافية بين السلعة والخدمة.

- أما كوتلر Kotler فقد عرف الخدمات على أنها أي نشاط أو إنجاز أو منفعة يقدمها طرف ما لطرف آخر، وتكون غير ملموسة ولا ينتج عنها أية ملكية وإن إنتاجها أو تقديمها قد يكون مرتبطا بمنتج مادي ملموس أو لا يكون (سميرة، ٢٠٢١: ٤٩).

٦.٢- التكنولوجيا المالية وأثرها على تكاليف الخدمات المصرفية:

تساهم التكنولوجيا المالية في تبسيط أداء العمليات والخدمات المصرفية المقدمة للعملاء بشكل كبير ، مما يساهم في تعزيز وتطوير الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك لعملائها ، حيث يساهم في تسريع العمليات المتعلقة بحصول العميل علي الائتمان المطلوب له ، فبدلا من الإنتظار أيام من أجل المراجعة ومعالجة البيانات وإعطاء العميل الموافقة بالقرض ، فسوف يصبح من خلال تقنيات التكنولوجيا المالية بمقدور العميل حصوله علي القرض المطلوب خلال فترة قصيرة ومن خلال تليفونه ، حيث يتم تقييم العميل لإعطاء الموافقة له أو رفضها ، في خلال دقائق علي الحاسب الألى، ويظهر أثر التكنولوجيا المالية من خلال :-

١. حفظ وتأكد بيانات العميل والحد من تكلفة نظام (إعرف عميلك) :- تتفق المؤسسات المالية سنويا أموال طائلة لمواكبة أنظمة إعرف العميل (KYC) المعروفة ب(Know your Customer) بهدف تقليل أنشطة غسيل الأموال والتلاعب والإحتيال، ويتم هذا من خلال معرفة مجموعة من البيانات لعملائها و التحقق منها لكل بنك علي حده ، لكنه عند تبني تقنية البلوك تشين كأحد أهم وسائل تكنولوجيا المالية فإنها سوف تساهم بعملية تحقق موحدة مستقلة للعميل علي مستوي جميع البنوك المصرفية ، لذلك لن تحتاج البنوك المصرفية لإنفاق أموال علي أنظمة إعرف عميلك لإجراء

عملية تحقق من جديد. و بهذه الطريقة سوف توفر البنوك المصرفية التكلفة التي كانت تتفق على هذه أنظمة إعرف العميل (Anjan V, 2019: 56).

٢. إتمام المعاملات المالية بأمان وشفافية وتكلفة أقل:- يمكن للتكنولوجيا المالية أن تكون فعالة جدا في عملية المدفوعات و الحوالات لأنها ستوفر أمان أكبر وتكلفة أقل للبنوك لإجراء أي معاملة بينها وبين عملائها أو حتي بين البنوك بعضهم البعض في الوقت الحالي هناك الكثير من الوسطاء في نظام المدفوعات، لكن سلسلة الكتل يمكنها إلغاء الكثير من الوسطاء وهذه ميزة أساسية في التقنية.

٣. إتمام التحويلات بالمناطق النائية دون الحاجة إلى بنية تحتية جديدة :- بما أن هذه التقنية لا تحتاج إلى مراكز بيانات فيمكن للمناطق النائية في البلدان النامية التي لا تتوفر فيها الخدمات المصرفية الرسمية أن تقفز مباشرة للحلول القائمة على تقنية سلسلة الكتل وأن توفر التكاليف الهائلة لإنشاء بنية تحتية جديدة.

٤. إتمام المدفوعات والتحويلات المالية بسرعة فائقة :- لا شك أن من أهم تطبيقات تقنية سلسلة الكتل كأحد أهم وسائل تكنولوجيا المالية تتمحور حول المعاملات المالية فهي تتميز بسرعة وسهولة نقل الأموال عبر الحدود من مكان لآخر في لحظات، مع رسوم تحويل أقل بكثير من الوضع القائم حاليا بالبنوك غير المطبقة للتقنية

٥. توفير العقود الذكية التي تضيف المزيد من الشفافية :- أيضا من الحلول الأخرى التي توفرها التقنية هي العقود الذكية Smart Contract التي تتحكم في حركة الأصول الرقمية بين الأطراف ، حيث تهدف العقود الذكية إلى إضفاء الثقة لجميع الاتفاقيات المالية من خلال جعل كل المعاملات المالية أكثر شفافية ومرتبة للجميع. وبذلك يكون العملاء قادرين علي مراقبة صرف هذه الأموال من قبل الحكومات لتساعد للحد من الفساد أو حتى التهرب الضريبي في المستقبل (Alexandra A., 2018:15).

٦. تستخدم في التمويل التجاري :- يتم استخدام التكنولوجيا المالية في تسريع عمليات التسويات في مجال التمويل التجاري ، حيث أن هذه التقنية سوف تساهم في توفير طرق أسرع وأكثر أمانا في نقل البضائع عبر الحدود وتوفير خدمات التحويل اللحظية

٧. التقليل من التكاليف الزمنية والمادية للبنوك والعملاء :- يحقق تبني تقنية سلسلة الكتل كأحد أهم وسائل تكنولوجيا المالية التقليل من التكاليف للبنوك والعملاء علي النحو التالي:

- التقليل من تكلفة التحويلات المالية الناتجة من عدم وجود طرف ثالث من خلال إعداد المحافظ

الرقمية والتعامل بها لتحويل الأموال بدون رسوم إضافية.

- التقليل من تكلفة عمليات تمويل التجارة الخارجية لعمليات الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال.

- التقليل من تكاليف البنية التحتية الناتجة من إجراء التحويلات المالية بالمناطق النائية دون

الحاجة إلى إقامة بنية تحتية جديدة ومن خلال إلغاء الحاجة إلى عملية مطابقة البيانات

٨. تحقيق الشفافية والأمان والحد من عمليات الاحتيال والجرائم الإلكترونية من خلال:-

- تحقيق المزيد من الشفافية والأمان لجعل المعاملات المالية مرئية مع عدم إمكانية تغييرها.

- تحقيق الشفافية في قدرة البنك علي متابعة المعاملات المالية للعملاء ، والأمان للعملاء من خلال ثبات العمليات المالية وعدم تغييرها عبر الزمان.

- تحقيق المزيد من الشفافية من خلال ما يسمى بالعقود الذكية التي تهدف إلى إتمام المعاملات دون وسيط.

- القضاء علي الفساد المالي من خلال جعل البيانات مرئية مع عدم وجود وسيط لإتمام المعاملات المالية (Anjan V, 2019: 56).

٩. مواجهة المنافسة في ظل التحويلات :- من خلال مواجهة المنافسة من شركات

العملات المشفرة والتي تستخدم خدمات الدفع الإلكتروني، انخفاض تكلفة التحويلات يجعل البنوك تكسب ميزة تنافسية وعدم اللجوء إلى الطرق غير الرسمية لإجراء تحويلات.

٩. تعزيز الخدمات المصرفية والارتقاء بها :-من خلال

- تساعد البنوك في إجراء العمليات المالية بشكل أسرع وأدق.
- عدم الحاجة لبذل جهد إداري لحفظ السجلات أو تسوية الخلافات المتعلقة بالمعاملات

- تساهم في زيادة الكفاءة الإدارية وتوفير البيانات وتبادلها.
- تساهم في تخفيض مخاطر التشغيل وتحسين الكفاءة للبنوك.
- تساهم في تحقيق المزيد من الشفافية للبنك والخصوصية للعميل (Ali M. & Ed,2018:23).

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي:

٣.١-التحليل الوصفي للبيانات

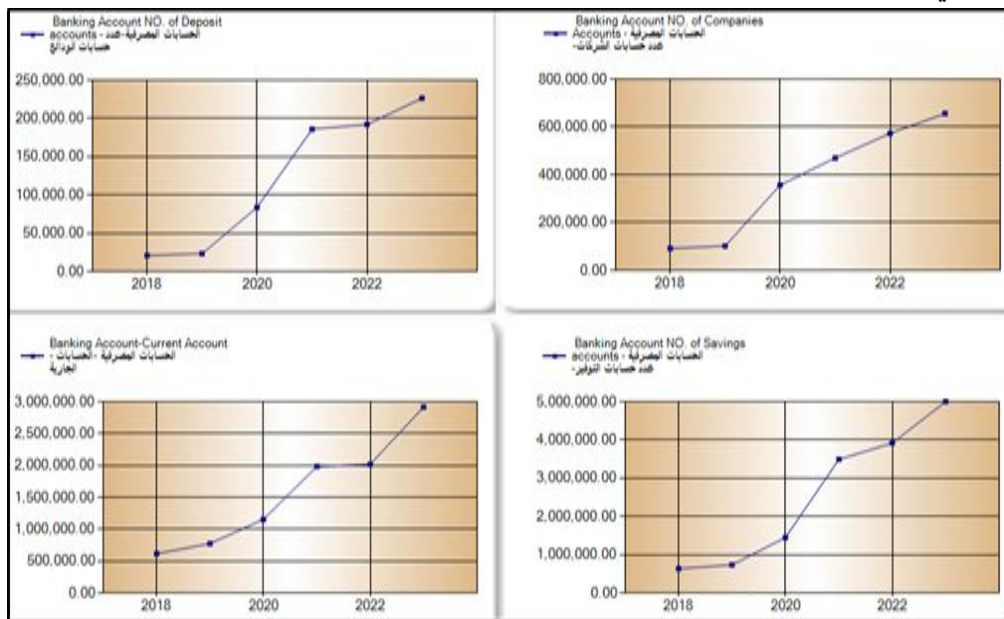
في هذه الفقرة اجراء التحليل الوصفي للبيانات التي تم الحصول عليها فيما يتعلق بمتغيري الدراسة وهما كل من التكنولوجيا المالية، والخدمات المالية بأبعاده الثلاثة التي تتضمن سهولة الوصول للخدمات المالية، حجم الاستفادة من الخدمات المالية، واخيراً مستوى جودة الخدمات المالية، وفي سبيل قياس متغير التكنولوجيا المالية تم الاعتماد على البيانات التي وفرها البنك المركزي العراقي وخصوصاً فيما يتعلق بعدد الحسابات المصرفية الالكترونية أي التي تم اعتمادها وفق الأساليب التكنولوجية الحديثة، والمبينة تفصيلها في الجدول (١)، إذ نلاحظ ان حسابات التوفير حققت اعلى وسط حسابي خلال مدة الدراسة فقد بلغ الوسط الحسابي لها ((٢,٥٣٦,٠٨١ في مقابل معامل اختلاف خلال السنوات المبحوثة والبالغ ٧٣%، اما اقل وسط حسابي للحسابات المصرفية الالكترونية فقد كان لحسابات ودائع الافراد والذي بلغ ١٢١,٩٧٣، كما ونلاحظ ان اقل معامل اختلاف للبيانات كان للحسابات المصرفية

الالكترونية الخاصة بالحسابات الجارية والذي بلغ ٥٦%، الامر الذي يدل التصاعد بوتيرة متساقطة خلال المدة من عام ٢٠١٧ الى ٢٠٢٢، ويمكن توضيح حالة التغير في استخدام التكنولوجيا المالية ضمن الحسابات المصرفية خلال المدة المبحوثة كما في الشكل (١)

جدول (١) عدد الحسابات المصرفية الالكترونية

نوع الحساب	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
شركات	٩١,٤٦٠	١٠١,٨٨١	٣٥٥,٩٠٤	٤٧٠,٠٧٤	٥٧٣,٢٠٥	٦٥٥,٨٢٨	٣٧٤,٧٢٥	٢٣٧,٧١٥	%٦٣
الودائع	٢٠,٨١١	٢٣,٢٠٢	٨٣,٦١٢	١٨٦,٠٣٦	١٩١,٩٥٥	٢٢٦,٢٢٣	١٢١,٩٧٣	٩٠,٩١٨	%٧٥
التوفير	٦٣٤,٢٨٠	٧٣١,٨٣٥	١,٤٤٦,٩٦٩	٣,٤٨٩,٠٤٠	٣,٩١٥,١٧٥	٤,٩٩٩,١٨٨	٢,٥٣٦,٠٨١	١,٨٤٠,٣٩٤	%٧٣
الجارية	٦١٤,٤٨٣	٧٧٣,٧٥٩	١,١٥٣,٠٣٧	١,٩٨١,٨٢٦	٢,٠١٦,٣٢٢	٢,٩١٤,٦٥٢	١,٥٧٥,٦٨٠	٨٨٢,٩٠١	%٥٦

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي.



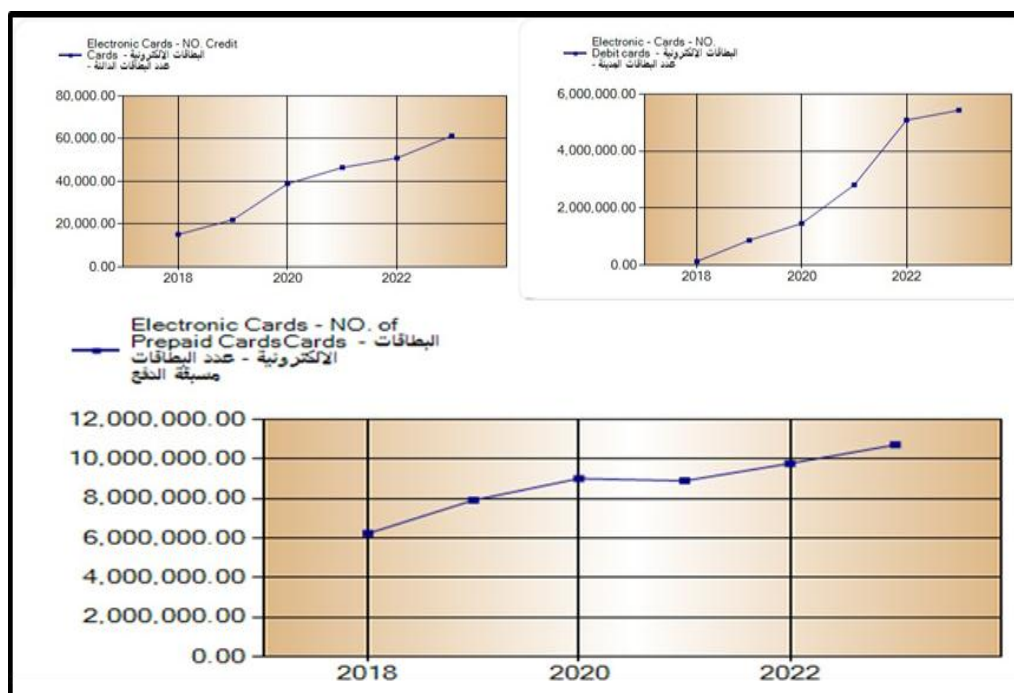
شكل (١) مخطط الحسابات المصرفية الالكترونية المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي.

تم الاعتماد على عدد البطاقات الالكترونية التي تم إصدارها عبر النظام المصرفي العراقي خلال المدة المبحوثة في إشارة واضحة الى التكنولوجيا المالية المستخدمة في التوجهات الحديثة للمصارف العراقية، إذ نلاحظ من خلال الجدول (٢) ثلاثة أنواع للبطاقات الالكترونية المنجزة باستخدام التكنولوجيا المالية الا ان اعدادها كانت متفاوتة جداً، فقد حققت البطاقات الالكترونية مسبقه الدفع اعلى وسط حسابي خلال مدة الدراسة فقد بلغ وسطها الحسابي ٨,٧٥٥,٠٦٦ بمعامل اختلاف ١٨% وهو الأقل للبيانات المبحوثة الامر الذي يدل على التصاعد الذي شهده هذا النوع من الخدمات الالكترونية وبوتيرة متساقطة خلال المدة المبحوثة، في مقابل ادنى وسط حسابي للبطاقات الالكترونية الدائنة التي بلغ وسطها الحسابي ٣٩,١٣٧، اما اعلى معامل اختلاف فكان للبطاقة الالكترونية المدينة والذي بلغ ٨٤% وفي ذلك إشارة واضحة الى النمو السريع لهذا النوع من البطاقات الالكترونية خلال مدة الدراسة، ويمكن توضيح حالة النمو في استخدام التكنولوجيا المالية ضمن متغير عدد البطاقات الالكترونية خلال المدة المبحوثة كما في الشكل (٣)

جدول (٢) عدد البطاقات المصرفية الالكترونية

نوع البطاقة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	الوسط الحسابي	الاختلاف المعياري	معامل الاختلاف
المدينة	١٢٧,٥٩٤	٨٧٢,٨٩٤	١,٤٦٠,٨٩١	٢,٨١١,٥٠٣	٥,٠٨٣,٩٩٧	٥,٤٣٠,٤٣٤	٦٣١,٢١٩٠	٢,٢١٨,٧٢٧	٨٤%
الدائنة	١٥,١٥٨	٢٢,٠٦٧	٣٨,٨٨٣	٤٦,٤٦٩	٥٠,٩٢٧	٦١,٣٢٠	٣٩,١٣٧	١٧,٦١٤	٤٥%
مسبقه الدفع	٦,٢٣٤,٥٥٣	٧,٩١٥,٠٦٩	٩,٠٠٦,٩٥١	٨,٨٩١,٤٣٦	٩,٧٧١,٣٧٠	١٠,٧١١,٠١٧	٨,٧٥٥,٠٦٦	١,٥٤٩,١٤٤	١٨%

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي



شكل (٢) مخطط عدد البطاقات المصرفية الالكترونية

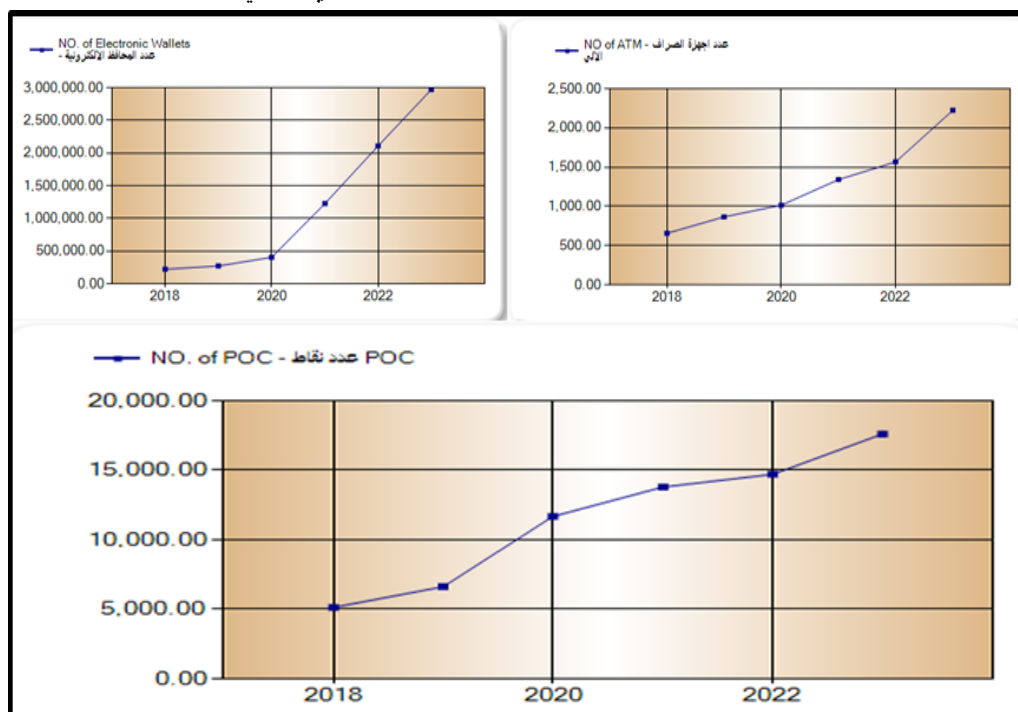
المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي.

تم الاعتماد على مستوى الخدمات المصرفية الالكترونية لقياس متغير الخدمات المالية كما مبين في الجدول (٣) إذ نلاحظ ثلاثة أنواع للخدمات المالية الالكترونية والتي تُعبر عن مستوى الخدمات المالية للمجتمع، إذ نلاحظ ان اعلى وسط كان للمحافظات الالكترونية وبواقع ١,٢٠٠,٣٣٩ محفظة الكترونية وبمعامل اختلاف ٩٤% الامر الذي يدل على التصاعد الكبير في اعتماد المحافظ الالكترونية من قبل افراد المجتمع خلال مدة الدراسة، اما أدنى وسط حسابي فكان لأجهزة الصراف الآلي التي بلغت ١,٢٧٧ جهاز وهي قيمة متدنية جداً مقارنة بعدد المستفيدين، ولكن من المؤمل ان تزداد هذه الاعداد مستقبلاً وخصوصاً وانها شهدت اقل معامل اختلاف ونسبة ٤٤%، ويمكن توضيح حالة التغيير الذي شهدته الخدمات المالية الالكترونية خلال المدة المبحوثة كما في الشكل (٣)

جدول (٣) مستوى الخدمات المصرفية الالكترونية

الخدمة المالية	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	الوسط الحساب	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الصراف الآلي ATM	٦٥٦	٨٦٥	١,٠١٤	١,٣٤٠	١,٥٦٦	٢,٢٢٣	١,٢٧٧	٥٦٧	%٤٤
المحافظ الالكترونية Electronic Wallets	٢٢٢,٤٤٢	٢٧١,٩٠٦	٤٠٣,٧٩٧	١,٢٢٦,٢٣٥	٢,١٠٧,٢٦٥	٢,٩٧٠,٣٩٠	١,٢٠٠,٣٣٩	١,١٣٢,١٦٧	%٩٤
نقاط الدفع POS	٦,٠٦١	٨,٨٢٥	١٣,٩٠٣	٢١,٣٣٦	٢٣,٠٣٣	٢٨,٣٢٨	١٦,٩١٤	٨,٧١٣	%٥٢

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي.



شكل (٣) مخطط لحجم الخدمات المصرفية الالكترونية

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي.

٢.٣- تحليل الارتباط لمتغيرات البحث :

في هذه الفقرة اجراء الاختبار الاحصائي لفرضيات الدراسة وذلك من خلال معالجة البيانات احصائياً باستخدام برنامج SPSS، وانطلاقاً من نص الفرضية الفرعية الأولى التي تشير الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التكنولوجيا المالية وسهولة الوصول للخدمات المصرفية، ومن خلال نتائج الجدول (٤) فانه يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى أي ان هنالك ارتباط ايجابي بين التكنولوجيا المالية وسهولة الوصول للخدمات المصرفية وبمعامل ارتباط بلغ ٠.٩٥٦ وبمستوى معنوية ٠.٠٤٤ وهو اقل من قيمة إحصاء الاختبار القياسية المحددة بـ ٥٪

جدول (٤) اختبار الارتباط للفرضية الفرعية الأولى

Correlations			
		X	Y1
1	Pearson Correlation	1	.956*
	Sig. (2-tailed)		.044
	N	42	42
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).			

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الثانية التي تشير الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التكنولوجيا المالية وحجم الاستفادة من الخدمات المصرفية، ومن خلال نتائج الجدول (٥) فانه يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية أي ان هنالك ارتباط ايجابي بين التكنولوجيا المالية وحجم الاستفادة من الخدمات المصرفية وبمعامل ارتباط بلغ ٠.٩٩٧ وبمستوى معنوية ٠.٠٠٣ وهو اقل من قيمة إحصاء الاختبار القياسية المحددة بـ ٥٪

جدول (٥) اختبار الارتباط للفرضية الفرعية الثانية

Correlations			
		X	Y2
2	Pearson Correlation	1	.997**
	Sig. (2-tailed)		.003
	N	42	42
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

وفيما يتعلق بالفرضية الفرعية الثالثة التي تشير الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التكنولوجيا المالية ومستوى جودة الخدمات المصرفية، ومن خلال نتائج الجدول (٦) فانه يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة أي ان هنالك ارتباط ايجابي بين التكنولوجيا المالية ومستوى جودة الخدمات المصرفية فقد بلغ معامل الارتباط ٠.٩٩٧ وبمستوى معنوية ٠.٠٢٣ وهو اقل من قيمة إحصاء الاختبار القياسية المحددة بـ ٥٪

جدول (٦) اختبار الارتباط للفرضية الفرعية الثالثة

Correlations			
		X	Y3
3	Pearson Correlation	1	.977*
	Sig. (2-tailed)		.023
	N	42	42
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).			

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

عنده العودة الى نص الفرضية الرئيسة الأولى التي تشير الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التكنولوجيا المالية وتعزيز الخدمات المالية، ومن خلال نتائج الجدول (٧) فانه يتم قبول الفرضية الرئيسة الاولى أي ان هنالك ارتباط ايجابي بين التكنولوجيا المالية وتعزيز الخدمات المالية فقد بلغ معامل الارتباط ٠.٩٩٧ وبمستوى معنوية ٠.٠٠٣ وهو اقل من قيمة إحصاء الاختبار القياسية المحددة بـ ٥٪

جدول (٧) اختبار الارتباط للفرضية الرئيسة الأولى

Correlations			
		X	Y
4	Pearson Correlation	1	.997**
	Sig. (2-tailed)		.003
	N	42	42
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

٣.٣ - تحليل التأثير لمتغيرات البحث:

في هذه الفقرة اجراء الاختبار الاحصائي وتحديدًا قياس حجم التأثير الذي يحصل على المتغير التابع بسبب المتغير المستقل، ومن خلال معالجة البيانات احصائياً باستخدام برنامج SPSS، وانطلاقاً من نص الفرضية الفرعية الأولى التي تشير الى وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التكنولوجيا المالية وسهولة الوصول للخدمات المصرفية، ومن خلال نتائج الجدول (٨) فانه يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى أي ان هنالك تأثير بين التكنولوجيا المالية وسهولة الوصول للخدمات المصرفية وبمقدار ٢١.٤٢٢ وبمستوى معنوية ٠.٠٤٤ وهو اقل من قيمة إحصاء الاختبار القياسية المحددة ٥%.

جدول (٨) اختبار التأثير للفرضية الفرعية الأولى

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	716842.886	1	716842.886	21.422	.044 ^b
	Residual	66925.864	40	33462.932		
	Total	783768.750	41			
a. Dependent Variable: Y1						
b. Predictors: (Constant), X						

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الثانية التي تشير الى وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التكنولوجيا المالية وحجم الاستفادة من الخدمات المصرفية، ومن خلال نتائج الجدول (٩) فانه يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية أي ان هنالك تأثير قوي بين التكنولوجيا المالية وحجم الاستفادة من الخدمات المصرفية وبمقدار ٣٠٤.٨٤٥ وبمستوى معنوية ٠.٠٠٣ وهو اقل من قيمة إحصاء الاختبار القياسية المحددة بـ ٥%.

جدول (٩) اختبار التأثير للفرضية الفرعية الثانية

ANOVA ^a						
	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
2	Regression	3658220077270	1	3658220077270	304.845	.003 ^b
	Residual	24000524996	40	12000262498		
	Total	3682220602266	41			

a. Dependent Variable: Y2

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

حيث يتعلق بالفرضية الفرعية الثالثة التي تشير الى وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التكنولوجيا المالية ومستوى جودة الخدمات المصرفية، ومن خلال نتائج الجدول (١٠) فانه يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة أي ان هنالك تأثير بين التكنولوجيا المالية ومستوى جودة الخدمات المصرفية وبمقدار ٤١.٥٨٨ وبمستوى معنوية ٠.٠٢٣ وهو اقل من قيمة إحصاء الاختبار القياسية المحددة ٥% .

جدول (١٠) اختبار التأثير للفرضية الفرعية الثالثة

ANOVA ^a						
	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
3	Regression	101730662.691	1	101730662.691	41.588	.023 ^b
	Residual	4892315.309	40	2446157.654		
	Total	106622978.000	41			

a. Dependent Variable: Y3

b. Predictors: (Constant), X

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

وعنده العودة الى نص الفرضية الرئيسية الثانية التي تشير الى وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التكنولوجيا المالية وتعزيز الخدمات المالية، ومن خلال نتائج الجدول (١١) فانه يتم قبول الفرضية الرئيسية الثانية أي ان هنالك علاقة تأثير ايجابية بين التكنولوجيا المالية وتعزيز الخدمات المالية فقد بلغ معامل التأثير ٣٠٨.٧٥٦ وبمستوى معنوية ٠.٠٠٣ وهو اقل من قيمة إحصاء الاختبار القياسية المحددة بـ ٥% .

جدول (١١) اختبار الارتباط للفرضية الرئيسة الأولى

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
4	Regression	411128988099.485	1	411128988099.485	308.756	.003 ^b
	Residual	2663128952.626	40	1331564476.313		
	Total	413792117052.111	41			
a. Dependent Variable: Y						
b. Predictors: (Constant), X						

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

٤-المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- نتائج الدراسة :-

من خلال الإطار النظري وتحليل بيانات الدراسة الميدانية تم التوصل إلى النتائج التالية:

تساهم التكنولوجيا المالية في دعم وتعزيز آليات تقديم الخدمات المصرفية من خلال:-

١-تشفير كافة البيانات مما يحسن من أمن البيانات وتحسين اللامركزية وإلغاء الطرف الثالث الوسيط ،مما يقلل من الوقت والتكلفة لإتمام الصفقات.

٢-تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية وإزالة عدم التماثل في المعلومات بين جميع الأطراف وتحقيق الشفافية والأمان وتعزيز الخصوصية .

٣-سهولة وصول الأفراد إلى الخدمات المالية من حيث المساحة الجغرافية والقرب من أماكن تقديم الخدمة.

٤-سهولة حصول جميع الأفراد على تمويل مناسب لاحتياجاتهم ، وسهولة فتح حساب وغيرها من الخدمات التي يحتاجها الأفراد .

تؤثر استخدام التكنولوجيا المالية على خفض تكلفة المصرفية في البنوك العراقية من خلال :-

- ١- حفظ وتأكيد بيانات العميل والحد من تكلفة نظام (إعرف عميلك).
- ٢- إتمام المعاملات المالية بأمان وشفافية وتكلفة أقل ، مع إتمام التحويلات بالمناطق النائية دون الحاجة إلى بنية تحتية جديدة ، بالإضافة الى إتمام المدفوعات والتحويلات المالية بسرعة فائقة .
- ٣- تستخدم في التمويل التجاري حيث ان التكنولوجيا المالية سوف تساهم في توفير طرق أسرع وأكثر أمانا في نقل البضائع عبر الحدود وتوفير خدمات التحويل اللحظية .
- ٤- التقليل من التكاليف الزمنية والمادية للبنوك والعملاء
- ٥- مواجهة المنافسة في ظل التحويلات من خلال مواجهة المنافسة من شركات العملات المشفرة والتي تستخدم خدمات الدفع الإلكتروني، انخفاض تكلفة التحويلات يجعل البنوك تكسب ميزة تنافسية وعدم اللجوء إلى الطرق غير الرسمية لإجراء تحويلات .
- ٦- تعزيز الخدمات المصرفية والارتقاء بها من خلال تساعد البنوك في إجراء العمليات المالية بشكل أسرع وأدق و المساهمة في زيادة الكفاءة الإدارية وتوفير البيانات وتبادلها
- ٧- تخفيض مخاطر التشغيل وتحسين الكفاءة للبنوك والمساهمة في تحقيق المزيد من الشفافية للبنك والخصوصية للعميل.
- ٨- يوجد ثلاثة أنواع للبطاقات الالكترونية المنجزة باستخدام التكنولوجيا المالية الا ان اعدادها كانت متفاوتة جدا، فقد حققت البطاقات الالكترونية مسبة الدفع اعلى وسط حسابي خلال مدة الدراسة فقد بلغ وسطها الحسابي وبمعامل اختلاف ١٨% وهو الأقل للبيانات المبحوثة الامر الذي يدل على التصاعد الذي شهده هذا النوع من الخدمات الالكترونية وبوتيرة متتاسقة خلال المدة

المبحوثة، اما اعلى معامل اختلاف فكان للبطاقة الالكترونية المدينة والذي بلغ ٨٤% وفي ذلك إشارة واضحة الى النمو السريع لهذا النوع من البطاقات الالكترونية خلال مدة الدراسة.

٩-يوجد ثلاثة أنواع للخدمات المالية الالكترونية والتي تُعبر عن مستوى الخدمات المالية للمجتمع، واعلى وسط كان للمحافظ الالكترونية وبمعامل اختلاف ٩٤% الامر الذي يدل على التصاعد الكبير في اعتماد المحافظ الالكترونية من قبل افراد المجتمع خلال مدة الدراسة، اما أدنى وسط حسابي فكان لأجهزة الصراف الآلي التي بلغت ١,٢٧٧ جهاز وهي قيمة متدنية جداً مقارنة بعدد المستفيدين، ولكن من المؤمل ان تزداد هذه الاعداد مستقبلاً وخصوصاً وانها شهدت اقل معامل اختلاف ونسبة ٤٤%.

١٠-يوجد ارتباط ايجابي بين التكنولوجيا المالية وحجم الاستفادة من الخدمات المصرفية وبمعامل ارتباط بمستوى معنوية ٠.٠٠٣ ، وكذلك وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التكنولوجيا المالية وسهولة الوصول للخدمات المصرفية بمستوى معنوية ٠.٠٤٤ ، وكذلك وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التكنولوجيا المالية ومستوى جودة الخدمات المصرفية بمستوى معنوية ٠.٠٢٣ ، وهنالك علاقة تأثير ايجابية بين التكنولوجيا المالية وتعزيز الخدمات المالية فقد بلغ معامل التأثير وبمستوى معنوية ٠.٠٠٣ .

توصيات الدراسة :-

١-ضرورة أن تقوم البنوك العراقية بوضع إستراتيجية تضمن من خلالها تحسين مساهمتها في تطوير تكنولوجيا المالية، وذلك بالعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة لديها والتوسع في

إيصال الخدمات المالية الحديثة مستغلا بذلك هامش الثقة الذي يملكه لدى الجمهور .

٢- ضرورة وجود استقرار مالى قوي، من خلال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وتحقيق النزاهة المالية والشفافية في التعاملات المصرفية ومكافحة عمليات غسل الأموال .

٣- نشر ثقافة تكنولوجيا المالية بين المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر حتى تستطيع الاندماج في الاقتصاد الرسمي. كما يجب أن يكون هناك توجهها واضحاً في إطار دعم واضح من القطاع المصرفي، لتنشيط وتمويل المشروعات الصغيرة بصفتها عصب الاقتصاد القومي.

٤- ضرورة الوصول بالخدمات المالية وبتكلفة معقولة لجميع الأسر والمشاريع ، بما في ذلك المدخرات والائتمان القصير والطويل الأجل والتأجير والرهن العقاري والتأمين والمعاشات والمدفوعات والتحويلات الدولية ، مع ضرورة وجود تعدد في مزودي الخدمات المالية، حيثما كان ذلك مجدية ، من أجل تحقيق فعالية التكلفة ومجموعة واسعة من البدائل للعملاء والتي يمكن أن تشمل أي عدد من مجموعات مقدمي الخدمات الشخصية السليمة .

٥- ضرورة العمل على زيادة الوعي المالى فإذا كان العميل متعلما ماليا، فإنه سيحقق خيارات مالية أفضل ، لتحديد نوع المنتجات المالية التي يمكن أن تلبي احتياجاته الفردية وسوف يساعد في تحسين النمو الكلي للبلاد وسيؤدي الوصول إلى الخدمات المالية

بتكلفة معقولة التحسين حياة الفقراء.

المراجع

أولاً : المراجع العربية :-

١- النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي من ٢٠١٧-

<https://cbi.iq/page/142> ٢٠٢٢

٢-يومود ، إيمان (٢٠٢٠) ، ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الإسلامية العربية ، مجلة رؤى اقتصادية ، جامعة الوادي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد ١٠ ، العدد الثاني.

٣-عماد، مروة (٢٠١٩) ، (فينتك) قوة للتحويل في القطاع المالي والمصرفي، مقال على منصة عين الاخبارية الأربعاء ٢٠١٩ / ٧ / ١٠ م بتوقيـــــــــــــت أبـــــــــــــــوظبي -[https://al-](https://al-ain.com/article/fintech-economy)

.ain.com/article/fintech-economy

٤-سميرة، عميش، ادارة جودة الخدمات المصرفية، جامعة محمد
بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير، قسم العلوم التجارية، السنة الثانية ماستر - تسويق
مصرفي، ٢٠٢١.

ثانياً : المراجع الأجنبية :-

5-Ahamed, M., M. and Mallick, S. K. (2019), Is Financial Inclusion Good for Bank Stability?, International Evidence, Journal of Economic Behavior and Organization, 157, 403-427.

6-Ahamed, M., M. and Mallick, S. K. (2019). Is financial Inclusion Good for Bank Stability? International Evidence, Journal of Economic Behavior and Organization, 157.

7-Ahmed T.AlAjlouni, Monir Al-Hakim, (2019), Financial Technology In Banking Industry: Challenges And

Opportunities, International Conference On Economics And Administrative Sciences Iceas2018,p45 .

8-Alt, R., & others. (2018). FinTech and the transformation of the financial industry. Electronic Markets (28).

9-Chang H. &Kuan J.,(2017) “ The Fin Tech revolution and financial regulation:The case of online supply chain financing” Asian Journal of Law and Society,4(1) , pp. 109- 13.

10-Christian H. & Lars H., (2016) “ The emergence of the global fin Tech market:Economic and technological determinants”Working Papers, 6131, , pp. 1-37.

11-Chuen, D. L., & Ernie G.S, T. (2015). Emergence of FinTech and the LASIC principles. The Journal of Financial Perspectives: FinTech , 03 (03).

12- Emily L., (2017) “ Financial inclusion: A challenge to the new paradigm offinancial technology, regulatory technology and anti- money laundering law”Journal of Business Law, 6, , pp. 473-498.

13- Mohammed Mahmoud Imam. (January 01, 2020) The role of financial technology in developing the performance of Islamic banks. Retrieved from Islam Online <https://islamonline.net>.

التحديات الرئيسية التي تواجه الخدمات المالية الرقمية في العراق وآفاق التطور

Main Challenges Facing Digital Financial Services in Iraq and Prospects for Development

د.حاتم عبد الرزاق نعمة

مصرف الرشيد/الادارة العامة

abdulrazaqhatem@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

سعت الحكومة العراقية نحو التحول الإلكتروني والخدمات المالية الالكترونية على وجه الخصوص، مستفيدة من جهود سابقة لتدعيم البنية التحتية الالكترونية بما يشمل تطوير شركات الاتصال، وأنظمة الدفع الالكتروني، وقابلية التشغيل بين القطاع المصرفي ومزودي الخدمات المالية خارج القطاع، والأنظمة والتشريعات والرقابة. تناولت هذه الدراسة التحديات التي تواجه تقديم الخدمات المالية وآفاق تطورها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام أساليب كمية تتمثل في دراسة الاتجاه العام، النسب المئوية، والوسط الحسابي ومعامل الالتواء، ومعامل الارتباط. خلصت الدراسة الى أنه لا توجد استراتيجية وطنية في العراق للتحول الرقمي، مع ضعف الربط بين المؤسسات الحكومية رغم الجهود الحكومية من خلال الدفع الإلكتروني للرواتب وضرائب الشركات المفوترة إلكترونياً.



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ١٤٣ - ١٦٩

تتمثل أهم التوصيات في ضرورة اعتماد الحكومة لإستراتيجية تحول رقمي طويلة الأجل على المستوى السياسي، التي من شأنها أن تضمن اتساق في التمويل العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن تتم عملية جمع البيانات وإدارتها رقمياً، مما يسمح بتطوير إطار عمل التشغيل البيئي، وأن تكون الإدارات العامة على استعداد لمشاركة بياناتها ومكونات خدماتها مع الآخرين، ووضع نظام تنفيذي وإداري للتشغيل البيئي.

الكلمات المفتاحية: تحديات البنية التحتية، الخدمات المالية الرقمية، التحول الإلكتروني، الاتصالات، العراق

Abstract

The Iraqi government has sought Electronic Transformation and electronic financial services in particular, benefiting from previous efforts to enhance electronic infrastructure, including the development of telecommunications companies, electronic payment systems, interoperability between the banking sector and financial service providers outside the sector, and regulations, legislation, and oversight. This study addressed the challenges facing the provision of financial services and prospects for their development. The study used a descriptive approach using quantitative methods. The study concluded that there is no national strategy in Iraq for Digital Transformation, with weak connectivity between government institutions despite efforts to electronically pay salaries and taxes for electronically billed companies, and the lack of data and reports specialized in electronic digital services. The most important recommendations are that the government should develop and adopt a long-term digital transformation strategy at the political level, which would ensure consistency in public funding for ICT, that data collection and management are done in digital form, allowing for the development of an interoperability framework, that public administrations are prepared to share their data and service

components with others, and that an executive and administrative system for interoperability is put in place.

Keywords: Infrastructure Challenges, Digital Financial Services, E-Transformation, Communications, Iraq

المقدمة

أثر التحول الرقمي في قطاع النقل والتجارة بين الشركات، والآن قطاع الخدمات المالية. وهو أمراً لا مفر منه لتطبيق الحوسبة الشاملة، والاتصال الشامل، وتخزين البيانات الضخمة، واستخدام الأدوات التحليلية المتطورة بسهولة وكفاءة. إذ تم بالفعل إنشاء الأموال، واستخدامها، وتخزينها، ومعالجتها، وتسليمها إلكترونياً على نطاق واسع (Phaladi MG van Niekerk, NH, 2021). أدى وجود مجموعة من المبتكرين غير المصرفيين إلى أن تشهد صناعة الخدمات المالية تحولاً رقمياً، حيث أنهم يقدمون منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية الموجهة للعملاء. (www.ifc.org/ThoughtLeadership). اعتاد المستهلكون على إجراء عمليات الشراء بلمسة من إصبعهم أينما كانوا، واختيار المنتجات، والاستمتاع بتسليم أي منتج تقريباً مباشرة إلى باب منزلهم. وتتنطبق توقعات المستهلكين الجديدة على الخدمات المالية أيضاً.

تصنف الخدمات المالية الإلكترونية من ضمن إحدى خدمات القطاع الخاص الذي يعد ضعيف نسبياً في العراق، أما قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فهو صغير نسبياً، حيث يخلق ٣-٥% فقط من فرص العمل، ولا يشغل الشباب بين (١٥-٢٤ سنة) سوى ٢% من الوظائف (المرصد الاقتصادي للعراق، ٢٠٢٠، ص ٢٨). وبحسب تقييم أجرى في عام ٢٠١٩ لسوق التكنولوجيا في العراق، تشكل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والمدفوعات عبر الهاتف المحمول المنافس الوحيد للقطاعات التكنولوجية في العراق. بينما تعد عملية تصميم المواقع الإلكترونية أكثر مجالات الأعمال رواجاً، أما التجارة الإلكترونية، والخدمات المصرفية الإلكترونية، والمدفوعات الرقمية

أكثر القطاعات ضعفاً (التكنولوجيا والإبتكار في العراق، ٢٠١٩)، مما يتطلب دراسة التحديات الرئيسة التي تواجه الخدمات المالية الرقمية في العراق وآفاق تطورها.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث

أصبحت الخدمات المالية محوسبة لأكثر من ٢٠ عامًا تقريباً في استخدام منتجات مثل الوساطة للقنوات الرقمية ، بالرغم من ذلك فقد تأخر التحول الجوهري في الصناعة بسبب مزايا السوق التي يتمتع بها مقدمو الخدمات المالية التقليديون. شملت هذه المزايا الثقة الراسخة للعملاء، والحواجز التنظيمية أمام الدخول في الخدمات المصرفية. في ذات الوقت ارتفع الطلب على الخدمات المالية الرقمية بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة. وعليه تبرز ملامح إشكالية الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

١. ما التحديات الرئيسة التي تواجهها الخدمات المالية الإلكترونية أثناء الانتقال إلى عملية الحوسبة والرقمنة في العراق؟

٢. ما آفاق تطور الخدمات المالية الإلكترونية في العراق؟

٢.١- فرضيات البحث

الفرضية الأولى: توجد العديد من التحديات التي تواجه تطبيق الخدمات المالية الإلكترونية في العراق.
الفرضية الثانية: توجد آفاق جيدة لتطوير الخدمات المالية الإلكترونية في العراق.

٣.١- أهداف البحث

الهدف من هذا البحث هو تتبع التحديات الرئيسة التي يواجهها قطاع

الخدمات المالية لتحقيق التحول. كذلك دراسة آفاق تطور الخدمات المالية الإلكترونية في العراق.

ومن ثم يمكن تفصيل أهداف هذا البحث في الآتي:

١. دراسة واقع تطبيق الخدمات المالية الإلكترونية في العراق.
٢. دراسة التحديات التي تواجه تطبيق الخدمات المالية الإلكترونية في العراق.
٣. دراسة آفاق تطور الخدمات المالية الإلكترونية في العراق.

٤.١- أسلوب البحث وأدواته

تعتمد منهجية إجراء هذا البحث الدراسة المكثفة والمعمقة للموضوعات ذات الصلة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام أساليب كمية تتمثل في دراسة الاتجاه العام للمتغيرات، النسب المئوية، والوسط الحسابي ومعامل الالتواء، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews. 10) لبيانات تجمع بين خصائص السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية (Cross-Section data). وإعتمد في جمع البيانات على البيانات الثانوية للفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣م). تشمل مصادر المعلومات والبيانات على تقارير هيئة الإحصاء والمعلومات في مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعدد من السنوات، ودراسات صندوق النقد العربي وتقارير البنك الدولي عن العراق، والإحصاءات الصادرة من الجهات المختصة، ومنشورات البنك المركزي العراقي.

٥.١- حدود البحث

تتمثل حدود البحث الموضوعية بدراسة التحديات التي تواجه الخدمات المالية الإلكترونية وآفاق تطورها، والحدود الزمانية للفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣م)، والحدود المكانية هي جمهورية العراق.

٦.١- الأصالة والقيمة

يقدم هذا البحث رؤى حول التحديات وآفاق تطور الخدمات المالية

الإلكترونية في العراق. وتسلط هذه الورقة الضوء على الحاجة إلى نهج شامل لإدارة التغيير حتى تكون النتائج ذات قيمة.

٧.١- الدراسات السابقة

تناولت عدة دراسات موضوع الخدمات المصرفية الإلكترونية منها:

١. دراسة (فاضل الشباني وحمزة الشريفي، ٢٠٢١) بعنوان الخدمات المصرفية وأثرها على أداء الجهاز المصرفي العراقي، وتوصلت الى أن الخدمات المصرفية الإلكترونية تساهم في تطوير الجهاز المصرفي العراقي وتجعله يواكب التطورات العالمية، وأنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الخدمات الإلكترونية ومؤشرات الأداء المالي المصرفي.

٢. دراسة (ابتهاج يعقوب، فيحاء يعقوب، زينب مطر، ٢٠٢١م) بعنوان التكنولوجيا المالية كأحد استراتيجيات تعافي القطاع المصرفي العراقي في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩، وخلصت الى أنه بالإمكان التحول نحو التكنولوجيا المالية في البيئة العراقية نظراً لتوافر البنى التحتية والإمكانيات البشرية والمادية للتكنولوجيا المالية.

٣. دراسة (Rana, Nripendra, Luthra, Rao, 2019) بعنوان "التحديات الرئيسية التي تواجه الخدمات المالية الرقمية في الاقتصادات الناشئة: السياق الهندي" توصلت الى أن التحدي الدافع الرئيسي يتعلق بالتكلفة العالية والعائد المنخفض مما يؤدي إلى المزيد من التحديات التي تواجه الخدمات المالية الرقمية، ومخاطر استخدام الخدمات الرقمية والافتقار إلى الثقة.

٤. دراسة (Suman, 2019) بعنوان "التمويل الإلكتروني: الواقع والابتكارات والتحديات المستقبلية" تكشف الدراسة عن القضايا والتحديات التي تواجه التمويل الإلكتروني في الهند. تظهر نتائج الدراسة التحديات الرئيسية المتمثل في جانب الأمان (فيروسات البرمجيات والقرصنة وتعطيل الخدمة)، وعلى مستوى المجتمع (الافتقار

الى الوعي والافتقار للخصوصية والحواجر الثقافية)، كذلك ارتفاع التكلفة، في الجانب القانوني (عدم وجود قواعد ولوائح مناسبة وعدم تطبيق القانون). في قضايا البنية التحتية (الافتقار الى التكامل بين المؤسسات، والافتقار الى البنية التحتية الموثوقة وبأسعار معقولة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، أما في القضايا التكنولوجية فتمثلت التحديات في (مشكلة تبني التكنولوجيا العالمية محلياً، والافتقار الى الموارد، ومشكلة الحجم). بالرغم من هذه التحديات الا أن التمويل الإلكتروني يساعد في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد من خلال توفير العديد من الفوائد للمؤسسات المالية والحكومة.

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في التعرف على تحديات الخدمات المالية الإلكترونية في عدد من الدول الإقليمية والأجنبية، والفجوة المعرفية التي عالجتها هذه الدراسة تتمثل في دراسة التحديات التي تواجه الخدمات المالية الإلكترونية في العراق، حيث أن الاختلاف في مكان الدراسة والزمان، ثم ناقشت الدراسة لاحقاً النتائج بالمقارنة مع نتائج الدراسات السابقة.

٢- المبحث الثاني/ الإطار النظري للبحث

١.٢- مفهوم الخدمات المالية الإلكترونية

تعرف الخدمات المالية الإلكترونية على أنها منتجات وخدمات مالية يتم الوصول إليها من خلال الوسائل الرقمية سواء من الخوادم المحلية أو المقدمة عبر الشبكات، ومن الممكن توفير خدمات مالية منخفضة التكلفة وواسعة النطاق (كلوى، جوليا، وسبل، ٢٠٢٠، ص٧). كما تعرف الخدمات المالية الإلكترونية على أنها خدمات مالية يتم الوصول إليها وتقديمها من خلال القنوات الرقمية (Itai, Soledad, & Celin, 2020, pp 1-2).

تُقدم الخدمات المالية الإلكترونية عبر نافذة بنك تقليدي، أو بنك إلكتروني، أو

موقعاً مالياً تجارية إدارياً وإستشارياً شاملاً. وهناك عناصر أساسية لا بد من توفرها لتقديم الخدمات المالية الإلكترونية وهي:

١. الموقع المعلوماتي: يمثل المستوى الأساسي، ومن خلاله تقدم المؤسسة معلومات حول برامجها ومنتجاتها وخدماتها، ويمكن أن تكون المؤسسة بنكاً أو مصرفاً أو منشأة مختصة بهذا النوع من الخدمات (مزودو الخدمات المالية خارج القطاع المصرفي).

٢. الموقع التفاعلي أو الإتصالي، يسمح الموقع بنوع من تبادل الاتصالات بين المؤسسة وعملائها، كالبريد الإلكتروني وتعبئة الطلبات أو تعديل معلومات القيود والحسابات.

٣. الموقع التبادلي، هو المستوى الذي تمارس فيه المؤسسة خدماتها وأنشطتها في بيئة إلكترونية، تشمل السماح للزبون بالوصول الى حساباته وإدارتها، وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير، وإجراء كافة الخدمات الإستعلامية، وإجراء الحوالات بين حساباته داخل المنشأة أو مع جهات خارجية.

٢.٢ - متطلبات تقديم الخدمات المالية الإلكترونية:

١. البنية التحتية الإلكترونية: البنى التحتية الإلكترونية لا يمكن أن تكون معزولة عن بنية الاتصالات وتقنية المعلومات للدولة ومختلف القطاعات infrastructure (ICT). والمتطلب الرئيس لضمان أعمال إلكترونية ناجحة وضمان دخول آمن وسلس لعصر المعلومات، يتمثل في الاتصالات، وبقدر كفاءة البنى التحتية، وسلامة سياسات الاتصال في السوق، وتحديد سياسات التسعير المقابل لخدمات الربط بالإنترنت، أن تزايد أعداد المشتركين الذي يعوقهم في العراق تحديداً والوطن العربي بشكل عام - كلفة الاتصالات، والتي وإن كانت قد شهدت تخفيضاً في بعض الدول العربية لكنها ليست

كذلك في جميعها (شعبان فرج، ٢٠١٤، ص ٢٧-٢٨). فقد أشارت نسبة عالية (٧٢%) من الأسر أن تكاليف خدمة الإنترنت عالية جداً (مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد لسنة ٢٠٢٢، ص ١٢). العنصر الثاني للبناء التحتي يتمثل في تقنية المعلومات، من حيث الأجهزة والبرمجيات والحلول والكفاءات البشرية المدربة والوظائف الاحترافية، وهذه دعامة الوجود والاستمرارية والمنافسة،

٢. **كفاءة الأداء المتفقة مع عصر التقنية:** هذه الكفاءة قائمة على فهم احتياجات الأداء وتواصل التأهيل والتدريب، وتمتد الى كفاءة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والاستشارية الإدارية المرتبطة بالخدمات المالية الالكترونية.

٣. **التطوير والاستمرارية والتفاعل مع المستجدات:** التميز في تقديم الخدمات المالية الإلكترونية تتطلب عدم الجمود، والريادة واقتحام الجديد في التخطيط والسرعة في الإنجاز.

٤. **التفاعل مع متغيرات الوسائل والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية:** التفاعل لا يكون في التعامل مع الجديد فقط وإنما مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني والتسويق والمال والخدمات، مما يتطلب مخرجات تعليم ممتازة وتدريب متصل.

٥. **الرقابة والتقييمية المحايدتين:** التقييم الموضوعي أحد عناصر النجاح، لذلك نجد أن كثير من المؤسسات المالية تستعين بجهات مشورة في تخصصات التقنية والتسويق والقانون والنشر الإلكتروني لتقييم فاعلية وأداء مواقعها.

٣- المبحث الثالث/ الإطار العملي للبحث

١.٣- الخدمات المالية الإلكترونية الواقع والتحديات وآفاق التطور في العراق:

١.١.٣- واقع تقديم الخدمات المالية الإلكترونية في العراق:

تتألف في الآونة الأخيرة دور التقنيات المالية الحديثة ((Financial Technology في تقديم الخدمات المالية الإلكترونية وزيادة مستويات الشمول المالي في عدد من الدول العربية، من بين هذه الدول العراق. يتم تقديم عدة خدمات مالية إلكترونية في العراق وهي:

دفع الفواتير، رسوم الخدمات الحكومية، التحويلات داخل الدولة، التجارة الإلكترونية، دعم التعاملات البنكية، الوكالة البنكية لبعض الخدمات، أنظمة تحويل وحماية الرواتب، إضافة لوحات نقاط البيع.

تتطلب الكفاءة والإستدامة في تقديم الخدمات المالية الإلكترونية توفر عناصر أساسية في البنية التحتية الداعمة لذلك، وفيما يأتي توضيح موجز لهذه العناصر:

(التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة، ٢٠٢٠)

٢.١.٣- عناصر البنية التحتية الداعمة لتقنيات الدفع الإلكتروني

شهد نشاط شركات التقنيات المالية في العراق نمو ملحوظ في السنوات الأخيرة مدعوماً بتطور كبير في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحققت قفزة في معدلات استخدام الأفراد والشركات لشبكات الإنترنت. ساهمت زيادة عدد مستخدمي الهواتف الذكية في الإسراع بتبني تطبيقات الدفع الإلكتروني، حيث تمثلت البنية التحتية للدفع الإلكتروني في المقسم الوطني الذي يدعم المقاصة بين المصارف للتحويلات المالية، واعتماد قابلية التشغيل البيئي للأنظمة المالية.

٣.١.٣- اتسام نظم الدفع الإلكتروني بالقابلية للتشغيل البيني (Interoperability)

يعرف الاتحاد الدولي للاتصالات قابلية التشغيل البيني للأنظمة بأنها "القدرة على التحويل الإلكتروني للأموال ما بين حسابات العملاء في المصارف المختلفة بعضها البعض من جهة، وبينها وبين المحافظ الإلكترونية لشركات الهاتف النقال من جهة أخرى" (International Telecom Union, 2016). كما تعرف قابلية التشغيل البيني بأنه قدرة نظامين أو مكونين أو أكثر على تبادل المعلومات واستخدام المعلومات التي تم تبادلها (غونزالو بيزارو وداني وزن وآخرون، ٢٠٢٣). تعتبر قابلية التشغيل البيني للأنظمة سواء على مستوى القطاع المصرفي أو على مزودي الخدمات المالية من خارج القطاع من أهم عوامل البنية التحتية التي تساهم في زيادة الشمول المالي الرقمي. تساعد قابلية التشغيل البيني على انتشار استخدام تطبيقات الدفع الإلكتروني بسهولة بين الأفراد والشركات وتساعد على مستويات المنافسة بين مزودي الخدمة وحرصهم المستمر على تطوير الخدمات المقدمة للعملاء.

تتسم نظم الدفع الإلكتروني في العراق بقابلية التشغيل البيني على مستوى القطاع المصرفي، وبقابلية التشغيل البيني بين القطاع المصرفي ومزودي الخدمات المالية من خارج القطاع المصرفي. كذلك تتوفر خدمة قابلية التشغيل البيني بين مزودي الخدمة المالية من خارج القطاع المصرفي.

تلعب السلطات الإشرافية دوراً مهماً في تحفيز مزودي الخدمات المالية على اعتماد قابلية التشغيل البيني، ففي العراق يُلزم البنك المركزي والجهات التنظيمية الأخرى (أجهزة تنظيم الاتصالات) مزودي الخدمات المالية باعتماد قابلية التشغيل البيني للأنظمة في مراحل التأسيس لتقديم الخدمة. لكن لا تتوفر في أنظمة الدفع الإلكتروني بقبالية التشغيل البيني على مستوى التعاملات عبر الحدود. (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠)

الجدول (١) قابلية التشغيل البيئي لأنظمة الدفع الإلكتروني في العراق

الترتيبات	قابلية التشغيل البيئي على مستوى			
	القطاع المصرفي	البنوك ومزودو الخدمات المالية الأخرى	مزودو الخدمات المالية خارج القطاع المصرفي	التعاملات عبر الحدود
المؤسسية لقابلية التشغيل البيئي	✓	✓	✓	

المصدر: صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠، الإصدار الأول من مرصد التقنيات المالية

فيما يخص الأطر القانونية الداعمة لحلول التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في العراق يتم بنظام الدفع الإلكتروني رقم ٣ لسنة ٢٠١٤ لحين إصدار قانون المدفوعات، إضافة الى إصدار ضوابط وتعليمات لتنظيم العمل بهذا الإطار. كما تعمل الحكومة العراقية على تشجيع الدفع الإلكتروني من خلال دفع الرواتب، والتحصيل الضريبي الإلكتروني للجهات المفوترة. يشرف البنك المركزي على شركات الدفع الإلكتروني، إضافة الى وجود مكتب مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لضمان سلامة هذه التعاملات. تتبنى الدول العربية التي شهدت نمواً ملحوظاً في أنشطة الدفع الإلكتروني إطاراً رقابياً ينظم عمل شركات الدفع الإلكتروني، تمارسه السلطات الإشرافية وفقاً لما تنص عليه الأطر القانونية المنظمة لعمل هذه الشركات. بينما تتمثل عناصر الإطار الرقابي في العراق في هيئات تفتيشية تقوم بزيارات ميدانية، ورقابة مكتبية على شركات الدفع الإلكتروني، إضافة الى رقابة ميدانية على أنظمة الدفع للمزودين المرخصين من قبل البنك المركزي. (ضوابط تنظيم عمل مزودي خدمات الدفع الإلكتروني، ٢٠٢٢)

تتمثل شروط الترخيص للشركات الجديدة في العراق في استيفاء الشروط اللازمة من حيث رأس المال، وخطاب ضمان بنسبة ١٥% من رأس المال، وتوفر الموقع المناسب للعمل، ومركز البيانات، إضافة الى استيفاء شروط

العمل الفنية. يتبنى العراق عدد من التدابير لتعزيز دور شركات التقنيات المالية وزيادة مستويات الشمول المالي من خلال إلزام المصارف والشركات بنشر أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، وتقليل العمولات المفروضة على استخدام نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي، ووضع تعليمات تحد من عمليات السحب والدفع النقدي لتعزيز دور شركات التقنيات المالية. (ضوابط تنظيم عمل مزودي خدمات الدفع الإلكتروني، ٢٠٢٢)

٢.٣ - التحديات الراهنة المرتبطة بتقديم الخدمات المالية الإلكترونية

رغم الجهود المبذولة لتشجيع شركات التقنيات المالية في مجال الخدمات المالية الإلكترونية، يواجه تطبيق الخدمات المالية الإلكترونية عدة تحديات يتمثل أبرزها في عدم توفر نظم أعرف عميلك الكترونياً، والحاجة الى تطوير البيئة التشريعية وتسهيل عملية إصدار التراخيص بما يتلاءم مع نشاط هذه الشركات، إضافة الى انخفاض مستويات التثقيف المالي في العراق، واستمرار الاعتماد المتزايد على النقد الناتج عن ثقافة المجتمع، والحاجة الى تعزيز قدرات هذه الشركات على مواجهة مخاطر الهجمات السيبرانية التي تهدد خدمات الدفع الإلكتروني حيث قام البنك المركزي بإصدار ضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والأمن السيبراني. وأصدر البنك المركزي تعليمات لشركات الدفع بشأن اقتناء أنظمة إلكترونية خاصة بمكافحة غسيل الأموال ذات موثوقية عالية وضمن المعايير الدولية. لكن تحتاج السلطات الاشرافية في العراق الى مزيد من الإجراءات التي تساعد في اخضاع مزودي الخدمات المالية الالكترونية لضوابط الحوكمة الرشيدة للشركات بما يعزز الشفافية والنزاهة ويضمن سلامة الأداء لهذه الشركات وقيامها بالدور الاقتصادي والمالي المناط بها، والمتمثلة في: (نشر نتائج الأعمال، مراجعة القوائم المالية، الالتزام بقواعد الإفصاح، العلاقة مع المستثمرين). من خلال تتبع الباحث للمنشورات والتقارير التي تخص موضوع الدراسة، حصر الباحث

التحديات التي تواجه التحول للخدمات المالية الإلكترونية في العراق في الآتي:

١.٢.٣-تحديات مرتبطة بسد الفجوة الرقمية والبنى التحتية المالية:

توجد فجوة رقمية بين العراق كدولة نامية والدول المتقدمة أهم مظاهرها الفجوة بين سكان الريف والحضر، وبين الشباب وكبار السن والنساء (مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ص ٨-٢١)، وبالتالي يحتاج تفعيل الخدمات المالية الرقمية في العراق الى سد الفجوات الرقمية القائمة، وذلك من خلال إجراءات تكييف وتدابير تمس الفئات الضعيفة في جوانب هذه الفجوات.

٢.٢.٣-التحديات المرتبطة بالأمن السبراني والاحتيال الرقمي: رغم مزايا التحول الى استخدام الخدمات المالية الرقمية الا أن هذه الخدمات أكثر عرضة للقرصنة والاحتيال الرقمي حتى في ظل وجود بنية تحتية جيدة للمعاملات الرقمية، حيث لا تواكب التحسينات المرتبطة بالأمن السبراني، الانتشار الحاصل في الخدمات المالية الإلكترونية. وبالتالي لابد من التركيز على المخاطر المصاحبة لهذا التحول الرقمي، فالأمن السبراني وخصوصية البيانات وأمنها هي أكثر ما يهدد المواطنين المعرضين للمخاطر الذين يستعملون الخدمات الرقمية لأول مرة. ويجب أن يتم تخفيف هذه المخاطر وأن يتم حماية معلوماتهم وأموالهم (IMF, 2019).

٣.٢.٣-تحديات مرتبطة بالتشريعات والقوانين الداعمة للتحول للخدمات المالية الإلكترونية: يتطلب التحول الى الخدمات المالية الإلكترونية حزمة من التشريعات والقوانين التنظيمية الداعمة لهذا التحول، كإجراءات الامتثال لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والإمتثال الضريبي، ومتطلبات أعرف عميلك. وضرورة الإلتزام الفوري بالقوانين التنظيمية.

١. **تحديات رقابية:** يؤدي التوسع في الخدمات المالية الإلكترونية الى إثارة مشاكل تتعلق بالرقابة والإشراف على هذا النوع من الخدمات، خاصة وأن بعض هذه الخدمات لا تخضع لإشراف الجهات المختصة، مثلاً في حال منصات العملات المشفرة.

٣.٢.٤- **تحديات تتعلق بالأمية المالية والرقمية:** في المناطق الريفية والنائية أو الفقيرة، يفتقر المواطنون الى تغطية شبكات الهواتف والكهرباء، كما أن الوصول الى وكلاء الخدمات المالية يكون صعباً أو مكلفاً، حيث تزداد في هذه الحالة الأمية المالية الرقمية التي تعوق استخدام الخدمات المالية الإلكترونية. فقد أظهرت نتائج مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات لسنة ٢٠٢٢ أن أعلى نسبة في عدم شراء الأفراد للبضائع أو الخدمات عبر الإنترنت هي (تفضيل التسوق في المتاجر بنسبة ٦٣.٧%) تليها (عدم الاهتمام بنسبة ٥٦.٦%) والسبب الآخر (نقص الثقة أو المعرفة أو المهارات بنسبة ١٧.٢) (مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات لسنة ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ص ٢١). على وزارة التربية مراجعة وتنقيح مناهج المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية بدراسة مواضيع تخص الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحماية البيانات الشخصية في بيئة الإنترنت.

٣.٣- آفاق تطور الخدمات المالية الإلكترونية في العراق

يبدو مستقبل الخدمات المالية الإلكترونية في العراق واعداً، يتضح ذلك من خلال التحليل السابق لواقع الخدمات المالية الإلكترونية في العراق رغم التحديات التي تواجهها، وفيما يلي تحليل الاتجاهات والمؤشرات لتطور المتغيرات ذات الصلة بالخدمات المالية الإلكترونية والمتمثلة في (عدد خطوط الهاتف الثابت (NFixT)، معدل التغير في عدد الهاتف الثابت (RFixT)، عدد خطوط الهاتف اللاسلكي (NWTel)، عدد المشتركين في

الهاتف النقال (NMoTel)، الكثافة الهاتفية (Teledensity)، عدد السكان (NP)، إجمالي عدد المشتركين لخطوط خدمة الانترنت للهاتف النقال (Internet_tel)، إجمالي عدد المشتركين لخطوط خدمة الانترنت للهاتف اللاسلكي (Internet_wire)) كما يتم حساب مؤشر كثافة استخدام النت لفترة الدراسة (Interdensity).

الجدول (٢) بيانات الخدمات المالية خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣)

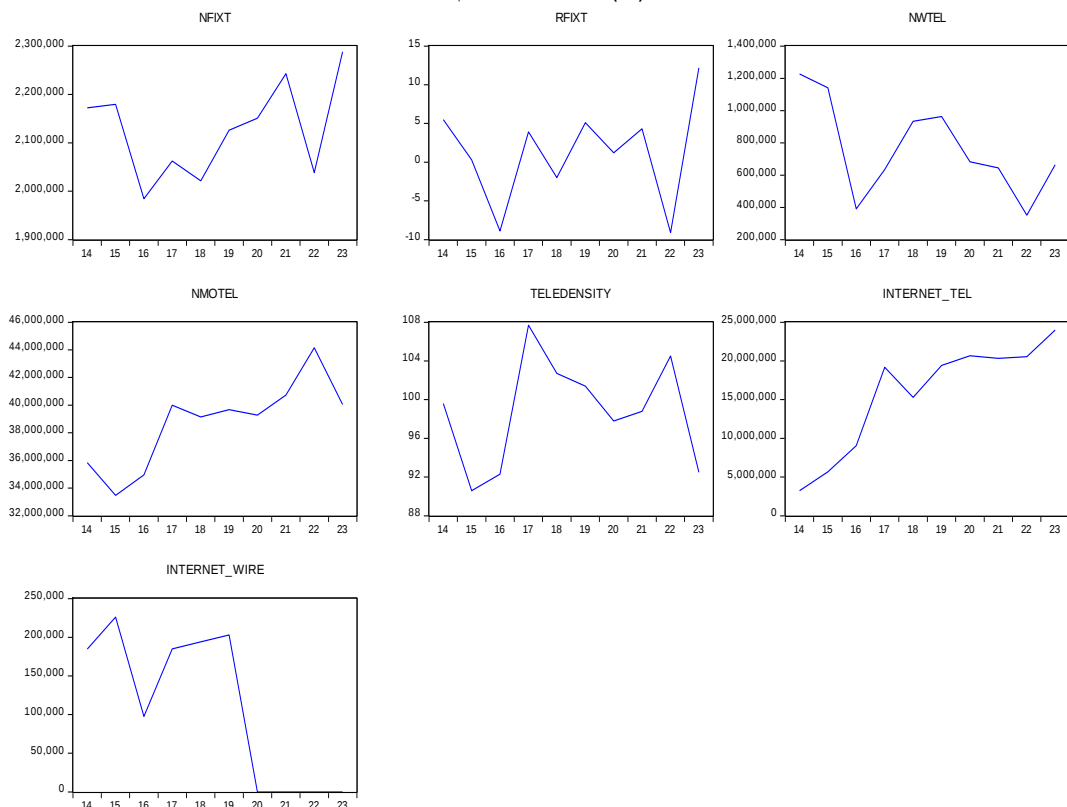
النت-لاسلكي	184,691	226,125	97,656
النت - الهاتف	3,233,400	5,672,134	9,053,783
عدد السكان	36,004,552	36,933,714	37,883,543
الكثافة الهاتفية	99.6	90.6	92.3
عدد المشتركين في النقال	35,846,824	33,470,916	34,957,526
عدد خطوط الهاتف اللاسلكي	1,226,718	1,140,409	389,812
معدل التغير-الثابت	5.5	0.3	-8.9
عدد خطوط الهاتف الثابت	2,172,373.0	2,179,426.0	1,984,431
السنة	2014	2015	2016

185,073	194,235	203,012	0	0	0	0
19,169,217	15,297,411	19,406,438	20,678,849	20,324,273	20,548,838	23,990,630
37,139,519	38,124,182	39,127,886	40,150,174	41,190,658	42,248,883	43,324,018
107.7	102.7	101.4	97.8	98.8	104.5	92.5
40,001,723	39,150,741	39,671,125	39,281,711	40,727,153	44,146,973	40,054,869
634,426	934,050	963,443	681,779	644,863	351,216	663,152
3.9	-2	5.1	1.2	4.3	-9.1	12.2
2,062,420	2,021,473.0	2,125,819.0	2,150,658.0	2,242,964	2,038,454	2,287,964
2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير إحصاء الاتصالات والبريد

ولتتبع مسار المتغيرات من خلال الرسومات التالية:

الشكل (١) الإتجاه العام للمتغيرات



يلاحظ من الشكل أعلاه أن الاتجاه العام لجميع متغيرات البحث تتصف بالتذبذب من الودائع وإن تفاوتت من متغير لآخر. لمزيد من دراسة المتغيرات والتعرف على آفاق تطور الخدمات المالية الإلكترونية في العراق لابد من دراسة الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

الجدول (٣) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	عدد خطوط الهاتف الثابت	عدد المشتركين في الهاتف النقال	عدد خطوط الهاتف الثابت	عدد خطوط الهاتف اللاسلكي	النت - الهاتف	النت - لاسلكي	عدد السكان	الكثافة الهاتفية
Mean	2126598.	38730956	1.250000	762986.8	15737497	109079.2	39212713	98.70
Std. Dev.	98993.03	3131810.	6.588922	294919.4	7183981.	99437.52	0.244166	5.62
Skewness	0.126819	-0.194403	-0.284905	0.180160	-0.724330	-0.151515	0.391339	-0.07
Kurtosis	1.905043	2.464422	2.440600	1.921764	2.004189	1.200169	1.884988	1.913

البيانات ملتوية نحو اليمين								
Jarque-Bera	0.526360	0.182506	0.265671	0.538509	1.287607	1.388008	0.773265	0.499363
Probability	0.768603	0.912787	0.875609	0.763949	0.525291	0.499572	0.679341	0.779049
تتبع التوزيع الطبيعي								

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة بإستخدام برنامج (Eviews.10)

من الجدول أعلاه يلاحظ أن جميع بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي وملتوية نحو اليمين أي أنه يغلب عليها التزايد خلال الزمن. وأن متوسط كثافة استخدام الهاتف تساوي (٩٨.٨%) وهي نسبة عالية.

مما تقدم فإن آفاق تطور الخدمات المالية الإلكترونية في العراق لا بد من مناقشتها في ظل التحديات التي تمت دراستها آنفاً من ذلك عناصر البنية التحتية الداعمة لتقنيات الدفع الإلكتروني حيث أنه رغم نشاط شركات التقنيات المالية في العراق بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، والتطور كبير في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وما تحقق من زيادة في معدلات استخدام الأفراد والشركات لشبكات الإنترنت، ساهم كل ذلك في زيادة عدد مستخدمي الهواتف الذكية وتبني تطبيقات الدفع الإلكتروني، عليه يمكن القول أنه تتوفر عناصر البنية التحتية الداعمة للخدمات المالية الإلكترونية. كذلك بما أن أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق تتسم بقابلية التشغيل البيئي على مستوى القطاع المصرفي، وبين القطاع المصرفي ومزودي الخدمات المالية من خارج القطاع، وبين مزودي الخدمة المالية من خارج القطاع المصرفي. لكن لا بد من العمل على توفير خدمة قابلية التشغيل البيئي على مستوى التعاملات عبر الحدود. تلاحظ وجود فجوة رقمية بين العراق كغيره من الدول النامية مثل الفجوة بين سكان الريف والحضر، وبين الشباب وكبار السن والنساء، وبالتالي ترتبط آفاق تطور الخدمات المالية الرقمية في العراق الى سد هذه الفجوات القائمة، وذلك

من خلال الإجراءات الملائمة. عليه بالإمكان التحول نحو التكنولوجيا المالية في البيئة العراقية نظراً لتوافر البنى التحتية والإمكانيات البشرية والمالية.

٤.٣ - نسبة استخدام النت لعدد السكان

توجد ندرة في التقارير التي توضح الخدمات المالية الإلكترونية وتفاعلاتها مما جعل بالباحث يحسب نسبة استخدام النت لعدد السكان من خلال البيانات المتاحة خلال فترة، وذلك باستخدام المعادلة الآتية:

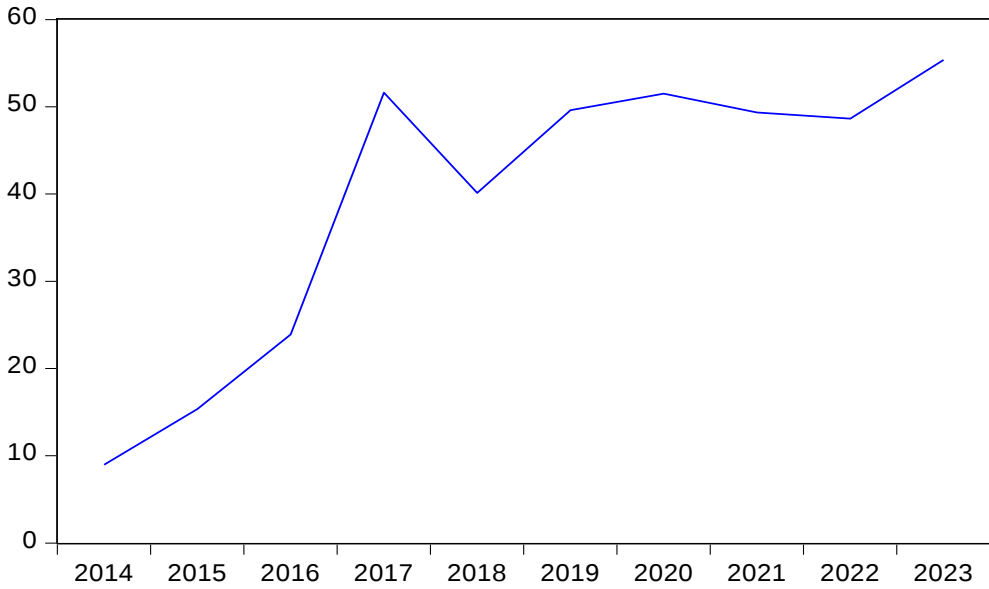
نسبة استخدام الإنترنت لعدد السكان = إجمالي عدد المشتركين لخطوط خدمة الانترنت للهاتف النقال/عدد السكان %

الجدول (٤) يوضح نسبة استخدام النت لعدد السكان

السنة	النت/السكان %	متوسط كثافة استخدام الانترنت
2014	8.98	39.44
2015	15.36	
2016	23.90	
2017	51.61	الانحراف المعياري
2018	40.13	
2019	49.60	
2020	51.50	16.94
2021	49.34	
2022	48.64	
2023	55.37	

المصدر: إعداد الباحث من تقرير إحصاء الاتصالات والبريد، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق

الشكل (٢) الاتجاه العام لمؤشر نسبة استخدام الإنترنت لعدد السكان
INTERDENSITY



صدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.10)
من الجدول والشكل أعلاه يلاحظ أن مؤشر نسبة استخدام الإنترنت لعدد السكان
يجمع بين التذبذب والارتفاع.

٥.٣ - مناقشة الفرضيات

بعد دراسة وتحليل المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، فيما يلي
مناقشة فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد العديد من التحديات التي تواجه تطبيق الخدمات المالية
الإلكترونية في العراق.

خلصت الدراسة الى العديد من التحديات التي تواجه التحول للخدمات المالية
الإلكترونية في العراق والتي يمكن حصرها في الآتي:

١. تحديات مرتبطة بسد الفجوة الرقمية والبنى التحتية المالية.
٢. التحديات المرتبطة بالأمن السبراني والاحتياث الرقمي.
٣. تحديات مرتبطة بالتشريعات والقوانين الداعمة للتحول للخدمات المالية الإلكترونية.

٤. تحديات تتعلق بالأمية المالية والرقمية.

وتوافقت هذه التحديات التي خلصت إليها الدراسة مع بعض الدراسات السابقة مثلاً توافقت مع دراسة (Rana, Nripendra, Luthra, Rao, 2019) في تحدي التكلفة العالية، ومخاطر استخدام الخدمات الرقمية، والافتقار إلى الثقة. كذلك توافقت مع دراسة (Suman, 2019) في التحديات الخاصة بتوفير الأمان، والافتقار إلى الوعي، والحوجز الثقافية، وارتفاع التكلفة، وعدم وجود قواعد ولوائح مناسبة. في قضايا البنية التحتية (الافتقار إلى التكامل بين المؤسسات، والافتقار إلى البنية التحتية الموثوقة). ولعل الإضافة الرئيسة للدراسة تتمثل في حساب مؤشر كثافة أن كثافة استخدام الإنترنت متوسط تساوي (٣٩.٤%) وهي نسبة متوسطة بانحراف معياري (١٦.٩).

الفرضية الثانية: توجد آفاق جيدة لتطوير الخدمات المالية الإلكترونية في العراق. تتوفر بعض المقومات التي تمثل عناصر جيدة لتحقيق آفاق جيدة لتطوير الخدمات المالية الإلكترونية في العراق. من أهم هذه المتغيرات التطور في أعداد المستخدمين لخدمات الاتصالات، وارتفاع متوسط كثافة استخدام الهاتف تساوي (٩٨.٨%) وهي نسبة عالية.

٤ - المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ - النتائج:

بعد الدراسة المتعمقة للتحديات التي تواجه الخدمات المالية الإلكترونية في العراق وآفاق تطورها خلص البحث للنتائج الآتية:

١. تتوفر العوامل المعززة لتقديم الخدمات المالية الإلكترونية في العراق مثل التكنولوجيا المالية والبنى التحتية والإمكانات البشرية والمالية.

٢. أن أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق تتسم بقابلية التشغيل البيئي على مستوى القطاع المصرفي، وبين القطاع المصرفي ومزودي الخدمات المالية

من خارج القطاع المصرفي، وبين مزودي الخدمة المالية من خارج القطاع المصرفي. لكن لا تتوفر الخدمة على مستوى التعاملات عبر الحدود.

٣. وجود فجوة رقمية بالعراق بين سكان الريف والحضر، وبين الشباب وكبار السن والنساء.

٤. لا توجد استراتيجية وطنية في العراق للتحول الرقمي.

٥. ضعف الربط بين المؤسسات الحكومية رغم الجهود للدفع الالكتروني للرواتب والضرائب للشركات المفوترة إلكترونياً.

٦. عدم توفر البيانات والتقارير المتخصصة بالخدمات الرقمية الالكترونية.

٢.٤-التوصيات:

تتمثل أهم التوصيات في:

١. ينبغي على الحكومة وضع واعتماد استراتيجية تحول رقمي طويلة الأجل على المستوى السياسي، والتي من شأنها أن تضمن اتساق في التمويل العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
٢. تنفيذ الإطار التقني للتشغيل البيئي، يجب أن تكون الإدارات العامة على استعداد لمشاركة بياناتها ومكونات خدماتها مع الآخرين. كما ينبغي وضع نظام تنفيذي وإداري للتشغيل البيئي.
٣. من الضروري تطوير مفهوم مركز البيانات الوطني (ومراكز البيانات الثانوية المحتملة)، واستراتيجية وطنية للخدمات السحابية، وأن تتم عملية جمع البيانات وإدارتها في شكل رقمي.
٤. بشكل عام هناك ضعف في المهارات الرقمية خاصة بين الشباب، لأن المناهج الدراسية وعلى مختلف مستويات التعليم لا تلبي متطلبات الاقتصاد الرقمي والمجتمع الرقمي. ينبغي تعميم تعزيز المهارات الرقمية عبر المناهج الدراسية على جميع المستويات ، كما ينبغي تنظيم حملات توعية عامة خارج القطاع العام.

٥. وجود فجوة رقمية بالعراق بين سكان الريف والحضر، وبين الشباب وكبار السن والنساء، وبالتالي ترتبط آفاق تطور الخدمات المالية الرقمية في العراق الى سد هذه الفجوات القائمة، وذلك من خلال الإجراءات الملائمة.

المصادر والمراجع:

١. البنك الدولي، ٢٠٢٠، المرصد الاقتصادي للعراق: الإبحار في عاصفة عاتية.
٢. التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة، ٢٠٢٠، الإصدار الأول لتقرير مرصد "التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية" صندوق النقد العربي.
٣. الشيباني، فاضل عباس كاظم، والشريفي، سلام محمد حمزة، ٢٠٢١، الخدمات المصرفية الالكترونية وأثرها على أداء الجهاز المصرفي العراقي، مجلة أهل البيت، العدد ٢٨.
- <https://abu.edu.iq:8081/sites/default/files/research/journals/ahl-al-bayt/issues/28/28-s.pdf>
٤. المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٩، التكنولوجيا والإبتكار في العراق: تقسيم سوقي لأعمال قطاع التكنولوجيا في العراق.
٥. زواغي، عادل، وعزنان، حسن، وعثمان، أنور، ٢٠٢٣، آفاق استخدام الخدمات المالية الرقمية في المصارف لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة إسراء الدولية للمالية الإسلامية، المجلد (١٤)، العدد (١)، يونيو ٢٠٢٣، ص ٢٤-٥٣
- a. DOI: doi.org/10.55188/ijifarabic. v14i1.346
٦. ضوابط تنظيم عمل مزودي خدمات الدفع الإلكتروني، ٢٠٢٢م، دائرة مراقبة الصيرفة، قسم الدفع الإلكتروني، البنك المركزي العراقي، العراق
٧. غونزالو بيزارو وداني وزن وآخرون، ٢٠٢٣، تقرير تقييمي (تقييم المشهد الرقمي في العراق)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق.
٨. فرج، شعبان ، ٢٠١٤، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، جامعة البويرة، الجزائر.

<http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/bitstream/pdf>

٩. مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات النقل والاتصالات، العراق.

<https://cosit.gov.iq/documents/transportation.pdf>

١٠. مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد لسنة ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات النقل والاتصالات، العراق.

<https://www.cosit.gov.iq/documents/transportation.pdf>

١١. يعقوب، ابتهاج إسماعيل ويعقوب، فيحاء عبد الله ومطر، زينب جمعة، ٢٠٢١، التكنولوجيا المالية كأحد استراتيجيات تعافي القطاع المصرفي العراقي في مرحلة ما بعد كوفيد- ٢١: دراسة استطلاعية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني والوطني الرابع، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)

<https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1385789>

12. Addressing the Challenges of Digital Lending for Credit Markets and, Financial Systems in Low- and Middle-Income Countries, Sommer, Christoph, Briefing Paper(٢٠٢١/٢٣) , Bonn: German Development Institute / Deutsches Institut für Entwicklungspolitik (DIE)

<https://doi.org/10.23661/bp23.2021>

13. Digital Financial Services: Challenges and Opportunities for Emerging Market Banks Public Disclosure Authorized (EMCompass) www.ifc.org/ThoughtLeadership

14. IMF .(2019) .Arabic Translation of Financial inclusion of small and medium-sized enterprises in the Middle East and Central Asia .Washington, DC: IMF.

15. Itai, A., Soledad, M., & Celin, R. (2020, July). Digital Financial Services and the Pandemic: Opportunities and Risks for Emerging and Developing Economies. IMF.
16. MG van Niekerk and NH Phaladi, 2021, Digital Financial Services: Prospects and Challenges, PER / PELJ 2021(24), <http://dx.doi.org/10.17159/1727-3781/2021/v24i0a10744>
17. Rana, Nripendra P.; Luthra, S.; Rao, H.R., ٢٠١٩ Key Challenges to Digital Financial Services in Emerging Economies: The Indian Context, Information Technology & People. 33(1): 198-229.
<https://doi.org/10.1108/ITP-05-2018-0243>
18. Sweetline Sujee L, Rima Solanki, Key Challenges and Hazards of Digital Transformation of Financial Services Sector
<http://www.gbmrjournal.com/pdf/v14n2s/V14N2s-4.pdf>

دور نظام الاسيكودا في تعزيز استدامة الإصلاح الجمركي في العراق
The role of ASYCUDA system in enhancing the
sustainability of customs reform in Iraq
Fraud Detection

رسل عباس فاضل

سرمد عباس جواد

وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية

sarmedJwad2000@yahoo.com

alkfagrusol@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

اتجه العراق مؤخراً الى تطبيق نظام اتمتة ادارة الجمارك بعد ان اجرى سلسلة من الاصلاحات الجمركية التي خاضها على امتداد اكثر من عقدين من الزمن كان ابرزها تشريع قانون التعرفة الجمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ والذي اقتضى توحيد الضرائب الجمركية في كل المنافذ والمراكز الجمركية .

طرح البحث تساؤل يتجسد حول هل ان نظام الاسيكودا أسهم في تحقيق استدامة الاصلاح الجمركي ام لا وتوصل البحث الى ابرز النتائج في ان نظام الاسيكودا حقق نجاحاً عند تطبيقه في عدد من الدول ومن ضمنهم العراق ، وبحسب الإحصاءات عام ٢٠٢٣ (١٠٢) دولة مشكلة بذلك ما يزيد عن ٩٠% من دول العالم وبذلك نظام الاسيكودا هو برنامج عبر عن مبادرة للتعاون التقني لبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ١٦٩ – ١٩٢

وان تطبيق النظام حقق وفورات إيجابية خارجية تمثلت بالحد من الفساد الإداري والمالي وتعزيز استدامة الإصلاح الجمركي ويمكن بيان اثره التساقطي على الهدف الثامن من اهداف التنمية المستدامة المتمثل (بالعمل اللائق وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة).

أوصى البحث بضرورة استكمال تطبيق النظام والذي يمكن الهيئة العامة للجمارك في العراق من تطوير حصيله الإيرادات الجمركية، وهذا ما سينعكس بشكل ايجابي نحو تفعيل الإيرادات غير النفطية وتوسيع تشكيلة الإيرادات العامة الى جانب الحد من عمليات الفساد الاداري التي تعتري المنافذ الحدودية ، ناهيك عن توفير قاعدة بيانات يمكن التعويل عليها في رسم السياسات الاقتصادية والخطط الاستراتيجية .

الكلمات المفتاحية: نظام الاسيكودا، الإيرادات الجمركية، الإصلاح الجمركي

Abstract

Iraq has recently moved towards implementing the customs management automation system after carrying out a series of customs reforms that it underwent over more than two decades, the most prominent of which was the legislation of Customs Tariff Law No. (22) of 2010, which required the unification of customs taxes at all customs ports and centers. The research raised a question about whether the ASYCUDA system contributed to achieving the sustainability of customs reform or not. The research reached the most prominent results in that the ASYCUDA system achieved success when applied in a number of countries, including Iraq, and according to statistics in 2023 (102) countries, thus constituting more than 90% of the countries of the world. Thus, the ASYCUDA system is a program that expressed an initiative for technical cooperation for the United Nations Trade and Development Program. The application of the system achieved positive external savings represented by

reducing administrative and financial corruption and enhancing the sustainability of customs reform. Its cascading effect on the eighth goal of the sustainable development goals can be demonstrated (decent work and achieving high economic growth rates). The research recommended the necessity of completing the application of the system, which enables the General Authority of Customs in Iraq to develop the proceeds of customs revenues, which will be reflected positively towards activating non-oil revenues and expanding the range of public revenues, in addition to reducing administrative corruption operations that affect border crossings, not to mention providing a database that can be relied upon in drawing up economic policies and strategic plans.

Key words: ASYCUDA system, customs revenue, customs reform

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من خلال مناقشة مراحل الإصلاح الاقتصادي ودور نظام الاسيكودا في تعزيز خطى الإصلاح الجمركي واثار ذلك في تنمية الإيرادات الجمركية.

٢.١- مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في طرح التساؤل التالي:

هل ان نظام الاسيكودا أسهم في تحقيق استدامة الإصلاح الجمركي؟

٣.١- هدف البحث

يهدف البحث الى :

- البحث في مديات تطبيق برنامج الاسيكودا في العراق

- البحث عن مراحل الاصلاح الجمركي في العراق

- البحث عن المعوقات والاشكالات التي واجهت عملية تطبيق نظام الاسيكودا

٤.١-فرضية البحث

لنظام الاسيكودا القدرة في زيادة الايرادات الجمركية وتعزيز استدامة الاصلاح الجمركي.

٥.١-منهجية البحث

التوصل الى تحديد مشكلة البحث ووضع الحلول المناسبة له ، حيث سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي المعتمد على البيانات للوصول الى نتائج البحث .

٦.١-هيكلية البحث

تم تصنيف البحث الى مبحثين اساسيين:-

الأول- تضمن التوصيف النظري لنظام الاسيكودا في حين تضمن المبحث الثاني - موقع تطبيق الاسيكودا والاصلاح الجمركي في العراق اضافة الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

٧.١-الحدود المكانية والزمانية

الحدود الزمانية: حددت الابعاد الزمنية للبحث بعد عام ٢٠٠٣

الحدود المكانية :تتجسد الحدود المكانية للبحث في المنافذ الحدودية للعراق

المقدمة

تمتلك الضريبة الجمركية اهمية خاصة في الاقتصاد العراقي بالنظر لارتفاع حجم التجارة الخارجية واتجاه الاقتصاد الى تلبية احتياجاته عن طريق الاستيرادات والتي تؤثر ضعف مرونة الطاقة الانتاجية المحلية.

ان الازهافات التي واكبها الاقتصاد العالمي كان لها انعكاسها على عموم الاقتصادات ومنها الاقتصاد العراقي ، حيث اتجه الاقتصاد العالمي نحو الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية في ظل اتساع الانضمام الى منظمة التجارة العالمية (WTO) وهذا ما دفع الى ضرورة اعادة النظر في منظومة الضرائب الجمركية واليات تطبيقها . واتباع اساليب الاصلاح الجمركي الرامية الى تطوير بنية هذه الضرائب.

العراق لم يكن بمعزل عن سياسات الاصلاح الاقتصادي ، أذ واكب العديد من السياسات و الاجراءات الاصلاحية بعد عام ٢٠٠٣ وكانت الضرائب الجمركية واحدة منها ، حيث شرع الى تطبيق نظام التعرفة الجمركية بموجب قانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ ، بل ان خطواته الاكبر جاءت من خلال رقمنة العمل الجمركي من خلال تطبيق نظام الاسيكودا المطبق في حيز واسع من الدول وقد اتخذت جملة من الاجراءات التي ساعدت في تطبيق نظام الاسيكودا وهذا يعد حلقة الالكترونية ضمن سلسلة الحوكمة الالكترونية التي دأبت مؤسسات الدولة على البدء في تطبيقها بما يساير النظام العالمي من جهة ويناغم البرنامج الحكومي من جهة ثانية.

٢- المبحث الثاني/ التأطير النظري لنظام الاسيكودا... المفاهيم والاهداف

١.٢- مفهوم الاسيكودا

الاسيكودا (ASYCUDA) هو اختصار لنظام (Automated System for Customs Data) وهو نظام آلي لإدارة البيانات الجمركية طورته منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ، اذ يهدف هذا النظام إلى تحسين وتحديث عمليات التخليص الجمركي من خلال أتمتة الإجراءات الجمركية وتبسيط العمليات المرتبطة بها.^١

^١ أتمتة الجمارك ، منظمة التجارة والتنمية ، متاح على الرابط التالي : Customs automation - ASYCUDA | UNCTAD

على الرغم من تعدد التعاريف التي تناولت موضوع الاسيكودا الا ان التعريف الأكثر شيوعاً هو ان الاسيكودا "عبارة عن نظام إدارة جمارك مؤتمت يغطي معظم إجراءات التجارة الخارجية وهو يعالج بيانات الحمولة والبيانات الجمركية بما فيها إجراءات عبور البضائع والأوضاع المتعلقة وهو يولد معطيات التجارة التي يمكن ان تستخدم في التحليل الاحصائي الاقتصادي.^٢

٢.٢ - التسلسل المرجعي للنظام

كانت نقطة البداية لتأسيس الاسيكودا عندما تلقى الاونكتاد عام ١٩٨١ طلب من امانة المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ECOWAS) ، للمساعدة في تجميع احصائيات التجارة الخارجية الخاصة بالدول الأعضاء فيها. بعد الملاحظة والتمحيص طلبت منظمة الاونكتاد بضرورة اشراك مكاتب التخليص الجمركي مع ضرورة تحديث إجراءات عمليات التخليص الجمركي للوصول الى نتائج مرضية، كما انها اقترحت تطوير نظام برمجيات جمركية للاستفادة من أوجه التقدم في تكنولوجيا الكمبيوتر.^٣ في بادئ الامر قوبلت الخطة بالشكوك اذ ان العديد من الدول تستخدم أنظمة حواسيب مركزية مع مهندسي كومبيوتر متخصصين في مواقع الدعم ومعذلك وبمساعدة بعض الدول الأعضاء نجح الاونكتاد في تطوير نظام إدارة الجمارك المعروف الان بـ الاسيكودا.^٤

٣.٢ - الأهداف الأساسية للأسيكودا

يخلص هذا النظام الى جملة من الأهداف التي يمكن ادراجها في البنود التالية:^٥

^٢ الأمم المتحدة ، الاسيكودا مجموعة ٢٠٢٢ الاتصال الرقمي من أجل التجارة الشاملة ، ٢٠٢٢ ، ص(١٤).
^٣ محمود نتاري ، & قوي بوحنية. الايكواس.. ما بين الهواجس الأمنية.. ورهان التنمية الاقتصادية، دفاثر السياسة والقانون ، العدد: ١٨ ، ٢٠١٨ ، ص(٢٤٩).
^٤ الأمم المتحدة ، البنود المتعلقة بغرب أفريقيا ألف - القضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا الإجراءات التمهيدية ، ص(٥).

^٥ بيتي ، علي نعمة ، تكنولوجيا المعلومات واهميتها في تطوير الأداء الجمركي للهينة العامة للجمارك العراقية باستخدام نظام الاسيكودا ، ، العدد: ٧٨ ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، بغداد ، ٢٠٢٣ ، ص(٩).

١. تحسين الكفاءة :عمل الأسيكودا على تبسيط الإجراءات الجمركية، مما يتيح إنجاز المعاملات بشكل أسرع وأكثر كفاءة اذ توفر المعلومات الإحصائية عن حركة التجارة هو امر أساسي للتخطيط الاقتصادي.
 ٢. تعزيز الشفافية :من خلال تسجيل جميع البيانات والعمليات المتعلقة بالتخليص الجمركي إلكترونياً، مما يقلل من فرص التلاعب أو الفساد.
 ٣. تحسين الإيرادات الجمركية :يساعد النظام في تعزيز دقة تحصيل الرسوم والضرائب الجمركية، مما يساهم في زيادة الإيرادات الحكومية.
 ٤. تشجيع التجارة الدولية :من خلال تقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بالإجراءات الجمركية، ويعزز الأسيكودا من تنافسية الدول في السوق الدولية
- ٢.٤ - مراحل تطبيق النظام**

بما ان نظام الاسيكودا يهدف الى تقديم النقل الكامل للمعرفة لضمان الاستدامة الوطنية على المدى الطويل ويتطلب التزاماً قوياً على جميع المستويات ويتضمن تقييماً مستمراً للتقدم، فإنه يتم على اربعة مراحل: ^٦

- ١- **مرحلة التحضير**: تبدأ مرحلة الاعداد بتقييم الوضع الراهن، اذ يحدد الفريق الوطني بالتعاون مع المستشارين الدوليين ، المجالات التي تحتاج الى إصلاحات مثل استعمال الرموز الدولية ، تسهيل وتبسيط إجراءات التخليص الجمركي ، مواءمة النماذج مع المعايير الدولية وتحديث قانون الجمارك الوطني ليتوافق مع اتفاقية كيوتو* ، في حين انه يمكن ادخال بعض هذه الإصلاحات في بداية المشروع الا ان ادخال بعض منها يتم من خلال التشريع ، وهذا قد يستغرق وقتاً خلال هذه المرحلة ، يتم تقديم دورات تقنية

^٦ ببتي ، علي نعمة ، المصدر نفسه ، ص(١٠).
* اتفاقية كيوتو : هي الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية.

ووظيفية بخصوص تنفيذ اسيكودا بهدف بناء قدرات اعضاء الفريق الوطني المكلف بالتنفيذ ومساعدتهم على تطوير الشعور بملكية النظام.

٢- **مرحلة النموذج التجريبي:** تتضمن مرحلة التنفيذ التجريبية، تحضير الاعدادات الوطنية الاسيكودا، أي ترميز التعريف والأنظمة والتشريعات وإدخال المعلومات في جداول التحكم (رموز، عناوين المصrchين، رموز مكتب الجمارك) يتم تثبيت واختبار أجهزة الكمبيوتر للمكاتب التجريبية (المقر الرئيسي، مكاتب الحدود البرية، مكاتب التخليص الداخلي) للتأكد من ان اعدادات النظام تلبي متطلبات اللوائح الوطنية. تستمر أنشطة الإصلاح التي بدأت في المرحلة الأولى حسب الضرورة ويتم وضع خطة عمل لتطبيق النظام في جميع انحاء البلاد مع تقدير الموارد المطلوبة، في هذه المرحلة يتم من خلالها ايضاً تنفيذ برامج تدريبية للكوادر والمستخدمين التجاريين بقصد المعرفة والالمام بالنظام

٣- **مرحلة الاطلاق:** اذ يتم نقل المهارات والمعرفة خلال مرحلتين اوليتين، يمكن تنفيذ مرحلة الاطلاق من قبل الفريق الوطني بأقل قدر من مساعدة الخبراء الدوليين. تعتبر هذه المرحلة تحدياً لوجستياً أكثر من كونها تحدياً معرفياً، اذ تتطلب الاعداد المادي لجميع المواقع للازم اتمنتها وتقديم التدريب على أساس الدورة التدريبية النموذجية للمرحلة الثانية، والتركيب الفني ودعم أنظمة الكمبيوتر في المواقع المحددة وسيتم اعداد نسخ من برنامج الجمارك من المواقع التجريبية المناسبة.

٤- **مرحلة التنفيذ:** بشكل عام يتم تنفيذ تطبيق النظام على مرحلتين:

أ- مرحلة تيسير التجارة التي يتم خلالها تنسيق الإجراءات الجمركية والوثائق والرموز وتكييف البرنامج مع احتياجات البلد.

ب- مرحلة التنفيذ يتم من خلالها تركيب المعدات واجراء تعديلات تتعلق بتنظيم العمل والتكوين التقني واليات تبادل المعلومات.

٥.٢- ميزات نظام الاسيكودا

يوفر النظام الآلي للبيانات الجمركية الاسيكودا مجموعة من الميزات للنظام الجمركي في الدول المطبقة له والتي يتم تلخيصها بالبنود التالية:^٧

- ١- تغطية معظم اجراءات التجارة الخارجية
 - ٢- معالجة البيانات الجمركية والإجراءات المحاسبية وإجراءات المستودعات والعمليات المتعلقة بها.
 - ٣- توفير معلومات مفصلة حول حركة التجارة الخارجية التي يمكن استخدامها للتحليل والتخطيط الاقتصادي
 - ٤- يمكن استخدام برنامج اسيكودا لأغراض تقسيم بيانات المعاملات والتحكم في إدارة قواعد البيانات
 - ٥- يأخذ النظام بنظر الاعتبار جميع الرموز والمعايير الدولية المتصلة بالعمل الجمركي والتي وضعت من قبل الأمم المتحدة وتهيئتها لجعلها مناسبة للخصائص الوطنية
 - ٦- يوفر التبادل الإلكتروني للبيانات بين التجار وإدارة الجمارك
- ### ٦.٢- الآثار الاقتصادية لتطبيق نظام الاسيكودا

يمكن ان يتمخض ان تطبيق النظام جملة من الآثار الاقتصادية والتي تنعكس على اهداف التنمية المستدامة ويمكن ادراج أبرزها على النحو التالي:^٨

- ١- القضاء على الجوع وتحقيق الامن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة: وذلك من خلال تعزيز الضوابط الجمركية والرقابة المشتركة بين الوكالات على الحدود واثمنة

⁷ Jamaica Customs ,Agency ASYCUDA WORLD, Trade Bet monthly news paper, Issue:4,Vol:6,p(3).

^٨ الأمم المتحدة ، تقرير اهداف التنمية المستدامة ، ٢٠١٦ ، صفحات متفرقة.

اصدار ومراقبة شهادات الصحة النباتية والبيطرية والرصد المتكامل بالنسبة للصادرات والواردات الزراعية.

٢- ضمان حياة وتعزيز الرفاه للجميع: وهذا يتضمن مراقبة جمركية لحركة البضائع القابلة للاستهلاك وتعزيز الضوابط المشتركة بين الوكالات على الحدود لتجارة السلع التي تؤثر على صحة الانسان

٣- ضمان توافر المياه والصرف الصحي وإدارتها المستدامة للجميع: يوفر النظام دعماً لياً للجمارك حيث يطبق ضوابطه امتثالاً للاتفاقيات الدولية .

٤- اتخاذ اجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ: حيث يدعم النظام تحسين مراقبة المواد المستنفذة للأوزون من خلال توفير ادوات لمراقبة التجارة الدولية.

٥- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وامنة ومستدامة : اذ يدعم النظام تطوير البنية التحتية للجمارك (الموانئ والمحطات اللوجستية والمخازن وسلاسل التوريد في المدن) ويساهم في تسهيل التحركات القانونية عبر الحدود ومكافحة الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي .

٦- حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الايكولوجية الارضية وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر، تساهم الجمارك في حماية المجتمع من الآفات غير المرغوب فيها ومنع تدفق الحياة البرية غير المشروعة من خلال تطبيق السياسات الصحية والزراعية كما تساعد الجمارك على اتخاذ اجراءات عاجلة لوضع حد للصيد غير المشروع والاتجار بالأنواع المحمية من النباتات والحيوانات.

٧- الحد بشكل كبير من الفساد والرشوة بجميع اشكالهما: ان تبسيط وامتة الاجراءات يمكن ان يسهم في الحوكمة الرشيدة والمسائلة ومكافحة الفساد.

٨- تعزيز وتنشيط الشراكة العالمية من اجل التنمية المستدامة: يساهم النظام الجمركي من خلال تطبيق المعايير الدولية والاتفاقات المتعلقة بالتجارة من خلال

التعاون مع السلطة الوطنية والوكالات الدولية مثل منظمة الجمارك العالمية في زيادة الكفاءة والتنسيق وتعزيز تعبئة الموارد وتيسير التجارة والاحصاءات

٧.٢-الإصلاح الجمركي في العراق وعلاقته بنظام الاسيكودا

عند الحديث عن الإصلاح الاقتصادي يتبادر الى الذهن ان دور الدولة في البناء الاقتصادي الجديد يتقلص طالما ان برامج الاصلاح التي تتادي بها المؤسسات الدولية تحتم بضرورة تخلي الدولة عن الوظيفة الاقتصادية المباشرة، وهو ما أكدته تجارب العديد من الدول في العالم التي اعتمدت اسلوب تلك المؤسسات في الاصلاح حيث واجهت مشكلات وصعوبات اقتصادية واجتماعية واسعة عندما انسحبت الدولة وتركت المجال للقطاع الخاص وتوجهت نحو تفعيل الجوانب الامنية والسياسية بحجة تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف العجز في الموازنة ، وهي نفس الحجج التي استندت اليها المؤسسات الدولية في تقييمها لدور الدولة الاقتصادي المباشر.^٩

ان البحث في كل السياسات المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي او ما يسمى ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي هو موضوع واسع النطاق ، فالجانب الاول من البرامج يختص بالطلب الكلي انطلاقاً من الصلة القائمة بين تراكم المديونية ومشكلاتها والتكيفات الضرورية التي يتعين تنفيذها داخل الاقتصاد الوطني لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من سياسات مالية ونقدية وسعرية تلك التي تعنى بالأجل القصير ، والجانب الثاني يختص بالعرض الكلي بالاستناد إلى اليات السوق وطبيعة دور الدولة المحدد في تنفيذ التكيفات المطلوبة في مجال السياسات الكلية بهدف رفع كفاءة تخصيص الموارد والعمل على ايجاد البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لتسهيل عمليات الانتاج واعادة الهيكلة في كلا القطاعين العام والخاص ، فهي اساساً تعنى بالأجل المتوسط والطويل.^{١٠}

^٩ الحسنی، حسن، نظام الاسيكودا في العراق ... وبماذا يخدم العراقيين، مقالة متاحة على الرابط التالي :

[/https://www.alsumaria.tv](https://www.alsumaria.tv)

^{١٠} السلطاني، ياسين نادر ، الاصلاح الضريبي الجمركي في العراق ودوره في تحقيق الاستدامة المالية (٢٠٠٤ - ٢٠١٩) رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، ٢٠٢١ ، ص (٢٤).

وبالرغم من تعدد مفاهيم الإصلاح الاقتصادي، إلا أن المفهوم الأكثر شيوعاً يتضمن " مجموعة الإجراءات الهادفة إلى معالجة الاختلالات في الاقتصاد الوطني ونتيجة لذلك يتم الانتقال إلى نظام مفتوح يقوم على أساس تحرير السوق وتوسيع قاعدة التنمية الاقتصادية.^{١١}

بلا شك فإن عمليات الإصلاح الاقتصادي والإداري في العراق شملت معظم مؤسسات الدولة بعد عام ٢٠٠٣، إذ شرعت السياسة المالية في اتجاه إعادة الهيكلة ورسم سياسات الإصلاح الاقتصادي بمساعدة المؤسسات المالية والدولية في مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد مضت هذه السياسات في تصحيح هيكلية السياسات الاقتصادية سواء أكانت سياسة مالية أم سياسة نقدية، وبقدر تعلق الأمر بالسياسة المالية فقد تمحورت عمليات الإصلاح في كل ثنائيا هذه السياسة وكان النظام الجمركي واحد من هذه المفاصل التي اشتمل عليها الإصلاح.^{١٢}

في الحقيقة أن ارتفاع حجم المستوردات نتيجة لارتفاع حجم التجارة الخارجية في العراق وانخفاض حجم المرونة الإنتاجية للقطاع الصناعي دفعت باتجاه ارتفاع حجم الواردات السلعية، مما يعني الحاجة لوجود نظام جمركي يتسم بالحدثة والاستحكام ويساير التطورات الاقتصادية والإدارية والمحلية والدولية.

١.٧.٢ - دوافع الإصلاح الجمركي

في الحقيقة هنالك جملة من الأسباب التي تدفع الحكومة إلى تبني برنامج الإصلاح الجمركي والعراق ليس بمعزل عنها وفيما يلي استعراض لأبرز هذه الدوافع على النحو التالي:^{١٣}

^{١١} العزاوي، ابتسام حسين علي، سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٩. ص (٣٥).

^{١٢} القاضي، عمر طارق وهبي، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام والتحديات مع إشارة إلى حالة العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

^{١٣} سعيد، غمشي، د. مهدي العزي، الإصلاح الجمركي مجالاته ودوائه حالة الجزائر، مجلة كلية العلوم الاجتماعية - جامعة وهران - ٢٠٢٠.

١- **ضعف الإدارة:** دافع ضعف الإدارة الجمركية يعود إلى عدة عوامل تؤثر سلباً على كفاءة وفعالية العمل الجمركي منها نقص الكوادر المؤهلة والتدريب للموظفين الجمركيين والذي يسهم في الحد من قدرتهم على أداء المهام بشكل فعال، وافتقارهم المعرفة بأحدث الأنظمة والتقنيات الجمركية، فضلاً عن البيروقراطية والتعقيد الإداري بما أن الإجراءات الجمركية أحياناً بالتعقيد والبيروقراطية الزائدة، مما يؤدي إلى بطء العمل وزيادة الفترات الزمنية اللازمة لإنجاز المعاملات، وهذا يجعل النظام عرضة للفساد والممارسات غير القانونية.

٢- **مكافحة الفساد وزيادة الشفافية:** يعاني النظام الجمركي في العراق من مشكلات تتعلق بالفساد الإداري والتجاوزات، مما يقلل من كفاءة العمل الجمركي ويؤثر على عائدات الدولة. يسعى برنامج الإصلاح إلى تطبيق نظم حديثة تمنع هذه التجاوزات وتعزز الشفافية

٣- **ضعف الإيرادات تُعدُّ الإيرادات الجمركية أحد المصادر الهامة لخزينة الدولة، وإصلاح النظام الجمركي يمكن أن يساعد في تحسين إدارة الإيرادات وزيادتها من خلال ضبط إجراءات التحصيل وتقليل التهرب الجمركي.**

٤- **تعزيز بيئة الاستثمار والتجارة:** يساهم نظام الجمارك الفعال في خلق بيئة جاذبة للمستثمرين الأجانب والمحليين، إذ يسهل حركة التجارة عبر الحدود ويقلل من التكلفة والوقت المستغرق في التخليص الجمركي.

٥- **ضعف التشريعات الجمركية:** - أن معظم التشريعات الجمركية في البلدان الأقل نمواً لم يجرى تحديثها ، بحيث أصبحت لا تتسجم مع واقعها الاقتصادي والاجتماعي ، فنجد بعض تلك الدول طبقت نظام الضريبة الجمركية المركبة فقط لأنه مطبق في أغلب الدول المتقدمة ، علماً أن هذا النوع من الضرائب يحتاج إلى وعي ضريبي وإلى إدارة جمركية كفوءة ، وبالتالي تحتاج تلك التشريعات الجمركية إلى إصلاح لكي تتلائم مع واقع الدول المطبقة فيها ومع أهدافها الاقتصادية والاجتماعية .

٦- غياب العدالة الجمركية :- من اهم سمات النظام الجمركي ، هي ان يتسم بالعدالة في معاملة المكلفين فيجب الاخذ بنظر الاعتبار عند تشريع النظام الجمركي مراعاة جانب العدالة ، اذ يتم الحكم على عدالة النظام الجمركي بمدى تحقيقه للعدالة وليس ان يكون عادل بشكل تام وعدم عدالة النظام الجمركي تؤدي الى مشكلات بين الادارة الجمركية والمكلفين وتدفعهم الى التهريب الجمركي ، لذا يجب ان يشمل النظام الجمركي كل افراد المجتمع كلا حسب مقدرته التكليفية ، وكما ان نوع الضريبة الجمركية المطبقة سواء اكانت نوعية او قيمية له ارتباط مباشر بقضية العدالة فتطبيق الضريبة الجمركية النوعية لا يحقق العدالة الضريبية بين المكلفين كونها لا تميز بين درجات جودة السلعة ويكون عبئها على السلع الرخيصة اكبر من عبئها على السلع الغالية من نفس النوع ، اما الضريبة الجمركية القيمية فهي تعد اكثر عدالة .

٧- التهريب الجمركي: - يعد التهريب الجمركي من اهم الاسباب التي تؤدي انخفاض حصيله الضرائب الجمركية لأنه يسبب ضياع قسم كبير من إيراداتها ، وقد أصبح مشكلة كبيرة تعاني منها اغلب الدول ووضعت في سبيل الحد منها برامج تشريعية واصلاحية ودخلت في اتفاقيات دولية للحد من اضراره الاقتصادية والمالية .

٢.٧.٢- مفاصل الإصلاح الجمركي

بالنظر لتشعب برنامج الإصلاح الجمركي بات من الضروري الغوص في ثنايا هذا البرنامج بشكل جزئي يضمن التركيز على كل مفصل من مفاصل هذا الإصلاح وعلى النحو الاتي: -

١- التعرف الجمركية: بعد عام ٢٠٠٣ أصبح امر سلطة الائتلاف القاضي بفرض ضريبة إعادة اعمار بنسبة ٥% على السلع المستوردة هو السائد في المنافذ الحدودية للعراق حتى بعد انتهاء المدة الزمنية لتطبيق هذا الامر، وبذلك بقيت القوانين الجمركية التي كان معمولاً معطلة، مما يعني تعطيلاً للنظام الجمركي ولأهداف الضريبة

الجمركية في التمويل، وكذلك فيما هو مطلوب من الضريبة الجمركية كما ان تحققه من اهداف تنموية، وفي مقدمتها توفير الحماية للمشاريع الإنتاجية المحلية وتقديم الدعم اللازم للمنتج الوطني.^{١٤}

ويبدو ان حالة الإهمال للدور الاقتصادي للضريبة الجمركية وانعكاساته على الحصيلة الجمركية وعلى المشاريع الإنتاجية المحلية وعملية التنمية الاقتصادية في العراق قد حفّز البعض من المتصدين لمركز القرار الى المطالبة بضرورة انهاء العمل بأمر سلطة الائتلاف والعودة الى تطبيق القوانين الجمركية التي كانت سائدة، او اصدار قانون جديد للتعريف الجمركية لمعالجة التداعيات التي نجمت عن تعطيل العمل بالقوانين الجمركية. ومن ثم فقد تمخض عن هذا التوجه صدور (قانون التعريف الجمركية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠)، وقد تراوحت أسعار التعريف الجمركية في هذا القانون بين (١ - ١٠٠%).^{١٥}

شمل القانون جملة من الضرائب على السلع المستوردة وهي محاولة للسيطرة على الأسواق وحمايتها من الإغراق السلعي وان القانون هنا بمثابة اصلاح لواقع الضريبة الجمركية في العراق وتفعيل دورها الاقتصادي.

وركز القانون على جزئية تفعيل الضرائب القيمية بدلاً من النوعية بغية الاستفادة من الارتفاعات الحاصلة في الأسعار العالمية بسبب التضخم الحاصل في الدول الشركاء التجاريين مع العراق فضلاً عن تحقيق جملة من الأهداف ويمكن بيانها في الجدول ادناه: -

الجدول (١) يبين جملة الأهداف التي حققها قانون التعريف الجمركية

^{١٤} القريشي، حاتم كريم بلحاوي الاصلاح الاقتصادي في العراق في ظل اتفاقية المساندة مع صندوق النقد الدولي ، رسالة ماجستير كلية الادارة الاقتصاد / الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠
^{١٥} - وزارة المالية، الهيئة العامة للكمارك، قانون التعريف الجمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ ، صفحات متفرقة.

الهدف	نسبة الضريبة الجمركية	نوع السلعة
اعفاء المواد الأولية والمعدات الإنتاجية	10% نسبة الاعفاء	سلع أولية
فرض ضرائب منخفضة	1-5%	المواد الغذائية والأدوية والحديد الصلب
فرض ضرائب عالية لحماية المنتج الوطني	20-40%	الفواكه والخضر والاسماك والالبسة والعصائر
فرض ضرائب مرتفعة على سلع ترفيه للحد من استيرادها واستهلاكها	25-100%	تمائيل الزينة والعطور واللوحات والتحف الفنية وبنادق الصيد
فرض ضرائب مرتفعة لأغراض صحية واجتماعية	20-80%	المشروبات الكحولية، السجائر، المشروبات الغازية

المصدر: اعداد الباحثان ، بالاعتماد على : عدنان حسين يونس، واقع الضريبة
الجمركية في العراق وإمكانية تطويره في ضوء قانون التعريفات الجمركية رقم ٢٢ لسنة
٢٠١١، بيت الحكمة للدراسات الاقتصادية، ص٥٢.

٣.٧.٢- الحد من التهرب الجمركي

يقصد بالتهرب الجمركي هو عزوف المكلف عن دفع الضريبة أو الرسم الجمركي
للدولة ومخالفته للتشريعات والقوانين الجمركية حيث يدفع الرسم أو الضريبة بأقل
مما حددتها التعليمات والضوابط، فيقوم المكلف سواء كان المستورد أو المنتج
بإدخال أو إخراج بضاعة من وإلى الدولة بطرق غير مشروعة^(١٦).

^{١٦} رسل عباس فاضل، الدور التمويلي والتنموي للتعريفات الجمركية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ومتطلبات الإصلاح،
رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢١، ص٨٣.

وللتهرب الجمركي عدة أسباب نذكر منها^(١٧):

١- ضعف كفاءة الكادر الجمركي القادر على تحديد السلعة واستخدامها والبند الجمركي العائد له.

٢- انعدام شفافية الإجراءات وتبسيطها.

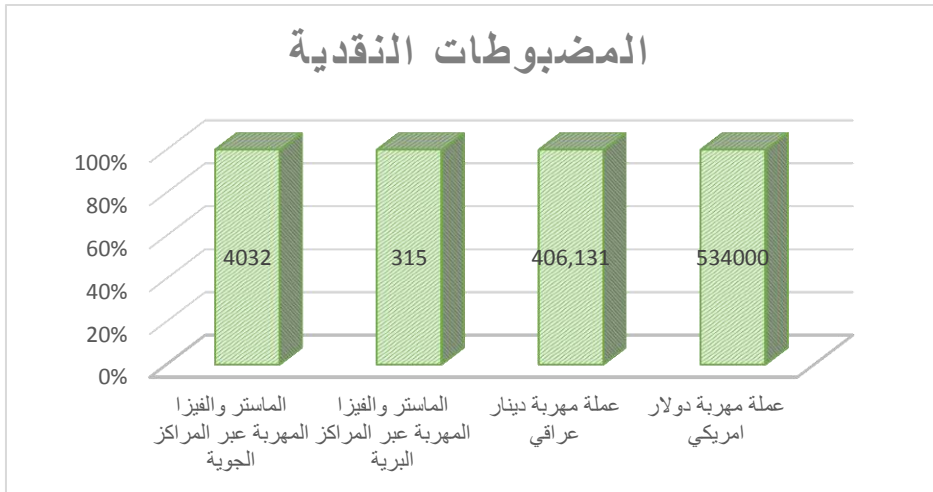
٣- تعدد أسعار الصرف وبفروقات كبيرة وعدد من الأنظمة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية.

٢- عدم سيطرة الدولة على المنافذ الحدودية والحدّ من دخول البضائع عن طريق المنافذ غير الرسمية، والنقص الكبير في اعداد المسوحات الميدانية للتهرب الجمركي وسبل مكافحته.

تصاعد أداء الهيئة العامة للجمارك بكافة دوائرها في الحد من التهرب الجمركي خاصة وان القيادات العليا في الهيئة والحكومة تشدد بشكل كبير على مكافحة التهرب وضبط المنافذ الرسمية والشكل ادناه يوضح عينة من الأنشطة التجارية غير المشروعة التي تم ضبطها.

الشكل (١) يوضح المضبوطات النقدية من الأنشطة التجارية غير المشروعة

^{١٧} حمزة فائق وهيب، هيفاء كاظم اسماعيل، إثر التهريب الجمركي في الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة للدولة (دراسة تطبيقية الهيئة العامة للجمارك)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد: ١، المجلد: ١٩، القادسية، ٢٠١٧، ص (٥).



المصدر: اعداد الباحثان استناداً الى : وزارة المالية، الهيئة العامة للجمارك، التقرير السنوي للهيئة ٢٠٢٣، ص ١٥.

٤.٧.٢ - التحول الرقمي في العراق... نظام الاسيكودا موضع التطبيق

تم تطبيق نظامين الكترونيين لمكنة الاجراءات الجمركية بالكامل الاول نظام التصريحة الإلكترونية المطور حيث تم تطبيقه في جميع المراكز الجمركية الحدودية للمنطقتين الوسطى (زرباطية، المنذرية، مندلي) والغربية (طربيل، القائم، عرعر). اما بخصوص نظام الأسيكودا فقد تم تطبيقه في كمرك الشحن الجوي، كمرك مطار بغداد، جمرك الميناء الجاف . وفي التقرير سيتم بيان تلك الاجراءات مفصلاً ونأمل ان يتم تطبيق الأنظمة الإلكترونية في عام ٢٠٢٥ في جميع المراكز الجمركية ، أذ اتخذت الهيئة العامة للجمارك الخطوات الاتية:-

أ-وقعت الهيئة على اتفاق مشروع اتمتة وتحديث الجمارك في ٢٧/٥/٢٠٢١ وهو بثلاث مراحل وعلى مدى ٨٤ شهر حيث تمت المباشرة في المرحلة الأولى ومدتها ٣٠ شهر في ٢٥/١٢/٢٠٢١ وهي وضع اسيكودا حيز التنفيذ حيث بلغت النسبة التراكمية للإنجاز ٨٥% من المرحلة الأولى وتم تدريب (١٤٥) موظف و(٩٥) وكيل

اخراج و(١٦) شركة ناقلة على نظام الأسكودا حيث تم التطبيق في (كمرك الشحن الجوي في مطار بغداد وكمرك صالة مطار بغداد وفي الميناء الجاف).^{١٨}

ب- تم تطبيق قرار مجلس الوزراء المرقم ٢٣٦٢٠ لسنة ٢٠٢٣ المأخوذ في الجلسة الاعتيادية الرابعة والأربعين المنعقدة في ٣١/١٠/٢٠٢٣ الخاص بنظام الدفع الإلكتروني والاتفاق مع شركة العرب للدفع الإلكتروني وتم تجهيز المناطق الجمركية والمراكز الحدودية التابعة للهيئة بواقع (٨٨) جهاز.

ج- برنامج التصريحة الجمركية الإلكترونية

- تم تطبيقه في مديرية جمرك المنطقة الوسطى/مركز كمرك المنذرية ومركز كمرك مندلي ومركز كمرك زرباطية في نهاية عام ٢٠٢٢ والذي أثر ايجابا على الإيرادات الجمركية المتحققة في عام ٢٠٢٣ وبنسبة زيادة في الإيرادات تجاوزت (١٠٠%).^{١٩}

- تم تطبيقه في مديرية جمرك المنطقة الغربية/مركز كمرك طربيل ومركز كمرك القائم ومركز جمرك عرعر في نهاية عام ٢٠٢٣ والذي سيتضح تأثيره الإيجابي في إيرادات ٢٠٢٤.

د- تم البدء بالعمل ببرنامج الوثائق المؤمنة (الباركود). والعمل ببرنامج الاستعلام وتصدير المعاملات المنجزة ضمن الموقع الإلكتروني (خدمات الكترونية).

و- إطلاق منصة الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومديرية المرور العامة. فضلاً عن إطلاق منصة الإعفاءات بين الهيئة العامة للجمارك وهيئة الاستثمار والتنمية الصناعية وهيئة المنافذ الحدودية.

هـ- إطلاق منصة كتب تسجيل المركبات مع مديرية المرور العامة والتي تخص قرار ٢١٥ لدخول المركبات. وإطلاق منصة الاستعلامات الإلكترونية على موقف المعاملة الخاصة بالمواطنين التي تخص اقسام عمل الهيئة.

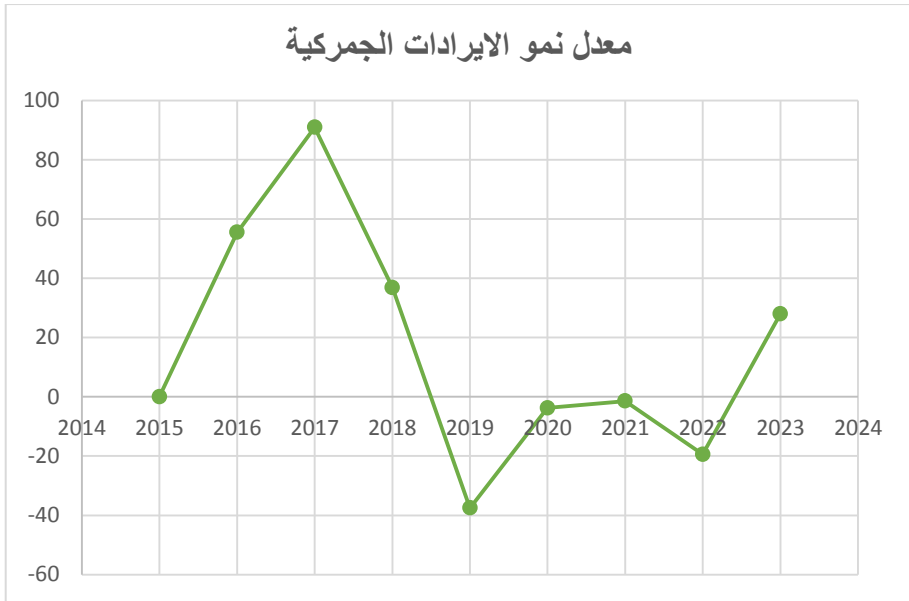
^{١٨} وزارة المالية، الهيئة العامة للجمارك، التقرير السنوي لعام ٢٠٢٣ ، صفحات متفرقة.

^{١٩} وزارة المالية ، الهيئة العامة للجمارك ، المصدر نفسه.

٥.٧.٢-الإيرادات الجمركية

عند مقارنة الإيرادات الجمركية قبل وبعد تطبيق نظام الاسيكودا نلاحظ من الشكل ادناه تذبذب الإيرادات ما بين الارتفاع والانخفاض، ان اعلى نسبة في عام ٢٠١٧ بمعدل (٩٠%)، ومن بعدها بدأ اتجاه النمو بالانخفاض وصولاً لعام ٢٠٢٣ والذي بدأت الإيرادات بالتحسن و بمعدل نمو مرتفع بلغ (٢٧%) مقارنة بعام ٢٠٢٢ كان معدل نمو سلبي بواقع (- ١٩ %) والسبب يعود الى بدء الانسحاب التدريجي من النظام الورقي التقليدي الى نظام الاسيكودا الرقمي وتطبيقه في معظم المنافذ الجمركية.

الشكل (٣) يوضح معدل النمو للإيرادات الجمركية (٢٠١٥-٢٠٢٣)



المصدر: من اعداد الباحثان، استناداً الى: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية.

عند احتساب معدل نمو الإيرادات الجمركية ونسبة هذه الإيرادات من الإيرادات العامة للدولة خاصة بعد تطبيق التكنولوجيا المالية المتمثلة بنظام الاسيكودا العالمي الرقمي، يلاحظ ان نسبة الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة في عام ٢٠٢٣ بلغت (١٦%) مقارنة بعام ٢٠٢٢ اذ مثلت (١٨%)، وان الإيرادات النفطية كانت مرتفعة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية ونسبة مساهمتها هي الأعلى مقارنة بالإيرادات الجمركية لذا تظهر نسبة مساهمة الإيرادات الجمركية الى الإيرادات العامة هي مساهمة ضعيفة ويمكن ملاحظة ذلك بالجدول (٢) ادناه.

وعلى الرغم مما تقدم فإن الإيرادات النفطية لاتزال تهيمن على حصيله الإيرادات العامة ولاتزال الإيرادات الضريبية بحاجة الى اصلاح بغية تفعيلها وتقليل اثار المخاطرة الناجمة عن تقلبات في الإيرادات النفطية.

الجدول (٢) يوضح نسبة مساهمة الإيرادات الجمركية الى الإيرادات العامة في العراق (٢٠١٥-٢٠٢٣)

السنوات	الإيرادات الجمركية	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات الجمركية الى الإيرادات العامة
2015	396,358	2,017,775	19.6
2016	632,384	3,892,765	16.2
2017	1,194,979	6,298,271	18.9
2018	1,648,580	5,686,210	28.9
2019	1,024,994	4,014,532	25.5
2020	826,961	4,718,188	17.5
2021	922,083	4,536,241	20.3
2022	719,549	3,911,394	18.3
2023	987,564	5,913,186	16.7
المجموع	8,353,452	40,988,562	20.3

المصدر: من عمل الباحثان استناداً الى ، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية.

٤-المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ - الاستنتاجات:

١- اثبت نظام الاسيكودا نجاحاً عند تطبيقه في عدد من الدول. بحسب الإحصاءات عام ٢٠٢٣ (١٠٢) دولة مشكلة بذلك ما يزيد عن ٩٠% من دول العالم وبذلك نظام الاسيكودا هو برنامج عبر عن مبادرة للتعاون التقني لبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٢- يحتاج تطبيق نظام الاسيكودا لإنجاح عمله في اتمتة الجمارك الى توفر بنية تحتية رقمية رصينة وتوفر تغطية شاملة لشبكة المعلومات الدولية مع وجود كوادرات مؤهلة ومدرية للعمل على النظام.

٣- تشير التجارب الدولية ان تطبيق الاسيكودا حقق وفورات خارجية إيجابية متمثلة بجاهزية البنى التحتية الرقمية التي جذبت العديد من الأنشطة الاستثمارية مع سهولة وسلاسة العمل الجمركي وحدت من الفساد الإداري والمالي سائرة بذلك الى تعزيز الهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) من اهداف التنمية المستدامة.

٤- اتخذ العراق خطوات إصلاحية سهلت بشكل كبير الى تطبيق نظام الاسيكودا وفي مقدمتها تعديل قانون التعرفة الجمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠، بالرجوع الى احصائيات عام ٢٠٢٣ ارتفع حجم الإيرادات الجمركية الى (١,٠٣) تريليون دينار مقارنة بعام ٢٠٢٢ البالغ (٨٠٧) مليار دينار.

٥- لازال النظام قيد العمل في بعض المنافذ الجمركية ولم يستكمل وان نسبة العمل الجمركي هي ٥٠% ومن المتوقع ان يتم استكماله منتصف عام ٢٠٢٥.

٦- تطبيق النظام جاء نتيجة تضافر الجهود الحكومية في العراق إضافة الى مساندة بعض المنظمات الدولية.

٢.٤ -التوصيات

١- ان توفر إطار تشريعي مناسب يضمن الوفاء بمتطلبات السياسة الاقتصادية المالية. لذا يستوجب تحديث المنظومة التشريعية الجمركية انطلاقاً من التحديد الواضح والدقيق للأهداف الاستراتيجية للمؤسسة الجمركية.

٢- تبسيط الإجراءات الجمركية بما يتماشى مع تطبيق نظام الاسيكودا، ووفق ما جاء فيه البرنامج الحكومي.

٣- ضرورة تعديل قانون الجمارك المرقم (٢٣) لسنة ١٩٨٤ بالشكل الذي يجعله أكثر فاعلية في تسيير تطبيق نظام الاسيكودا.

٤- توفير الدعم السياسي للإدارة الجمركية لضمان بلوغ تحقيق الأهداف المرجوة من جراء تطبيق النظام.

٥- ضرورة انفتاح الهيئة العامة للجمارك على المؤسسات الأكاديمية والدولية بغية تذليل العقبات التي تحول دون استكمال تنفيذ نظام الاسيكودا.

٦- العمل على غلق كافة المنافذ والمعايير الحدودية غير الرسمية التي يسلكها المهربون من خلال تحقيق التنسيق بين الأجهزة الأمنية من جهة، والإدارة الجمركية من جهة أخرى للحد من عمليات التهريب أذ ان العلاقة عكسية بين الحصيلة الجمركية وبين التهريب الجمركي.

المصادر

1-ASYCUDA WORLD, Trade Bet Jamaica Customs ,Agency monthly newspaper, Issue:4,Vol:6,p(3).

٢- أتمتة الجمارك ، منظمة التجارة والتنمية ، متاح على الرابط التالي : Customs automation – ASYCUDA | UNCTAD

٣- الاسيكودا، موقع النظام العالمي، متاح على الرابط التالي: ASYCUDA Programme

٤- الأمم المتحدة ، الاسيكودا مجموعة ٢٠٢٢ الاتصال الرقمي من أجل التجارة الشاملة ، ٢٠٢٢ ، ص(١٤).

٥- الأمم المتحدة ، البنود المتعلقة بغرب أفريقيا ألف - القضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا الإجراءات التمهيدية ، ص(٥).

٦- الأمم المتحدة ، تقرير اهداف التنمية المستدامة ، ٢٠١٦ ، صفحات متفرقة.

٧- بيتي، علي نعمة ، تكنولوجيا المعلومات واهميتها في تطوير الأداء الجمركي للهيئة العامة للجمارك العراقية باستخدام نظام الاسيكودا ، ، العدد:٧٨، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، بغداد ، ٢٠٢٣،

- ٨-الحسني، حسن ،نظام الاسيكودا في العراق ... وبماذا يخدم العراقيين، متاح على الرابط التالي: <https://www.alsumaria.tv> ،
- ٩-الخياط، عدنان حسين، واقع الضريبة الجمركية في العراق وامكانية تطويره في ضوء قانون التعرفة الجمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ ،
- ١٠-سعيد، غمشي ، مهذب العزي ،الاصلاح الجمركي مجالاته وادواته حالة الجزائر، مجلة كلية العلوم الاجتماعية – جامعة وهران – ٢٠٢٠ ،
- ١١-السلطاني، ياسين نادب، الاصلاح الضريبي الجمركي في العراق ودوره في تحقيق الاستدامة المالية (٢٠٠٤- ٢٠١٩) رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء، ٢٠٢١
- ١٢-العزاوي، ابتسام حسين علي، سياسات الاصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٩ .
- ١٣-فاضل، رسل عباس، الدور التمويلي والتنموي للتعريف الجمركية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ومتطلبات الإصلاح، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢١، ص٨٣.
- ١٤-القاضي، عمر طارق وهبي، سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام والتحديات مع اشارة الى حالة العراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، ٢٠٠٦ .
- ١٥-القرشي، حاتم كريم بلحاوي الاصلاح الاقتصادي في العراق في ظل اتفاقية المساندة مع صندوق النقد الدولي ، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠
- ١٦-محمود نتاري، & قوي بوحنية. الايكواس.. ما بين الهواجس الأمنية.. ورهان التنمية الاقتصادية، دفاثر السياسة والقانون ، العدد: ١٨ ، ٢٠١٨ ، ص(٢٤٩).
- ١٧-وزارة المالية ، الهيئة العامة للجمارك ، التقرير السنوي لعام ٢٠٢٣ ، صفحات متفرقة.
- ١٨- وزارة المالية، دائرة المحاسبة، الحساب الفعلي للموازنة لسنوات مختلفة.

أثر تحديث نظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية
على تحقيق الميزة التنافسية المستدامة

**The impact of modernizing accounting information
systems in Iraqi banks on achieving sustainable
competitive advantage**

علي كريم حسون الموسوي

وزارة المالية / المصرف الزراعي التعاوني

ali.1970kareem@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

هدفت الدراسة إلى محاولة استخدام نهج التميز بدعم الاستغناء عن المعايير التقليدية للتطوير واستخدام نهج الابتكار في تحديث نظم المعلومات المحاسبية الحالية في المصارف العراقية بغرض دعم تحقيق الميزة التنافسية المستدامة.

تناولت الدراسة الوضع الحالي المطبق في المصارف العراقية من خلال محاولة التحقق من مدى وفاء الوضع الحالي لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية بمتطلبات التميز وتحقيق التنافسية المطلوبة في هذا المجال، ومن خلال الدراسة الإحصائية تبين أن الوضع القائم بالمصارف العراقية والأجنبية في العراق نفتقر إلى عناصر تميز وابتكار حقيقة تدعم من خلالها الميزات التنافسية المستدامة.



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ١٩٣ - ٢٣٠

وتوصلت الدراسة إلى تقديم مدخل مقترح يركز على استخدام نهج التميز والابتكار في دعم تحقيق الميزة التنافسية المستدامة اثبت من خلال الدراسة التطبيقية صحة المرتكزات التي بني عليها المدخل المقترح في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة وبالتالي صحة الفرض القائل بوجود علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية باستخدام عناصر التميز والابتكار المطورة مع نظم المعلومات المحاسبية المحدثه والمطبقة في المصارف العراقية لدعم الميزة التنافسية المستدامة.

Abstract:

The study aimed at excluding the traditional practice and the use of excellence and innovation approach instead, for the purpose of modernizing the accounting information system of the Iraqi banks in order to accomplish the sustainable competitive advantage.

Current practice of national and for banks in Iraq was analyzed by this study to verify the viability of current accounting system in relation to the excellence competitiveness advantage, using a statistical study we notes that the current practice of these banks in Iraq lack the elements of excellence approach and innovation, which has a major negative impact of the sustainable competitive advantage.

The study suggested that excellence approach and innovation practices will accomplish the competitive advantage confirmed by field study, this study conclude the viable statistical relation between excellence, innovation approach and the modern accounting system for the purpose of improving the sustainable competitive advantage.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث:

هناك مشكلة في نظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية نتجت من عدم ملاحقة التطور الحادث في نظم معلومات المصارف العالمية، وبالتالي ان الوضع الحالي للخدمات التي تقدمها المصارف لاتتصف بالتميز والابتكار مما يؤثر على

الدور الحيوي الذي يقوم به المصرف في خدمة الاقتصاد الوطني، ولهذا يحاول الباحث استخدام نهج التميز بدعم الاستغناء عن المعايير التقليدية للتطوير واستخدام نهج الابتكار في تحديث النظم المحاسبية الحالية في تلك المصارف بغرض الاستفادة منها والتحول من الميزة النسبية الى الميزة التنافسية المستدامة وتحقيق المعايير المتطورة للتميز ومحاولة الباحث الاستفادة من ادوات ومراكز التميز والابتكار وصولاً الى انشطة التحسين لتحقيق الميز التنافسية المستدامة المتمثلة بحصة المصرف في السوق، البقاء والنمو في سوق قوي المنافسة، ضمان تدفق الارباح، المساهمة الاجتماعية، درجة قبول المنتجات والخدمات، الاحتفاظ بالعملاء وضمان ولائهم، درجة استيعابها للتطور والابتكار التكنولوجي، مدى تحسها للتقلبات الاقتصادية وقدرتها على اتخاذ ردود افعال تجاهها .

٢.١- أهداف البحث:

- ١- دراسة الوضع الحالي لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية لتحديد جوانب الضعف وعناصر القوة والتميز.
- ٢- تحديد عناصر التميز والابتكار في نظم المعلومات المحاسبية للمصارف بالمقارنة بين البيئة العراقية والدولية.
- ٣- اقتراح مدخل لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية تلائم متطلبات واحتياجات العمليات المصرفية الحديثة التي تتم بشكل إلكتروني.

٣.١- أهمية البحث:

- ١- توجيه الاهتمام إلى الخدمة المصرفية على مستوى الاشباع التي يطلبها العميل من خلال تنوع وسائل واستراتيجيات تسويق الخدمات المصرفية والتي لن تتحقق إلا من خلال التميز الإلكتروني في الأعمال المصرفية لتقديم خدمات مصرفية متطورة تلبي احتياجات العملاء.
- ٢- توجيه الاهتمام الى تحديث نظم المعلومات المحاسبية في المصارف لضبط التعامل مع كل المتعاملين سواء داخل المصرف أو خارجه من خلال دعم عناصر

الاتصال الشبكي والإنترنت ودعم الاتصال الآلي من خلال استخدام الأنظمة والتطبيقات الذكية حيث يتحقق كافة الرغبات التي تتعامل مع المصرف في البيئة المصرفية والبيئة الخارجية المحيطة بالمصرف سواء كانوا مرؤوسين، أو مستثمرين، أو مودعين.

٤.١ - فروض البحث:

قامت هذه الدراسة على أساس اختبار الفرض الرئيسي التالي:

"لا توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين استخدام عناصر التميز والابتكار المصرفية المتطورة مع نظم المعلومات المحاسبية المحدثة والمطبقة في المصارف العراقية وبين دعم الميزة التنافسية المستدامة".

ويتفرع من هذا الفرض الفرضين الفرعيين التاليين:

١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف العراقية والمصارف المنافسة وبين عوامل تحقيق الميزة التنافسية المستدامة.

٢- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر التميز والابتكار في المصارف العراقية والمصارف المنافسة وبين عوامل تحقيق الميزة التنافسية المستدامة.

٥.١ - منهجية البحث

يعتمد البحث على أساس التكامل بين المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي وذلك من خلال أسلوبين متكاملين.

٢-المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢-دراسة تحليلية لواقع نظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية:

تعاني المصارف العراقية من عدم استخدام الإنترنت وأدوات الاتصال المتطورة في أنشطتها، حيث تعتمد بصورة كبيرة على الأسلوب التقليدي إذ أنها مازال تقوم بأعمالها يدوياً بدون شبكات ربط لفروعها والإدارة العامة حيث تشير المعلومات إن

المصارف قد قطعت شوطاً طويلاً في موضوع اقتناء مثل هذه الأنشطة المتطورة، مما يؤثر سلباً في النشاط المصرفي وعلى تقديم خدماته إلى العملاء والمتعاملين معه (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٢، ص ٦٣).

٢.٢ - مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية:

تواجه المصارف العراقية في ظل عصر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ثلاثة تحديات: (ميثم رياض حداد، ٢٠١٠، ص ٢-٢٠).

التحدي الأول: إن المصارف العراقية مازالت تستعمل نظم معلومات محاسبية تقليدية وتعاني أشد المعاناة، ويشكل التحدي ضرورة امتلاك تكنولوجيا متطورة والتحول نحو الصيرفة الإلكترونية وذلك خوفاً من خسارة عملائها لصالح المصارف ذات الطابع الإلكتروني من جهة، وكذلك لتخفيض الكلف والوقت والجهد من جهة أخرى.

أما التحدي الثاني: إذا ما تم امتلاك تلك التكنولوجيا تفتقد إلى أهمية التعاطي السليم مع العمليات، إذ أن استعمال التكنولوجيا الحديثة يزيد في الوقت نفسه من مخاطر السرقة والاحتيال ومخاطر الأخطاء واختراقات الأنظمة المعلوماتية وغيرها.

والتحدي الثالث: إن عدم جود شبكات اتصال بين المصارف مما يضعف التعامل فيما بينها لإتمام العمليات المصرفية هذا بجانب قلة الوعي باستخدام الإنترنت مع انخفاض المستوى العلمي التكنولوجي للموظفين في المصارف.

وزاد من التحديات وجود الفراغ التشريعي بين القوانين ذات الصلة من جهة والعمليات المصرفية الإلكترونية من جهة أخرى فهي بحاجة إلى قوانين تتلاءم ومتطلبات العمل المصرفي الإلكتروني.

وقد أثبتت إحدى الدراسات أن هناك كثير من المعوقات في التحول إلى نظم معلومات محاسبية إلكترونية وإن كثير من نظم المعلومات في المصارف تعاني من التخلف في ظل الصيرفة التقليدية حيث كانت التوصية بضرورة إعادة الهندسة للعمليات المصرفية باستخدام الحاسب الآلي والإنترنت والشبكات الخاصة والعامة، وإن هناك حاجة ماسة إلى توفير الامكانيات المادية والكوادر الفنية القادرة على اعتماد التكنولوجيا المعاصرة،

التي من خلالها الحصول على الميزة النسبية على المستوى الإقليمي (وفاء أحمد محمد، ٢٠١٣، ص ٤٤٥).

ويخلص الباحث إلى أن هذه المحاولات تعتبر في طور بداية التطور حيث مازالت المصارف العراقية تعمل بنظم المعلومات التقليدية لاسيما المصارف الحكومية.

٣.٢- مقومات نظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية:

تفتقد نظم المعلومات المحاسبية من حيث التحول إلى التكنولوجيا العالية في الأعمال المصرفية إلى المقومات الآتية: (ميثم رياض حداد، ٢٠١٠، ص ٥٠-٨٠).

أ- الحاجة للبنية التحتية للنظم المعلوماتية: حيث هناك حاجة ماسة لبناء منظومة معلوماتية تضمن توفر الحماية الأمنية، والذي يهدف إلى توفير وسيلة آمنة وفعالة لتوفير أعلى درجات الثقة ويعالج مختلف الأبعاد الأمنية الخاصة بالتعاملات الإلكترونية، ولاسيما التعريف بالمستخدم، والمصادقية، والسرية، والتكامل، أن يغطي المشروع الجوانب التقنية والإدارية والقانونية كافة لعملية التحول إلى نظم المعلومات المصرفية الإلكترونية (Hayale & Abu Khadra, 2008, p.47).

ب- الحاجة إلى بناء تنظيمي تقني متطور: حيث لا توجد هيئة تقنية معلوماتية حكومية (مستقلة أو تابعة لوزارة معينة)، مسؤولة عن وضع سياسات خاصة بأمن النظم الإلكترونية على مستوى الدولة، وإدارة البنية التحتية المركزية للحفاظ على أمن التعاملات من تكنولوجيا تتوافق مع المعايير الدولية المعتمدة (حيدر كريم محمد، ٢٠١٦، ص ٢٦).

حيث تشير كثير من الكتابات على ضرورة استخدام المصارف إلى أنظمة تكنولوجيا متطورة تمكن من التحكم الذاتي المركزي بإشراف هيئات رقابية مختصة بضبط وإدارة الأنظمة وضمان مستوى الأمان لها (Huang, et al, 2008, p.1393).

ي- الحاجة إلى الدعم الفني والمتابعة: العمل على توفير الدعم الفني بصيانة أجهزة الحاسوب وملحقاتها، وكذلك القيام بالتوصيف الفني لأجهزة الحاسوب وملحقاتها لتلبية الاحتياجات المطلوبة في ظل التطور السريع في مجال تكنولوجيا

المعلومات، والعمل على تحديث الأجهزة بشكل مستمر لتواكب التطور التكنولوجي، ولتلبية احتياجات أقسام المصرف المعنية بالقيام بمساعدة مستخدمي أجهزة الحاسوب على حل المشاكل المتعلقة بالحاسوب التي تواجههم في أثناء عملهم، والقيام بالإشراف فنياً على مختبرات الحاسوب في المصرف لإصلاح أي خلل في جهاز الحاسوب لسير العملية بشكل سليم (سمير ابو الفتوح، ٢٠٢٢، ص ٩٧).

أ- الحاجة إلى دعم كل الخدمات المصرفية: حيث إن الباحث يرى أن ضعف التقدم التكنولوجي في نظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية لا يساعد تلك المصارف في تقديم الخدمات المصرفية المتميزة، التي يوضحها Rose في الآتي: خدمات الائتمان، الدفع، الاستثمار، الادخار، الوساطة المالية، إدارة النقد، التأمين والتقاعد (Rose , 2002, p.7).

ويتضح مما سبق إن العوامل التكنولوجية إحدى القوى الرئيسة التي لها وظيفة مهمة في تحديد وصياغة نمط الحياة بشكل عام، أما على المستوى المصرفي فقد أصبحت التكنولوجيا من أهم العوامل المؤثرة في إنتاج الخدمات المصرفية الإلكترونية وتسويقها، وإن الكثير من الخدمات المصرفية أصبحت لا تحصل من دون هذه التكنولوجيا المتقدمة، فقد أصبحت المصارف تسعى وراء التطبيقات التكنولوجية الجديدة من أجل الاستفادة منها في تقديم الجديد إلى السوق المصرفي.

ويخلص الباحث إلى أن من المهم توفر وحدات متخصصة في المصارف تكون مهمتها الأساسية متابعة التغيرات التكنولوجية، وتحديد درجة الاستفادة من اقتنائها.

٤.٢ - تحسين المزايا التنافسية المستدامة في المصارف العراقية:

ويرى الباحث أن تحسين المزايا التنافسية يأتي من خلال الآتي:

١- ضبط التعامل مع كل المتعاملين سواء داخل المصرف أو خارجه من خلال دعم عناصر الاتصال الشبكي أو من خلال الانترنت ودعم الاتصال الآلي من خلال استخدام الأنظمة والتطبيقات الذكية حيث يتحقق كافة الرغبات التي تتعامل مع

المصرف في البيئة المصرفية والبيئة الخارجية المحيطة بالمصرف سواء كانوا رؤوسين، أو مستثمرين، أو مودعين.

٢- أن يتم مراعاة تحقيق الاستدامة بالنظر إلى الالتزامات البيئية والاجتماعية التي يلتزم المصرف بتوفيرها والتمسك بها، فيتم تحقيق الربحية مع مراعاة الجانب الاجتماعي الذي يهتم بكافة جوانب المجتمع، ويمكن ملاحظة أهمية هذا العنصر بالنسبة لتوقعات المتعاملين مع مصرف يفوق توقعاتهم مصرف آخر.

٣- تجنب حدوث المشكلات الداخلية في المصرف وكذلك المشكلات التي تواجه المتعاملين مع المصرف من العملاء وذلك بتوقع المشكلة ومحاولة توفير حل مناسب لها.

ويتضح مما سبق إن الأدوات والمرتكزات الأساسية التي تمكن المصارف من مواجهة التحديات المستقبلية، هي الاستثمار في تكنولوجيا نظم المعلومات المحاسبية ومع ذلك فقد تسبب هذه الاستثمارات خسائر وفي هذه الحالة يتطلب تحديد نقاط الضعف وما إذا كان يمكن إصلاحها أم أنه يجب التوقف عن الاستمرار في المشروع، ويتطلب اتخاذ القرارات السابقة تقييماً مستمراً لأداء مشروعات الاستثمار في تكنولوجيا نظم المعلومات وتحديد جوانب نظم المعلومات المحاسبية ذات التوجه الخارجي المطبقة في المصارف العراقية مقارنةً بالمصارف الأجنبية العاملة في العراق.

ويخلص الباحث إلى أن الاستثمار في تكنولوجيا نظم المعلومات المحاسبية تزايد بصورة مستمرة، وذلك حتى تستطيع المصارف مواكبة التغيرات في البيئة المحيطة، والبقاء في السوق ومواجهة المنافسة والتحديات المستقبلية.

٢.٥- المدخل المقترح لتحديث نظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية:

لقد فرضت تطورات ومستجدات بيئة الأعمال الحديثة الكثير من القيود والتحديات على المصارف، الأمر الذي أصبحت معه هذه المصارف مطالبة بتغيير وتطوير أهدافها وكذلك نظم معلوماتها، وخاصة نظم المعلومات المحاسبية التي تمثل عصب نظم المعلومات في أي مصرف، وبناءً على ذلك يخصص الباحث في هذه النقطة

لتقديم المدخل المقترح لتحديث نظم المعلومات المحاسبية للمصارف العراقية من خلال اقتراح سبل تحديث النظم القائمة باستخدام نهج التميز والابتكار ويتناول الباحث ذلك كما يلي:

٦.٢- مفهوم تطوير نظم المعلومات المحاسبية:

١.٦.٢- معرفة أسباب تطوير نظم المعلومات المحاسبية:

يمكن النظر إلى تطوير نظم المعلومات على أن هناك مشكلة تتعلق بوجود حاجة للتطوير، حيث تتمثل المشكلة ببساطة في وجود فجوة بين ما هو متوقع من نظم المعلومات المحاسبية، وبين الوضع الحالي، ويعني هذا أن الحاجة لتطوير نظم المعلومات المحاسبية تتكشف عندما تظهر الأسباب التي تستدعي ذلك التطوير، وأهم هذه الأسباب يمكن رؤيتها من خلال ثلاث مجموعات وهي: (ماجدة عبد المقصود القاضي، ٢٠١١، ص٨).

أولاً: **تغيرات بيئة الأعمال الحديثة:** توالى العديد من التغيرات التي سادت بيئة الأعمال الحديثة، وظهرت معها الحاجة لتطوير نظم المعلومات المحاسبية، ومن أبرز هذه التغيرات:

أ- تعد البيئة المحيطة بنظم المعلومات المحاسبية (داخلية وخارجية) من أكثر العوامل المؤثرة والمثيرة للاهتمام بتطوير النظم.

ب- تزايد التحول الاقتصادي في عصر اقتصاد المعرفة، والاتجاه نحو عالمية أسواق رأس المال، والتحسينات المضطردة في تكنولوجيا المعلومات، جعل من تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ربط أنشطة التخطيط والتقييم والإنتاج والتسويق داخل العديد من المؤسسات أمراً حتمياً.

ت- أدى التطور التكنولوجي إلى ظهور نظم معلومات الجودة والتي تعاني سوء الفهم بين العاملين في مجال الجودة الشاملة لعدم وجود نماذج لها تدعم معايير إدارة الجودة الشاملة الأمر الذي يتطلب ضرورة تطوير نظم المعلومات المحاسبية (Devadasan et al., 2003, p.275).

كما ظهرت فلسفات جديدة في بيئة الأعمال الحديثة ومن أبرزها الآتي: (سمير أبو الفتوح صالح، ٢٠٢٢، ص ١٠).

أ- تزايد حدة وشدة المنافسة العالمية وظهور المنافسة المعتمدة على عنصر الزمن.

ب- التركيز على وضع استراتيجيات للتنافس تحقيقاً للميزة التنافسية.

ت- تزايد معدلات الابتكار والتغير التكنولوجي.

ث- التكامل بين منصة العمليات ومنصة التقنيات.

ج- القضاء على ضياع الوقت من خلال التوجه نحو فلسفة تقنية ضبط الوقت.

ثانياً: **قصور نظم المعلومات ونظم قياس الأداء:** تتعرض نظم المعلومات، ونظم قياس الأداء إلى مجموعة من الانتقادات، نتيجة بعض أوجه القصور التي تعاني منها هذه النظم، ومن أبرز هذه الأوجه: (ماجدة عبد المقصود القاضي، ٢٠١١، ص ١٠).

أ- عدم قدرة نظم معلومات التكاليف على توفير المعلومات عن المنتجات الجديدة والابتكارات التكنولوجية التي يستخدمها المنافسون، وذلك بهدف توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.

ب- أن تطور الأداء في المصارف لمواجهة تحديات بيئة الأعمال يتطلب وجود مقاييس أداء مناسبة، ووجود نظم ملائمة للتغذية العكسية، والذي توفره نظم المعلومات المحاسبية، كذلك تتطلب بيئة الأعمال توفير المزيد من المعلومات الجيدة لاتخاذ القرارات المناسبة والتي تنعكس على فعالية أداء المؤسسات مما يستلزم تطوير نظم المعلومات المحاسبية (Williams&Seaman, 2002, p.426).

ت- تحتاج مقاييس الأداء التقليدية إلى تطوير وتعديل، حيث أنها صممت لبيئة أعمال تختلف عن بيئة التصنيع الحديثة، ويقتصر اهتمامها وأغراضها على زيادة إنتاج الحجم الكبير من المنتجات النمطية، كذلك فإن اعتماد هذه المقاييس على أساليب العائد على الاستثمار يعطي إشارات مضللة نحو حدوث تطور مستمر.

ثالثاً: **زيادة الاهتمام بتطوير نظم المعلومات المحاسبية:** ظهرت عدد من مظاهر الاهتمام التي تدعو إلى ضرورة تطوير نظم المعلومات، ومن أوضح هذه المظاهر:

أ- زيادة اهتمام المحاسبين بتوسيع نطاق نظم المعلومات المحاسبية لتوفير معلومات تساعد الإدارة في تحقيق استراتيجيات طويلة الأجل، بالإضافة إلى وجود حاجة لخروج هذا النظم من دائرة المعايير المالية التقليدية والتوجه للاهتمام بالتغيرات البيئية المحيطة بالمؤسسة والقيم الاقتصادية والإدارة التنافسية في المدى الاستراتيجي (محمود محمود السجاعي، ٢٠١٩، ص ٢٧).

ب- وجود حاجة ملحة لاستخدام نظم معلومات محاسبية متطورة وحديثة تتسم بالذكاء، وتكون قادرة على أحداث التطور في بيئة الأعمال مما يتطلب تطوير نظم المعلومات المحاسبية بوضعها الراهن.

ت- طبيعة نظم المعلومات المحاسبية نفسها التي تأخذ خصائص الكائن الحي من نمو وازدهار ثم تراجع وشيخوخة، تجعل من النظم المطبقة نظاماً غير مناسبة.

٢.٦.٢- تقييم نظم المعلومات المحاسبية الحالي:

حيث يشمل بداية تقييم جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف المبحوثة من خلال الخطوات التالية:

أ- التعرف على درجة فعالية النظم الحالية: حيث إن ذلك يوفر الفرصة لمعرفة ما إذا كانت هذه النظم مرضية أم لا، وما إذا كان يحتاج إلى تعديل أو إصلاح دقيق أم يجب استبداله، لذا فإن تصميم نظم معلومات محاسبية جديدة دون أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان سوف يعد اندفاعاً يؤدي إلى زيادة التكاليف والأعباء على المؤسسة دون مبرر.

ب- التوصل إلى أفكار أساسية للتصميم: فتحليل النظم الحالية يوفر لمصمم النظم مصادر مباشرة للتصميم الجديد وتشمل هذه المصادر على ما يتم عمله في الوقت الحالي وكيفية أدائه ويستطيع المصمم أن يكتسب فهماً دقيقاً لكيفية ومدى خدمة نظم المعلومات المحاسبية الحالية لوظائف الإدارة.

ت- التعرف على الإمكانيات المتاحة: فإن دراسة نظم المعلومات المحاسبية الحالية تسمح بتحديد الإمكانيات المتوفرة في النظم وقد تشمل هذه الإمكانيات كفاءة الإدارة

ومهارة الموظفين وكفاية المعدات الحالية المتوفرة، فيجب فحص ودراسة نظم المعلومات المحاسبية الحالية للتعرف على مواطن الضعف والقوة وهذا الأمر يعتبر أصعب من إنشاء نظم محاسبية جديدة، حيث يتطلب وقتاً أطول ومجهوداً إضافياً.

ث- تقييم جودة مخرجات النظم الحالية: من جهة توفير معلومات تفي باحتياجات المستخدمين ومدى استخدام هذه المخرجات في تحقيق درجات الرضا للعملاء والمتعاملين ومدى تمتعها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ج- تقييم العنصر البشري: كأحد عناصر نظم المعلومات المحاسبية الذي يمثل الأهمية في نجاح أي نظم معلومات محاسبية من خلال مدى القدرة الفنية والتكنولوجية والمهارات السلوكية في ضمان التميز المستمر بين المنافسين.

ح- تقييم درجة الرضا عن نظم المعلومات المحاسبية: من خلال توفير معلومات لقياس رد فعل المستفيد من الخدمات المصرفية من خلال مجموعة من المقاييس التي تحكم على رضا العملاء والعاملين والمتعاملين.

٣.٦.٢- تصميم نظم المعلومات المحاسبية الجديدة:

ينطوي تصميم النظم بشكل عام على تصميم تصوري للنظم، ثم التصميم المادي له، يليه التنفيذ والتمويل، وأخيراً التشغيل والصيانة، والتصميم الفعال يحقق فعالية النظم في ترشيد قرارات المصارف بما يحقق أداء مالي أفضل، لذلك تسعى المصارف أن تحقق التوازن (التوافق) بين تصميم نظم المعلومات المحاسبية (الذي ينعكس على قدرات تشغيلية وبالتالي يؤثر على قدراته على توفير المعلومات الداعمة للقرارات)، وبين المتطلبات المعلوماتية من نظم المعلومات التي تحقق فعالية التصميم، وذلك حتى تستطيع تلك المصارف أن تحقق تميزاً في الأداء، وتشير الممارسات العملية للمصارف أن التوافق بين تصميم نظم المعلومات المحاسبية، وبين المتطلبات المعلوماتية من نظم المعلومات يحقق آثار إيجابية على الأداء، وفيما يلي أهم خطوات تصميم نظم المعلومات المحاسبية: تصميم هيكل تنظيمي داخلي قوي، وضرورة أن يحتوي الهيكل التنظيمي الداخلي على توضيح مدى الاستقلالية والتبعية

الإلكترونية للأقسام المختلفة، كما أنه لابد من بحث دور وأهمية أخذ المؤثرات (البيئية، والاجتماعية، والسوقية، والاقتصادية) في الاعتبار عند تصميم نظم المعلومات المحاسبية (محمد أحمد سليمان، ٢٠١١، ص ١٩-٢٥).

٧.٢- أركان المدخل المحاسبي المقترح:

١.٧.٢- مضمون عناصر نظم المعلومات المحاسبية:

وتتضمن عناصر نظم المعلومات المحاسبية ما يلي: (أروى محمد السيد، ٢٠١٣)

١- **المدخلات:** وتشير إلى العناصر التي تم الحصول عليها وتبويبها لإدخالها إلى النظام ليقوم بتشغيلها وهي تشمل في النظام المصرفي العنصر الإنساني بالقدرات والمهارات المطلوبة، وإيضاً الإمكانيات المالية ونظم المعلومات المصرفية المختلفة.

٢- **العمليات:** وتعني أساليب تحويل المدخلات إلى مخرجات لخدمة الغرض منها وهو تقديم الخدمة المصرفية للعميل بأعلى مستوى جودة.

٣- **المخرجات:** وتشير إلى العناصر التي تم إنتاجها من خلال عمليات التحويل متمثلة في الخدمات المصرفية المتنوعة.

وأن الهدف النهائي للنظم يتحقق عند إنتاج المخرجات وتقديمها إلى مستخدميها، إلا أن هدف نظم المعلومات لا يتحقق إلا عندما يتم فعلاً استعمال المخرجات وتحقيق الفائدة المطلوبة منها في اتخاذ القرارات المختلفة، ويمكن تحديد تلك الفائدة لدى متخذ القرار من خلال قدرة المخرجات على تحقيق شرط واحد على الأقل من الشرطين التاليين: (محمد بهاء الدين محمد محرم، ٢٠١٠، ص ٧٥).

أ- تقليل حالات عدم التأكد لدى متخذ القرار.

ب- زيادة درجة المعرفة لدى متخذ القرار لكي يمكن الاستفادة منها فيما بعد عند اتخاذ القرارات المختلفة.

٢.٧.٢- مضمون نظم المعلومات المحاسبية المحدثة:

أولاً: **المصرف الإلكتروني:** تتفرد المصارف الإلكترونية في تقديم خدمات متميزة عن غيرها من المصارف التقليدية تلبي احتياجات العميل المصرفي ومتطلبات السوق

المالية ونمو التجارة الإلكترونية وهو ما يحقق للمصرف مزايا عديدة عن غيره من المصارف المنافسة وفيما يلي توضيح لمجالات تميز المصارف الإلكترونية: (رمضان أبو الفتوح المليجي، ٢٠١١، ص ٥١-٥٣).

- إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء وتقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة.

- استمرارية تقديم الخدمات المصرفية المقدمة عبر شبكة الانترنت على مدار اليوم.
- زيادة حجم المعلومات التي تستطيع المصارف تقديمها لعملائها عبر شبكة الانترنت.

ثانياً: المصرف الشامل: ظهرت المصارف الشاملة لتقوم بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية في منظومة مصرفية واحدة تقوم على تنويع كامل للأعمال والوظائف لتلبي كل طلبات العميل وتحل جميع مشكلاته، ومن هذا المدخل يمكن تعريف المصارف الشاملة بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنوع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وهي تجمع ما بين وظائف المصارف التجارية التقليدية ووظائف المصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار والأعمال.

ثالثاً: مصرف التنمية الاجتماعية: الدور الاجتماعي للمصرف في القيام بأعمال دعم المشروعات الصغيرة والأسر المعيلة، والندوات العملية والثقافية للمجتمع وكذلك المشاركة برأس مال المخاطر وتنمية البيئة المحيطة وضمان إجراءات السلامة والصحة المهنية للعاملين والمتعاملين، يهدف هذا المصرف إلى حل مشكلة الفقر من خلال الإقراض بدون ضمان تقليدي ويتم ذلك عن طريق إعادة اكتشاف الذات لعملاء جدد والتعامل معهم باحترام وتوسيع نطاق المشاركة في اتخاذ القرار التنموي ومن الأمثلة على ذلك بنك جرامين في بنجلاديش.

٣.٧.٢- تصميم الجوانب الأساسية للمدخل المقترح بما يلاءم تحديث نظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية:

١.٣.٧.٢- الجانب الأول: السعي نحو تحقيق إبهار وجذب العملاء

ويتحقق إبهار وجذب العميل من خلال إعادة هيكلة النظام المصرفي ليهتم بالمنتج والخدمة المصرفية مرتبطة بتوجهات العميل وليس الاهتمام بالمنتج بشكل منفصل عن مستوى الأشباع الذي يطلبه العميل من ذلك المنتج أو تلك الخدمة فمهمة الإدارة المصرفية بالدرجة الاولى الانصات والاستماع للعميل (كوثر الأبجي، ٢٠١٥، ص ٤). والأمر يقتضي الابداع المستمر في تقديم خدمات متميزة لا يحصلون عليها من غيرهم من المنافسين من خلال تسخير كل ما يملكه المصرف من عناصر الخدمة لتحقيق قيمة أكبر للعميل، وحتى نحافظ على عملائنا يجب أن يشعروا أنهم أخذوا أكثر مما دفعوا، وعلينا أن نشعرهم بأننا نساعدهم باستمرار لتحقيق النجاح، وأن نكون شركاءهم ولسنا مقدمي خدمات فقط.

٢.٣.٧.٢- الجانب الثاني: السعي لتطبيقات ذكاء الأعمال والأنظمة الذكية في المصرف

إن استخدامات تطبيقات ذكاء الأعمال سيعمل على تحسين تدفق المعلومات المحاسبية وإدارة المعرفة بجودة عالية، وكذلك تمكن المصارف من متابعة ربحية منتجاتها المباعة، وتحليل النفقات، ومراقبة بيئة البنك، واكتشاف الغش، حيث تستخدم تطبيقات ذكاء الأعمال في الآتي: (Olszak & Ziemba, 2007, p.136).

- أ- مراقبة النظام المصرفي وضمان الصيانة والحماية والأمن المعلوماتي.
- ب- ضمان التخزين الجيد واسترجاع البيانات ورفع كفاءة أنظمة الحفظ والأرشفة.
- ت- ضمان جدولة الأعمال المصرفية وتصنيفها حسب الأولوية وحسب الأهمية التي تحقق أعلى درجات الرضا للعملاء والاستدامة للميزات التنافسية.
- ث- إدارة الكوارث والأزمات واختناقات الأداء، من خلال عمليات إدارة الأزمة قبل وقوعها وأثناء وقوعها وبعدها.

ج- تشكيل وتعديل نظم المعلومات القائمة بما يضمن التحديث الملئم والتحسين المستمر من خلال المدخلات والعمليات التشغيلية والمخرجات.

أما الأنظمة الذكية فتستخدم في مجالات المال والأعمال والمصارف حيث ترجع أهمية استخدام نظم المعلومات المصرفية الذكية بها إلى ما يلي:

- مضاهاة بصمة اليد والإبهام وتوقيعات العملاء باستخدام النظم الذكية.
- كشف التزوير والاحتيال في بطاقات الائتمان مثل الفيزا والماستر كارد أو بطاقات الصرف الآلي الأخرى.

٢.٧.٣- الجانب الثالث: جانب الأداء الاجتماعي والبيئي

تقييم الأثر الاجتماعي لنظم المعلومات المحاسبية بما يضمن توفير معلومات تفيد في عملية تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمصرف وضمان دور المصرف في المشاركة في المشروعات الاجتماعية، من خلال مشروعات الشباب وبرامج الاقراض للأسر المعيلة ودعم برامج التبرعات والتدريب لغير العاملين والطلاب التجاريين والاهتمام بالثقافة العامة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات ودعم الرعاية الصحية والاجتماعية والسلامة والصحة المهنية للعاملين والمتعاملين.

٢.٧.٤- الجانب الرابع: السعي نحو اعتماد الأساليب الوقائية

يتم تقييم الجانب الرقابي للنظم الحالية بما يحققه من ملامح الأمن وحماية المعلومات وسرية الحسابات وضبط العمليات المصرفية في اتجاه تحقيق الميزة التنافسية المنشودة.

٢.٧.٥- الجانب الخامس: السعي نحو تطبيقات الأداء الأفضل من وجهة نظر

العملاء

أي اكتشاف أفضل الأساليب والممارسات المطبقة في المصارف المنافسة حيث لا يمكن أن تعمل المصارف بمفردها بمعزل عن الآخرين ولذلك فهي بحاجة دائمة إلى معرفة وضعها وتحديد مكانها التنافسي بالمقارنة بالآخرين، وخاصة تلك التي تعتبر

قائدة في المجال المصرفي، واختيار أفضلها وأكثرها ملاءمة للتطبيق في القطاع المصرفي (كوثر عبد الفتاح الأبجي، ٢٠١٥، ص ٧).

٢.٧.٣- الجانب السادس: الميزة التنافسية المستدامة

ويعبر عنه بمجموعة من الضمانات المالية والتشغيلية والاجتماعية لتحقيق التنافس المستدام في دنيا الأعمال ويشتمل على الآتي:

أ- **ضمان تحقيق الحد المقبول من السيولة:** وفيه وجوب الالتزام بمعايير لجنة بازل الثانية من خلال تشغيل أموال المودعين في مجالات استثمارية متعددة وعدم الاكتفاء بأنشطة الاقراض والاقتراض بما يضمن أكبر عائد استثماري وعدم ركود في الأموال، مع التحوط للحد الأدنى من المخاطر التي ينص عليها لجان الرقابة المصرفية هذا وتقاس كفاءة السيولة بالنسبة والتناسب بين النقدية إلى إجمالي الودائع أو القروض إلى إجمالي الأصول المصرفية.

ب- **ضمان نسب التشغيل المصرفي العالية:** ولن يتأتى ذلك إلا بالعمل زيادة حجم الاستثمارات الخارجية بالنسبة لجملة الودائع والعمل على التقليل من حد الائتمان النقدي بالقياس بإجمالي الودائع حتى يضمن المصرف دورة تشغيلية عالية تحقق العائد المناسب للمساهمين وتحقق الميزة التنافسية المطلوبة.

ت- **المحافظة على النسب المعيارية للرافعة المالية:** ويقصد بها ما تمثله إجمالي الودائع إلى جملة رأس المال مضافاً إليها الاحتياطيات.

ث- **ترشيد تكلفة العمليات المصرفية:** عن طريق ضبط العلاقة بين حجم المصروفات البنكية وبين حجم الودائع، وكذلك أن تكون نسبة المصروفات للعمليات المصرفية نسبة متزنة معيارية بالنسبة لحجم الإيرادات من الأعمال المصرفية.

ج- السعي نحو تحقيق الربحية المعقولة: وذلك بالأخذ في الاعتبار هامش الربح للأنشطة المصرفية للمصارف المنافسة بما يتناسب بحجم العائد على الأصول ومعدل العائد على القروض وهامش العمليات التشغيلية بعد مقارنته بالمصارف التي تعمل في بيئة المصرف المراد تحديث نظامه.

٣-المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣- منهجية البحث التطبيقية

يهدف هذا المبحث إلى تقديم مدخل مفاهيمي للدراسة التطبيقية من خلال إلقاء الضوء على المنهج العلمي المتبع في الدراسة وبيان التحليلات المحاسبية والمالية وبيان عينة الدراسة ومجتمعها والتعريف بالمصارف المبحوثة وإعادة صياغة الفروض وبيان الأساليب الإحصائية التي يستخدمها الباحث في تحقيق فروض البحث وبالتالي يقسم الباحث هذا المبحث إلى الآتي:

١-مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية.

٢ -تحديد متغيرات الدراسة التطبيقية.

٣-التحليل المحاسبي والأساليب الإحصائية المستخدمة.

ويتناول الباحث كل نقطة من هذه النقاط من خلال العرض التالي:

٢.٣- مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة المصارف العراقية والتي تعمل تحت مظلة البنك المركزي العراقي والبالغ عددها (٧٤) مصرف، منها (٧) مصارف حكومية، (١٢) مصرف اجنبي، (٢٨) مصرف محلي اسلامي، (٢٥) مصرف خاص محلي، (٢) مصرف اجنبي اسلامي، وذلك حسب تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي/ قسم الاستقرار النقدي والمالي والذي ذكر أنواع المصارف الموجودة في العراق (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢١ ص ٢٩).

وتشمل عينة البحث المصارف العراقية والأجنبية التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية التي تقدم خدمات إلكترونية متطورة مثل أجهزة الصراف الآلي، وبطاقات الائتمان وغيرها من الخدمات الإلكترونية الحديثة، وللوقوف على استخدام التكنولوجيا في المصارف العراقية وفروع المصارف الأجنبية العاملة في العراق، وبيان المصارف التي تطبق النظام بشكل فعلي وهي مصرف (بغداد، الشرق الأوسط، الائتمان العراقي، الوركاء، الخليج، الموصل، الشمال، آشور، التعاون الإقليمي، البلاد الإسلامي، دار السلام)، ويتم استبعاد المصارف الحكومية، والمصارف التي لديها شراكة مع مصارف أجنبية، والمصارف الإسلامية من عينة البحث.

أما المصارف الأجنبية العاملة في العراق ونظراً لحدثة بدء العمل بالصراف الآلي في فروعها المفتوحة في العراق فأن كل هذه المصارف تمتلك أنظمة صرف آلي ولكن ليس جميع المصارف تطبق النظام فعلياً، ومن المصارف التي تطبق النظام بنك (بييلوس، أزرت التركي، انتركونتيننتال، بيروت والبلاد العربية).

وتم تقسيم عينة البحث إلى مجموعتين وهي كالآتي:

المجموعة الأولى: مجموعة المصارف العراقية وتتضمن كل من مصرف (الخليج التجاري، الشرق الأوسط).

المجموعة الثانية: مجموعة المصارف الأجنبية وتتضمن كل من مصرف (بيروت والبلاد العربية، بييلوس).

حيث تشمل عينة البحث البيانات المالية من القوائم المالية المنشورة خلال السنوات ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤، ويستعرض الباحث نبذة مختصرة عن كل مصرف من خلال الآتي:

أولاً: المصارف العراقية

أ- مصرف الخليج التجاري: تأسس في عام ١٩٩٩ برأس مال قدره (٦٠٠) مليون دينار مدفوع بالكامل، باشر المصرف ممارسة أعماله عن طريق الفرع الرئيسي في عام ٢٠٠٠ بعد حصوله على إجازة ممارسة الصيرفة الصادرة من البنك المركزي

العراقي، وقد تم تعديل عقد تأسيسه بزيادة رأس المال عدة مرات إلى أن وصل رأس المال إلى (٣٠٠) مليار دينار عراقي في عام ٢٠١٤.

ب- **مصرف الشرق الأوسط:** تأسس في عام ١٩٩٣ برأس مال قدره (٤٠٠) مليون دينار عراقي، بأشر المصرف أعماله من خلال الفرع الرئيسي في عام ١٩٩٤، وادخلت تطورات على رأس المال حتى وصل سنة ٢٠١٤ إلى رأس مال قدره (٢٥٠) مليار دينار عراقي.

٣.٣- المصارف الأجنبية العاملة بالعراق

أ- **مصرف بيروت والبلاد العربية:** شركة مساهمة لبنانية يبلغ رأس المال (٧٢) مليار ليرة لبنانية في عام ٢٠١٠ وتم تعديل رأس المال إلى (١٤٩) مليار ليرة لبنانية في عام ٢٠١٤، له فرعان في العراق الفرع الأول يوجد في محافظة أربيل في إقليم كردستان العراق والفرع الثاني في محافظة بغداد عاصمة العراق في منطقة الكرادة وسط العاصمة وبدأ نشاطه التجاري عام ٢٠٠٩.

ب- **مصرف بيبيلوس:** شركة مساهمة لبنانية بلغ رأس المال (٤٣٤) مليار ليرة لبنانية في عام ٢٠١٠ وبلغ عام ٢٠١٤ مبلغ (٦٨٤٢٧٣) مليون ليرة لبنانية، بأشر (مصرف بيبيلوس) اللبناني نشاطه في محافظة بغداد وسط العراق في عام ٢٠٠٥، وبذلك يصبح أول مصرف لبناني يؤمن حضوراً مباشراً في السوق العراقية، وتم افتتاح فرع آخر في البصرة جنوب العراق وأخيراً فرع في أربيل شمال العراق.

٤.٣- تحديد متغيرات البحث التطبيقية:

١.٤.٣- تحليل نسب متغير الميزة التنافسية المستدامة :

وتشمل مجموعة المتغيرات البحثية لعوامل تحقيق الميزة التنافسية المستدامة وتشمل مؤشرات الحصص السوقية والمكانة الذهنية والعلاقة مع العملاء والربحية الاجمالية والالتزام الاجتماعي والبيئي، ويتم التعبير عنها من خلال النسب المالية الآتية:

جدول رقم (١) نسب متغير الميزة التنافسية المستدامة

ت	النسب	ت	النسب
نسب السيولة		نسب التشغيل	
١	النقود إلى إجمالي الودائع	١٥	الاستثمارات إلى إجمالي الودائع
٢	القروض إلى إجمالي الأصول	١٦	الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع
نسب الرافعة المالية		١٧	الاستثمارات + الائتمان النقدي / إجمالي الودائع
٣	إجمالي الودائع / رأس المال + الاحتياطات	نسب كفاية رأس المال	
نسب النشاط (نسب النمو)		١٨	حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول
٤	مصرفات العمليات المصرفية / الودائع	١٩	رأس المال إلى الودائع
٥	مصرفات العمليات المصرفية / الإيرادات	٢٠	رأس المال إلى إجمالي الأصول
٦	القروض/حقوق الملكية والأرباح المحتجزة	٢١	صافي الربح إلى إيرادات التشغيل
نسب الربحية		٢٢	العائد على حقوق الملكية
٧	الأرباح المحققة / رأس المال المدفوع	٢٣	صافي الربح / إجمالي ربح
٨	الأرباح الصافية بعد التوزيع / رأس المال المدفوع	نسب ومؤشرات أخرى	
٩	إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول	٢٤	إجمالي ربح العمليات / إجمالي الأصول

١٠	الربح قبل الضريبة إلى إجمالي الأصول	٢٥	نسبة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات / الإيرادات للعمليات المصرفية
١١	صافي الربح إلى إجمالي الأصول	٢٦	نسبة الحصة السوقية (القروض / الودائع)
١٢	معدل العائد على القروض	٢٧	المساهمة في المشروعات الصغيرة
١٣	هامش العمليات التشغيلية	٢٨	عدد برامج الاسر المعيلة
١٤	معدل العائد على الموارد	٢٩	قيمة القروض للأسر المعيلة

المصدر: من اعداد الباحث

٢.٤.٣ - تحليل (تبويب) نسب متغير نظم المعلومات المحاسبية :

ويتم التعبير عنها من خلال النسب المالية الآتية:

جدول رقم (٢) نسب المتغير نظم المعلومات المحاسبية

ت	النسب	ت	النسب
١	النقد إلى إجمالي الودائع	١٨	رأس المال إلى الودائع
٢	القروض إلى إجمالي الأصول	١٩	رأس المال إلى إجمالي الأصول
٣	الاستثمارات إلى إجمالي الودائع	٢٠	هامش الربح الصافي (صافي الربح إلى إيرادات التشغيل)
٤	الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع	٢١	العائد على حقوق الملكية
٥	الاستثمارات + الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع	٢٢	التغير في نسبة النقد إلى إجمالي الودائع
٦	إجمالي الودائع / (رأس المال + الاحتياطات)	٢٣	التغير في نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الودائع

٧	مجموع مصروفات العمليات المصرفية / اجمالي الودائع	٢٤	التغير في نسبة الائتمان النقدي إلى اجمالي الودائع
٨	مجموع مصروفات العمليات المصرفية / الايرادات	٢٥	التغير في نسبة الاستثمارات +الائتمان النقدي إلى اجمالي الودائع
٩	إجمالي القروض إلى حقوق الملكية والأرباح المحتجزة	٢٦	معدل التغير في اجمالي الودائع
١٠	اجمالي الارباح المحققة / رأس المال المدفوع	٢٧	التغير في مجموع مصروفات العمليات المصرفية / اجمالي الودائع
١١	الارباح الصافية بعد التوزيع / رأس المال المدفوع	٢٨	التغير في مجموع مصروفات العمليات المصرفية / الايرادات
١٢	إجمالي الإيرادات إلى اجمالي الأصول	٢٩	التغير في نسبة اجمالي الارباح المحققة / رأس المال المدفوع
١٣	العائد على الأصول (الربح قبل الضريبة إلى اجمالي الأصول)	٣٠	التغير في نسبة الارباح الصافية بعد التوزيع / رأس المال المدفوع
١٤	صافي الربح إلى اجمالي الأصول	٣١	التطور في عدد ماكينات الصراف الآلي
١٥	معدل العائد على القروض	٣٢	معدل التطور والابتكار (عدد الخدمات المصرفية الجديدة للبنك / عدد الخدمات التي يقدمها البنك)
١٦	معدل العائد على الموارد	٣٣	معدل متلقي الخدمة الجدد إلى عدد متلقي الخدمة الاجمالي

١٧	الأمان المصرفي (حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول)	٣٤	تطور عدد العملاء (عدد العملاء الفترة الحالية / عدد عملاء الفترة السابقة)
----	---	----	--

المصدر: من اعداد الباحث

٣.٤.٣- التحليل الوصفي:

حيث يعرف التحليل الوصفي بأنه تصفية للأرقام المحاسبية لاستبعاد الأرقام والمؤشرات ذات التأثير غير المباشر على الاتجاه العام للمؤشرات المالية أو النتائج الإحصائية التي على أساسها يستخدم الباحث تحليل (شابيرو- ويلك) الإحصائي لمراقبة وتصفية المؤشرات المالية بعد توزيعها على مجموعة المتغيرات وذلك لاختبار تلك الأرقام والمؤشرات من حيث مدى تحقيقها لشروط التوزيع الطبيعي المعياري بحيث يتم التخلص من الأرقام والمؤشرات المحاسبية ذات المستوى المنخفض من المعنوية والإبقاء على المستويات الأعلى وهذا ما يتناوله الباحث من خلال الآتي:

أ- تفريغ المحتوى الإعلامي للقوائم المالية: حيث يقوم الباحث بإعداد نموذج التفريغ لكل المصارف العراقية والأجنبية من عينة البحث وتفرغ البيانات المحاسبية وفقاً لجدول تفريغ المحتوى الاعلامي الموضح في ملاحق البحث.

ب- استخراج النسب والمؤشرات المالية التي تؤثر في مجموعها واتجاهها العام إلى مجموعات المتغيرات المستقلة والوسيلة وكذلك المتغير التابع.

ت- توزيع هذه النسب والمؤشرات على مجموعات المتغيرات بما يضمن استخدامها في تحقيق فروض هذا البحث إحصائياً.

ث- التأكيد على كفاءة وفاعلية هذه المؤشرات في التحليل بعد اجراء اختبار (شابيرو- ويلك) لبيان مدى خضوعها للتوزيع الطبيعي المعياري.

وأن الباحث يستخدم لذلك برنامج Excel في التوصل إلى المؤشرات وتوزيعها على مجموعات المتغيرات، ثم يستخدم البرنامج الإحصائي في اختبار مدى معيارية هذه المؤشرات وعما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي المعياري من عدمه.

٤.٤.٣- اختبار الفروض:

أولاً: مدى تحقق الفرض الفرعي الاول

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف العراقية والمصارف المنافسة وبين عوامل تحقيق الميزة التنافسية المستدامة".

ولتحقيق هذا الفرض يستخدم الباحث تحليل الارتباط بيرسون وذلك لقياس العلاقة بين مؤشرات تحديث نظم المعلومات المحاسبية وبين عوامل دعم الميزة التنافسية المستدامة، وهذا ما يعبر عنها في الجدول الآتي رقم (٣):

جدول رقم (٣)

تحليل الارتباط بيرسون لمتغيرات (الفرض الفرعي الأول)

	مصرف الخليج التجاري	مصرف الشرق الأوسط	بيروت والبلاد العربية	بيبيلوس
Pearson Correlation	-.088.	.632.	-.193.	.690.
Sig. (2-tailed)	.889.	.368.	.755.	.418.
N	5	5	5	5

من خلال الجدول السابق يتضح مدى العلاقة الارتباطية بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية وبين عوامل تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، حيث يتضح من الجدول رقم (٣) إن العلاقة تختلف باختلاف طبيعة المصرف سواء أجنبي أو عراقي حسب الآتي:

١- بالنسبة لمصرف الخليج التجاري كأحد المصارف تكون العلاقة بين تحديثات نظم المعلومات المحاسبية وبين عوامل تحقيق الميزة التنافسية المستدامة علاقة ارتباطية ضعيفة في الاتجاه العكسي عند مستوى معنوية أكبر من مستوى (٠.٠٥) والتي عندها يقبل الفرض الإحصائي الصفري.

٢- بالنسبة لمصرف الشرق الأوسط تكون العلاقة بين تحديثات نظم المعلومات المحاسبية وبين عوامل تحقيق الميزة التنافسية المستدامة علاقة ارتباطية قوية إلى حد ما ولكن غير معنوية عند مستوى أكبر من مستوى (٠.٠٥) وعندها أيضاً يقبل الفرض الصفري.

٣- بالنسبة لمصرف بيروت والبلاد العربية أحد المصارف الأجنبية تكون العلاقة بين تحديثات نظم المعلومات المحاسبية وبين عوامل تحقيق الميزة التنافسية المستدامة علاقة ارتباطية ضعيفة عند مستوى معنوية أكبر من مستوى (٠.٠٥) يقبل عندها الفرض الصفري.

٤- بالنسبة لمصرف بيلوس تكون العلاقة بين تحديثات نظم المعلومات المحاسبية وبين عوامل تحقيق الميزة التنافسية المستدامة علاقة ارتباطية قوية إلى حد ما ولكن غير معنوية عند مستوى أكبر من مستوى (٠.٠٥) وعندها أيضاً يقبل الفرض الصفري.

من ذلك كله يقرر الباحث قبول الفرض الإحصائي الصفري الأول.

٥.٣ - مدى تحقق الفرض الفرعي الثاني

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر التميز والابتكار في المصارف العراقية والمصارف المنافسة وبين عوامل تحقيق الميزة التنافسية المستدامة"

ولتحقيق هذا الفرض يستخدم الباحث تحليل الارتباط بيرسون وذلك لقياس العلاقة بين مؤشرات عناصر التميز والابتكار في المصارف العراقية والأجنبية وبين عوامل دعم تحقيق الميزة التنافسية المستدامة وهذا ما يعبر عنها في الجدول الآتي رقم (٤).

جدول رقم (٤) تحليل الارتباط بيرسون لمتغيرات (الفرض الفرعي الثاني)

متوسط الابتكار في المصارف الأجنبية	متوسط الابتكار في المصارف العراقية	المتغير العام الشامل الميزة التنافسية في كل المصارف	
.190	-.384	1	Pearson Correlation
.760	.523		Sig. (2-tailed)
5	5	5	N

وأنه من خلال التحليل السابق يتضح إن عوامل التميز والابتكار في وضعها الحالي في المصارف الأجنبية أو المصارف العراقية بمفردها لا يمكنها أن تحقق الميزة التنافسية المستدامة حيث كان مستوى المعنوية أكبر من مستوى (٠.٠٥) والتي عندها يتقرر قبول الفرض الإحصائي الصفري الثاني.

وأن ذلك الأمر يعكس الوضع الحالي للمصارف الأجنبية تحت مظلة البنك المركزي العراقي بقوة ارتباط ضعيفة تبلغ ١٩% كما يوضحها التحليل السابق وأن هذا الأمر

يجعل الباحث يؤكد إن هناك قصور في دعم تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في المصارف على أرض العراق سواء عراقية أو أجنبية تعمل بالعراق.

٦.٣- اختبار الفرض الرئيسي للبحث

"لا توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية باستخدام عناصر التميز والابتكار المطورة مع نظم المعلومات المحاسبية المحدثّة والمطبقة في المصارف العراقية لدعم الميزة التنافسية المستدامة".

ويشير الباحث إلى أن آلية تطبيق هذا الفرض تتبع من الإطار المحاسبي الذي قدمه الباحث في هذا البحث، حيث يركز على نموذج متكامل الأركان يشكل نهج التميز والابتكار يشتمل على مجموعة المتغيرات الآتية:

أ- **عناصر التميز والابتكار المصرفية المطورة:** وتتشكل من مجموعة المؤشرات عالية التي تحققها المصارف بشأن الآتي:

- ١- مؤشرات إبهار وجذب العملاء وتطبيقات الأداء الأفضل من وجهة نظر العملاء.
- ٢- تطبيقات أنظمة ذكاء الأعمال والأنظمة الذكية مع كل المتعاملين مع المصرف.
- ٣- تحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمصرف.

ب- **مجموعة متغيرات وسيطة:** تشمل تحديثات نظم المعلومات المحاسبية والمصرفي وذلك من خلال الآتي:

- ١- نظام معلومات المصرف الإلكتروني بما يضمنه من تطوير الصراف الآلي والخدمات المعرفية الإلكترونية.
- ٢- نظام معلومات المصرف الشامل: من خلال عملية التخلي عن التخصص الوظيفي والقطاعي.

٣- نظام معلومات المصرف الاجتماعي: من خلال برامج المشاركة برأس مال المخاطر وبرامج تنمية البيئة وإعانة الأسر المعيلة والمشروعات الصغيرة.

ت- **عناصر ومحددات المتغير التابع:** والذي يشمل عوامل دعم الميزة التنافسية المستدامة.

وإن الباحث يستند في الحصول على كل هذه المؤشرات إلى تفريغ المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية للمصارف الأجنبية والعراقية بعد تصنيفها بحذف المؤشرات التي لا تنتمي إلى المنحنى الطبيعي ويتم تشغيلها باستخدام البرامج الإحصائي بعد تهيئة البيانات من خلال برنامج أكسل.

ولتحقيق صحة الفرض الرئيسي يتبع الباحث أسلوب تحليل التباين من خلال معلومية دالة (ف) لتحليل الانحدار المتعدد البسيط والذي يتضح من خلال مخرجات البرنامج الإحصائي المعبر عنه بالجدول الآتي رقم (٥):

جدول رقم (٥) تحليل التباين لاختبار الفرض الرئيسي للبحث

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	786.877	1	786.877	8.206	.043 ^a
Residual	99107.493	26	3811.827		
Total	99894.370	27			

فمن خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة (ف) ٨.٢٠٦ وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٤٣) وهو أقل من مستوى (٠.٠٥) والتي عندها يتقرر رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل القائل " توجد علاقة جوهرية ذات دلالة احصائية باستخدام عناصر التميز والابتكار المطورة مع نظم المعلومات المحاسبية المحدث والمطبقة في المصارف العراقية لدعم الميزة التنافسية المستدامة"، حيث ان ذلك يعكس طبيعة الوضع المقترح تطبيقه في المصارف العراقية وأنه تم قبول الفرض البديل بقوة تفسيرية تظهر من خلال الجدول الآتي رقم (٦):

جدول رقم (٦) القوة التفسيرية لمتغيرات الفرض الرئيسي

Model Summary

Mode	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.89 ^a	.66	-.090	1.73999 ^٣

حيث يتضح إن القوة التفسيرية في قبول الفرض البديل والتي يعبر عنها معامل التحديد (R_2) تبلغ ٦٦% والتي تشير إلى قوة فوق المتوسط في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة.

والخلاصة أن الباحث تناول ملامح المدخل المقترح من خلال بيان الهدف الاسمي المتمثل في دعم تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، وكذلك بيان متطلبات تحقيق هذا الهدف من خلال تحديث نظم المعلومات المحاسبية الحالي بمجموعة وسائل تمثل في حقيقتها عناصر التميز والابتكار المصرفية المطور والمتمثلة في اعتماد معايير إبهار وجذب العملاء واستخدام تطبيقات ذكاء الأعمال والأنظمة الذكية والمقارنة بالأداء الأفضل من وجهة نظر العملاء، والسعي نحو تحقيق الأداء البيئي الاجتماعي، وصولاً إلى نظم المعلومات المحاسبية المحدثة والمتمثلة بالمصرف الإلكتروني، المصرف الشامل، مصرف التنمية الاجتماعية.

ويتضح مما سبق أن الباحث تناول في هذا المبحث تقديم مدخل محاسبي مقترح لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية، حيث تم تقسيم هذا المدخل إلى ثلاث جوانب رئيسية وهي:

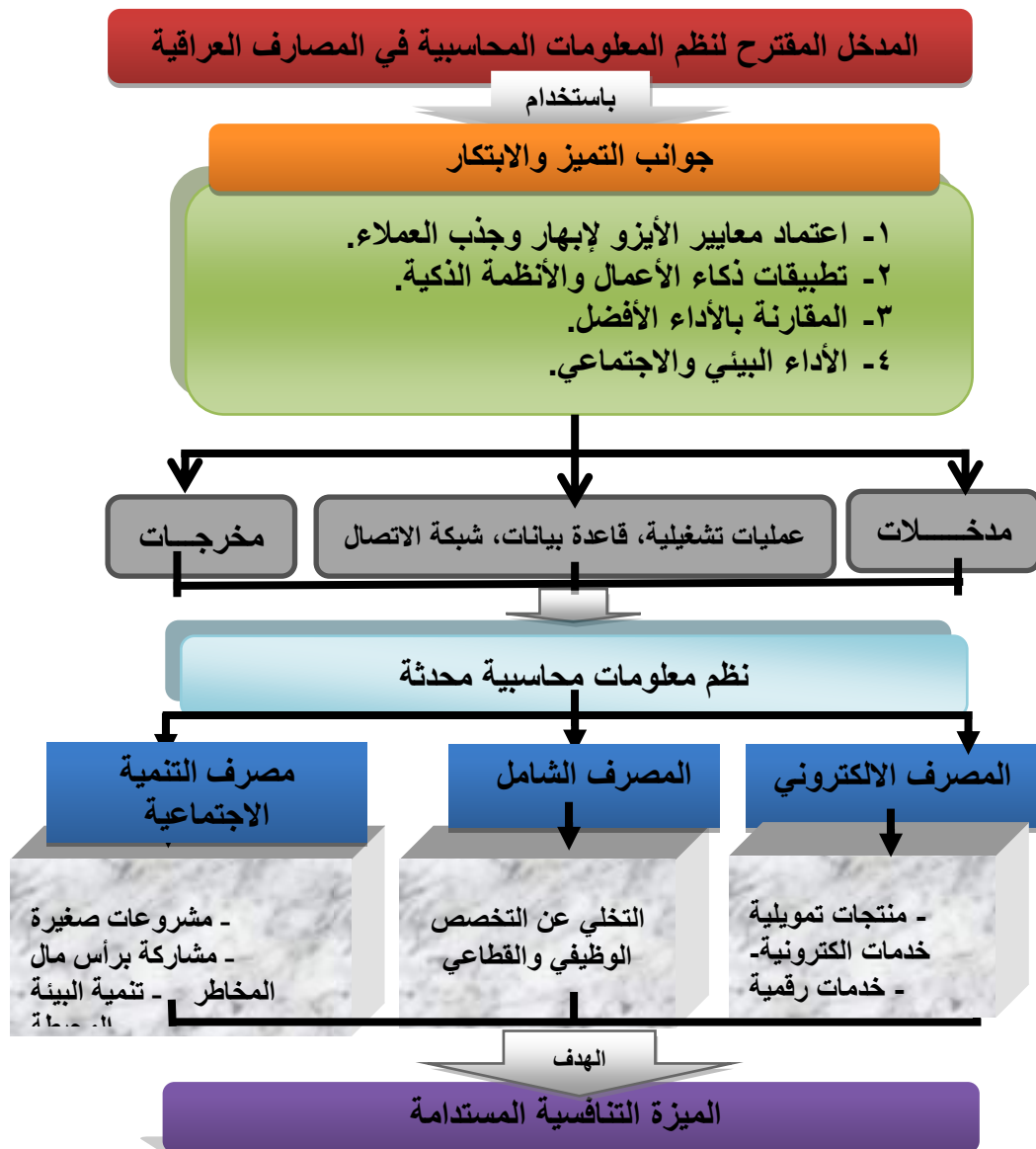
١- جانب عناصر التميز والابتكار.

٢- جانب عناصر نظم المعلومات المحاسبية.

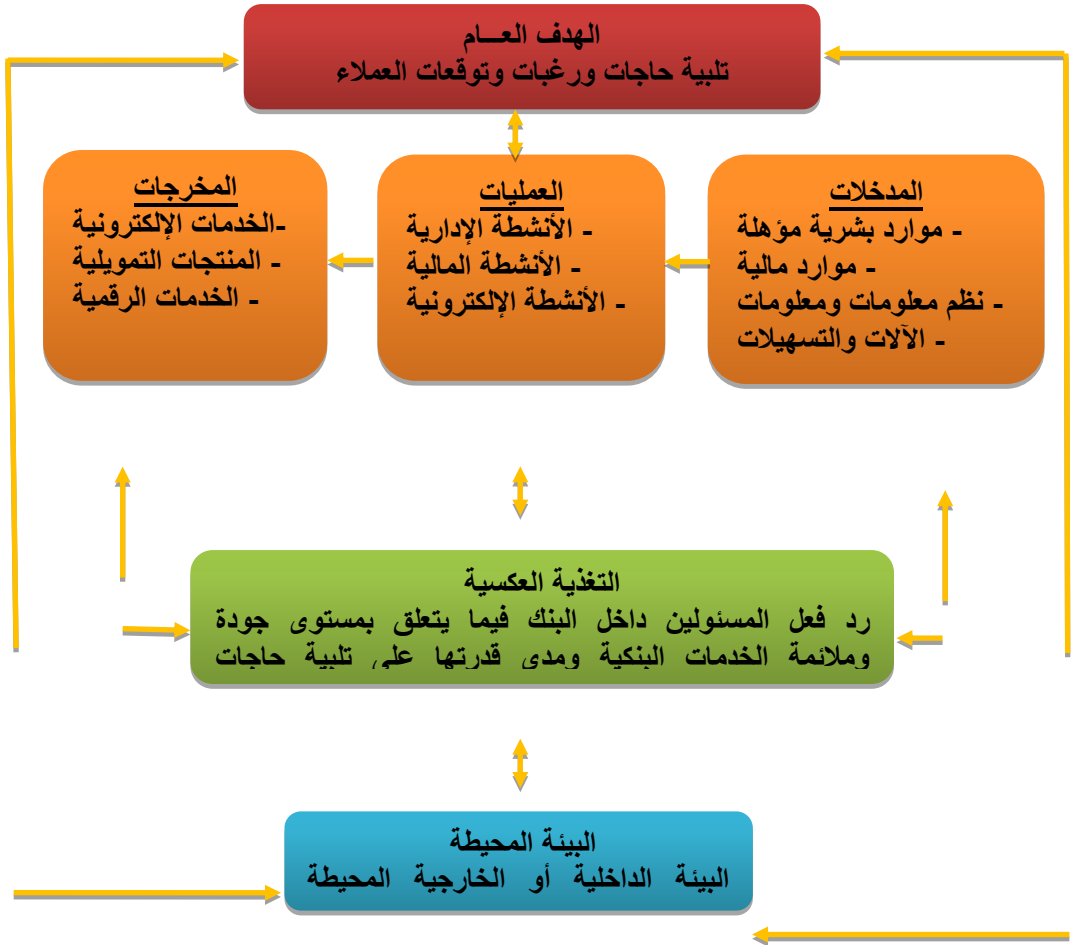
٣- جانب نظم معلومات محاسبية محدثة.

وفي الختام تناول الباحث تصميم المضامين الأساسية للتحديث المقترح لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية وتحقيق الهدف في ضوء بيئة الأعمال

الحديثة، ويخلص الباحث بالشكل رقم (١) والذي يعبر عن التحديث المقترح من خلال الآتي:



شكل رقم (١) التحديث المقترح لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية



شكل رقم (٢) عناصر نظم المعلومات المحاسبية في البنوك

المصدر: من اعداد الباحث

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات:

١.٤- الاستنتاجات

توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وكما يلي:

- ١- تشير النتائج الإحصائية إلى مدى العلاقة الارتباطية بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية وبين عوامل تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، حيث يتضح أن العلاقة تختلف باختلاف طبيعة المصرف سواء أجنبي أو عراقي حسب الآتي:

- بالنسبة لمصرف الخليج التجاري كأحد المصارف تكون العلاقة بين تحديثات نظم المعلومات المحاسبية وبين عوامل تحقيق الميزة التنافسية المستدامة علاقة ارتباطية ضعيفة في الاتجاه العكسي عند مستوى معنوية أكبر من مستوى (٠.٠٥) والتي عندها يقبل الفرض الإحصائي الصفري.

- بالنسبة لمصرف الشرق الأوسط العراقي تكون العلاقة بين تحديثات نظم المعلومات المحاسبية وبين عوامل تحقيق الميزة التنافسية المستدامة علاقة ارتباطية قوية إلى حد ما ولكن غير معنوية عند مستوى أكبر من مستوى (٠.٠٥) وعندها أيضاً يقبل الفرض الصفري.

- بالنسبة لمصرف بيروت والبلاد العربية أحد المصارف الأجنبية تكون العلاقة بين تحديثات نظم المعلومات المحاسبية وبين عوامل تحقيق الميزة التنافسية المستدامة علاقة ارتباطية ضعيفة عند مستوى معنوية أكبر من مستوى (٠.٠٥) يقبل عندها الفرض الصفري.

- بالنسبة لمصرف بيبيلوس تكون العلاقة بين تحديثات نظم المعلومات المحاسبية وبين عوامل تحقيق الميزة التنافسية المستدامة علاقة ارتباطية قوية إلى حد ما ولكن غير معنوية عند مستوى أكبر من مستوى (٠.٠٥) وعندها أيضاً يقبل الفرض الصفري. من ذلك كله يقرر الباحث قبول الفرض الإحصائي القائل "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام عناصر التميز والابتكار وبين نظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية والمصارف المنافسة".

١- إن إجمالي سبل تحديث نظم المعلومات المحاسبية في المصارف الأربعة الأجنبية والعراقية وبين متوسط الابتكار في المصارف الأجنبية نجد أن علاقة الارتباط ضعيفة عند مستوى معنوية يبلغ ٠.٧٥٧ وهو أكبر من مستوى (٠.٠٥) مما يقضي بقبول الفرض الصفري القائل "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام عناصر التميز والابتكار وبين نظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية والمصارف المنافسة".

٢- إن عوامل التميز والابتكار في وضعها الحالي في المصارف الأجنبية أو المصارف العراقية بمفردها لا يمكنها أن تحقق الميزة التنافسية المستدامة حيث كان مستوى المعنوية أكبر من مستوى (٠.٠٥) والتي عندها يتقرر قبول الفرض الصفري القائل "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر التميز والابتكار في المصارف العراقية والمصارف المنافسة وبين عوامل تحقيق الميزة التنافسية المستدامة".

٣- إن قيمة (ف) المحسوبة تبلغ قيمة قدرها ٨.٢٠٦ وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٤٣) وهو أقل من مستوى (٠.٠٥) والتي عندها يتقرر رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل القائل "توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية باستخدام عناصر التميز والابتكار المطورة مع نظم المعلومات المحاسبية المحدثة والمطبقة في المصارف العراقية لدعم الميزة التنافسية المستدامة"، حيث أن ذلك يعكس طبيعة الوضع المقترح تطبيقه في المصارف العراقية.

٤- إن القوة التفسيرية في قبول الفرض البديل السابق والتي يعبر عنها معامل التحديد (R_2) تبلغ ٦٦% والتي تشير إلى قوة فوق المتوسط في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة.

اهم الاستنتاجات:

وجاءت أهم مؤشرات التميز والابتكار التي تؤثر على الميزة التنافسية المستدامة في المصارف العراقية والمستمدة من الواقع العملي على النحو الآتي:

أ- مؤشرات إبهار وجذب العملاء هي: معدل النمو في الودائع، والقوة التفسيرية بلغت 96.4%.

ب- مؤشرات ذكاء الأعمال والأنظمة الذكية هي: القيمة المضافة / الموجودات التكنولوجية، نسبة الأصول غير الملموسة / إجمالي الأصول، والقوة التفسيرية بلغت 82.3%.

ج- مؤشرات المقارنة بالأداء الأفضل هي: تقييم البنك المركزي العراقي، والقوة التفسيرية بلغت 70.8%.

د- المؤشرات البيئية والاجتماعية هي: (حجم التبرعات والهبات) نسبة التبرعات على إجمالي الأرباح الصافية، التغير في النفقات القضائية، والقوة التفسيرية بلغت 89.6%.

٢.٤- التوصيات

في ضوء نتائج البحث يمكن صياغة التوصيات التالية:

١- ضرورة تهيئة البيئة لتطبيق نهج التميز والابتكار في المصارف العراقية من خلال دعم تعليمات موحدة للبنك المركزي العراقي لضبط الأداء العام للمصارف التي تعمل تحت مظلته.

٢- ضرورة إعادة النظر في معايير التصنيف المصرفي في دولة العراق والتي تتم بمعرفة البنك المركزي العراقي ولا بد لها ان ترتبط بمدى القدرة على الاستثمار وليس بالقدرة على الاحتفاظ بالسيولة.

٣- ضرورة إلزام المصارف العراقية بالأخص المصارف الوطنية بالتحول إلى نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وتطبيقات ذكاء الأعمال والأنظمة الذكية.

٤- ضرورة قيام المصارف بتوفير أحدث الأجهزة والبرمجيات المتقدمة والتي لا بد من الحصول عليها في الصيرفة الإلكترونية، وزيادة حجم الانتشار لآلات الصراف الآلي وباقي القنوات الإلكترونية، مع تسهيل إجراء استخدام تلك القنوات للحصول على الخدمات المختلفة.

٥- ضرورة قيام المصارف بمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة من حيث إضافة قنوات إلكترونية جديدة، أو تطوير القنوات الموجودة فعلاً، من خلال زيادة عدد الخدمات المقدمة بواسطة هذه القنوات.

٦- أن كل مصرف له ما يناسبه من عوامل تميز وابتكار تقاس بأدائه فقط ولا يمكن تعميمه على بقية الأداء إلا بتعميم باقي العوامل المرتبطة مثال مؤشرات إبهار العملاء والمؤشرات الاجتماعية ومؤشرات ذكاء الأعمال وإن هذا الأمر يحتاج إلى اتباع نهج للتمييز والابتكار لدعم كل هذه العوامل في إطار واحد موحد لكل المصارف.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- ١- البنك المركزي العراقي، (٢٠٢١)، "تقرير الاستقرار المالي في العراق"، قسم الاستقرار النقدي والمالي، بغداد، العراق.
- ٢- اروى محمد السيد محمد علي، (٢٠١٣)، "أثر تحسين العمليات المصرفية على جودة الخدمة المقدمة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر.
- ٣- البنك المركزي العراقي، (٢٠١٥)، "التقرير الاقتصادي السنوي"، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، بغداد، العراق.
- ٤- البنك المركزي العراقي، (٢٠١٢)، "التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق"، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق، بغداد، العراق.
- ٥- حيدر كريم محمد، (٢٠١٦)، " ترشيد قرار التحول إلى تكنولوجيا الحوسبة السحابية في ضوء تحليل المنافع والتكاليف"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر.
- ٦- رمضان أبو الفتوح المليجي، (٢٠١١)، "العوامل المؤثرة على اتجاهات عملاء البنوك التجارية لإستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية في مصر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر.
- ٧- سمير أبو الفتوح صالح، (٢٠٢٢)، "تظم دعم القرارات"، بدون ناشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر.

- ٨- كوثر عبد الفتاح محمود الأبجي، (٢٠١٥)، "استراتيجية التطوير في القطاع المصرفي العربي في مواجهة تحديات العولمة"، المؤتمر العلمي الرابع عشر، الريادة والإبداع، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ص ١-١٦، مصر.
- ٩- ماجدة عبد المقصود القاضي، (٢٠١١)، "استخدام منهجية هندسة القيمة في تخفيض تكلفة تحليل وتصميم نظام معلومات محاسبي"، رسالة ماجستير، كلية التجارة - فرع البنات، جامعة الأزهر، مصر.
- ١٠- محمود محمود السجاعي، (٢٠١٩)، "نظم المعلومات المحاسبية، مفاهيم أساسية، تحليل، تصميم"، بدون ناشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر.
- ١١- محمد بهاء الدين محمد محرم، (٢٠١٠)، "تطوير نظم المعلومات المحاسبية لخدمة أهداف التجارة الإلكترونية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر.
- ١٢- ميثم رياض حسن حداد، (٢٠١٠)، "استخدام التوقيع الإلكتروني في العمل المصرفي - دراسة حالة في عمان والعراق"، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المصرفية، جامعة بغداد، ص ٢-٢٠، العراق.
- ١٣- وفاء أحمد محمد، (٢٠١٣)، "القدرة التنافسية للمصارف العراقية الحكومية في ظل التسويق الإلكتروني دراسة في مصرف الرشيد"، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، السنة ٣٦، العدد ٩٥، ص ٤٤٠-٤٥٠، العراق.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- 14- Devadasan, S. R., Kathiravan, N., Sakthivel, M., Kulandaivelu, K. and Sundaraarj, G., Financial, (2003), "Accounting of ISO 9001:1994 Based on Quality Information System", The TQM Magazine, MCB up Limited, Vol.15, No.4, pp.275-285.
- 15- Hayale, T. H. and Abu Khadra H. A., (2008), "Investigating Perceived Security Threats of Computerized Accounting

Information Systems An Empirical Research applied on Jordanian banking sector", Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 24, No.1, pp. 41-67.

16- Huang, X., Wan H. and Zhou H., (2008), "The synergetic model of the controlling tactics to network financial information security", Kybernetes, Vol. 37, No. 9/10, pp. 1393-1400.

17- Olszak C. M., and Ziemba E., (2007), "Approach to Building and Implementing Business Intelligence System", Interdisciplinary Journal of Information, Knowledge, and Management, Vol.2, pp.135-148.

18- Rose, Peter S., (2002), "Commercial Bank Management", 4th Edition, McGraw - Hill Companies, Inc., New York, USA.

19- Williams, J. J. and Seaman, A. E., (2002), "Management Accounting Systems Change and Departmental Performance: The Influence of Managerial Information and Task Uncertainty", Management Accounting Research, The Chartered Institute of Management Accountants, Academic Press, Vol.13, No.4, pp.420-436.

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

للفترة (٢٠١٩-٢٠٢٣)

The Role of FinTech in Promoting Financial Inclusion For the period (2019-2023)

عبدالله عبدالمك نعمة

حسين عبدالزهره عبود

المصرف العقاري - فرع البصرة

Aabdullaa069@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تركزت هذه البحث على استكشاف دور التكنولوجيا المالية كأداة متقدمة في القطاع المصرفي لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق. جاءت البحث لمعالجة مشكلة جوهرية متمثلة في تدني مستوى الشمول المالي في البلاد، حيث تظل نسبة كبيرة من السكان غير قادرة على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، مما يؤثر بشكل مباشر على رفاهية المجتمع وجودة الحياة. تبرز أهمية هذه البحث في تناولها أحد المحاور الأساسية للتنمية المستدامة، وهو الشمول المالي الذي يعد ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وتهدف البحث إلى تحليل واقع الشمول المالي في العراق، تحديد المعوقات التي تحد من تطبيق التكنولوجيا المالية، وبحث تأثير التكنولوجيا المالية في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. انطلقت البحث من فرضية رئيسية تتمثل في أن "اعتماد التكنولوجيا



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ٢٣١ - ٢٥٠

المالية يعزز بشكل إيجابي الشمول المالي في العراق". ولإثبات هذه الفرضية، تبني الباحثان منهجية وصفية تحليلية استندت إلى بحث تجارب دولية ناجحة في تطبيق استراتيجيات الشمول المالي المدعومة بالتكنولوجيا المالية.

أظهرت نتائج البحث أن التكنولوجيا المالية تسهم بشكل ملحوظ في تحسين كفاءة المؤسسات المالية من خلال زيادة عدد المستفيدين من الخدمات المصرفية وتقليل التكاليف الزمنية والمالية لكل من العملاء والبنوك. كما تؤدي التكنولوجيا المالية إلى تقليل المخاطر التشغيلية وتعزيز الشفافية في القطاع المالي. وقدمت البحث توصيات عملية لتعزيز الشمول المالي في العراق، تضمنت إصدار تقارير دورية شاملة من قبل البنك المركزي لرصد وتقييم التقدم في الشمول المالي و تحقيق تنسيق فعال بين السياسات النقدية والمالية لضمان الاستقرار المالي كذلك زيادة الوعي المالي لدى الأفراد لتحفيزهم على تبني الأدوات الرقمية في معاملاتهم و تطوير البنية التحتية المالية، مع التركيز على المناطق الريفية التي تعاني من نقص في الخدمات.

الكلمات المفتاحية :- الشمول المالي، التكنولوجيا المالية، المعوقات، الحلول

المقدمة

شهد العالم تطورات متسارعة في مختلف المجالات، لاسيما مع تأثيرات العولمة والثورة المعلوماتية، مما فرض على المؤسسات المالية تبني التكنولوجيا المالية كأداة استراتيجية لتحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز الخدمات المالية. تعد التكنولوجيا المالية في الوقت الراهن جزءاً حيوياً من النظم المالية الحديثة، حيث تساهم في تحسين جودة الخدمات وتقليل التكاليف التشغيلية والزمنية، مع تعزيز الشفافية وتوسيع قاعدة العملاء.

تهدف هذه البحث إلى تحليل دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على القطاع

المالي العراقي. تعتمد البحث على تحليل نقدي للواقع الحالي وتقييم استراتيجيات التطبيق المتبعة في السياق العراقي، بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة لتقديم توصيات عملية قابلة للتنفيذ. وتتناول البحث العلاقة التكاملية بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي باعتبارهما محركين رئيسيين للنمو الاقتصادي والاجتماعي. من خلال استعراض الأدوات المالية المبتكرة، مثل المدفوعات الرقمية وخدمات الإقراض عبر الإنترنت والتحويلات الإلكترونية، تبرز التكنولوجيا المالية كوسيلة فعالة لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتقليل الفجوة بين الفئات المستفيدة. وقد أظهرت البيانات أن المؤسسات التي تبنت التكنولوجيا المالية حققت زيادة ملموسة في عدد المستخدمين ونجحت في تحسين أدائها المالي وتوسيع خدماتها لتلبية احتياجات العملاء المتزايدة. تمثل التكنولوجيا المالية أيضاً عاملاً أساسياً في تحسين الشمول المالي، حيث تسهم في تمكين الفئات المهمشة من الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة وبتكلفة معقولة. ساهمت أدوات مثل التطبيقات المصرفية والمحافظ الرقمية في تسهيل عمليات الدفع والإقراض، مما عزز من اندماج الأفراد ذوي الدخل المحدود في النظام المالي الرسمي. ونتيجة لذلك، أصبحت التكنولوجيا المالية وسيلة فاعلة لدعم تحقيق الأهداف التنموية على المستوى الوطني.

تشدد البحث على أهمية تبني سياسات تنظيمية تعزز الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، مع معالجة التحديات المرتبطة بالأمن السيبراني وحماية البيانات. كما تدعو إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير بنية تحتية مالية متقدمة تدعم تطبيق التكنولوجيا المالية. ويعد هذا التعاون

ضروريًا لاستدامة الابتكارات في القطاع المالي وضمان تحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.

١- المبحث الأول : منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث

يواجه العراق تحديات كبيرة في تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة، حيث يعاني قطاع واسع من السكان من صعوبة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، مما ينعكس سلبيًا على تحسين جودة الحياة وتعزيز رفاهية المجتمع. تبرز المشكلة في دور التكنولوجيا المالية كأداة لتحسين الشمول المالي ومعالجة هذا التحدي، خاصة في ظل العقبات الاقتصادية والاجتماعية التي تحد من تطبيقها. لذلك، تتركز إشكالية البحث حول السؤال الرئيسي:

كيف يمكن للتكنولوجيا المالية أن تساهم في تعزيز الشمول المالي في العراق؟ وهذا يقودنا الى مجموعة أسئلة فرعية ومنها :

- ما هو الشمول المالي وكيف يمكن قياسه؟
- ما هي أبرز معوقات تحقيق الشمول المالي في العراق؟
- ما هو الوضع الحالي للشمول المالي في العراق؟

٢.١-مجتمع البحث:

يشمل مجتمع البحث جميع المؤسسات المصرفية والمالية في العراق، بالإضافة إلى الأفراد والمجتمعات المستفيدة من الخدمات المالية، مع التركيز على تلك التي تتأثر بمستوى الشمول المالي.

٣.١- عينة البحث:

المؤسسات المالية: تشمل المصارف والبنوك التي تبنت التكنولوجيا المالية في العراق.

الأفراد: المستخدمون للخدمات المالية الرقمية، خاصة في المناطق الريفية والمجتمعات المهمشة.

الجهات التنظيمية: مثل البنك المركزي العراقي والمسؤولين عن تطوير السياسات المالية.

٤.١-فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: اعتماد التكنولوجيا المالية يعزز بشكل إيجابي الشمول المالي في العراق.

فرضيات فرعية:

- استخدام التكنولوجيا المالية يسهم في تحسين كفاءة المؤسسات المالية.
- التكنولوجيا المالية تقلل الفجوة بين الفئات المهمشة والنظام المالي الرسمي.
- تطوير البنية التحتية الرقمية ضرورة لتحقيق الشمول المالي في العراق.

٥.١-اهداف البحث

- تسليط الضوء على مفهوم الشمولي
- تسليط الضوء على معوقات الشمول المالي في العراق
- تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في العراق

٢- المبحث الثاني / الجانب النظري

١.٢-الشمول المالي

١.١.٢- مبادئ الشمول المالي:

- ١- التنوع: سعي البنوك المركزية إلى تنويع الخدمات المصرفية الرقمية لتشمل كل ما يمكن للمصارف تقديمه للمجتمعات المحلية، مثل (الادخار، التأمين، الائتمان وغيرها). (احمد خروبي ٢٠٢٣)

٢-التنظيم الإداري: سعي الوحدات الحكومية لوصول الخدمات المصرفية إلى جميع أفراد المجتمع.

٣- تطوير الخدمات المصرفية بشكل مستمر لتذليل المعوقات التي تواجه إيصال الخدمات وسهولة استخدامها من قبل المستخدمين.

٤- التثقيف: تعزيز الثقافة المصرفية من خلال حث أفراد المجتمع على الادخار في المصارف، مما يمكنهم من الاستفادة من هذه الخدمات مادياً وحماية أصولهم النقدية.

٢.١.٢- أهمية الشمول المالي:

في عصر العولمة، تبرز أهمية الشمول المالي في الاقتصاد الدولي لتذليل المعوقات التي تواجه المستثمرين والمستخدمين للخدمات المصرفية.

١.٢ الازدهار الاقتصادي: أظهرت دراسات البنك الدولي في أواخر عام ٢٠١٩ وجود علاقة طردية بين الشمول المالي واستخدام أدوات التكنولوجيا المالية وبين زيادة التنمية الاقتصادية. (Ashok et al 2019).

٢.٢ الاستجابة الفعالة: توفر الخدمات المصرفية الحديثة وإقحام الوحدات المصرفية في آخر التطورات التكنولوجية يؤدي إلى استجابة فعالة للمشاكل اليومية التي تواجه السوق المالية، مما يحقق استقراراً مالياً أكبر. (عبدالنبي و وليد ٢٠١٨)

٣.١.٢- أهداف الشمول المالي:

يهدف الشمول المالي إلى تحسين مرونة التعامل مع الخدمات المالية وتحسين معيشة الأفراد من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة ودعم المشاريع المتوسطة. ويشمل ذلك ما يلي:

١.٣ رفع نسبة الثقافة المالية: تعزيز الثقافة المالية لدى أفراد المجتمع، وخصوصاً ذوي الدخل المحدود والشباب العاطلين عن العمل، وتعزيز الثقة بمزودي الخدمات المصرفية.

٢.٣ ضمان وصول الجميع للخدمات المصرفية: توفير الخدمات المصرفية لجميع الفئات بأسعار رمزية، خاصة في المجتمعات الريفية والمناطق المهمشة.

٣.٣ توعية مستخدمي الخدمات المالية: توعية الأفراد بحقوقهم وواجباتهم عند استهلاك الخدمات المالية لحماية حقوقهم.

٤.١.٢ - الشمول المالي بعد أزمة ٢٠٠٨:

في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ (أزمة الرهن العقاري)، ازداد الاهتمام بالحوكمة وضمان الشفافية في الوصول إلى الخدمات المالية. وأصبحت المنظمات الحكومية أكثر اهتمامًا بتسهيل وصول الفئات المختلفة إلى الخدمات المالية.

٥.١.٢ - أهداف الشمول المالي

١: تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وتقليل مستويات الفقر من خلال تنويع التمويل للمشاريع (Helms, ٢٠٠٦)

٢: تعزيز الثقة بالنظام المالي: ضمان شمول جميع أفراد المجتمع في الحصول على الخدمات المالية دون تمييز، مما يبني ثقة الأفراد في المنظومة المالية.

٣: تشجيع العمل الحر: دعم المشاريع الاقتصادية من خلال توفير التمويل اللازم.

٤: تشجيع الادخار: تعزيز ثقافة الادخار لدى الأفراد وتنقيفهم حول كيفية استخدام واستغلال الخدمات المالية بالشكل الأمثل.

٦.١.٢ - معوقات الشمول المالي

عرف الشمول بأنه قدرة الأفراد على الوصول للخدمات المالية بصورة ميسورة التكلفة وتلائم احتياجاتهم ، مثل الحصول على القروض وفتح الحسابات المصرفية إذ يلعب الشمول المالي دورا محوريا في النمو الاقتصادي من خلال جلب الفئات المحرومة والفقيرة وربطها بالنظام المصرفي (Swain and Jain, 2019)

يعتبر الدخل من ابرز العوائق التي تقف عائقا امام الشمول المالي إذ ان هنا ٧٥% من الفقراء حول العالم ليس لديهم اتصال مع الخدمات المالية والبنوك بسبب التكاليف المرتفعة ولا يرتبط سوى ٢٥% من الافراد البالغين الذين يحصلون على دولارين في

اليوم بالنظام المصرفي حول العالم ،فموجب بيانات جيدة اصدرها المسح العالمي (index) ان نسبة ٣٠ % من البالغين الذين ليس لديهم اتصال مع الخدمات المالية يعززون السبب لعدم توفر الاموال ،و ان ٢٥% من البالغين يعززون السبب لامتلاك احد افراد العائلة حساب مصرفي وهناك اسباب اخرى تتمثل ارتفاع تكاليف الخدمات المصرفية بنسبة ٢٣% ،المسافة الجغرافية بين العميل والبنك (٢٠%)، عدم امتلاك الافراد للوثائق الرسمية المطلوبة (١٨%) ،فقدان الثقة بين الافراد ومقدم الخدمات المالية (١٣%)، اضافة الى اسباب تتعلق بثقافات الافراد وخلفيتهم الديني (٥%) .
(ضيف و فضيل , ٢٠٢٠)

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

• نسبة الوصول الى الخدمات المصرفية ويشمل:

▪ عدد الفروع البنكية

▪ اجهزة ATM

▪ اجهزة الصراف الالي لكل ١٠٠٠ كيلو متر مربع ▪ حسابات التحويل المالي الالكتروني ▪ حسابات النقود الالكترونية ▪ النسبة المئوية للجمالي السكان ونقطة وصول الى واحدة على القلاالرتباط بين نقاط تقديم الخدمة ▪ عدد نقاط الوصول الى الخدمات لكل ١٠٠٠٠ نسمة ▪ النسبة المئوية للجمالي السكان ونقطة وصول الى واحدة على القل	نسبة الوصول الخدمات المصرفية
--	-------------------------------------

المصدر: البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث <تقرير الاستقرار المالي للسنوات (2019_2023)

- حيث تشير بعض الأحصائيات الى نسبة الوصول للخدمات المصرفية من قبل الافراد متدنية مقارنة مع بقية دول العالم النامي حيث لا تتجاوز نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابات في المصارف المحلية ٢٣% و هي نسبة متدنية.
- نسبة الافراد الذين يستخدمون ادوات التكنولوجيا المالية في دفع تكاليف الاحتياجات الحياتية اليومية بدلا من النقد CASH
 - نسبة الافراد والمنظمات الصغيرة والمتوسطة التي حصلت على التمويل اللازم لتمويل عملياتها التشغيلية مما يعكس مستوى وصولها لمصادر التمويل .

• عدد البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم • نسبة المتحفظين بحساب مصرفي خالل سنة مضت • نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية • نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حساب مالي رسمي • عدد الشركات الصغيرة او المتوسطة التي لها حساب ودائع • عدد الشركات الصغيرة او المتوسطة التي لها حساب قروض • عدد حسابات الائتمان المنتظمة لكل ١٠٠٠٠ بالغ	نسبة الافراد والمنظمات الصغيرة والمتوسطة التي حصلت على التمويل اللازم لتمويل عملياتها التشغيلية مما يعكس مستوى وصولها لمصادر التمويل
---	---

المصدر: البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، تقرير الاستقرار المالي للسنوات (٢٠٢٣_٢٠١٩)

• **التثقيف المالي :** ضعف الحملات التوعوية لحث المواطنين على استخدام الادوات الرقمية بدلا من تداول النقد يشكل عائقا امام خطط الشمول المالي في العراق حيث يفتقد الكثير من العراقيين الى الثقة بالمؤسسة المصرفية الحكومية والخاصة. تعمل الجهات الحكومية والبنك المركزي على وجه الخصوص على اطلاق المبادرات وبالتعاون مع المنظمات الدولية لتحسين الشمول المالي في البلد مثل استيراد المزيد من اجهزة الصراف الآلي وتوسيع فروع المصارف الحكومية وتطوير البنية التحتية المالية من خلال التعاقدات التي ابرمتها الحكومة المركزية مع بعض شركات التدقيق الدولية لإعادة هيكلة ودمج المصارف الحكومية. (Richa, 2024)

١.٣ - واقع الشمول المالي في العراق:

من القضايا المهمة التي تسعى الحكومة الى تطويرها بسبب القضايا الاقتصادية والحاجة الماسة لجذب فئات المجتمع وتقليل مستويات النفور لديهم من المؤسسات المالية وهذه بعض الوقائع عن الشمول المالي في العراق

١: الانتشار الضعيف: نسبة كبيرة من السكان ليس لديهم حسابات مصرفية مرتبطة بالنظام المصرفي

٢: نسبة البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية منخفضة مقارنة مع سكان المنطقة

٣: نقص الخدمات المصرفية في المناطق الريفية (rural area) وتنحصر في مراكز المدن او urban area

٤: غياب الوعي بأهمية الادخار في البنوك لما له من تأثير كبير في تنويع مصادر التمويل وضخ الاموال لعمليات الاقتراض لانشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما ان الوصول للخدمات المالية في البلد يعتمد على عدد من المؤشرات المالية منها:

• **مؤشر الكثافة المصرفية :** حيث يستند مؤشر الكثافة المصرفية على عدد الفروع التابعة للمصارف البلد نسبة الى عدد السكان ويتم احتسابه من خلال المعادلة

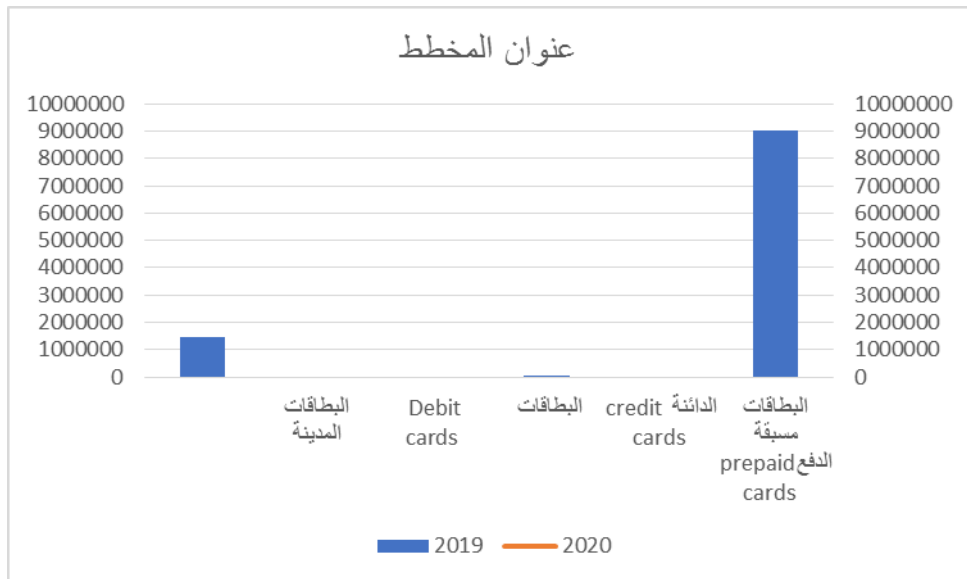
التالية (محمد، ٢٠١٩، ٤٣_٤٤)

لكثافة المصرفية = عدد السكان / عدد الفروع المصرفية

جدول (١) مؤشر الكثافة المصرفية وتوسع الفروع في العراق

السنة	عدد السكان	عدد الفروع المصارف
٢٠١٧	٣٧٠٠٠٠٠٠	٨٤٣
٢٠١٨	٣٨٠٠٠٠٠٠	٨٦٥
٢٠١٩	٣٩٠٠٠٠٠٠	٨٨٨
٢٠٢٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	٨٩١
٢٠٢١	٤١٠٠٠٠٠٠	٩٠٥

المصدر : النشرة الاحصائية للبنك المركزي العراقي



نلاحظ هنا تطور النشاط المصرفي وتوسع عدد الفروع للمصارف للفترة

٢٠٢١_٢٠١٧

• انتشار الخدمات المالية الرقمية:

في السنوات الاخيرة شهدت خدمات الدفع الالكتروني تطورا ملحوظا حيث اهتمت الحكومات منذ عام ٢٠١٧ بالتحول الرقمي وهناك عدة عوامل ساعدت في هذا التحول

١. الدعم الحكومي : حيث اطلقت الحكومة عدة مبادرات لتشجيع التحول الرقمي لأعتماد أنظمة الدفع الالكتروني وتقليل تداول النقد في الأسواق من خلال قيام المصارف بتوسيع نشر اجهزة الصراف الآلي واستحصال مبالغ الجباية من المقترضين في فروع المصرف العقاري بواسطة اجهزة pos وفرض العمولات على جباية الاموال المستحقة بشكل نقدي.

ب. ظهور شركات جديدة مزودة لخدمات الدفع الالكتروني مثل (زين كاش، كي كارد).

ج. تطور البنية التحتية الرقمية في المدن الكبيرة مثل(البصرة،بغداد،اربيل).

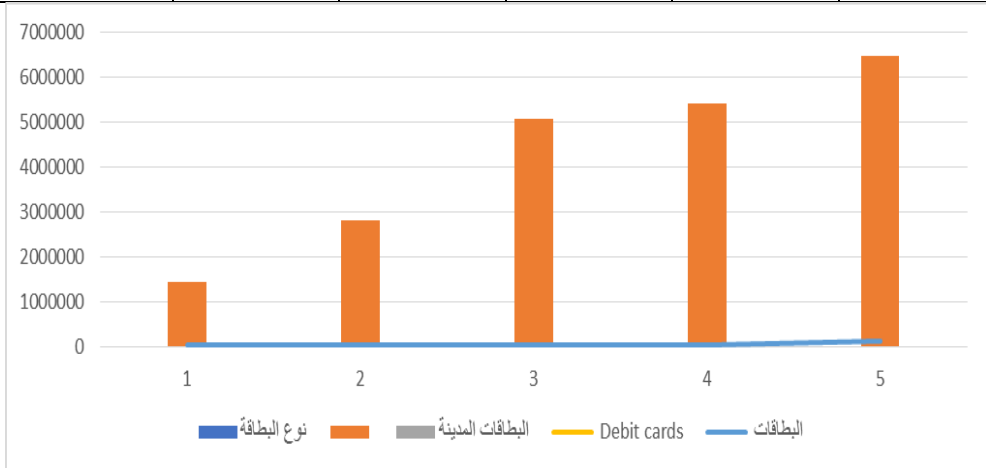
د. ظهور تطبيقات الدفع الالكتروني من خلال الهواتف النقالة لبعض المصارف الحكومية.

هـ. زيادة المتاجر الالكترونية مما ساعد في نمو الاعمال الصغيرة والمتوسطة.

عدد الحسابات المصرفية جدول رقم (٢)

نوع الحساب	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
حسابات الشركات	٣٥٥,٩٠٤	٤٧٠,٠٧٤	٥٧٣,٢٠٥	٦٥٥,٨٢٨	٧٥٨,١٧٢
حسابات الودائع	٨٣,٦١٢	١٨٦.٠٣٦	١٩١,٩٥٥	٢٢٦,٢٢٣	٢٥٣,٤١٣

حسابات التوفير	١٤٤٦٩٦٩	٣٤٨٩٠٤٠	٣٩١٥١٧٥	٤٩٩٩١٨٨	٧٦٩٩٥٩٦
الحسابات الجارية	١١٥٣٠٣٧	١٩٨١٨٢٦	٢٠١٦٣٢٢	٢٩١٤٦٥٢	٤,٥٧٨,١٥١



● التحليل الزمني للفترة ٢٠٢٣_ ٢٠١٩

١. ٢٠٢٠ شهدت قفزة كبيرة في معظم الحسابات (مثلاً: حسابات التوفير تضاعفت تقريباً من ١.٤٤ مليون إلى ٣.٤٩ مليون).
٢. يُمكن أن يُعزى هذا النمو إلى التوجه الرقمي المتزايد أو التغييرات في السلوك المالي نتيجة للأحداث الاقتصادية مثل جائحة كورونا.
٣. استمرار النمو بشكل ملحوظ للفترة ٢٠٢٢ الى ٢٠٢٣ مع تسارع ملحوظ في حسابات التوفير والجارية.
٤. قد يكون ذلك تأثيراً إيجابياً لبرامج اقتصادية أو تحسناً عاماً في الاقتصاد.
٤. هناك توجه كبير نحو الادخار وهذا ما يعكسه النمو الكبير في حسابات التوفير حيث نمت بنسبة ٤٣٢%.

٥ . زيادة الحسابات الجارية يشير الى التوسع الاقتصادي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة

٢.٣ - مفهوم التكنولوجيا المالية:

التكنولوجيا المالية أو التقنية المالية (Fintech) هو مصطلح انجليزي يمزج بين كلمتين هما Financial و Technology ويعني ذلك "التقنيات التي تستخدم في عرض أو تجويد الخدمات المالية، حيث يُعد مصطلح التكنولوجيا المالية من أكثر المصطلحات استخداماً في وقتنا الحالى. (بومود وآخرون ٢٠٢٠). تعرّف على أنها مجموعة متنوعة من الخدمات الرقمية الحديثة في مجال المعلومات المالية مثل التمويل والمدفوعات، التخطيط المالى والاستثمارات والاستشارات المالية التي تدعم العمليات المشتركة بين العملاء والمؤسسات المصرفية والمالية (Alt et al, 2018) وتشير التكنولوجيا المالية إلى الخدمات المالية التي أصبحت متاحة بفضل التقدم التكنولوجي الرقمي، مع التأثير بشكل حيوي على الخدمات التي تقدم نموذجية من خلال المنشآت المالية التقليدية خاصة البنوك وهذا التأثير يأتي من خلال تكاليف منخفضة وخدمات مالية متطورة تناسب احتياجات العملاء ، كما تستخدم التكنولوجيا المالية نظم معلومات ابتكارية وتكنولوجيا التشغيل الألى في الخدمات المالية، تكنولوجيا رقمية حديثة تقدم خدمات مالية أكثر كفاءة من حيث التكلفة في أجزاء من القطاع المالى تمتد من الإقراض إلى إدارة الأصول، ومن استشارات المحفظة الاستثمارية إلى نظم الدفع البديلة وتحليل البيانات الكبيرة وتحول طريقة تقديم الخدمات المصرفية والوساطة المالية. (Xavier,2019) وتعرّف التكنولوجيا المالية كذلك بأنها "مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الإلكترونية تمتاز بالملاءمة وبأسعارها المعقولة مقارنة بتلك الخدمات التقليدية، وهي تساهم في خدمة الأشخاص ذوي الدخل المحدود وتعمل على تحسين الوضعية الاقتصادية لهم (Haider, 2018). التكنولوجيا المالية هي تلك الخدمات المبتكرة والمنتجات المقدمة بواسطة التكنولوجيا مثل الهاتف المحمول واستخدام العملات الرقمية المشفرة مثل عملة

Bitcoin و Blockchain كبديل عن العملات التقليدية. (Chuen and Ernie, 2015)

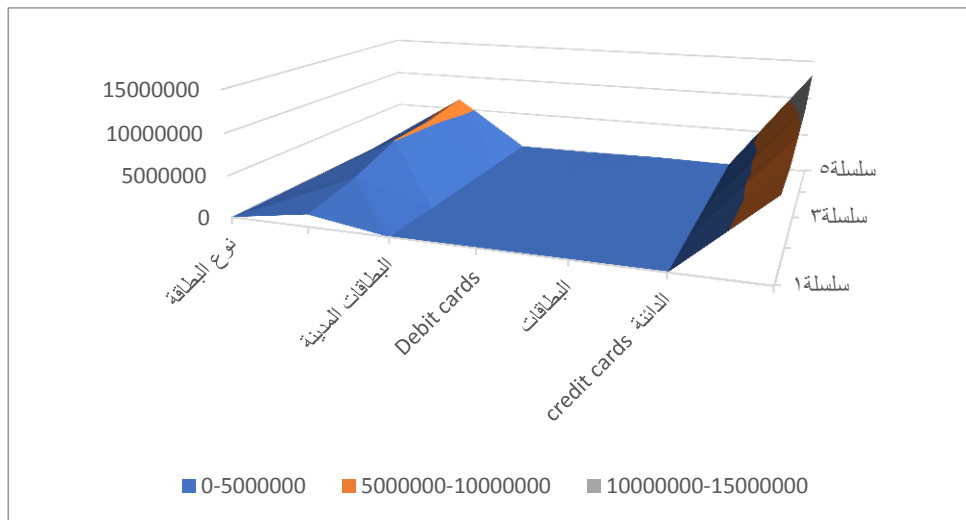
يقصد بالتكنولوجيا المالية "القطاع الاقتصادي الذي يضم معظم الشركات التي تستعمل التكنولوجيات الحديثة بهدف عرض خدمات وحلول ابتكارية تتعلق بالخدمات المالية مشابهة لما تقدمه المؤسسات المالية التقليدية كالبنوك وشركات التأمين، على غرار خدمات الدفع الإلكتروني (المحافظ الإلكترونية) تحويل الأموال، التأمين، الاقتراض والتمويل (على غرار التمويل الجماعي) الإدخار بالإضافة لخدمات الاستثمار والتداول (منصات وتطبيقات التداول على الإنترنت). (زواويد وحجاج، ٢٠١٨)

من خلال ما سبق يرى الباحثان أن التكنولوجيا المالية ظاهرة عالمية حديثة حيث نموذج الخدمات المصرفية الإلكترونية والمرونة في مواجهة متطلبات العملاء المتنوعة تسمح بتسهيلات أكبر في الوصول للنظام المالي وتقدم فرص استثمارية جديدة تمد المستثمرين باختبارات متعددة لإدارة درجة شفافية استثماراتهم وتحديد أهدافهم المالية، وتدعم أهداف السياسة العامة للشمول المالي عن طريق إتاحة الخدمات المالية للعملاء الذين كانوا مستبعدين من النظام المالي التقليدي وذلك من خلال تعزيز البنية التحتية ، وتقديم خدمات مالية أكثر كفاءة وبتكلفة يمكن تحملها ، كما أن دمج التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي يدعم استكشاف السياق التعاوني التكامل بين نماذج عمل التكنولوجيا المالية والبنوك، وبجانب الفرص المتعددة لتعزيز الكفاءة والمنافسة في القطاع المصرفي تقدم التكنولوجيا المالية ابتكارات تقرض العديد من المخاطر والتحديات الرقابية، حيث يكون هناك حاجة لدمج تطورات ابتكارات التكنولوجيا المالية في إطار تقييم الاستقرار المالي وحماية العملاء. (عبد السلام ، ٢٠٠٣)

جدول رقم (٣) عدد البطاقات الالكترونية

نوع البطاقة	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
البطاقات المدينة Debit cards	١٤٦٠٨٩١	٢٨١١٥٠٣	٥٠٨٣٩٩٧	٥٤٣٠٤٣٤	٦٤٨٤٤٠٢
البطاقات الدائنة credit cards	٣٨٨٨٣	٤٦٤٦٩	٥٠٩٢٧	٦١٣٢٠	١٢٦٤٩١
البطاقات مسبقة الدفع prepaid cards	٩٠٠٦٩٥١	٨٨٩١٤٣٦	٩٧٧١٣٧٠	١٠٧١١٠١٧	١٣١٤٣٣٣٦

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الاحصائية للبنك المركزي تشير البيانات اعلاه الى نمو بارز في عدد البطاقات المدينة debit cards حيث يدل هذا النمو الى زيادة استخدام الادوات الرقمية في الدفع بدلا من النقد في التعاملات اليومية، بينما شهدت البطاقات الدائنة credit card نمو بطئ مقارنة بالبطاقات المدينة حيث يدل هذا النمو الى تمويل اقل بواسطة التمويل الائتماني



جدول رقم (٤) عدد الاجهزة الالكترونية (ATM,POS,POC)

عدد الاجهزة	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
اجهزة ATM	1014	1340	1566	2223	4021
اجهزة POS	2226	7540	8329	10718	23066
اجهزة POC	11677	13796	14704	17610	17610

المصدر: الجدول من اعداد لباحثين

البيانات اعلاه تشير الى نمو مضطرد في عدد الاجهزة الالكترونية خلال خمس سنوات للفترة (٢٠١٩_٢٠٢٣) وهي اجهزة ATM و POS و POC حيث زاد عدد اجهزة ATM من ١٠١٤ جهاز الى ٤٠٣٣ جهاز في عام ٢٠٢٣ حيث هناك نمو بارز خلال الاعوام ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ ثم ازداد بشكل تصاعدي في ٢٠٢٣ ، في نفس الوقت زادت اجهزة POS بشكل كبير خلال عام ٢٠٢٣ الى ٢٣٠٦٦ جهازا حيث الزيادة البارزة كانت في عام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ حيث تضاعف العدد ٣ مرات ، فيما اجهزة POC شهدت زيادة بطيئة مقارنة مع الاجهزة الاخرى حيث استقر العدد في عام ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ عند ١٧٦١٠ جهازا.

٤-المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤-الاستنتاجات

- تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي من خلال تشفير كافة البيانات مما يحسن امن البيانات ويقلل الوقت والتكلفة لاتمام الصفقات
- سهولة وصول المستخدمين الى الخدمات المالية من حيث المساحة الجغرافية ومن اماكن تقديم الخدمة.
- سهولة حصول الافراد على تمويل مناسب لاحتياجاتهم وسهولة فتح حساب وغيرها من الخدمات المالية التي توفرها التكنولوجيا المالية التي يحتاجها الافراد
- التقليل من التكاليف الزمنية والمادية للبنوك والعملاء

• تخفيض مخاطر تشغيل وتحسين البنوك وتحقيق الشفافية للبنك والخصوصية للمستخدم.

٢.٤-التوصيات

• اصدار تقرير شامل ربع سنوي حول اجراءات الشمول المالي على ان يصدر هذا التقرير من البنك المركزي.

• ضرورة وجود استقرار مالي من خلال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وتحقيق النزاهة المالية والشفافية في التعاملات المصرفية ومكافحة غسل الاموال

• تطبيق مبادرة الشمول المالي على جميع القطاعات وان تكون متشابهة لان اختلاف المفاهيم يعيق التطبيق الفعال للشمول المالي

• ضرورة الوصول بالخدمات المالي وبتكلفة معقولة لجميع المستخدمين، بما في ذلك المدخرات والائتمان قصير الاجل .

• ضرورة العمل على زيادة الوعي المالي حيث اذا كان المستخدم متعلم مالياً فإنه سيققق خيارات مالية افضل ويستخدم الجوانب المالية التي تلبي احتياجاته والوصول الى خدمات مالية بتكلفة معقولة لتحسين حياة الفقراء.

المصادر

المصادر العربية

١. احمد خروبي لقواس.(٢٠٢٣) الشمول المالي كالاتية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي-تجربة المملكة العربية السعودية-مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت ٢٥٨-٢٣٩(٠١)

٢. بومود، محي، احسان زمان، فضل صابر. (٢٠٢٠). الشمول المالي: مفاهيم وتحديات. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، ١٠(٣)، ٣٣٥-٣٥٠.

٣. زواويد، عاصم، وحجاج، مغني. (٢٠١٨). دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية. مجلة البحوث المالية والمصرفية، ٥(٢)، ٤٥-٦٠.

٤. ضيف ، فضيل البشير ،٢٠٢٠، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ، المجلد ٦ ، العدد ١
 ٥. عبد السلام صفوت (٢٠٠٣) الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي في مصر دار النهضة العربية القاهرة مصر
 ٦. صندوق النقد العربي (٢٠١٤) نظم الدفع عبر الهاتف المحمول الابعاد والقواعد المطلوبة
 ٧. عبدالنبي وليد عيدي (٢٠١٨) الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي بحث منشور في البنك المركزي العراقي أيار
- المصادر الاجنبية:

- 1.Ms. Richa Aggarwal, Financial Inclusion in India: Challenges and Opportunities, International Journal of Research (IJR),v1,2014,p558
2. Namita Swain& Ajay Jain, Status of Financial Inclusion in India, , International Journal of Recent Technology and Engineering (IJRTE),v60,2019, p269
3. Sandhra Ashok& Swathy S. Nair& Krishna M.B, The Impact on Financial Inclusion in the Successful Implentation of PradhanMantri Jan DhanYojana (PMJDY) Scheme, International Journal of Innovative Technology and Exploring Engineering(IJITEE) ,v44 2019,p407
4. Seethal Keloth, B Menaka , Poorani Mithila , A.Thangam , Regi Francis, Revolutionizing Financial Planning And Investment With The Aspects Of Digital Financial Inclusion, International journal of scientific technology reserch,v9,2018, p
- 5.Helms, Brigit, (2006), Access for all: Building inclusive finance systems washing ton D.C, World Bank, Article
6. Alt, A., & Jons.D., Samer. Dans (2018). Analyzing frameworks of financial inclusion in emerging economies. Journal of .Financial Studies, 12(4), 235-250

7. Xavier, V. (2019). The impact of financial technology on achieving financial inclusion. Journal of Digital Economy, 8(1), .105-120
8. Haider, H. (2018). Financial inclusion as a tool for poverty alleviation in South Asia. Journal of Economic Development .Research, 14(3), 98-115
9. Chuen, D., & Ernie, H. (2015). Financial inclusion through .digital innovation. Journal of Banking Studies, 9(6), 213-229

Reports

- _ World Investment Report,2019,p631

دور الثقافة الرقمية في الحد من الهندسة الاجتماعية

دراسة ميدانية في القطاع المالي العراقي للمدة من ٢٠١٧-٢٠٢٣

The Role of Digital Culture in Reducing Social Engineering: Field study in the Iraqi financial sector for the period 2017-2023

احمد فوزي شفيق

البنك المركزي العراقي

ahmed.fawzi@cbi.iq

مهدي حنون حسين

البنك المركزي العراقي

mahdi.hanoon@cbi.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الثقافة الرقمية في القطاع المالي العراقي للفترة من ٢٠١٧-٢٠٢٣ والسّمات والخصائص المتعلقة بها كافة والدور الذي تلعبه في الحد من أساليب الهندسة الاجتماعية وخطورتها على المجتمع عموماً ، إذ يسلط البحث الضوء على قاعدة المعرفة الرقمية وكذلك الأساليب المتنوعة بالهندسة الاجتماعية، وقد تم إجراء تطبيق ميداني للبحث عبر إجراء دراسة ذات أسلوبين ميدانيين كمي ووصفي في ان واحد، إذ تم جمع البيانات الكمية ذات الصلة بالمتغير الاول ومن ثم توزيع الاستبيان على عينة البحث المؤلفة من (١٥٠) موظفاً وموظفة من القطاع المالي العراقي ومنها (البنك المركزي العراقي وفروعه ، عدد من المصارف الاهلية ، عدد من الشركات والمؤسسات المالية) الذين تم توزيع استبانة لهم شملت محوري



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ٢٥١ - ٢٩٠

البحث وهما الثقافة الرقمية والهندسة الاجتماعية) لغرض التحقق من دور الثقافة الرقمية في الحد من أساليب الهندسة الاجتماعية في اختراق معلومات أو التظليل الذي قد يتعرض له موظفي القطاع المالي، وقد أشارت النتائج إلى وجود تأثيرات آت إلى عددٍ من التوصيات تذيلت البحث.

الكلمات المفتاحية: الهندسة الاجتماعية ، الثقافة الرقمية.

مقدمة :

يعيش العالم ثورة معرفية تكنولوجية هائلة صاحبها انتشار العديد من التقنيات الحديثة كالانترنت والأجهزة اللوحية المحمولة والحاسوب التي أصبح استخدام الأفراد والمجتمع لها أمراً أساساً وبشكل يومي في أداء المهام والوظائف سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي ، إذ تفرض ممارسة التفاعل بين الإنسان وهذه التقنيات متطلبات متزايدة فيما يتعلق بأمن المعلومات

في السنوات الأخيرة، أصبح العالم الرقمي أكثر انتشاراً وفق ارتباطه بالإنترنت مثل الشبكات الاجتماعية ، والخدمات المصرفية ، والاتصالات والتسوق إذ أصبح جزءاً لا يتجزأ من حياتنا، وبالمقابل أدى ارتفاع مستوى الاستخدام اليومي للإنترنت إلى زيادة عدد التهديدات الأمنية السيبرانية كهجمات التصيد الاحتيالي ومواقع ويب مزيفة لاستهداف المستخدمين ، إذ تهدف هجمات الهندسة الاجتماعية للوصول إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات أو استخدامها لتسهيل التلاعب النفسي.

إن الثقافة الرقمية هي التحولات الثقافية التي حدثت كنتيجة مباشرة لتطوير التكنولوجيا الرقمية أبرزها الإنترنت وشبكة الويب العالمية، إذ يشير مصطلح **الثقافة الرقمية** إلى مجموعة من أنماط السلوك والعادات والاتفاقيات والمعرفة التي يتم استخدامها أثناء استخدام التكنولوجيا المتطورة في العالم الافتراضي، فضلاً عن امتلاك المهارات والقدرات اللازمة للانخراط في هذه البيئة الرقمية، كما يتعين على المؤسسات الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية كونها تخلق فرصاً جديدة لنمو وتطوير الأعمال.

في هذا البحث سيتم التعرف على ما تعنيه كل من الثقافة الرقمية و الهندسة الاجتماعية ومدى تأثير الثقافة الرقمية في الحد من انتشار ظاهرة الهندسة الاجتماعية، وبالتالي التأثير على أمن المعلومات ، إذ أستخدم البحث مراجعة البيانات الكمية للمدة من (٢٠١٧-٢٠٢٣) ذات الصلة بالثقافة الرقمية وكذلك عينة من موظفي القطاع المالي العراقي التي تكونت من ١٥٠ موظفًا ، وزعت عليهم استمارة استبيان ومن ثم أحصيت البيانات وحللت النتائج وصولاً الى بعض الاستنتاجات والتوصيات التي تخص هذا الموضوع.

١-المبحث الاول / منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث

يحاول البحث فهم الدور الذي تلعبه الثقافة الرقمية في الحد من الهندسة الاجتماعية، وماهية انعكاسات العلاقة بينهما، ما يتيح توسعة الثقافة الرقمية بما يتناسب مع التقدم التقني للقطاع المالي الذي أصبح من الضروري البحث عن الطرائق اللازمة لتعزيز هذه الثقافة وبالتالي الحد من الهندسة الاجتماعية في مجال العمل، ويمكن تجسيد مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:-

١. ما هو مستوى إدراك عينة البحث بالثقافة الرقمية ؟
٢. ما مدى إدراك مجتمع البحث لخطورة ظاهرة الهندسة الاجتماعية ونتائجها ؟
٣. ما هي طبيعة الترابط بين الثقافة الرقمية والهندسة الاجتماعية في عينة البحث ؟
٤. هل يوجد تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية للثقافة الرقمية في الهندسة الاجتماعية؟

٢.١-أهداف البحث

يسعى هذه البحث الى تحقيق أهداف عدة منها:-

- ١- التعرف على مستوى الثقافة الرقمية لدى القطاع المالي العراقي.
- ٢- يسعى البحث إلى توضيح أساليب الهندسة الاجتماعية وخطورتها على المجتمع.

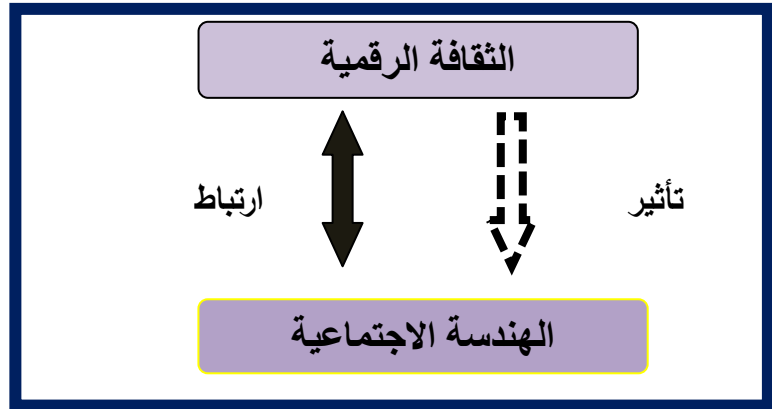
٣.١- أهمية البحث

تنبثق أهمية البحث من الدور الذي تلعبه الثقافة الرقمية في مواجهة الهندسة الاجتماعية والحد من تأثيراتها السلبية كما تبرز أهمية هذه البحث من جانبين هما:-
١- تعد المحاولات الجادة والمتواضعة التي سوف تطبق متغيرات البحث في القطاع المالي ومدى إسهامها في وضع رؤية أولية مساهمة للانتباه إلى تلك الظاهرة موضوع البحث.

٢- يقدم البحث حلولاً وتوصيات لتوسعة الثقافة الرقمية لدى موظفي القطاع المالي وطبيعة العلاقة والتأثير المعنوي بين عوامل الثقافة الرقمية والهندسة الاجتماعية.

٤.١- المخطط الفرضي للبحث

يحاول الباحثان عبر المخطط الفرضي للبحث توضيح الفكرة الأساس له، فضلاً عن توضيح علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث



شكل (١) المخطط الفرضي للبحث

المصدر : من إعداد الباحثين

٥.١- فرضيات البحث

يمكن صياغة الفرضيات الآتية :

١- هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الثقافة الرقمية والهندسة الاجتماعية.

٢- هناك علاقة تأثير ذا دلالة معنوية بين الثقافة الرقمية في الهندسة الاجتماعية.

٦.١- أدوات البحث

١ - أدوات جمع البيانات : اعتماداً على أهداف البحث ولغرض اختبار فرضياته تم الحصول على البيانات عبر الآتي:

٢ - المصادر والمراجع العلمية المختلفة: اعتمد الباحثان على المصادر العربية والأجنبية.

٣ - البيانات الكمية : تم الاعتماد على البيانات الكمية لرفد البحث بمخرجات دقيقة وذات صلة بالموضوع.

٤ - الاستبانة: تم إعداد الاستبانة الخاصة بالبحث للحصول بيانات اضافية وفق مقاييس متوافرة في الأدبيات وملاءمتها مع المتغيرات المراد قياسها فضلاً على ملاءمتها لبيئة البحث لتحقيق متطلباته وعلى وجه الخصوص المتغير التابع (لعدم توافر بيانات كمية)، كما في عرض الاستبانة الكاملة مع المقياس ضمن الملحق رقم (١) و (٣).

وتم اعتماد مقياس (Likert الخماسي) في تصميمها، وكما هو موضح في الجدول

1	2	3	4	5
ضعيف	مقبول	متوسط	عالي	عالي جداً

٧.١- منهج البحث / حدود البحث

تم الاعتماد على البحث الميداني في تجميع المعلومات حول موضوع البحث، كما تم استعمال المنهج التحليلي الوصفي لاستعراض مخرجات البحث والبيانات الضرورية التي يتطلبها ، كما امتدت فترة انجاز البحث خلال المدة من (٢٣/٩/٢٠٢٤) الى (٢٣/١١/٢٠٢٤).

٨.١- مجتمع البحث

استهدف البحث القطاع المالي العراقي لتطبيق البحث، وتمثل مجتمع البحث من البنك المركزي العراقي وفروعه وعدد من المصارف وشركات الدفع الالكتروني وقد تم اختيار عينة مؤلفة من (١٥٠) موظف.

٢-المبحث الثاني / الجانب النظري

١.٢- الثقافة الرقمية

١.١.٢- مفهوم الثقافة الرقمية :

إن ثقافة الحاسوب، والثقافة الافتراضية، والثقافة السيبرانية، والثقافة الإلكترونية، وثقافة الإنترنت، والثقافة الرقمية كلها مصطلحات جديدة نسبياً وتستخدم اليوم على نطاق واسع في الأدبيات العلمية

(Uzelac & Cvjetieanin, 2008: 12) ، **الثقافة الرقمية** من المفاهيم الحديثة داخل ساحة العلوم الاجتماعية إذ تُشير إلى المجال الذي يرتبط به المجال الرقمي مثله مثل (الثقافة الصحية) (المجال الصحي) (الثقافة البيئية) ... الخ، و تعني هذه المصطلحات التمكن من مجال معين أو امتلاك الفرد للسلوكيات المعرفية التي يستطيع من خلالها التفاعل مع هذه المجالات (خاتمة وآخرون ، ٢٠٢٢ : ١٠٢)، كما أنها تتوافق بشكل وثيق مع التكنولوجيا والبيانات والابتكار لتعزيز المرونة والرشاقة والإبداع في المؤسسات ذات البيئة الرقمية، إذ تتكيف الثقافة الرقمية مع البيئة الرقمية المتغيرة بسرعة عبر تشجيع التعاون وتبادل المعرفة بين الموظفين فضلاً عن التأكيد على أهمية التعلم والتطوير المستمر (Meng et al., 2024).

تُعرّف **الثقافة الرقمية** على أنها الافتراضات والقيم والمعتقدات والمعايير الأساسية المشتركة والجذرية التي تميز كيفية تشجيع المنظمات ودعمها لاستخدام التكنولوجيا لإنجاز العمل بأكبر قدر من

الفعالية (Muniroh et al., 2022: 64) ، وتتضمن الثقافة الرقمية مجموعة من المهارات منها الثقافة المعلوماتية ومهارات الثقافة الإعلامية، ومهارات ثقافة تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات، وعبرها يجب تطبيق المعايير الأخلاقية والقانونية المرتبطة بالوصول إلى المعلومات واستخراجها (الصلاحيات ، سبلحات ، ٢٠٢٣ : ٣) تستطيع المنظمات نشر وتعزيز ثقافتها بفعالية من خلال تعزيز المهارات الشخصية للموظفين. وتشمل هذه المهارات القدرة التحليلية، والتواصل الفعال، وقيادة الفريق، والقدرة على حل المشكلات بكفاءة (Leal-Rodríguez et al., 2023: 4). فالنسبة لأي شركة تطمح إلى تعزيز أو اعتماد ثقافة رقمية، يصبح إعطاء الأولوية لتدريب رأس المال البشري لديها أمراً ضرورياً (Leal-Rodríguez et al., 2023: 3). في السياق الرقمي، ترتبط الثقافة الرقمية بانفتاح الشركة وقبولها للتقنيات الرقمية كمتطلب أساسي يتعلق بالتقنيات الرقمية فإذا كانت المنظمة منفتحة وراغبة في نشر التقنيات الرقمية (أي أنها تتمتع بثقافة رقمية داعمة) ، فيمكنها استغلال التقنيات الرقمية وتطبيقها على عملياتها بسهولة أكبر (Tuire, 2022: 94).

إثر ذلك يمكن القول بأن هناك عدداً من المتطلبات الواجب توافرها للتمكن من انتشار الثقافة الرقمية، منها : (رحاب ، ٢٠٢٢ : ٣٩)

١- توفير بنية تحتية ملائمة من شبكات الاتصالات

٢- إمكانية استخدام التقنيات الرقمية الحديثة

٣- القدرة على التفاعل مع المنصات الرقمية

٢.١.٢ - أهمية الثقافة الرقمية :

تُعد الثقافة الرقمية مهمة لأنها تعزز الابتكار والتعاون، وتساعد على كسر الحواجز التسلسلية في بيئة العمل، مما يمكن الأفراد من اتخاذ قرارات أسرع وأكثر استقلالية، كما أنها تُعد ضرورية لجذب المواهب الجديدة والاحتفاظ بها، ويمكن حصر أهمية الثقافة الرقمية بالنقاط الآتية : (نورا ، زينب ، ٢٠٢٤ : ٣٢١-٣٢٢)

١- تسريع العمل وتحسين الانتاجية : تساعد على كسر الحواجز ورفع من مستوى الانتاجية.

٢- تعزيز التعاون والابتكار : تفتح آفاق التعاون وتعزز الابتكار.

- ٣- تسهيل عملية جمع البيانات: جمع معلومات دقيقة وسريعة وصنع قرارات دقيقة.
 - ٤- تحسين ثقافة الأمن السيبراني : رفع الوعي بأهمية الحفاظ على البيانات الشخصية والتعرف على التهديدات السيبرانية المتنوعة.
 - ٥- تنمية المواطنة الرقمية : وسيلة لصنع موظف قادر على استخدام وتوظيف التكنولوجيا الرقمية.
 - ٦- تحسين جودة التعليم : تسهم في تحطيم حواجز الزمان والمكان وتعزز الوصول للمعرفة.
 - ٣.١.٢ - أبعاد الثقافة الرقمية :
- إن الثقافة الرقمية لها أبعاد مختلفة أعطت لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بعداً جديداً من خلال تغيير علاقاتنا تجاه مجتمع المعرفة ومنها على سبيل المثال Salah (El Din,2025:5)
- ١ - البعد المعرفي: وتشمل المعرفة الواسعة لحل المشاكل التقنية، والتأثيرات المعرفية للتكنولوجيا، والمعرفة السابقة من التخصصات الأخرى، إضافة إلى شكل وبنية المعرفة التكنولوجية.
 - ٢ - البعد المهاري: وتشمل المهارات العملية والمهارات العقلية، مثل مهارات التقييم، والتفكير التحليلي، والإبداع، وحل المشكلات، ومهارات البحث والتحليل.
 - ٣ - البعد العاطفي: ويشمل المهارات العاطفية، مثل القدرة على التصرف، وحب العمل، والاهتمام بالتكنولوجيا، والاهتمام بها.
 - ٤ - البعد الأخلاقي: أي التأثيرات الأخلاقية للتكنولوجيا، والتصرف بحسن نية.
 - ٥ - البعد الاجتماعي: الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، وعادات العمل الإيجابية.
- ٣.١.٢-الثقافة الرقمية هي ثقافة تتشكل وتتأثر بالمرحلة المعاصرة لتكنولوجيا الاتصالات، فهي نتاج التكنولوجيا الشاملة والوصول غير المحدود إلى المعلومات - نتيجة للابتكار التكنولوجي داخل مجتمعنا (Qismullah, Yunisrina,2018:7)، لا يمكن تحقيق التطوير الناجح في المؤسسات إلا بعد أن يقود القادة عملية تشكيل

"ثقافة رقمية" قوية من خلال كسر حواجز الاتصال بين جميع المنظمات وإقامة اتصالات فعالة بين الإدارات على مستويات مختلفة Kocak & Pawlowski (2024:1).

٢.٢ - الهندسة الاجتماعية

١.٢.٢ - مفهوم الهندسة الاجتماعية :

ليس هناك معنى متفق عليه لتعريف الهندسة الاجتماعية (Social Engineering) ولكن من أقرب التعريفات أن نقول هي عملية التأثير على الأشخاص والتلاعب بهم لحملهم على الكشف عن معلومات حساسة تخصهم أو تتعلق بمكان عملهم وهذا يعني أن البشر الحلقة الأضعف في الأمن السيبراني (F. Mouton et., 2014).

اختلف مفهوم الهندسة الاجتماعية وفقا للتخصصات العلمية وطبيعة السياق المستخدم ، فمصطلح الهندسة الاجتماعية في العلوم الاجتماعية هو استخدام التخطيط المركزي في محاولة لإدارة التغيير الاجتماعي أما عند الحديث عن الأمن وأمن المعلومات فيصف المصطلح عملية خداع الناس أو التلاعب بهم للإفصاح عن المعلومات التي تتمتع بالسرية والخصوصية (الكندي ، ٢٠٢٠ : ٥)

وبمعنى آخر ف الهندسة الاجتماعية هي عملية تلاعب نفسي تهدف إلى خداع الأفراد ودفعهم للكشف عن معلومات سرية أو تنفيذ إجراءات قد تعرض أمنهم أو أمن مؤسساتهم للخطر، وتعتمد هذه الهجمات على استغلال الثقة الطبيعية والتفاعل البشري لتجاوز الإجراءات الأمنية التقنية ، وتشير الدراسات الحديثة إلى أن الهندسة الاجتماعية تُعد من أخطر التهديدات في مجال الأمن السيبراني، حيث تستغل نقاط الضعف البشرية لتحقيق أهدافها (<https://me.kaspersky.com>).

٢.٢.٢ - وسائل الهندسة الاجتماعية

١-التصيد Phishing هو محاولة الحصول على المعلومات الخاصة بمستخدمي الأنترنت سواء أكانت معلومات شخصية أو مالية، عن طريق

رسائل البريد الإلكتروني أو مواقع الإنترنت التي تبدو وكأنها مبعوثة من شركات موثوقة أو مؤسسات مالية أو حكومية، من أجل توصيل رسالة التصيد التي ستقنع الضحية إما بالإفصاح المباشر عن المعلومات أو القيام بإجراء (مثل الدخول إلى موقع وهمي على شبكة الإنترنت أو النقر فوق رابط تحميل أحد البرامج الخبيثة، .. الخ). (صفاءوزمان، ٢٠١٩)

٢- **الشبكات الاجتماعية** : ويعد تطبيق الفيسبوك هو الأكثر عرضة لهجمات الهندسة الاجتماعية وذلك لتوفر كم كبير من البيانات الشخصية، حيث يُعد وسيلة سهلة لنقل الفيروسات عبر الصور وغيرها لذلك يقوم المهندس الاجتماعي باستغلال البيانات الموجودة في الشبكات الاجتماعية واستخدامها لاختراق الحساب المستهدف، لذلك يجب عدم وضع أي معلومات خاصة في الشبكات الاجتماعية مهما كانت بسيطة (AbdulShareef, 2021:7)

٣- **الهواتف** : تُعد الهواتف أحد أساليب الهندسة الاجتماعية المستخدمة بكثرة في الوقت الحاضر، وتتضمن نوعين، هما:

اتصال هاتفي وتسمى: (Vishing) وهي أن تأتيك مكالمة صوتية تدعي أنك فائز بجائزة نقدية كبيرة أو ادعائه بمعرفتك ليقوم بالاحتيال عليك (على سبيل المثال لا الحصر).

رسالة نصية وتسمى (Smishing): وهي أن تصل إليك رسالة نصية تثير عندك الفضول أو الطمع تدفعك للضغط على رابط يؤدي إلى اختراق جهازك. (Jain & Gupta, 2018:9)

٤- **البرمجيات الخبيثة** : يمكن العثور على العديد من عينات البرامج الخبيثة المثيرة للاهتمام والتي تعتمد على الهندسة الاجتماعية لتوصيل هجومها إلى الضحية بشكل فعال، ومن أشهر الوسائل المستخدمة في عملية التحايل هو ما يُسمى بالتحديثات الوهمية لبرنامج **Flash Player**، والملفات المدمجة في وثائق وورد، ونسخ البرمجيات غير المرخصة التي تُباع بأسعار منخفضة (زمان ، ٢٠١٩ : ١٠).

٣.٢.٢ - جوانب الهجوم بأسلوب الهندسة الاجتماعية

هناك بعض الإرشادات المُتبعة للحؤول دون الوقوع في مصيدة الهندسة الاجتماعية ومنها :

١ - **حدود الثقة:** تجنب الثقة العمياء بأي شخص يطلب منك معلومات شخصية، خاصة عبر الإنترنت. حتى وإن كانت الرسالة تبدو رسمية، إذ قد يكون من الصعب التأكد من هوية المرسل بشكل تام.

٢ - **الحفاظ على سرية معلوماتك:** لا تقدم معلومات شخصية حساسة لأي شخص على الإنترنت. يمكن أن يُستخدم حتى أبسط التفاصيل لجمع بيانات قد تُستغل بطريقة غير مشروعة (Workman, 2008: 12).

٣ - **الحذر من العروض المغرية:** تجنب الاستجابة للرسائل التي تعدك بجوائز أو وظائف بشروط مبهمّة. غالبًا ما تستخدم هذه الرسائل لاستدراجك للإفصاح عن معلومات سرية أو لدفع أموال.

٤ - **تجنب الفضول المفرط:** عدم فتح روابط أو مرفقات غير معروفة، حتى وإن كانت تبدو مغرية. فالمهندسون الاجتماعيون يستغلون الفضول لجعلك تُحمّل برامج ضارة أو لكشف معلومات مهمة (Abu Hweidi & Eleyan, 2023:4).

الهندسة الاجتماعية في المؤسسات المالية تُعد من أكثر أنواع الهجمات خطورة نظرًا لحساسية البيانات التي تتعامل معها هذه المؤسسات ، مثل المعلومات المالية الشخصية للعملاء، وبيانات الحسابات البنكية، والمعاملات السرية. تُصمم الهجمات الاجتماعية على الشركات المالية لاستغلال العنصر البشري، حيث يعتمد المخترقون على التلاعب بالموظفين لدفعهم إلى الكشف عن بيانات حساسة أو اتخاذ إجراءات قد تؤدي إلى اختراق الأنظمة

(الكندي ، البلوشي ، ٢٠٢٠ : ٥).

ولذلك يجب تثقيف جميع مستويات الموظفين داخل المنظمة بمجال أمن المعلومات و الاختراقات التي من الممكن حصولها وتدريبهم على عدم إعطاء معلومات ذات سرية

إلا بعد التأكد من هوية الشخص ووفقاً للحد المسموح به. وتدريبهم أيضاً على كيفية رفض إعطاء المعلومات عند عدم الإمكانية بأسلوب لبق.

٤.٢.٢ - دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز هجمات الهندسة الاجتماعية

في العصر الرقمي الحالي، أصبح الذكاء الاصطناعي أداة قوية تُستخدم في تنفيذ هجمات الهندسة الاجتماعية بطرق أكثر تعقيداً وفعالية، كالتزييف العميق المتمثل بإنتاج مقاطع صوتية ومرئية مزيفة تُظهر أشخاصاً بوجوههم وأصواتهم، مما يُمكن المهاجمين من انتحال شخصيات موثوقة بسهولة وهو من أخطر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الهندسة الاجتماعية، حيث يمكن استخدامه لإقناع الضحايا بتقديم معلومات حساسة أو تنفيذ طلبات مشبوهة (ASayid,2023:15).

٥.٢.٢ - دورة حياة الهندسة الاجتماعية :

تتكون دورة حياة الهندسة الاجتماعية من أربع مراحل أساسية وهي جمع البيانات، وبناء العلاقات، والاستغلال، والتنفيذ (Vidyasri&Suresh,2025:1) وكما موضح في أدناه:

١- جمع المعلومات: يتولى عملية الحصول على المعلومات من مصادر مختلفة مثل (وسائل التواصل الاجتماعي، نفايات المؤسسة المستهدفة، طلب المعلومات بشكل وهمي... الخ) إذ يُساعد كل ما سبق المهاجم في التكيف مع الهجوم واختيار الآلية المناسبة لإيقاع الضحية.

٢- تطوير العلاقة وبناء الثقة : تطوير علاقة بين المهاجم والضحية لبناء الثقة مع المستخدم والظهور بمظهر جدير بالثقة وعدم إثارة الشكوك حول فعله وما يطلبه. (Abid Jamil,2018:6)

٣- الاستغلال: تنقسم هذه النقطة إلى نوعين: هجمات الهندسة الاجتماعية التقنية، والتي يتم تنفيذها على منصة تقنية وتستغل قلة الثقافة الرقمية. وهجمات الهندسة الاجتماعية غير التقنية، والتي يتم تنفيذها وجهاً لوجه، وتتطلب اتصالات شخصية ويتم تنفيذها فقط عبر التلاعب بثقة المستخدم.

٤-**التنفيذ:** عند تنفيذ الهجوم، بعد الخطوات الثلاث السابقة يكون المهاجم في مرحلة الاستنتاج وكتابة التقرير حول نتائج هذا الهجوم بشكله الإيجابي والسلبي (Adam Oest,2020:13).

٣.٢- العلاقة النظرية بين متغيرات البحث

مع تزايد الوجود الرقمي للأفراد على مواقع الإنترنت المتنوعة أصبح هؤلاء عرضة لمجموعة واسعة من المعلومات التي قد تكون مضللة أو مزيفة، إذ صارت المعلومات الشخصية أكثر عرضة للتسريب أو السرقة، وهذا يعكس تفاعلاً بشرياً إضافة إلى افتقار الأشخاص إلى المهارات اللازمة فأن هجمات الهندسة الاجتماعية تشكل تهديداً لجميع الأنظمة والشبكات في المؤسسات ولن تتمكن البرامج أو الأجهزة من إيقافها (Vidyasri&Suresh,2025:2).

إذ لاتزال **الهندسة الاجتماعية** تشكل أحد أكبر التحديات التي يتعين على المنظمات مواجهتها كواحدة من أكثر الأساليب شيوعاً في اختراق الأمن السيبراني ومن المؤكد أن توسيع **الثقافة الرقمية** بين الموظفين عبر البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات واستخدام أحدث الأدوات المحدثة لإحباط التكتيكات والأساليب والإجراءات التي يتبناها مجرمو الإنترنت حديثاً (www.spiceworks.com).

يرى الباحثان هنا بأن العلاقة بين **الثقافة الرقمية** و**الهندسة الاجتماعية** هي علاقة تفاعلية كون **الثقافة الرقمية** تتيح للمستخدمين سهولة الوصول إلى المعلومات والتفاعل مع الآخرين عبر الإنترنت وهذا يجعل ضرورة أن يعزز الأفراد وعيهم بالمجال الرقمي، ويكونوا أكثر حذراً عند التفاعل مع التكنولوجيا والأدوات الرقمية كافة، كما أن ثقافتنا الرقمية الحديثة تعطي أهمية كبيرة للتغير السريع في البيئات التنظيمية الناجم عن الانتشار المتزايد وغير المسبوق للتقنيات الرقمية مما يجعل **الثقافة الرقمية** سلاحاً لمواجهة التغييرات الأكثر أهمية ودراماتيكية في العالم وأهمها مخاطر الهندسة الاجتماعية إضافة إلى غلق الفجوة الرقمية في المؤسسة.

٣- المبحث الثالث / الجانب العملي

١.٣- الجانب الكمي

أ- (بيانات المتغير الاول - الثقافة الرقمية)

يهدف التحول الرقمي إلى تعزيز الكفاءة وتحسين الخدمات المالية المقدمة للمواطنين والقطاع المالي، إذ يشكل التحول الرقمي أساساً لتحسين تجربة المستخدم وتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية وتعزيز استخدام التقنيات لتقديم خدمات مصرفية مخصصة لتلبية احتياجات العملاء بفاعلية أكبر ، إذ يعد التحول الرقمي حلاً استراتيجياً لتعزيز الابتكار ورفع مستوى التنافسية من خلال بعض الخطط الموضوعية ومنها :

(١) تطوير البنية التحتية الأمنية لأنظمة الدفع بالتجزئة وأنظمة المدفوعات PCA.
(٢) تطوير أدوات مركز إدارة الأمن السيبراني (SOC) لتعزيز الأمن السيبراني في القطاع المالي.

(٣) تحليل الفجوات والتقييم الشامل للبنى التحتية للمصارف ومزودي خدمات الدفع وامتثال المؤسسات.

(٤) وضع خارطة طريق لتبني العملات الرقمية للبنوك المركزية.

المصدر : البنك المركزي العراقي / تقرير الاستقرار المالي ٢٠٢٣.

مراجعة لبيانات الادوات الرقمية القطاع المالي للمدة من ٢٠١٧ - ٢٠٢٣ :

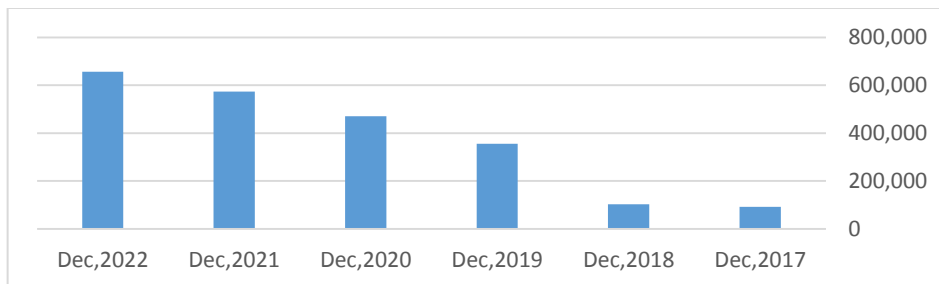
تؤدي البطاقات الإلكترونية والحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية دوراً حاسماً في توفير وسائل مالية رقمية سهلة وآمنة لإدارة الأموال ، ، إذ تستخدم تقنيات التشفير والمصادقة المتعددة لحماية المعلومات المالية الحساسة وضمان سلامتها من الاختراقات والاحتيال (الهندسة الاجتماعية) ، ووفقاً للأشكال من (١) إلى (٦) التي تبين ارتفاع عدد ملحوظ في الاستخدام الرقمي في عام ٢٠٢٣ مقارنة قبل سنوات عدة وتحديداً بعام ٢٠١٧

وهذا يدل على الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية لخلق فرصاً جديدة لنمو وتطوير الأعمال في القطاع المالي ، إن الارتفاع الحاصل يعزز الثقافة الرقمية في العراق

التي تسهم بشكل فعال بتحقيق الاستقرار النقدي والمالي ، وكما موضح في الجداول أدناه :

الشكل رقم (١) يوضح الحسابات المصرفية وعدد حساب الشركات للمدة من

٢٠١٧-٢٠٢٢

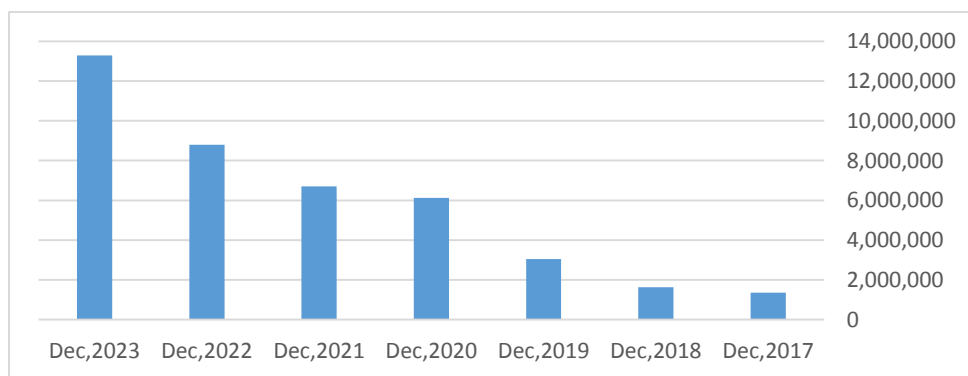


المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي

تشير البيانات أعلاه إلى عدد حسابات الشركات المصرفية المسجلة خلال السنوات المختلفة ، إذ نلاحظ زيادة مطردة في عدد الحسابات المصرفية للشركات من ٩١,٤٦٠ في ٢٠١٧ إلى ٦٥٥٨٢٨ في ٢٠٢٤ ، هذا يعكس اعتماد الشركات على النظام المصرفي كجزء من التحول الرقمي في إدارة الأموال.

الشكل رقم (٢) يوضح الحسابات المصرفية -الودائع & التوفير للمدة من ٢٠١٧-

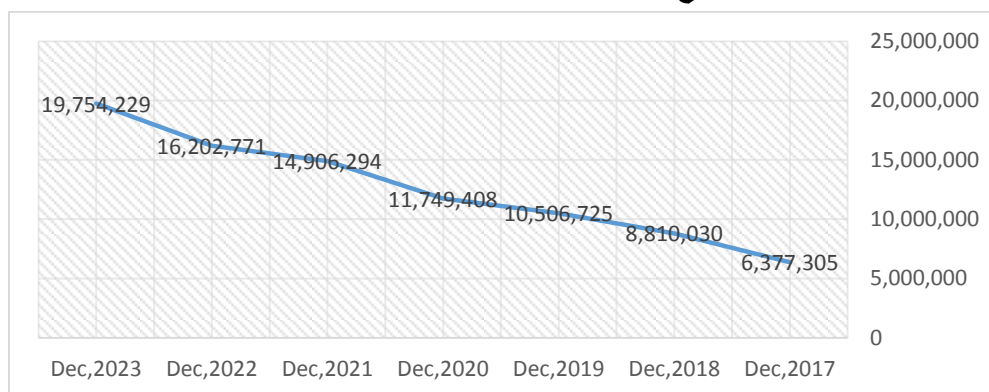
٢٠٢٣



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي

تشير البيانات أعلاه إلى أن الحسابات المصرفية بأنواعها كافة ، إذ تضاعفت عدد الحسابات من ١,٣٦١,٠٣٤ في ٢٠١٧ إلى ١٣,٢٨٩,٣٣٢ في ٢٠٢٤. هذا يعكس توسع الشمول المالي ودور التكنولوجيا في جذب المزيد من المستخدمين للنظام المصرفي الرقمي.

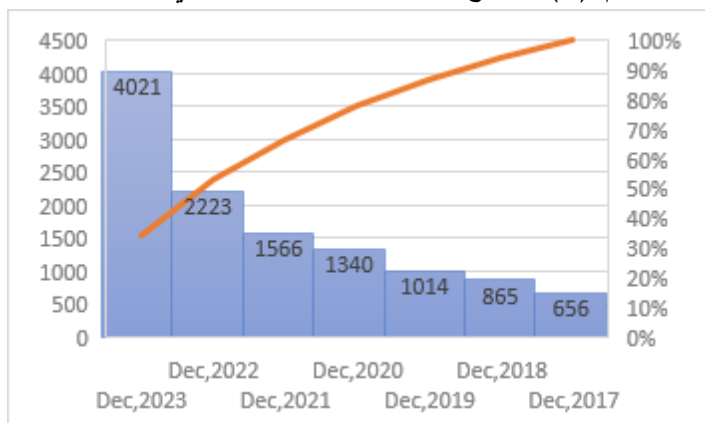
الشكل رقم (٣) رقم إجمالي البطاقات الإلكترونية " المدينة والدائنة وبطاقة الائترونية ، ومسبقة الدفع للفترة من ٢٠١٧-٢٠٢٣



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي تشير البيانات اعلاه ارتفع العدد من ٦,٣٧٧,٣٠٥ في ٢٠١٧ إلى ١٩,٧٥٤,٢٢٩ في ٢٠٢٤.

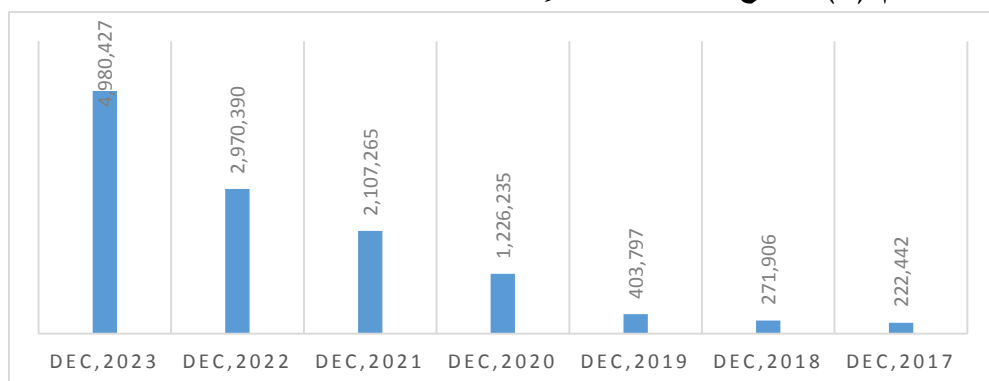
الدلالة: هذه الزيادة تعكس التحول الكبير نحو الاعتماد على وسائل الدفع الرقمية.

الشكل رقم (٤) يوضح عدد اجهزة الصراف الآلي للمدة من ٢٠١٧-٢٠٢٣



توضح البيانات أعلاه إلى زيادة العدد من ٦٥٦ عام ٢٠١٧ إلى ٤٠٢١ في عام ٢٠٢٣ / الدلالة: زيادة البنية التحتية لدعم التحول الرقمي.

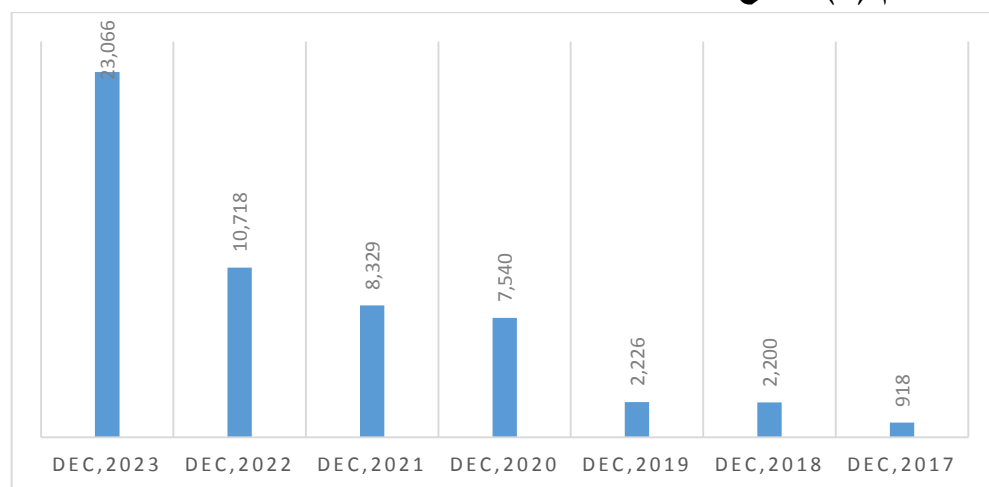
الشكل رقم (٥) يوضح عدد المحافظ الإلكترونية للمدة من ٢٠١٧-٢٠٢٣



الاتجاه العام: ارتفاع المحافظ الإلكترونية من ٢٢٢,٤٤٢ في ٢٠١٧ إلى ٤,٩٨٠,٤٢٧ في ٢٠٢٠.

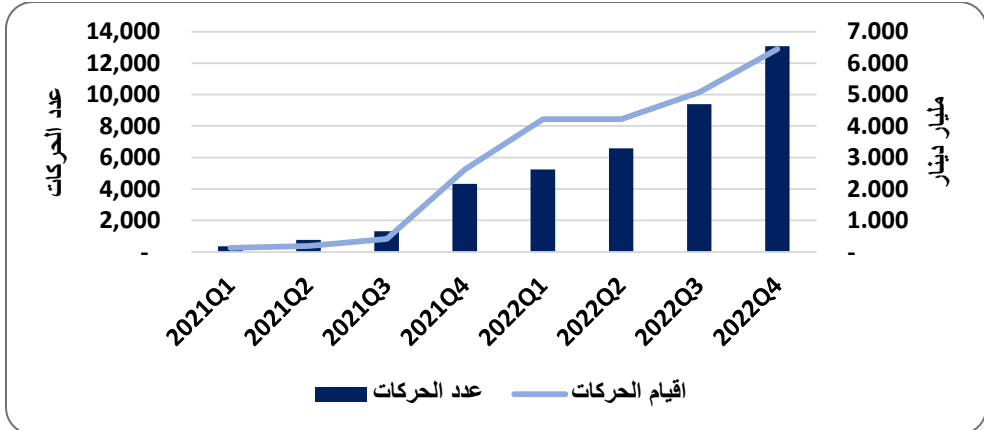
الدلالة: تشير إلى انتشار الثقافة الرقمية والاعتماد على الهواتف الذكية لإجراء المدفوعات.

الشكل رقم (٦) يوضح عدد نقاط POS للمدة من ٢٠١٧-٢٠٢٣



توضح البيانات إلى ارتفاع نقاط البيع من ٩١٨ في ٢٠١٧ إلى ٢٣,٠٦٦ في ٢٠٢٣. الدلالة: توسع التجارة الرقمية واعتماد الشركات الكبرى على الدفع الإلكتروني.

الشكل رقم (٧) يوضح الجباية الالكترونية في العراق للمدة من ٢٠١٧-٢٠٢٢



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة تقنية المعلومات والمدفوعات

توضح البيانات إلى زيادة ونمو ملحوظين بعدد الحركات.

الدلالة: التطور التكنولوجي وزيادة الوعي بالتقنيات الالكترونية في عمليات الجباية.

الخلاصة كما يراها الباحثين:

تعكس البيانات الكمية التي تم تناولها زيادة كبيرة في الاعتماد على التكنولوجيا المالية، مثل الحسابات المصرفية، البطاقات الإلكترونية، والمحافظ الرقمية في القطاع المالي ، هذا النمو يشير إلى انتشار الثقافة الرقمية وزيادة الشمول المالي في البيئة العراقية خلال السنوات الاخيرة ، ولا شك قد يقابله استغلال او تحايل متنوع (الهندسة الاجتماعية)

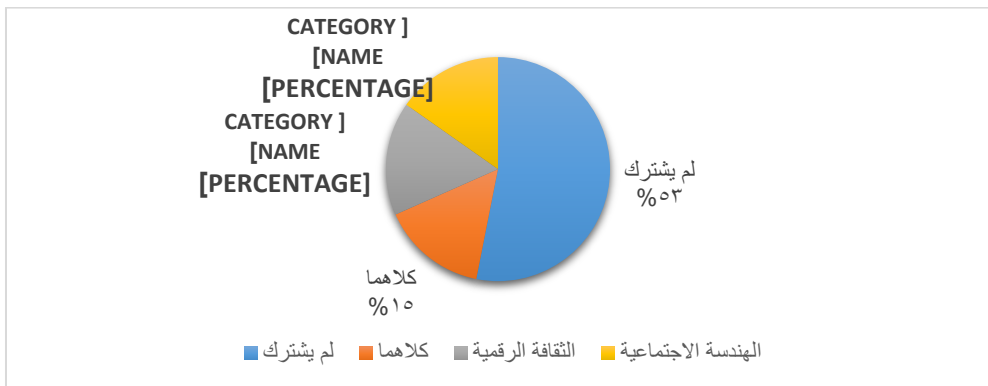
ب- (بيانات المتغير الثاني - الهندسة الاجتماعية)

ان المتغير المشار إليه أعلاه وبعد مراجعة دقيقة من قبل الباحثين واستشارة بعض المختصين وجد أنه لا يمكن قياسه رقمياً ولا توجد بيانات تاريخية موثقة كونه يعتمد على التلاعب بالأشخاص واستدراجهم لتزويد بياناتهم السرية ويستخدم أساليب الخداع والحيل النفسية ، بالمقابل وضع البنك المركزي العراقي اطار شامل لتطوير القطاع المالي بعنوان (ضوابط الصمود السيبراني للقطاع المالي والمصرفي) بموجب كتابه (٢٠٩٣/١٤) في ٢٠٢٤/٦/١١، بما يتلائم مع التحديات التقنية الحديثة

والتهديدات السيبراني المتزايدة منها، إذ اشار في فقرة(التوعية) المتضمنة (برامج التوعية ،التدريب،تنقيف الزبائن) ضرورة توخي الحذر من اساليب الهندسة الاجتماعية في القطاع المالي ، كما تم قياس عدد الدورات او الورش التي تم الاشتراك بها حيث يبين الشكل أدناه اني ٥٣% من عينة البحث لم يشترك بورشة عمل تخص كلا المتعيرين وهي نسبة مرتفعة وان ١٥% فقط شاركة بورش توعية تخص الهندسة الاجتماعية وهذا يتوافق مع التجارب الشخصية لعينة البحث التي بينت ان (٧٩) من أصل (١٥٠) تعرضو لمحاولات الهندسة الاجتماعية.

الشكل رقم (٨) يوضح نسبة المشاركة بالدورات والورش التدريبية ذات الصلة

بمتغيرات البحث



٢.٣- تحليل الاستبيان :

سيتم في هذه الفقرة التعرف على مستوى التأثير والعلاقة بين متغيرات البحث(الثقافة الرقمية، الهندسة الاجتماعية) ، إستناداً إلى المقياس المستخدم والفقرات الواردة فيه وهي:

١. (23) فقرة لمتغير الثقافة الرقمية.

٢. (25) فقرة لمتغير الهندسة الاجتماعية.

لأجمالي المقياس: Kaiser Meyer Olkin and Bartlett ١ - اختبار

يستخدم اختبار (KMO) للتحقق من مدى كفاية حجم العينة المسحوبة من المجتمع المستهدف من البحث، ويجب ان تكون قيمة (KMO) أكبر أو تساوي من (٠.٥٠)

اما اذا كانت القيمة اقل من (٠.٥٠) عندها يجب زيادة حجم العينة المسحوبة من المجتمع المستهدف، وتم اختبار تحليل (Bartlett) للتحقق من الارتباط بين الفقرات المعتمدة لقياس ابعاد متغيرات البحث (على مستوى الفقرة الواحدة للتأكد من ملائمة استخدام التحليل العاملي اذ يجب ان تكون قيمة (Sig) اقل من 0.05 يبين الجدول (١) ان قيمة (kmo) تساوي (0.838) وهو اعلى من (0.50) اذ تعد القيمة محققة للاشتراط وهذا استناداً لاختبار أجمالي بيانات الاستبانة، اما اختبار (Bartlett) فان (Sig) قد بلغت (0.000) اي ان هناك دلالة احصائية معنوية بين الفقرات المختارة ، لذا فان التحليل العاملي الاستكشافي يمكن استخدامه.

الجدول (١) معامل العاملي الاستكشافي

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser–Meyer–Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.838
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi–Square	5091.754
	df	1128
	Sig.	.000

المصدر : مخرجات برنامج (Spss)

٢. التحليل العاملي الاستكشافي (EFA) (Communalities) معاملات الشيوخ
استخدم الباحثين التحليل العاملي الاستكشافي للتحقق من الصدق البنائي للمقاييس (الاستبانة) لمتغيرات البحث، ويتضح ان قيمة معاملات الشيوخ عبر اسلوب المكونات الرئيسة ذات القيمة المحددة بين (٠-١) ويتضح عبر نتائج قيم (Initial) لجميع فقرات المقياس لكل المتغيرات قد بلغت (١.٠٠٠)، إما قيم (Extraction) للتأكد من (Factor Loading) التشبع العاملي اذ يجب ان تكون اكبر أو يساوي من

(٠.٤٠) والنسبة تمثل مقدار التشعبات للفقرات وقدرتها التفسيرية إذ إن الفقرة التي تساوي قيمة اقل من (٠.٤٠) يشترط إن يتم حذفها او اهمالها.

والجدول (٢) أدناه يوضح إن التشعب العاملي لفقرات المتغير المستقل أكبر من (٠.٤٠) اي إن البيانات ذات صدق استكشافي، إذ تمثل الفقرة (٢٢) أعلى قيمة ومقدارها (٠.٨٥٢) اي انها تفسر ما نسبته (٨٥.٢%)، في حين احتلت الفقرة (١٣) اقل قيمه والتي بلغت (٠.٥٧٩) اي تفسر ما نسبته (٥٧.٤%) وهذا يدل على إن جميع فقرات الثقافة الرقمية تحظى بقبول ولا تستوجب الحذف او الاستبدال وهي صالحة للتحليل.

الجدول (٢) معامل الشيوخ للثقافة الرقمية

الثقافة الرقمية	Q14	1.000	.663	Q23	1.000	.752
	Q13	1.000	.579	Q22	1.000	.852
	Q12	1.000	.678			
	Q11	1.000	.794			
	Q10	1.000	.712			
	Q9	1.000	.790	Q23	1.000	.752
	Q8	1.000	.766	Q22	1.000	.852
	Q7	1.000	.814	Q21	1.000	.809
	Q6	1.000	.643	Q20	1.000	.785
	Q5	1.000	.669	Q19	1.000	.745
	Q4	1.000	.758	Q18	1.000	.734
	Q3	1.000	.768	Q17	1.000	.810
	Q2	1.000	.681	Q16	1.000	.807
	Q1	1.000	.632	Q15	1.000	.622
الثقافة الرقمية	Initial	Extraction		Initial	Extraction	

المصدر : مخرجات برنامج (Spss)

في حين يبين الجدول (٣) أدناه إن التشبع العاملي لفقرات المتغير التابع أكبر من (٠.٤٠) أي إن البيانات ذات صدق استكشافي، إذ تمثل الفقرة (٣٦) أعلى قيمة ومقدارها (٠.٨٤٤) أي إنها تفسر ما نسبته (٨٤.٤%)، وبالمقابل احتلت الفقرة (٣٣) أقل قيمة وبلغت (٠.٦٠٧) أي تفسر ما نسبته (٦٠.٧%) وهذا يدل على إن جميع فقرات الهندسة الاجتماعية تحظى بقبول ولا تستوجب الحذف أو الاستبدال وهي صالحة للتحليل.

الجدول (٣) معامل الشيع للهندسة الاجتماعية

Q37	1.000	.611			
Q36	1.000	.844			
Q35	1.000	.819			
Q34	1.000	.750	Q48	1.000	.704
Q33	1.000	.607	Q47	1.000	.754
Q32	1.000	.759	Q46	1.000	.781
Q31	1.000	.747	Q45	1.000	.683
Q30	1.000	.796	Q44	1.000	.651
Q29	1.000	.771	Q43	1.000	.731
Q28	1.000	.730	Q42	1.000	.611
Q27	1.000	.808	Q41	1.000	.652
Q26	1.000	.797	Q40	1.000	.845
Q25	1.000	.684	Q39	1.000	.698
Q24	1.000	.784	Q38	1.000	.731
الهندسة الاجتماعية	Initial	Extraction		Initial	Extraction

المصدر : مخرجات برنامج (Spss)

٣. اختبار (Cronbach's Alpha) لقياس موثوقية استبانة البحث العلمي تضمنت هذه الفقرة التحقق من ثبات موثوقية وصدق اداة البحث (الاستبانة) وصدق النتائج التي تم الحصول عليها من استجابة العينة المبحوثة، اذ ينبغي ان تكون قيمة معامل كرونباخ الفا اكبر من (٠.٧٠) ، اذ بلغت قيم معاملات كرونباخ الفا للمتغير المستقل (الثقافة الرقمية) (٠.٩٢٣) والمتغير التابع (الهندسة الاجتماعية) بلغ (٠.٨٩١)، ويدل ذلك ان قيمة معامل كرونباخ الفا لمتغيرات البحث مرتفعة وهي مقبولة في التحليل الاحصائي وكما مبين في الجدول (٤)

الجدول (٤) يوضح قيم معاملات إلفا كورنباخ لمتغيرات البحث مع اجمالي القيم

الاجمالي 48	المتغير الثاني	المتغير الاول	N of Items
25	23		
.934	.891	.923	Cronbach's Alpha

٣.٣- اختبار فرضية البحث:

اختبار علاقات الارتباط والتأثير بين المتغير المستقل (الثقافة الرقمية) والمتغير التابع (الهندسة الاجتماعية) في القطاع المالي العراقي عبر اختبار **Spearman's rho** **Correlation Coefficient** لاختبار مدى وجود علاقات الارتباط بين المتغيرين وقوته، وتم استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار التأثير ، وسيتم اختبار الفرضيات الرئيسة لهذا البحث التي تم التطرق لها سابقاً في المنهجية هذا البحث التي نصت :

أ . هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية للثقافة الرقمية في الهندسة الاجتماعية ، اذ يوضح الجدول أدناه علاقة ارتباط ايجابية بمستوى متوسط بين المتغيرين بلغ (٠.٣٦٠) وان قيم Sig بلغت (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى معنوية (٠.٠٠١)، مما

يشير إلى وجود علاقة ارتباط ايجابي ذا دلالة معنوية بين الثقافة الرقمية و الهندسة الاجتماعية مما يعني قبول الفرضية الرئيسة الأولى أعلاه.

الجدول (٥) يوضح علاقة الارتباط بين المتغيرين

الثقافة الرقمية / الهندسة الاجتماعية	Correlation Coefficient
0.360**	Spearman's rho
.000	Sig. (2-tailed)

**** الارتباط مهم عند مستوى معنوية 0.01**

ب . هناك علاقة تاثير ذات دلالة معنوية للثقافة الرقمية في الهندسة الاجتماعية يبين الجدول أدناه أن النتائج تشير لوجود تأثير معنوي احصائي للثقافة الرقمية في الهندسة الاجتماعي ، قيمة الثابت (a) بلغت (٠.٨٤٤) مما يعني لانتشار الثقافة الرقمية القدرة في الحد من الهندسة الاجتماعية بقيمة (a) ، اما قيمة (B) بلغت (٠.٦٢٤) وهذا يعني أن هناك ارتباطاً إيجابياً معتدلاً بينهما. يؤدي الى تغير بمقدار تقريباً (٠.٦٢%) ويؤكد القيمة المرتفعة لـ F المحسوبة التي بلغت (٢٧.٥٦٨) التي تدل على أن النموذج يفسر التغير في الهندسة الاجتماعية بشكل جيد.، اما قيمة معامل التفسير (R²) فقد بلغت (٠.١٥٦) وهذا يدل على انتشار الثقافة الرقمية تحد من هجمات الهندسة الاجتماعية بنسبة ١٥%، والباقي يعود لعوامل أخرى، ، كما ان قيمة (Sig) على المستوى الاجمالي بلغت (٠.٠٠٠) وهي ادنى من مستوى الدلالة (٠.٠٥) (٠.٠١) مما

يشير النموذج ككل ذو دلالة إحصائية بين الثقافة الرقمية و الهندسة الاجتماعية، وعليه يمكن قبول الفرضية الرئيسة الثانية.

الجدول (٦) يوضح علاقة التأثير بين المتغيرين

المؤشرات						الوصف
a	Sig	B	F	R2	R	علاقة التأثير الثقافية الرقمية في الهندسة الاجتماعية
الثابت	مستوى الدلالة	معامل الانحدار	المحسوبة	معامل التحديد	معامل الارتباط	
٠.٨٤٤	٠.٠٠٠	٠.٦٢٤	٢٧.٥٦٨	٠.١٥٦	٠.٣٩٥	

المصدر : مخرجات برنامج spss

٤. استنتاجات البحث والتوصيات الواردة فيه

١.٤-الاستنتاجات :

- ١- ارتفاع مستوى الثقافة الرقمية وادواتها للفترة المحددة (٢٠١٧-٢٠٢٣) والمؤشرات تعطي انطباع لتصاعد مستمر ، بسبب إصدار ضوابط تنظيمية تشجع وتحمي التحول الرقمي في القطاع المالي.
- ٢- زيادة البنية التحتية لدعم التحول الرقمي والاعتماد على تقنيات الدفع الرقمية في اجراء المدفوعات.
- ٣- يساهم الشمول المالي و التكنولوجيا المستخدمة في جذب المزيد من المستخدمين للنظام المصرفي الرقمي ، إذ من السهل على الزبائن ادارة اموالهم واجراء معاملاتهم عبر الانترنت او الهاتف المحمول.
- ٤- التطور التكنولوجي وزيادة الوعي بالتقنيات الالكترونية في عمليات الجباية.
- ٥- ضعف توعية وتدريب الموظفين بمفهوم الهندسة الاجتماعية بين موظفي القطاع المالي في العراق
- ٦- ضعف توعية الموظفين حول الثقافة الرقمية والادوات الرقمية.

٢.٤-التوصيات :

- ١- تعزيز الثقافة الرقمية وفق احد التقنيات المتاحة للقطاع المالي.
- ٢- توسيع البنية التحتية بما يضمن التحول الرقمي الشامل والاعتماد على تقنيات الدفع الرقمية
- ٣- سد الفجوة الرقمية، التي تمثل أحد التحديات بالنسبة لأي مبادرة للتحول الرقمي.
- ٤- توسيع مدارك الموظفين حول الهندسة الاجتماعية بإقامة الورش التوعوية والإرشادية مع وسائل أخرى تحيط الموظف بالمعرفة الكافية لتجنب سرقة معلوماته وبشكل دوري حول كيفية حماية الموظفين أنفسهم وحساباتهم وتأمينهم من الوقوع ضحايا الهندسة الاجتماعية.
- ٥- تجنب مشاركة أي معلومات أو بيانات شخصية مع أي جهة كانت
- ٦- التحقق دائماً من الأشخاص الذين تتحدث إليهم سواء عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني أو خدمات التواصل الاجتماعي.

المصادر:

أولاً : المصادر العربية

- أحمد ، ثابت احسان ، عبد الله ، ضيماء علي ، بكر ، فاتن وعد ، ٢٠٢٤ ، " دراسة مقارنة في الثقافة الرقمية لدى طالبات قسم التربية البدنية وعلوم الرياضة كلية التربية في جامعة الموصل " ، مجلة كلية الكوت الجامعة.
- الصلاحات ، هلا عبد الرزاق ، سليحات ، روان يوسف ، (٢٠٢٣) ، " الثقافة الرقمية ودورها في تعزيز التعليم عن بعد لدى طلبة الجامعة الأردنية :دراسة حالة " ، مجلة جرش للبحوث والدراسات، المجلد ٢٤، العدد ١.
- الكندي سالم سعيد والبلوشي ،حليمة سليمان(٢٠٢٠) (الوعي بالهندسة الاجتماعية لدى طلبة سلطنة عمان في التعليم التقني ،مجلة العلوم والآداب الاجتماعية -جامعة السلطان قابوس-المجلد ١١ -العدد ٢

- رحاب ، مصطفى كامل ، ٢٠٢٢ ، " دور الثقافة الرقمية في تحقيق الاستدامة الاجتماعية وسد الفجوة الرقمية: دراسة تحليلية للمفاهيم في ظل تداعيات كوفيد ١٩ " ، المجلة الدولية للسياسات الدولية في مصر المجلد ١ ، ٢٢-٤٩ .
- صفاء ، زمان ، (٢٠٢٠) معهد الدراسات المصرفية -مقال - جامعة الكويت -
البوابة العربية للأخبار التقنية ص.ب: ١٠٨٠ الصفاة - ١٣٠١١ الكويت.
- عبد القادر ، محمود هلال ، (٢٠٢١) ، " الثقافة الرقمية للبناء بين الرفاهية والحتمية في العصر الرقمي " رؤية تربوية " ، كلية التربية، العدد ٩٥، جامعة سوهاج.

- لواتي خاتمة ، خالد رجم ، منال ابتسام منقوري ، (٢٠٢٢) ، " الثقافة الرقمية كأحد دعائم التحول الرقمي " دراسة نظرية " ، المجلة الاقتصادية والادارية الجزائرية، العدد ٢.

- محمد، مها احمد إبراهيم، (٢٠١٨) ، الهندسة الاجتماعية وشبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على المجتمع العربي، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات - جامعة بني سويف.

- نورا ، سالم محمود سعد ، زينب ، محمد صالح ، ٢٠٢٤ ، " الثقافة الرقمية والامن الاجتماعي في مجتمع متغير - ظاهرة البلوكرات انموذجاً " ، مركز البحوث النفسية في العراق ، المجلد ٣٥ ، العدد ٢.

ثانياً : المصادر الاجنبية

11. Abid Jamil, Kashif Asif, Zikra Ghulam, Muhammad Kashif Nazir, Syed Mudassar Alam, Rehan Ashraf.,(2019), "A Mitigation and Prevention Model for Social Engineering Based Phishing attacks on Facebook' IEEE International Conference on Big Data.

12. Abdul Shareef Pallivalappil, Jagadeesha S. N. (2021) Social Engineering Attacks on Facebook – A Case Study, Krishna Prasad K International Journal of Case Studies in Business, IT, and Education (IJCSBE), ISSN: 2581-6942, Vol. 5, No. 2.

13. Abu Hweidi, T., & Eleyan, D. (2023). Mitigating Social Engineering Attacks on Individuals: Strategies and Practices. *Cybersecurity Journal*, 12(3), 45-59.
14. Adam Oest, Penghui Zhang, Brad Wardman, Eric Nunes, Jakub Burgis, Ali Zand, Kurt Thomas, Adam Doupé, and Gail-Joon Ahn, (2020)" Sunrise to Sunset: Analyzing the End-to-end Life Cycle and Effectiveness of Phishing Attacks at Scale", This paper is included in the Proceedings of the 29th USENIX Security Symposium.
15. Affan Yasin, Rubia Fatima, Lin Liu, Jianmin Wang, Raian Ali, Ziqi Wei, (2021)" Counteracting social engineering attacks", *Computer Fraud & Security*, Volume 2021, Issue 10.
16. Aleksandra Uzelac, Biserka Cvjetieanin. (2008) *DIGITAL CULTURE: THE CHANGING DYNAMICS'*, Institute for International Relations.
17. Antonio L. Leal-Rodríguez, Carlos Sanchís-Pedregosa, Antonio M. Moreno-Moreno, Antonio G. Leal-Millana. (2023) *Digitalization Beyond Technology: A Proposed Explanatory and Predictive Model for Organizational Digital Culture: Journal of Innovation & Knowledge*, pp. 3–4.
18. B. Schneier, "Secrets and Lies: Digital Security in a Networked World," John Wiley & Sons, 2015.
19. Carolina Busco, Felipe González and Michelle Aránguiz, (2023)." Factors that favor or hinder the acquisition of a digital culture in large organizations in Chile" Faculty of Engineering and Sciences, Department of Industrial Engineering, Universidad Diego Portales, Santiago, Chile.
20. Conteh, Nabie Y., and Paul J. Schmick, (2016) "Cybersecurity: Risks, Vulnerabilities and Countermeasures to Prevent Social Engineering Attacks," *International Journal of Advanced Computer Science and Applications*.
21. F. Mouton et al., "Social engineering attack framework," *Proc. of Information Security for South Africa (ISSA)*, 2014, pp. 1-9.

22. Gragg, David, (2022) "A Multi-Level Defense Against Social Engineering," SANS Institute.
23. Hadnagy, Christopher, (2018), "Social Engineering: The Science of Human Hacking," John Wiley & Sons.
24. Jain, A. K., & Gupta, B. B. (2018). Rule-Based Framework for Detection of Smishing Messages in Mobile Environment. Procedia Computer Science, 6th International Conference on Smart Computing and Communications, Elsevier.
25. Jinkyoo Shin, Md Alamgir Mollah, and Jaehyeok Choi, M. (2023) Sustainability and Organizational Performance in South Korea: The Effect of Digital Leadership on Digital Culture and Employees' Digital Capabilities, MDPI, Basel.
26. Meng An, Jiabao Lin, Xin (Robert) Luo,(2024). The impact of human AI skills on organizational innovation: The moderating role of digital organizational culture”, Journal of Business Research Volume 182.
27. Muniroh, Hamidah, Thamrin Abdullah, (2022) MANAGERIAL IMPLICATIONS ON THE RELATION OF DIGITAL LEADERSHIP, DIGITAL CULTURE, ORGANIZATIONAL LEARNING, AND INNOVATION OF THE EMPLOYEE PERFORMANCE (CASE STUDY OF PT. TELKOM DIGITAL AND NEXT BUSINESS DEPARTMENT: MANAGEMENT AND ENTREPRENEURSHIP: TRENDS OF DEVELOPMENT ISSUE 1 (19), 2022.
28. Passant Salah El Din, (2025). The Role of Digital Organizational Culture in Organizational Development In light of Digital Transformation adoption in Egypt”, Arab Journal of Administration, Vol. 45, No. 4, December, 2025.
29. P. Vidyasri, S. Suresh, (2025). Fuzzy deep neural-stacked autoencoder-based phishing attack detection in social engineering”, Computers & Security, Volume 148.
30. Qismullah Yusuf, Yunisrina Qismullah Yusuf, (2018)," DIGITAL CULTURE AND DIGITAGOGY: A LIFE OF A DIGITAL CULTURALIST AND A DIGITAGOGIST", the

International Conference on the Roles of Parents in Shaping Children's Characters (ICECED), December 3-4.

31. Sandro Waelchli a, Yoshija Walter, (2025)" Reducing the risk of social engineering attacks using SOAR measures in a real world environment: A case study", Computers & Security 148.

32. Sayid, Muhammad Rifki Noval, (2023)" INDONESIA READINESS TO FACE SOCIAL ENGINEERING ATTACKS WITH DEEPFAKE TECHNOLOGY". JOURNAL OF LAW AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT.

33. Seyma Kocak, Jan Pawlowski, (2023). Digital Organizational Culture: A Qualitative Study on the Identification and Impact of the Characteristics of a Digital Culture in the Craft Sector”, SN Computer Science.

34. Seyma Kocak, Jan Pawlowski,(2022) Characteristics in Digital Organizational Culture: A Literature Review”, Institute of Computer Science, University of Applied Science Ruhr West, Lützowstraße 5, 46236, Bottrop, Germany.

35. Tuire Hautala. (2022) The impact of digitalization on firm performance: examining the role of digital culture and the effect of supply chain capability', Business Process Management Vol. 28 No. 8, 2022. pp. 90-109.

36. Mitnick, Kevin D.,(2003) "The Art of Deception: Controlling the Human Element of Security," Wiley Publishing, 2003.

37. Natalia Mamedova, Arkadiy Urintsov, Olga Staroverova, Evgeniy Ivanov and Dmitriy Galahov,(2019). Social engineering in the context of ensuring information security”, 1Plekhanov Russian University of Economics.

38. Naz, A., Sarwar, M., Kaleem, M., Mushtaq, M. A., & Rashid, S. (2024). "A comprehensive survey on social engineering-based attacks on social networks." International Journal of Advanced and Applied Sciences*, 11(4), 139-154. DOI: 10.21833/ijaas.2024.04.016.

39. Newman, Lily,(2019) "Social Engineering: Hacking Humans," Cybersecurity Awareness Guide, Vol. 3.

40. Nora A. Mothafar a, Jingxiao Zhang , Amani Alsoffary , Behzad Masoomi , Abdo AL-Barakani ,Osama S. Alhady e,(2024) Digital social responsibility towards digital education of international higher education students' institutions: Digital culture as mediator”, journal homepage: www.cell.com/heliyon.
41. Workman, M. (2008). Wisecrackers: A theory-grounded investigation of phishing and pretext social engineering threats to information security. Journal of the American Society for Information Science and Technology, 59(4), 662-674.
42. <https://me.kaspersky.com/resource-center/threats/how-to-avoid-social-engineering-attacks>
43. (www.spiceworks.com)
- <https://cbi.iq/page/142> & <https://cbi.iq/news/section/155>

ملحق (١) : الاستبانة

السادة الموظفين المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. تحية احترام وتقدير ...
بعد التحية.....

بين أيدكم الكريمة إستمارة الإستبانة الخاصة بالبحث الموسوم " دور الثقافة الرقمية في الحد من الهندسة الاجتماعية دراسية ميدانية من القطاع المالي العراقي للمدة من ٢٠١٧-٢٠٢٣ " ، ونظراً لما تتمتعون به من خبرة ودراية واسعة في ميدان عملكم . وقد وقع الاختيار عليكم لكونكم الأقرب إلى موضوع البحث ودوره الفاعل والمؤثر حالياً ومستقبلاً . لذا يرجى التفضل بالإجابة على فقراتها ، وذلك بوضع علامة (√) أمام الخيار الذي يعبر عن وجهة نظركم شاكرين مقدماً تعاونكم ، وذلك بتخصيص جزءٍ من وقتكم الثمين دعماً للعلم والعمل المشترك .
ولكي تكتمل الصورة يرجى ملاحظة ما يأتي :

- ١- تستخدم الإجابات لأغراض البحث العلمي حصراً، فلا حاجة لذكر الاسم والتوقيع على الاستبانة.
 - ٢- يرجى أن تكون الإجابة على أساس الواقع الموجود، وليس على أساس ماترونه مناسباً أو صحيحاً
 - ٣- الباحثان على أستعداد للإجابة عن أي تساؤل أو أستفسار قد يرغب المستجيب الأستيضاح عنه.
 - ٤- أن رأيكم سيكون بمثابة مرشد ودليل ينير الطريق أمام الباحثان ومحفزاً للتحدي والخروج بالشيء الجديد علمياً .
- وأخيراً يرجى الإجابة عن جميع فقرات الإستبانة لأن ترك فقرة دون أجابة يؤدي إلى عدم صلاحية الإستمارة وبالتالي أهملها

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثان

مهدي حنون حسين

احمد فوزي شفيق

أولاً: المعلومات التعريفية لعينة البحث:

يرجى وضع علامة (√) في المربع المناسب لكل فقرة.

١. الجنس : ذكر انثى

٢. المرحلة العمرية:

٣٠ سنة فأقل ٣١ إلى ٤٠ ٤١ إلى ٥٠ أكثر من ٥٠

أقل من ٥ سنوات أقل من ١٠ سنة

٣. سنوات الخدمة في البنك أقل من ١٥ سنة أقل من ٢٠ سنة

أقل من ٢٥ سنة ٢٥ سنة فأكثر

٤. العنوان الوظيفي م. ملاحظ م. مدير أقدم م. مدير عام ر. ملاحظين م. مدير تشكيل م. مدير

٥. المؤهل العلمي:

دبلوم بكالوريوس دبلوم عالي ماجستير دكتوراه

٦. عدد الساعات التي تقضيها يومياً باستخدام الانترنت :

ساعة واحدة – أقل من ساعتين ساعتين – أقل من ٤ ساعات ٤ ساعات – أقل من ٦ ساعات

٦ ساعات فأكثر

٧. الغرض من استخدامك للانترنت :

العمل اليومي تطوير الذات التواصل مع مؤسسات خارجية تشغيل برامجيات المؤسسة

المتغير الاول : الثقافة الرقمية :

هي الافتراضات والقيم والمعتقدات والمعايير الأساسية المشتركة والجذرية التي تميز كيفية تشجيع المنظمات ودعمها لاستخدام التكنولوجيا لإنجاز العمل بأكبر قدر من الفعالية

الإجابة					الاسئلة	ت
ضعيف	مقبول	متوسط	عالي	عالي جداً		
(مستوى الوعي والاستخدام لتكنولوجيا المعلومات والإنترنت)						
					لدي مستوى وعي بالادوات الرقمية المتاحة (منصات ، برمجيات)	1
					لدى القدرة على حماية البيانات الشخصية، والأجهزة، والخصوصية من التهديدات	2
					امتلك القدرة على استخدام محركات البحث للوصول للمعلومات عند الحاجة	3
					لدى الوعي بأن الخطأ هو جزء من التعلم نحو الثقافة الرقمية.	4
					لدي القدرة على التواصل بشكل فعال وواع	5
(مستوى الثقافة الرقمية في القطاع المالي)						
					تسهل الثقافة الرقمية الوصول إلى المعلومات والمصادر التعليمية	6
					تستخدم الادارة التكنولوجية بشكل متساوي بين الموظفين وتكافؤ الفرص التطويرية للجميع.	7
					تقديم رؤية واضحة للاهداف الرقمية ولجميع الموظفين	8
					اتساع مساحات للتواصل بين المستويات الهرمية في البنك المركزي فيما يتعلق بالتحول الرقمي.	9
(مستوى تنمية الثقافة الرقمية)						
					قلة توفر الدورات التدريبية الخاصة بتنمية المهارات الرقمية	10
					افتقر المشاركة والالتزام بدعم التحول الرقمي في مؤسستي.	11
					يجري البنك تجارب منخفضة التكلفة بشكل مستمر باستخدام التقنيات الرقمية و/أو النماذج الأولية.	12

13	تخصص مؤسستي مكافآت لتعزيز مكانة ونمو الموظفين المؤهلين تأهيلاً رقمياً عالياً				
مستوى تعزيز ومساهمة الثقافة الرقمية					
14	عززت الثقافة الرقمية في البنك المركزي من التعلم والتطور				
15	تؤثر الثقافة الرقمية على تشكيل هويتنا الشخصية				
16	تساهم الثقافة الرقمية في البنك المركزي بتطوير مهارات التفكير النقدي اتجاه المحتوى الرقمي				
17	تطوير القدرة على التكيف بسرعة مع التغييرات الرقمية المتنوعة.				
18	تساهم الثقافة الرقمية في حماية خصوصيات الأفراد أثناء الاستخدام				
الاستفادة من الأدوات الرقمية والسعي لتطويرها					
19	لدى مؤسستي انفتاح دائم على التقنيات الجديدة والفضول بشأن التغيير.				
20	تشارك مؤسستي في تطوير التشريعات واللوائح لمواكبة التحولات الجارية في المجال الرقمي				
21	تمتلك مؤسستي القدرة على إجراء جزء كبير من الأعمال إلكترونياً				
22	تخصص مؤسستي الموارد المالية لتنفيذ عمليات التحول الرقمي				
23	تلتزم مؤسستي بدمج الاعتبارات التكنولوجية والتحول الرقمي في الخطة الاستراتيجية المستقبلية.				

متغير الثاني : الهندسة الاجتماعية :					
ملية تلاعب نفسي تهدف إلى خداع الأفراد ودفعهم للكشف عن معلومات سرية أو تنفيذ إجراءات قد تعرض أمنهم أو ن مؤسساتهم للخطر					
الإجابة					
ت	الاسئلة	عالي جداً	عالي	متوسط	مقبول
الوعي العام بمخاطر الهندسة الاجتماعية					
24	لديك معرفة كافية حول الهندسة الاجتماعية				
25	الهندسة الاجتماعية تهدد خصوصيتك الرقمية				
26	لديك القدرة التمييزية للمحاولات الهندسية				

					الاجتماعية	
27					تمتلك تدريب كافي في التعامل مع هجمات الهندسة الاجتماعية	
28					هناك اهتمام بتوعية الموظفين حول مخاطر الهندسة الاجتماعية	
التقنيات الشائعة للهندسة الاجتماعية						
29					واجهت رسائل بريد إلكتروني مشبوهة بشكل متكرر	
30					تعرضت لمحاولات احتيال عبر وسائل الهندسة الاجتماعية	
31					واجهت رسائل نصية تطلب معلوماتك الشخصية	
32					تعتقد أن التحايل من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أمر شائع	
33					لديك القدرة على تمييز الروابط المزيفة في رسائل البريد الإلكتروني	
الآثار النفسية للهندسة الاجتماعية						
34					يدفعك الخوف إلى كشف معلوماتك الشخصية	
35					يأثر الضغط الزمني عليك في الاستجابة لطلبات غير مؤكدة	
36					تؤثر عليك المحادثات المتلاعب بها بشكل كبير	
37					تعتقد أن المتلاعبين يمكنهم استغلال نقاط الضعف العاطفية	
38					احتمالية أن اشارك معلومات حساسة في موقف غير مريح	
الحماية وأفضل الممارسات						
39					استخدم برامج الحماية من الفيروسات وتحديثات بانتظام	
40					لديك حرص على تحديث كلمات المرور بشكل دوري	
41					تعتمد على المصادقة الثنائية لتأمين حساباتك	
42					تتجنب مشاركة المعلومات الحساسة عبر الإنترنت	
43					مدى معرفتك بأفضل ممارسات الأمان الرقمي	
التجارب الشخصية والاستجابة لمحاولات الهندسة الاجتماعية						
44					وقعت ضحية لمحاولة احتيال أو هجوم هندسة اجتماعية	

45	إذا تعرضت لهجوم، حدد استجابتك الأولى			
46	أبلغت عن الحادث إلى الجهات المعنية			
47	حصلت على دعم من فريق الأمان التابع للبنا			
48	لديك استعداد لمشاركة تجربتك لزيادة وع الآخرين			

ملحق (٢) : قائمة المحكمين

ت	الاسم واللقب العلمي	التخصص العلمي	مكان العمل
1	أ.م.م. ص.د. صلاح عبد القادر النعيمي	ادارة استراتيجية	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - سابقاً
2	أ.د. صلاح الدين عواد الكبيسي	ادارة معرفة	جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد
3	أ.د. غني دحام الزبيدي	ادارة موارد بشرية	جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد
4	أ.د. ناظم جواد الزبيدي	سلوك تنظيمي / موارد بشرية	جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد
5	أ.د. حيدر حمزة جودي	مالية ومصرفية	جامعة اوروك
6	أ.م.م. نهاد عبد اللطيف	ادارة الاعمال	الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد
7	أ.م.م. خولة راضي عذاب	ادارة الاعمال	جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد
8	أ.م.م. افتخار جبار عبد	ادارة الاعمال	جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد
9	أ.م.م. جواد محسن راضي	ادارة الاعمال	جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد
10	أ.م.م. إلهام سلمان يوسف	محاسبة مالية	عميد معهد الادارة / الرصافة

ملحق (٣) : اعداد مقياس الاستبيان

المتغير المستقل	عدد الفقرات	أرقام الفقرات	مصادر الاستبانة
الثقافة الرقمية	٢٣	٥-١	(Kocak & Pawlowski ,2022) (نورا ، زينب ، ٢٠٢٤) (Carolina et al., 2021)
		٩-٦	(الصلاحات ، سليحات ، ٢٠٢٣) (Carolina et al., 2021)
		١٣-١١	(ثابت واخرون ، ٢٠٢٤) (Carolina et al., 2021)
		١٨-١٤	(نورا ، زينب ، ٢٠٢٤) (Carolina et al., 2021)
		٢٣-١٩	(Mothafar et al., 2024) (Kocak & Pawlowski ,2022)
المتغير التابع	عدد الفقرات	أرقام الفقرات	مصادر الاستبانة
الهندسة الاجتماعية	٢٥	٢٨-٢٤	(Lily,2019)
		٣٣-٢٩	(Kevin,2003)
		٣٨-٣٤	(David,2002)
		٤٣-٣٩	(Wiley & Sons, 2018)
		٤٨-٤٤	(Nabie., Paul,2016)

ملحق (٤) : عدد البطاقة الوحفاظ التي تم تفعيلها مع مبالغ اعادة التعبئة خلال النصف الاول

٢٠٢٤

اسم الشركة	النوع	عدد البطاقات والمحافظ التي تم تفعيلها خلال الفصل	المبلغ الكلي لاعادة التعبئة خلال الفصل
اسيا بي	بطاقات	5342	233,169,746,742.38
زين كاش	محافظ	152644	522,197,969,090.00
CSC		0	0
neo	بطاقات	16768	4,962,832,273.00
اريبا	بطاقات	552	367,243,750.00
الدفع السريع	محافظ	22194	82,611,041,286.00
المباقي	بطاقات	30358	1,840,179,605.00
العرب للدفع الالكتروني	بطاقات	4852	17,689,222,402.00
الفاصة	بطاقات	6192	22,128,777.00
اموال	بطاقات	4531	4,247,354,257.00
بوابة العراق	بطاقات	40208	629,469,184,442.40
تبادل	بطاقات	8027	3,004,539,570.00
محطة الناس	محافظ	4820	17,572,100,377.00
بانه	بطاقات	1895	18,092,228,603.40

البنك المركزي العراقي /مديرية الرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية

ملحق (٥) : ضوابط الصمود السيبراني للقطاع المالي والمصرفي في العراق ٢٠٢٤

Republic Of Iraq
CENTRAL BANK OF IRAQ



البنك المركزي العراقي

جمهورية العراق
البنك المركزي العراقي

دائرة تقنية المعلومات والمدفوعات

قسم السياسات والتنظيم والدراسات

العدد : ٩٢ / ١٤

التاريخ : ٢٤ / ٦ / ١١

NO :

DATE :

المصارف كافة

شركات مزودي خدمات الدفع الإلكتروني كافة

م/ ضوابط الصمود السيبراني للقطاع المالي والمصرفي في العراق

Cyber Resilience Controls for the Financial and Banking Sector in Iraq

تحية طيبة..

انطلاقاً من الدور الرئيس للبنك المركزي العراقي في تنظيم القطاع المالي والمصرفي وتنميته وتطويره بمختلف نشاطاته الرقمية وعملياته التقنية والمعلوماتية، وسعيه المستمر لتعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات والمعلومات المتعلقة بالنظم المالية والمصرفية، ولوضع إطار عمل معياري وضوابط لتطوير قدرات الصمود السيبراني ومستويات الاستعداد لمواجهة التأثيرات الناتجة عن المخاطر والتحديات والهجمات السيبرانية، والتصدي لها بفاعلية، وتعزيز مرونة المؤسسات المالية والمصرفية في التكيف مع الاضطرابات التقنية والأمنية المعلوماتية السيبرانية وتحمل هذه الأزمات والتعافي منها بمدد قياسية مناسبة، وضمان استمرارية مزاولة الأعمال والعمليات والنشاطات المصرفية.

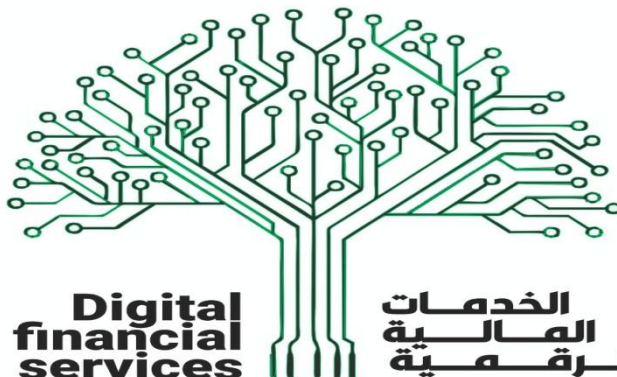
وفي سبيل توفير إطار شامل لتنظيم هذا القطاع وتنميته وتطويره بما يتلاءم والتحديات التقنية الحديثة والتحديات السيبرانية المتزايدة، نرفق ربطاً وثيقة ضوابط الصمود السيبراني للقطاع المالي والمصرفي في العراق الواجب الالتزام بها لأجل تعزيز الصمود السيبراني لمؤسساتكم.

وتُعدّ الضوابط والإرشادات والإجراءات والتدابير الواردة في هذه الوثيقة مرجعاً مهماً وأساساً لحماية البنى التحتية التقنية والأنظمة المالية والمصرفية، وتسهم في تعزيز جاهزية مؤسساتكم ومرونتها في مواجهة التحديات التقنية

(٢-١)

CBI Head Office : Al-Rasheed St. Baghdad - Iraq
Tel:8165171 Telephone Exchange With 4 Line
P.O Box: 64 Fax : 0096418166802

مركز البنك : شارع الرشيد - بغداد - العراق
هاتف : ٨١٦٥١٧١ (بدالة مركزية ذات اربعة خطوط)
ص.ب : ٦٤ فاكس : ٠٠٩٦٤١٨١٦٦٨٠٢
البريد الإلكتروني : cbi@cbi.iq



**Digital
financial
services**

**الخدمات
المالية
الرقمية**

**تحديات الواقع وإستشراف المستقبل
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
مركز التدريب المالي والمحاسبي**

بغداد 24 - 25 كانون الأول 2024

التوصيات

**وقائع العدد الخاص بمؤتمر الخدمات المالية الرقمية تحديات الواقع و استشراف
المستقبل**

بغداد ٢٤-٢٥ كانون الاول ٢٠٢٤

التوصيات :

١. ضرورة تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير حلول مبتكرة تعمل بالذكاء الاصطناعي من خلال التعاون مع الاوساط الاكاديمية والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا يمكن ان يدفع ايضا البحث والتطوير في تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
٢. قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتوسع في استحداث الاقسام المختصة بالامن السيبراني في الجامعات ذات الاختصاصات التكنولوجية والهندسية والعمل على تهيئة موارد بشرية وطنية مختصة في هذا المجال .
٣. توجيه المصارف العامة في العراق الحكومية والاهلية بزيادة اعداد اجهزة قنوات الدفع الالكتروني لتسهيل وصول الخدمات المصرفية لجميع افراد المجتمع ولجميع المحافظات والاقضية والنواحي.
٤. تبني التكنولوجيا الرقمية لتعزيز تجارب الزبائن وخفض التكاليف وتحسين الكفاءة التشغيلية والاستثمار في حماية بيانات الزبائن وبناء الثقة بالخدمات المالية الرقمية.
٥. توفير إطار حكومي داعم يشجع التحول الرقمي في القطاع المصرفي من قبل الحكومة والسلطات التشريعية، والضروري تبسيط العمليات التنظيمية، وتقديم الحوافز للابتكار الرقمي، لضمان حماية البيانات والخصوصية.
٦. الاستمرار في العمل على تطوير البنية التحتية وتقديم الدعم لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المصارف العراقية، لدعم مبادرات التحول الرقمي، يتضمن ذلك تحسين الاتصال بالإنترنت وتأمين الخوادم وتنفيذ حلول برمجية متقدمة.
٧. مواصلة دعم تحول القطاع المالي في العراق من خلال المساعدة المالية والخبرة الفنية ومبادرات بناء القدرات وتسهيل منصات تبادل المعرفة لتعزيز التعاون بين العراق والمجتمع المالي العالمي.
٨. استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي IA والتعليم العميق للكشف عن العمليات المالية الالكترونية المصرفية للقضاء على حالات الاحتيال المالية.
٩. استخدام خوارزميات التحسين للمساهمة في زيادة الدقة مما يعزز اداء النماذج في عمليات الكشف عن الاحتيال .
١٠. الاستفادة من التجارب الدولية في مجال الخدمات المالية الرقمية وتكييفها للبيئة العراقية .

Accounting and Financial Sciences Journal

Language & Correction Board

- 1- Assist. Prof. Dr. Samir Abbas Kadhim Karam / Arabic Language / Al-Mustansiriyah University/ College of Education.**
- 2- Lecturer Dr. Ali Assad Musa / Arabic Language / Al-Mustansiriyah University/ College of Education.**
- 3- Ekhlas Abdulzahra Ali / English language/ Accounting & Financial Training Center.**
- 4- Noora Faiz Jasim / English language/ Accounting & Financial Training Center.**

Design

Programmer / Hassan Falih Abdulrihman

The opinions in this journal are express the author point of views and not necessarily reflect the Accounting and Financial Training Center the opinions.

The journal is committed to preserving the intellectual property rights of the authors.

Deposit No. in National Library and Archive : 2442

ISSN : 2709-2852

Correspondence

E-Mail : afsj@mof.gov.iq

Mobil : + 964 7901409233

Iraq – Baghdad – Hay Al-Mustansirya -District 504 , Avenue 1, Building No. 1

Web (MOF) site: <http://www.mof.gov.iq/pages/ar/Journal.aspx>

Web (AFTC) Site :

<https://www.ftc.mof.gov.iq/local/staticpage/view.php?page=mag>

Web (Iraqi Academic Scientific Journal):

<https://www.iasj.net/iasj/journal/363>

Accounting and Financial Sciences Journal

Editorial Board

- 1- Prof. Dr. Falah Hasan Thwaini / Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.
- 2- Prof. Dr. Falah Hasan Aday / Sharjah Finance Department / United Arab Emairit.
- 3- Prof. Dr. Al-Hadi Adam Mohammad Ebrahim / Head of Al Neelain University / Sudan.
- 4- Prof. Dr. Nagham Hussain Neama/Dean of College of Business Economics / Al Nahrain University.
- 5- Prof. Dr. Ahmed Hajoub / Moroccan Export Insurance Company / Morocco.
- 6- Prof. Dr. Salih Khalil Aloqda / Applied Science Private University / Jordan.
- 7- Prof. Dr. Assad Ghani Jihad Abid/ Director General of Administrative and Financial Department / Ministry of Higher Education & Scientific Research.
- 8- Associated Prof. Dr Mohammed Ahmed Abdulbaqi El-Khouli/ College of Management Sciences / Sadat Academy for Management Sciences/ Egypt.
- 9- Assist. Prof. Dr. Abduridha Lateef Jassim / Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.
- 10- Assist. Prof. Dr. Samir Abdul Sahib Yarra./ Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.
- 11- Assist. Prof. Dr. Abdul kadhim Muhisn Queen / Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.
- 12- Assist. Prof. Dr. Mohamed Elnair Mohamed Al Noor / College of Commercial Studies/ Sudan University of Science & Technology.
- 13- Assist. Prof. Dr. Gazia Hussaini / Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences /Al Shalif University / Algeria.
- 14- Assist. Prof. Saeed Abbas Mohammad Ali Merza/ Vice Chaimam of Iraqi Insurance Company Board Directors / Retired.
- 15- Assist.Prof. Hilal Muslim Hashim Al-Taana./ lecturer in Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics / Retired.

Accounting & Financial Sciences Journal

Ministry of Finance

Accounting & Financial Training Center

A specialized scientific journal issued by

Accounting & Financial Training Center

concerned with

**financial management, banking, insurance, accounting and
financial legislation**



Certified journal for scientific promotions purposes

Scientific Advisor : Prof. Dr. Mohammad Ali Al-Amiry

Editor in Chief : Prof. Dr. Haider Nima'a Al-Furaiji

Editorial Manager : Assist. Prof. Dr. Ahmed Jawad Al-Dahlaki

Proceedings Special Issue Digital Financial Services Conference:
Reality Challenges and Foresight the future

Baghdad, December 24-25, 2024